



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

# اشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

أطروحة قدمها

**علي فاهم جعفر سلمان**

بإشراف

**ا.م.د فاضل عباس كاظم الشباني**

2021م

1443 هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

( مَثَلُ الَّذِیْنَ یُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِی سَبِیْلِ اللّٰهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُبْتُتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ )

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة / الآية (٢٦١)

الإهداء ...

إلى الرسول الأعظم ، خير البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه  
وسلم

إلى بلد الرافدين رمز الخير والآباء وطني الحبيب العراق  
إلى الذين سقوا بدمائهم أرض الوطن شهدائنا الأبرار  
التي ضحى بدمه في سبيل الوطن

أبي رحمة الله

إلى نبع المحبة والعطاء ، إلى ينبوع العنان

أمي

إلى من حملوا لي كل معاني المحبة والوفاء

أخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل ذوي النفوس الطيبة ، و العقول الراجحة

إلى كل من سلك طريقاً يلتمس به علماً

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

مع كل الحب والوفاء

الباحث

## شكر وتقدير

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأحمدُهُ استتماماً لِنِعْمَتِهِ، واستِسْلاماً لِعِزَّتِهِ،  
واستِعْصاماً مِنْ مَعْصِيَتِهِ، وأستَعِينُهُ فاقَةً إِلَى كَفَايَتِهِ، إِنَّهُ لَا يَضِلُّ مَنْ هَدَاهُ،  
وَلَا يَبُئِلُ مَنْ عَادَاهُ، وَلَا يَفْتَقِرُ مَنْ كَفَاهُ، فَإِنَّهُ أَرْجَحُ مَا وُزِنَ، وَأَفْضَلُ مَا خُزِنَ،  
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، شَهَادَةً مُتَّحَنَةً إِخْلَاصُهَا، نَتَمَسَّكُ بِهَا أَبَدًا مَا أَبْقَانَا،  
وَنَدْخِرُهَا لِأَهَاوِيلِ مَا يَلْقَانَا، فَإِنَّهَا فَاتِحَةُ الْإِحْسَانِ، وَمَرْضَاةُ الرَّحْمَنِ، وَمَدْحَرَةٌ  
الشَّيْطَانِ، وَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ،  
شَهَادَتَيْنِ تُصْعِدَانِ الْقَوْلَ وَتُرْفَعَانِ الْعَمَلَ، لَا يَخِيفُ مِيزَانَ تَوْضَعَانَ فِيهِ، وَلَا  
يَنْقُلُ مِيزَانَ تَرْفَعَانَ عَنْهُ.

أتوجه بالشكر الجزيل لله أولاً على التوفيق والتيسير، ثم أتوجه بالشكر  
والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ مساعد الدكتور فاضل عباس  
الشباني؛ لما تكبده من عناء القراءة والتصويب، وعلى ما أبداه من  
ملاحظات رصينة وتوجيهات علمية سديدة ونصائح قيمة، ولم يبخل أبداً  
بجهده ونصيحته، لتظهر الاطروحة بمستوى أفضل، فله مني كل الشكر  
والثناء والامتنان، كما اتقدم بفائق الشكر والامتنان لجميع من انهلث منه  
علماً ولم يدخر جهداً طوال مدة الدراسة وأُسجل شكراً آخراً إلى كل من مدَّ يد  
العون والمساعدة - ولو بشطر كلمة - من أساتذة متخصصين، متمثلين ا.د.  
نبيل مهدي الجنابي و ا.د عبد الكريم شنجار و ا.د كريم سالم الغالبي و  
ا.د موسى خلف عواد و ا.د عبد العظيم الشكري و ا.د نزار كاظم صباح  
و ا.د.سوسن كريم الجبوري و أ.م.د. امل اسمر زيون و أ.م.د. ميامي

صلال صاحب وكذلك نخص بالشكر والتقدير رئاسة قسم الاقتصاد متمثلا في الاخـت والاسـتاذة الغالية ا.م سـندس جاسـم شـعيـبـث وزملاء وأخوة وأصدقاء، ا.م مناف مرزه نعمة وابراهيم خليل سلطان وحسين ماجد ثامر والسـت ميادة حسن رحيم و م. علاء عباس الركابي وا.م شذى سالم دلي كما واخص بالذكر اخي الاستاذ صبحي عواد والاستاذ حسين عطوان جمّلوا البحث في جانبيه الفني والمنهجي، ولا بد لي من القول: إنّ هذا جهد لا بد أن يشوبه النقص فإن أحسنتُ فمن الله توفيقـي، وإن أخطأتُ فمن نفسي تقصيري وحسبي المحاولة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحـث

## المستخلص

تتضح أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية نتيجة للتطورات الحديثة في وظائف البنك المركزي وفي طبيعة العلاقة بين السياسة المالية من جانب والبنك المركزي من جانب آخر، حيث أصبح هناك اتجاهاً نحو الفصل بين دور البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية وبين دوره كوكيل ومستشار مالي للحكومة، وأيضاً نحو الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال توفير بدائل أخرى لتمويل ذلك العجز والحد من التضخم وإيجاد الحلول القادرة على تقليص البطالة، وهو ما يرتبط بدوره مع ضرورة تطوير أدوات السياسة النقدية وإدارتها والتي تستند إلى آليات السوق، وبالتالي هناك فعالية نسبية ضئيلة لمثل هذه السياسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية. فقد شهدت السياستين المالية والنقدية في العراق جملة تحولات فيما يتعلق بالبنية القانونية وبما يتلاءم وواقع الاقتصاد العراقي من خلال تشريع وإصدار العديد من القوانين والأوامر على الصعيدين الداخلي والخارجي.

يهدف البحث الى تحليل واقع ادوات السياستين المالية والنقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الاجمالي والتضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن قياس اثرهما على هذه المتغيرات ، وكذلك استعراض الأسباب الداعية إلى ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

لقد اظهرت النتائج ان الاستقرارية لنموذج المتغيرات النقدية والكلية ان جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى وعند اخذ الفرق الاول لها كانت مستقرة وبالاستناد الى اختبار ADF و P-P ، كذلك لنموذج المتغيرات المالية والكلية ، ان سلسلة الايرادات العامة كانت ساكنة في المستوى في حين بقية المتغيرات المالية كانت غير ساكنة في المستوى وعند اخذ الفرق الاول اصبحت سلسلة الناتج والانفاق العام ساكنة عند الفرق الاول ، في حين بقت سلسلة الدين العام غير مستقرة بالفرق الاول واصبحت ساكنة عند اخذ الفرق الثاني . كما اظهرت نتائج التكامل المشترك بطريقة Johansen and Juselius لنموذج المتغيرات النقدية والكلية وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات النقدية وبعض المتغيرات الكلية ووجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك على الاقل . في حين عدم وجود تكامل مشترك بنفس الدرجة لنموذج المتغيرات المالية والكلية لا يمكن استخدام (J-J) للتكامل المشترك والطريقة المناسبة هي نموذج متجهة الانحدار

الذاتي غير المقيد (VAR) واطهرت النتائج بعد التباطؤ الثامن وجود علاقة ايجابية بين الانفاق العام والنتاج المحلي الاجمالي .

اختتم البحث بمجموعة من التوصيات كان اهمها ضرورة رسم مستقبل الاقتصاد العراقي باصلاحات حقيقية قائمة على تحقيق اقصى درجات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية والابتعاد عن اي اشكالية للتعارض في الاهداف التي تبني هيكل الاقتصاد من جديد على مستوى الناتج المحلي الاجمالي والحد من التضخم وتوفير فرص تشغيل كامل قادر على تقليص فجوة البطالة.

## فهرست المحتويات □

الصفحة	الموضوع	ت
أ	الاية	
ب	الاهداء	
ت- ث	الشكر والتقدير	
ج- ر	قائمة المحتويات	
ز- س	قائمة الجداول	
ش- ص	قائمة الاشكال	
ض	المخططات	
ض	قائمة الملاحق	
هـ - و	المستخلص	
2	المقدمة	
2	اهمية البحث	
3	مشكلة البحث	
3	هدف البحث	
4	فرضية البحث	
4	منهجية البحث	
5	حدود البحث	
5	هيكلية البحث	
8	الدراسات السابقة	
9	الإطار النظري والمفاهيمي لمحتوى السياستين المالية و النقدية.	الفصل الأول:
9	تمهيد	
10	الاطر النظرية والمفاهيمية للسياسة المالية.	المبحث الأول



10	مفهوم السياسة المالية	المطلب الاول
11	أهداف السياسة المالية	المطلب الثاني
13	ادوات السياسة المالية	المطلب الثالث
13	الايرادات العامة	اولاً:
18	النفقات العامة	ثانياً:
18	الموازنة العامة	ثالثاً:
19	آلية عمل السياسة المالية	المطلب الرابع:
21	السياسة المالية في ضوء المدارس الفكرية	المطلب الخامس
21	المدرسة الكلاسيكية:	اولاً
22	المدرسة الكينزية :	ثانياً
24	المدرسة النقودية (مدرسة شيكاغو)	ثالثاً
25	مدرسة التوقعات العقلانية :	رابعاً
25	مدرسة (الكنزيون المحدثون Neo-Keynesian):	خامساً
26	مدرسة الكينزيين الجدد :	سادساً
27	مدرسة اقتصاديات جانب العرض :	سابعاً
28	الاطر النظرية والمفاهيمية للسياسة النقدية.	المبحث الثاني
28	مفهوم السياسة النقدية:	المطلب الاول
29	اهداف السياسة النقدية	المطلب الثاني
32	أدوات السياسة النقدية	المطلب الثالث
32	أدوات السياسة النقدية الكمية غير المباشرة	1
34	ادوات السياسة النقدية النوعية المباشرة	2
35	آليات انتقال آثار السياسة النقدية واستراتيجياتها	المطلب الرابع
35	آليات انتقال آثار السياسة النقدية	1
39	استراتيجيات السياسة النقدية :	2
42	موقف المدارس الاقتصادية من السياسة النقدية :	المطلب الخامس
43	السياسة النقدية في الإطار الكلاسيكي	اولاً

44	السياسة النقدية في الإطار الكينزي	ثانياً
46	السياسة النقدية في الإطار النقودي	ثالثاً
48	السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة :	رابعاً
50	السياسة النقدية في إطار إقتصاديات جانب العرض:	خامساً
51	التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وكيفية تأثيرهما على النشاط الاقتصادي ومفاهيم بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	المبحث الثالث
51	اطار شامل عن قضايا التنسيق بين السياسة النقدية والمالية	المطلب الاول
51	مفهوم التنسيق بين السياسة النقدية والمالية	اولاً
53	أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية	ثانياً
55	التأثير المتبادل بين السياستين المالية والنقدية :-	ثالثاً
59	أوجه الاختلاف بين السياستين المالية والنقدية	رابعاً
62	التأثيرات المتبادلة للسياستان النقدية والمالية في التوازن الاقتصادي الكلي	خامساً
67	نماذج التنسيق بين السياستين النقدية والمالية	سادساً
74	فرضيات اشكالية غياب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية .	سادساً
75	الترتيبات المؤسسية الواجب توفرها لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية	سابعاً
78	اسس العلاقة النظرية بين السياستين المالية والنقدية ومتغيرات الاقتصاد الكلي	المطلب الثاني
78	اثر السياستين المالية والنقدية على الناتج المحلي الإجمالي	اولا
81	تأثير السياستين المالية والنقدية على التضخم	ثانياً
83	اثر السياستين المالية والنقدية على البطالة	ثالثاً
86	تحليل واقع السياستين المالية والنقدية في العراق للمدة 2004 - 2020	الفصل الثاني
86	تمهيد	
87	تحليل السياسة المالية في العراق للمدة 2004 - 2020	المبحث الأول
88	تحليل تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2004 - 2020	المطلب الاول
92	واقع السياسة الانفاقية العامة في العراق للمدة 2004-2020.	المطلب الثاني
98	تحليل تطور الدين العام الداخلي والعجز الحكومي في العراق (2004 -	المطلب الثالث

	(2020)	
102	تحليل تطور فائض وعجز الموازنة العامة في العراق من 2004-2020	المطلب الرابع
105	تحليل السياسة النقدية في العراق للمدة 2004-2020	المبحث الثاني
106	تحليل تطور عرض النقد في العراق للمدة (2004-2020)	المطلب الاول
110	تحليل تطور سعر الصرف في العراق للمدة من 2004-2020	المطلب الثاني
116	تحليل واقع تطور سعر الفائدة في العراق للمدة (2004-2020)	المطلب الثالث
120	واقع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ضوء الترتيبات المؤسساتية في العراق خلال المدة ( 2004-2020 )	المبحث الثالث
120	واقع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة ( 2004-2020 )	المطلب الاول
120	تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة ( 2004-2020 )	اولاً
124	تحليل تطور ظاهرة البطالة في العراق للمدة (2004-2020)	ثانياً
127	تحليل تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من (2004-2020)	ثالثاً
131	واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق للمدة (2004-2020)	المطلب الثاني
131	اطر علاقة السياسة المالية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية	اولاً
131	اثر السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي:	-1
133	اثر السياسة المالية في معالجة التضخم:	-2
134	اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة	-3
136	اطر العلاقة السياسة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.	ثانياً
137	اثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الاجمالي:	-1
139	اثر السياسة النقدية في معالجة التضخم:	-2
141	اثر السياسة النقدية في معالجة ظاهرة البطالة	-3
143	اطار تنسيق العلاقة بين السياستين النقدية والمالية في العراق	ثالثاً
148	قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة (2004-2020).	الفصل الثالث :

148	تمهيد	
149	الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة .	المبحث الأول
149	اختبارات السكون : ( Stationary )	أولاً
152	اختبار التكامل المشترك ( Co integration )	ثانياً
154	نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك	ثالثاً
156	طريقة ( Johansen ) في اختبار التكامل المشترك	رابعاً
158	اختبار جرانجر للسببية ( Granger causality )	خامساً
158	نموذج الانحدار الذاتي للمتجه ( VAR )	سادساً
164	دوال الاستجابة الفورية (IRF)	سابعاً
168	قياس اثر السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة (2004-2020)	المبحث الثاني
168	توصيف وصياغة النموذج القياسي	اولا
170	توصيف بيانات النموذج .	ثانياً
172	اختبارات جذر الوحدة:	ثالثاً
176	اختبار التكامل المشترك ( Co integration )	رابعاً
178	نموذج تصحيح الخطأ ( Error correlation Model ) .	خامساً
185	سببية ( Granger ) .	سادساً
186	دالة الاستجابة الفورية	سابعاً
189	قياس اثر السياسة المالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي .	المبحث الثالث
189	توصيف وصياغة النموذج القياسي	اولاً
191	توصيف بيانات النموذج .	ثانياً
192	اختبارات جذر الوحدة:	ثالثاً
196	نموذج ( VAR )	رابعاً
204	سببية ( Granger )	خامساً
205	دالة الاستجابة الفورية للصدمات	سادساً
208	قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد	المبحث الرابع

	الكلي العراقي .	
208	توصيف النموذج	أولاً
210	نموذج (SVAR)	ثانياً
216	.سببية جرانجر	ثالثاً
217	دوال الاستجابة الفورية	رابعاً
220	الاستنتاجات	
222	التوصيات	
224	المصادر	
239	الملاحق	

## الجدول

الصفحة	الموضوع	ت
91-90	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2004-2020)	1
95-94	النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2004-2020)	2
100	معدل نمو الدين العام الداخلي للأعوام (2004-2020)	3
104-103	فائض وعجز الموازنة العامة للمدة (2004-2020)	4
109-108	تطورات عرض النقد M1 و M2 في العراق للمدة (2004-2020)	5
114-113	تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من 2004-2020	6
118-117	التغيرات في سعر الفائدة الاسمي والحقيقي للمدة من (2004-2020)	7
123-122	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة والجارية في العراق للمدة (2004-2020)	8
126-125	نمو معدلات البطالة في العراق للسنوات 2004-2020	9
130-129	نمو معدلات التضخم في العراق للسنوات 2004-2020	10
136-135	العلاقة بين السياسة المالية وبعض المتغيرات الكلية للمدة (2004-2020)	11
143-142	العلاقة بين السياسة النقدية وبعض المتغيرات الكلية للمدة (2004-2020)	12
172	نتائج وصف المتغيرات النقدية والكلية للمدة (2004-2020) (بيانات ربعيه)	13

173	نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة للمتغيرات النقدية والنتائج للمدة (2004-2020) (ربعية)	14
175	نتائج اختبار (P-P) لجذر الوحدة للمتغيرات النقدية والنتائج للمدة (2004-2020) (ربعية)	15
177	نتائج اختبار الاثر (trace) للتكامل المشترك للمتغيرات النقدية والكلية في العراق للمدة (2004-2020)	16
178	اختبار القيمة العظمى للمتغيرات النقدية والكلية في العراق للمدة (2004-2020)	17
179	فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات النقدية والكلية للمدة (2004- 2020)	18
182-181	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات النقدية والكلية للمدة (2004-2020)	19
184	اختبار LM	20
186	نتائج اختبار Granger للسببية لمتغيرات النقدية والكلية للمدة (2004-2020)	21
192-191	الوصف الاحصائي للمتغيرات المالية والكلية للمدة (2004- 2020)	22
193	نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة للمتغيرات المالية للمدة (2004-2020) (ربعية)	23
195	نتائج اختبار (P-P) لجذر الوحدة للمتغيرات المالية والكلية للمدة (2004-2017) (ربعية)	24
201-198	نموذج VAR المقدر للمتغيرات المالية والكلية	25
203	نتائج اختبار LM	26
205	اختبار سببية جرانجر	27
213-212	نتائج نموذج SVAR المقدر	28
214	اختبار LM	29
216	سببية جرانجر لمتغيري السياسة النقدية والمالية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي	30

## الاشكال

20	أثر السياسة المالية التوسعية والانكماشية في النشاط الاقتصادي	1
44	المنهج الكلاسيكي ومستوى العمالة الكاملة	2
47	التوازن النقدي في النظرية النقدية	3
61	الفجوات الزمنية للسياسة المالية والنقدية	4
63	فاعلية السياستين المالية و النقدية في ظل IS مرن	5
64	فاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل IS غير مرن	6
65	فاعلية السياستين النقدية والمالية في ظل LM مرن	7
65	فاعلية السياستين النقدية والمالية في ظل LM غير مرن	8
69	نوردهاوس ( Nordhaus )	9
72	توازن ناش	10
170	الاتجاه الزمني لمتغيرات السياسة النقدية والمتغيرات الكلية في العراق للمدة (2004-2020)	11
176	استقرارية المتغيرات النقدية والكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)	12
184	تحقيق شرط الاستقرار للنموذج	13
185	بواقى نموذج (VEC) المقدر	14
187	دالة الاستجابة الفورية للصدمات	15
190	الاتجاه الزمني للمتغيرات المالية والكلية للمدة (2004-2020)	16
202	خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي	17
203	بواقى النموذج VAR المقدر	18
207	دالة الاستجابة الفورية للمتغيرات المالية والكلية	19



213	ثبات تباين النموذج	20
215	بواقي نموذج SVAR المقدر	21
218	دوال الاستجابة الفورية لمتغيري السياسة النقدية والمالية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي	22

## المخططات

91	تطور الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة	1
97	تطور الانفاق العام في العراق للمدة 2004-2020	2
101	معدل نمو الدين العام الداخلي للأعوام (2004-2020)	3
103	الفائض والعجز في الموازنة العامة للمدة من 2004-2020 في العراق	4
109	تطورات عرض النقد M1 و M2 للمدة (2004-2020)	5
115	تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من 2004-2020	6
119	التغيرات في سعر الفائدة الاسمي والحقيقي للمدة من (2004-2020)	7
123	تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2020	8
126	نمو معدلات البطالة في العراق للسنوات 2004-2020	9
130	نمو معدلات التضخم في العراق للسنوات 2004-2020	10

## الملاحق

239	المتغيرات النقدية والكلية للمدة (2004-2020)	1
240	المتغيرات المالية والكلية	2

## المقدمة

يعد تأثير السياسات النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي من المواضيع الهامة في التحليل الاقتصادي اذ يعد استقرار الاقتصاد من بين الأهداف الأساسية التي تسعى أي دولة إلى تحقيقه ، وأن أي اختلال فيه يؤدي إلى انعكاسات خطيرة تنجم عنها ظهور أزمات اقتصادية تنعكس على الواقع الاقتصادي للدول ، كما ان أدوات هاتين السياستين من أهم أدوات السياسات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الاشكاليات التي تعيق الاستقرار الاقتصادي ، ومما لا شك فيه ان اشكالية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية لم تكن وليدة اليوم بل تمتد اثارها عمقاً في هذه الاقتصاديات وفي جوانبها الكلية والجزئية على حدأ سواء وذلك للدور الذي تلعبه ادوات السياسة المالية (الايرادات والإنفاق الحكومي والدين الداخلي والموازنة العامة ) من جهة وكذلك أدوات السياسة النقدية (عرض النقد وسعر الصرف وسعر الفائدة ) من جهة أخرى ، ويتجلى هذا من خلال توفيرها جوانب مادية اساسية والانفتاح على مستجدات الاقتصاد العالمي وتطوراته السريعة وتحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة ظاهرة البطالة والحد من ظاهرة التضخم.

وصفت السياسة النقدية بالعراق حتى عام 2003 بانها تتبع السياسة المالية وفقاً لمتطلباتها واهدافها سواء كانت توسعية او انكماشية في اتجاهها العام لكن بعد عام 2003 تغير هذا الواقع ، اذ ظهرت سمات جديدة لطبيعة العلاقة بين هاتين السياستين تركزت مهام واهداف كل منهما حتى وصلت حد التناقض والتعارض وترتب على ذلك اثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية لاسيما الاستثمار الاجنبي وبالتالي النمو الاقتصادي تحملها الاقتصاد العراقي اذ حاول البنك المركزي في المحافظة على مستوى مقبول من التضخم والسيطرة عليه تتم من خلال التدخل في زيادة وانخفاض الطلب والعرض على العملة الاجنبية ومن دون تأثير في أي من الجانبين .

## اولاً :- اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من كونه يتصدى لدراسة اشكالية التنسيق بين السياسيين النقدية والمالية التي يفترض ان تكمل احدهما الأخرى وتتناسق معها وما يرتبط بذلك من علاقة تأثير تبادلية في تحقيق الغايات والاهداف الاقتصادية والتي يأتي في مقدمتها تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال دور السياسة

المالية في تخطيط الإنفاق العام وتديبر وسائل تمويله من جهة، ودور السياسة النقدية في اتباعها مجموعة من القواعد والوسائل والتدابير التي تمارسها السلطة النقدية في التأثير على عرض النقد ومن ثم اثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، في ظل تطور هيكل السياسة المالية والنقدية خلال فترة الدراسة.

### ثانياً :- مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في اشكالية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية واثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق من الاسئلة الاتية

- 1- هل لتنسيق السياسة النقدية والمالية اثرا اقتصاديا ذات دلالة معنويه في متغيرات الاقتصاد الكلي.
- 2- كيف يمكن للسياستين النقدية والمالية في العراق القدرة على عكس تأثيرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الاجمالي ، البطالة) خلال فترة الدراسة

### ثالثاً :- هدف البحث

تعد دراسة اثر اشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام الاساليب القياسية الحديثة الهدف الرئيسي لهذا البحث وتقديرها ، إذ تم تطبيق اختبارات السكون (الاستقرارية) واختبار التكامل المشترك ( Co integration ) ونموذج تصحيح الخطأ (VEC) ، ونموذج (VAR) و (SVAR) فضلاً عن اختبار جرانجر للسببية ( Granger Causality ) ودوال الاستجابة الفورية (IRF) ، وبذلك يتفرع من هذا الهدف الاهداف الاتية

- 1- تحليل واقع متغيرات البحث المتمثلة بادوات السياستين المالية والنقدية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
- 2- قياس اثر السياستين المالية والنقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة ( الناتج والتضخم والبطالة) .

## رابعاً :- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك اشكاليه بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية مما كان له الاثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي ويفسر هذا في الفرضيتين الاتية.

1. ان عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية كان له الاثر الواضح في التأثير على الناتج والتضخم والبطالة بالمقارنة بعمل كل سياسة بمعزل عن الاخرى

2. وجود علاقة طردية بين متغيرات السياسة النقدية والمالية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي، فنجد تاثير السياسة النقدية على الناتج والتضخم ممثلة بمتغير عرض النقد وتأثير السياسة المالية على الناتج ومعدل التضخم ممثلة بمتغير الانفاق العام مع قيمة اكبر لمضاعف السياسة المالية مقارنة بمضاعف السياسة النقدية.

## خامساً :- منهجية البحث

ان الظاهرة الاقتصادية المدروسة حول " اشكالية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية واثرها في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق ومصر " ، تطلب منا استخدام العديد من المناهج العلمية للإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ، أولهما المنهج الوصفي لأجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع ، كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل أداء سياسات الاقتصاد الكلي في العراق مع التطرق لوضعية المتغيرات الاقتصادية الكلية بها بالاعتماد على معطيات واحصائيات حديثة صادرة من هيئات إحصائية حكومية ، ليأتي في الأخير استخدام المنهج القياسي التجريبي عن طريق إتباع أحد أساليب التقدير الحديثة القياس أثر السياسة المالية والنقدية على هذه المتغيرات ، باعتماد برامج احصائية والمتمثل في البرنامج الإحصائي Eviews.

## سادساً :- حدود البحث

حدود البحث المكانية متمثلة بالاقتصاد العراقي وهذا الاختيار كان له ما يبرره من الحرص على قياس وتحليل ادوات السياستين المالية والنقدية واثارها على متغيرات الاقتصاد الكلي اما الحدود الزمانية فقد غطى البحث المدة (2004-2020).

## سابعاً :- هيكليّة البحث

وللتوصل الى اهداف الدراسة قسمت الى ثلاث فصول هي تناول الفصل الاول الإطار النظري والمفاهيمي لمحتوى السياستين المالية و النقدية. وقد قسم الى ثلاث مباحث هي المبحث الاول المبحث الأول : الاطر النظرية والمفاهيمية للسياسة المالية. فيما تناول المبحث الثاني : الاطر النظرية والمفاهيمية للسياسة النقدية. واختص المبحث الثالث التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وكيفية تأثيرهما على النشاط الاقتصادي ومفاهيم بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. اما الفصل الثاني فقد تناول تحليل واقع السياستين المالية والنقدية في العراق للمدة ( 2004 – 2020). وقسم الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول : تحليل السياسة المالية في العراق اما المبحث الثاني : تحليل السياسة المالية في العراق وتناول المبحث الاخير: واقع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ضوء الترتيبات المؤسساتية في العراق

اما الفصل الثالث والاخير فتناول: قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة (2004-2020). وتناول المبحث الاول: الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة. اما المبحث الثاني فقد تناول : قياس اثر السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي . بينما المبحث الثالث : قياس اثر السياسة المالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي . وختم الفصل بالمبحث الرابع : قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي .

وختمت الدراسة في اهم الاستنتاجات والتوصيات

## الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، وهنا قد حاول الباحث الابتعاد عن التكرار ولكن قد تقترب الدراسة في نقاط معينة من الدراسات السابقة وتبتعد في نقاط أخرى ومن أهم تلك الدراسات:-

1/ هي رسالة الماجستير للطالب (سعاد جواد كاظم السعداوي) الموسومة (السياسة المالية والنقدية ودورها في الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2009) حيث كان الهدف من الدراسة هو تحليل وتقويم دور السياسة المالية والنقدية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق ومدى نجاحهما او عدمه في تحقيق معدلات النمو المرجوة ضمن اهداف الموازنة.

2/ اطروحة الدكتوراه للطالب ( نزار كاظم صباح) الموسومة ( إمكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، مصر واليابان ، دراسة حالة) وتنبع أهمية الدراسة من أن السياستين النقدية والمالية كانتا وما تزالان الأداة الرئيسيتين للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها حكومات البلدان المتقدمة والنامية لتصحيح أوضاعها الاقتصادية من خلال التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدي العينة (مصر، واليابان)، و اراد الباحث التعرف معرفة أي من السياستين النقدية والمالية الأكثر فاعلية و تأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية مقارنة بين البلدين، اذ أظهرت النتائج التحليلية الوصفية والكمية أن اليابان كانت الأوفر حظا في فاعلية السياسة النقدية عنها في مصر كسياسة فاعلة وذلك من خلال قناة عرض النقد الواسع (M2) ، من خلال تأثيرها على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية وللبلدين معا ومن ضمنها متغيرات السياسة المالية التي كانت الأقل تأثيرا على تلك المتغيرات الكلية، الأمر الذي يستنتج منه أن السياسة النقدية في البلدان المتقدمة ممثلة باليابان الأكثر فاعلية في المتغيرات الاقتصادية الكلية عنها في الدول النامية ممثلة بمصر .

3/ رسالة الماجستير للطالب (فريق جواد مطر 2009) الموسومة (تأثير السياسة المالية على المتغيرات النقدية في العراق 1970-2009) وان من أهم التوصيات التي ذكرت فيه البحث هو تعزيز التعاون والتنسيق مابين السياسة المالية والسياسة النقدية بالشكل الذي يحد من اوجه التعارض والاختلاف في الرؤى والاهداف.

4/ واكدت اطروحة الدكتوراه للطالب (عصام السيد علي خطاب) الموسومة (التنسيق بين السياستين المالية والنقدية 2010) على مجموعة من التوصيات كان من ابرزها هو ضرورة التنسيق والترابط بين السياستين المالية والنقدية دون التطرق الى معوقات التنسيق وكذلك دون ذكر السلبيات المحتملة نتيجة هذا التداخل.

5/ دراسة لـ (Allan S. Blinder) بعنوان " قضايا في التنسيق بين السياسة النقدية والمالية " اذ تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت التنسيق من الجانب النظري ، وتناولت هذه الدراسة المكاسب المحتملة من عملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ، من خلال أنموذج الأهداف-الأدوات التقليدي ، كما بينت الآثار المتوقعة التي تنشأ من قيد الميزانية الحكومية على السياسة النقدية، بالإضافة الى المكاسب المحتملة من عملية التنسيق وأسباب عدم التنسيق .

وقد استنتجت الدراسة بأن التنسيق ذو أهمية كبيرة ولكنه قد لا يكون فعالاً في جميع الحالات ، فضلاً عن إنه في حالة التعارض بين السلطتين يجب النظر إلى إي من السياستين وجهة نظرها صحيحة ثم إعطاءها الهيمنة الكاملة ، واعتبرت الدراسة بأن ذلك هو التنسيق الأمثل بين السلطتين .

6/ دراسة (Paul Hilbers 2004) الموسومة (تفاعل النقد و المالية السياسات) فإنها تهدف للاجابة على

تساؤل يطرح ب فإنها تهدف للاجابة على تساؤل يطرح باستمرار، وهو لماذا يقلق المصرفيون المذكورين من الموازنات الحكومية؟ اذ ركزت الدراسة حول استخدام الوسائل الاعتيادية في تمويل النفقات العامة والمتمثلة بالضرائب والرسوم والمصادر المالية الاخرى، فضلاً عن اللجوء الى ترشيد الانفاق الحكومي بالشكل الذي لا يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، الا ان السياسة المالية التوسعية من الممكن ان تؤدي الى عجز مفرط وبدوره يؤدي بالحكومة الى اللجوء الى الصادر النقدي الجديد لتمويل هذا العجز، والذي يعد المغذي الرئيس للضغوط التضخمية، كما ان اللجوء الى القروض الخارجية او الداخلية يؤدي الى الحاق الضرر بعملية التنمية الاقتصادية. وكانت من ابرز استنتاجات هذه الدراسة ان هناك هيئات مختلفة تقوم بإعداد كل من السياسة المالية والسياسة النقدية وان التنسيق والترابط ضروري جداً لتحقيق الاهداف المنشودة لكل منهما، اي ان المزيج من السياستين هو عنصر اساسي في سياسة الاقتصاد الكلي، الا ان هناك ضرورة للأبتعاد على الاعتماد المتبادل على هاتين السياستين.

7/ اما دراسة (Michael.B.Devereux2010) الموسومة (العجز المالي والديون والسياسة النقدية في فخ السيولة) فتطرقت الى امكانية استخدام ادوات السياسة النقدية في معالجة عجز الموازنة العامة بدلا من زيادة الضرائب وللحيلولة دون المساس بالحوافز الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في معدلات النمو الاقتصادي كما تناولت السبل الكفيلة بإستقرار اسعار الفائدة في ظل استخدام ادوات السياسة النقدية المتمثلة بأسعار الخصم والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، وقد تم تطبيق هذه الدراسة في الدول الاوربية وامريكا الشمالية وكان ابرز استنتاجاتها هي امكانية استخدام ادوات السياسة النقدية في معالجة عجز الموازنة بشكل مؤقت مع ضرورة ضغط الانفاق الحكومي والمحافظة على مستوى مقبول من الضرائب.

8/ اما دراسة (Carlos montoro 2011) الموسومة (هل السياسة النقدية مقيدة بالسياسة المالية؟) فقد تناولت كيف يمكن للسياسة المالية ان تؤثر على السياسة النقدية في اقتصادات السوق الناشئة، وقد ركزت على ان مشاكل السياسة المالية لا تؤثر على معدلات الفائدة والطلب الكلي فحسب وانما تؤثر على قدرة السياسة النقدية على التحكم بالتضخم ومستوياته المتفاوتة، وقد توصلت هذه الدراسة الى استنتاجات عدة اهمها يشير الى ان اعتماد قواعد مالية مرضية وعقلانية من شأنها ان تلغي قيام البنك المركزي بالتمويل المباشر لعجز الموازنة، كما ان اقتصادات الشرق الاوسط معرضة لضغوط مالية كبيرة بسبب تعرضها لصددمات الطلب الخارجي.

9/ واكدت رسالة الماجستير للطالب (حسن شاكر الشمري) الموسومة (فاعلية السياسات المالية والنقدية والتوجهات المستقبلية في الاقتصاد العراقي ) وتناولت الدراسة الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في التأثير على مسيرة الاقتصاد العراقي في النهوض والتغلب على المشاكل التي يعاني منها . حيث ان الأنظمة السابقة وما اتبعته من من نهج توسعي وغير مخطط للسياسات المالية والنقدية والذي بالإصدار



النقدي والانفاق العام والإعفاءات الضريبية والتي قد شكّلت تضحية بالاستقرار الاقتصادي ، وتوصلت الى استنتاج ان تنامي العجز المالي الذي تعاني منه الدولة نتيجة لتزايد الإنفاق العام وتراجع الإيرادات العامة بسبب ظروف الحرب والحصار مما فرض على الدولة اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز مما أدى إلى انخفاضات متتالية في سعر العملة المحلية والى لجوء الأفراد إلى استبدال العملة المحلية بالعملات الأجنبية او بدائل النقود المعروفة التي تتصف بارتفاع قيمتها السوقية في ظل معدلات التضخم السريعة، وكذلك ان السياسة النقدية في العراق لم تكن سوى نتيجة لما خلصت إليه السياسة المالية التوسعية ، فاقد ارتباط نمو عرض النقد الى حد كبير بعجز الموازنة العامة للدولة ، كما لم يكن لأدوات السياسة النقدية دور يذكر في امتصاص فائض السيولة النقدية .

ومن خلال ما توصل اليه الدراسات السابقة اعلاه فان الدراسة تميزت عن سابقتها في قياس تأثير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية كل على حدة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة) وإظهار نوع العلاقة التي تربطها واثرها في العراق وكذلك في حال عمل كلا السياستين معن في التأثير على تلك المتغيرات وتوصل الدراسة الى ان مضاعف السياسة المالية كان اكبر من مضاعف السياسة النقدية بمعنى أن الاختبارات القياسية رجحت السياسة النقدية على السياسة المالية في التأثير على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي ، لكن اثر تنسيق السياستين النقدية المالية كان واضحا في التأثير على الناتج والتضخم والبطالة بالمقارنة بعمل كل سياسة بمعزل عن الاخرى . وكذلك ان صغر مضاعفي الانفاق والنقود يعكس ضعف القدرة النسبية للسياسات النقدية والمالية في العراق على التأثير في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي ، إذ أن السياسة المالية التي انتهجتها الحكومة عن طريق الزيادة المستمرة في الإنفاق العام لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور.

## الفصل الأول

### الإطار المفاهيمي لمحتوى السياستين المالية و النقدية

#### تمهيد

تعد السياستين المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي يمتلكها الاقتصاد ، حيث ان لكل سياسة منهما أدواتها الخاصة بها والتي تجعل كل منهما سياسة مستقلة في إطار السياسة الاقتصادية الكلية ولها سلطة مستقلة ، فالحكومة المتمثلة في وزارة المالية من خلال أدواتها تكون مسؤولة عن وضع السياسة المالية أما البنك المركزي فهو المسؤول عن رسم السياسة النقدية من خلال أدواته ايضاً ، اذ إنهما يتميزان بتأثيراتهما المتبادلة والمختلفة على النشاط الاقتصادي ، لذا لابد من معرفة الأساس النظري لكلا السياستين وتأثيراتهما المتبادلة على الاقتصاد وكذلك قضايا التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، لذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث ، يتضمن المبحث الأول الاطر النظرية والمفاهيمية للسياسة المالية، بينما المبحث الثاني فيوضح الركائز الاساسية للسياسة النقدية، في حين يركز المبحث الثالث التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وكيفية تأثيرهما على النشاط الاقتصادي ومفاهيم بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

## المبحث الأول : الأطر النظرية والمفاهيمية للسياسة المالية

### Fiscal Policy concept

### المطلب الاول: مفهوم السياسة المالية :

تعدّ السياسة المالية جزءاً من السياسة الاقتصادية التي يتضمنها النظام الاقتصادي وتحتل أهمية كبيرة إلى جانب السياسة النقدية في الدولة، فالسياسة المالية هي استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدول ولتحقيق مستويات عالية من الناتج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي (1).

اذ اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "Fisc" والتي تعني حافظة النقود أو الخزنة (2)، وبقي هذا المفهوم مرادفاً لمفهوم المالية العامة عن النفقات العامة و الإيرادات العامة ، إلا إن علم المالية لم يأخذ الشكل الحالي إلا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وان هذا التطور في دور الدولة المالي انعكس على مفهوم السياسة المالية وظهرت مفاهيم كثيرة زخر الفكر المالي فيها ويمكننا ان نتطرق لبعض من هذه المفاهيم :

فاعرفها آرثر واخرون على انها مجموعة التغيرات التي تطرأ على كل من الضرائب والانفاق الحكومي والتي من شأنها التأثير على الناتج المحلي الاجمالي (3)، وعرفت كذلك بانها استعمال النفقات والضرائب لتغيير ناتج الاقتصاد الكلي (4) .

وكذلك عرفت السياسة المالية بانها دور الحكومة في استعمال ادوات السياسة المالية المتمثلة بالضرائب والانفاق العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية (5) ، او هي استعمال الحكومة للضرائب والانفاق العام للتأثير

(1) مصطفى سلمان ، 2000 ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ص 267.

(2) طارق الحاج ، المالية العامة ، ط 1، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009)، ص 201

(3) آرثر اوسلفان وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، صانع ناشرون ، بيروت ، 2014 ، ص:256

(4) Bradley R.Schiller , The macro economy today , 9th Ed , McGraw-Hill Irwin , Boston , 2003 , p: 171

(5) بسام الحجار وعبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص 285.

في الطلب الكلي وتغيير مخرجات الاقتصاد الكلي<sup>(6)</sup>، أو هي التغيرات في الانفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق أهداف سياسة الاقتصاد الكلي المتمثلة بالتشغيل الكامل والنمو والاستقرار الاقتصادي<sup>(7)</sup> وقد عرفت السياسة المالية أيضاً بأنها مجموعة من الإجراءات والمحاولات والجهود التي تمارسها الدولة باستخدام وسائل تمويل الدولة ووسائل إنفاق حصيدية التمويل لتحقيق أو تغطية متطلبات الدولة<sup>(8)</sup> . ويرى آخرون أنّ السياسة المالية ما هي إلا استخدام للموازنة العامة لتحقيق غايات كلية مثل الاستخدام الكامل وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل واستقرار المستوى العام للأسعار<sup>(9)</sup> .

إلا أن التعريف الحديث للسياسة المالية يركز بصورة أساسية على الوسائل المستخدمة إذ تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة و ضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة... الخ ، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية<sup>(10)</sup> .

ونستنتج مما تقدم من المفاهيم السابقة ، جميعاً تتفق بأن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إلى تحقيقها ، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة للمجتمع .

<sup>(6)</sup> Bradley R. Schiller. The Macro Economy Today 12 th Edition , McGraw – Hill , New York , 2010 , P 225

<sup>(7)</sup> Joseph E. Stiglitz and Carl E. Walsh , Economics , 4 th Edition W.W. Norton and Company , New York , 2009 , P729

<sup>(8)</sup> محمود حسين الوادي ، المالية العامة ، ( عمان: دار صفاء ، 2010 ) ، ص 230

<sup>(9)</sup> Micheal, Parkin & Powell Melanie, Economics, third ed, first, Print England, 1997, P.748.

<sup>(10)</sup> عباس ألدغمي ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية ، ط1، ( عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2010) ص 50-51.

وخلص القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة ، والتي تنتظم في الموازنة العامة ، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف ، أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.

## المطلب الثاني: أهداف السياسة المالية : Fiscal Policy Targets

تعد اهداف السياسة المالية من وجهة نظر السياسيين والاقتصاديين أداة فعالة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تضطلع بالعبء الأكبر في تحقيق الغايات والأهداف الكلية، وقد جاءت هذه الأهمية من اتساع نطاق تأثيرها، الذي امتد ليشمل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. حيث ان ترمي السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي :

- 1- تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية باستعمال الوسائل المالية من اجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (11).
- 2- تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة بزيادة فرص العمل في القطاع العام او عن طريق تشجيع القطاع الخاص ، وكذلك معالجة مشكلة التضخم .
- 3- تحقيق نمو اقتصادي عال والذي يعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد مؤشراً للتقدم الاقتصادي بين الدول والذي يعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد (12).
- 4- تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والطاقات الانتاجية المتاحة داخل البلد ومن ثم فان الحكومة يكون لها دور محفز في حالة حدوث نقص في الطلب الكلي (13) .

(11) طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري ، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر 2011 ، ص 380

(12) محمد طاقة وآخرون ، (اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلية ) ، الطبعة الثانية ، دار اثراء للنشر و مكتبة الجامعة ، الأردن ، ٢00٩ ، ص 365

(13) حيدر يونس الموسوي ، الفكر الحديث للسياسات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، مركز كربلاء للدراسات والبحوث ، كربلاء ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠

- 5- تحقيق التنمية الاقتصادية اذ تؤدي السياسة المالية دورة في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة الموارد المالية والبشرية والمادية كافة وتوفير جميع المستلزمات الضرورية لتحقيق هذا الهدف<sup>(14)</sup>.
- 6- اعادة توزيع الدخل و الثروة الوطنية بين المناطق والقطاعات والافراد وتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك اعادة تخصيص الموارد فيما بين استعمالاتها ، لأن التفاوت يؤدي إلى مشاكل اجتماعية وسياسية<sup>(15)</sup>.

### المطلب الثالث : ادوات السياسة المالية

تعتمد السياسة المالية على جملة من الأدوات من اجل تحقيق أهدافها الأساسية والتي تتفق مع الطموحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة ولتؤدي دورا مهما للتأثير في النشاط الاقتصادي وتتمثل هذه الوسائل والأدوات بما يأتي:-

#### أولاً: الإيرادات العامة:

إن دور الدولة تطور وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ومن ثم إلى الدولة المنتجة قد أدى إلى تطور نظرية الإيرادات العامة وتعدد اشكالها. وتعرف الإيرادات العامة بأنها مجموعة من المبالغ النقدية أو الأموال التي تحصل عليها الدولة بغرض تغطية النفقات العامة ووضع السياسة المالية للدولة موضع التنفيذ<sup>(16)</sup>. كما وتعرف على أنها مجموع ما تحصل عليه الدولة من أموال من مصادر معينة وتحتاج إليها في مباشرتها للنشاط المالي.

(14) طارق محمد الحاج ، المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص 206

(15) Miroslav N.Jovanovic , The Economics of European Integration Limits and Prospects , Edward Elgar Publishing Limited , Massachusetts USA , 2005 , p148

(16) يونس ، منصور ميلاد ، "مبادئ المالية العامة" ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2004، ص53.

وكما لحق التطور الإيرادات العامة وأهدافها اذ تطورت أنواعها فلم تعد تقتصر على الضرائب والرسوم امتدت إلى القروض اذ تنوعت مصادرها ليضاف إليها إيرادات الدول من القطاع العام والإصدار النقدي الجديد وغيرها من المصادر وقد قدم كتاب المالية العديد من التقسيمات للإيرادات العامة ولكن بغض النظر عن تلك التقسيمات النظرية فإن الإيرادات العامة تشمل (إيرادات أملاك الدولة (الدومين)، الرسوم، الغرامات، الضرائب، القروض، الاعانات وغيرها)<sup>(17)</sup> .

وتعد الإيرادات العامة الأداة الأولى للسياسة المالية ، ولا يمكن للسياسة المالية أن تعمل بدون أن يكون لها مصادر تستطيع من خلاله الحصول على الاموال اللازمة للقيام بمهامها المختلفة وتقسّم الإيرادات العامة الى :

#### 1. : الإيرادات التي مصدرها الدخل القومي

وهي تمثل الإيرادات المشتقة من التيار الدائري للدخل القومي لبلد معين ، اي هي الإيرادات الإعتيادية التي تحصل عليها الدولة من الدخول المتحققة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في داخل البلد . وتتكون من عدة مصادر اهمها:

##### أ- الضرائب

اذ يعبر عنها على انها مبلغ نقدي اجباري تفرضه الحكومة على الأفراد والشركات وبدون مقابل مباشر لتمويل النفقات العامة وذلك وفقاً للمقدرة التكليفية للممولين<sup>(18)</sup>، ويتبين من التعريف إن الضريبة تكون ذات صفة نقدية وإنها

<sup>(17)</sup> العلي ، عادل ، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي" ، الجزء الاول ، ط2 ، 2012، ص98.

1 H.L.Ahuja , macroeconomic , , 18th edition , S.Chand And Company LTD , New Delhi , 2011 , p: 629

اجبارية ، وان الحكومة هي الجهة التي تتولى جبايتها وتسعى الحكومة من خلال الضريبة الى تحقيق عدة اهداف اهمها:(19)

- **الهدف المالي (تمويل النفقات الحكومية) :**

يعتبر الهدف الاساسي للضريبة هو الحصول على ايرادات للحكومة وبالتالي فإن الدولة تستطيع من خلال فرض الضرائب تغطية تكاليف السلع والخدمات العامة التي توفرها الدولة .

- **الهدف الاقتصادي :**

تهدف الضريبة الى تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة الى قنوات معينة تعتبرها الحكومة القنوات الافضل في تحقيق رفاهية المجتمع من خلال فرض الضرائب على المجالات التي لا تخدم النشاط الاقتصادي وتقديم إعفاءات ضريبية على الاستثمارات المنتجة التي يمكن ان تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي . وتحقيق اهداف اجتماعية عن طريق توفير الدعم لسياسات الانفاق العام التي تزيد من رفاهية ذوي الدخل المنخفضة .

**ب- إيرادات أملاك الدولة (الدومين)**

اما المورد الثاني من الإيرادات التي مصدرها الدخل القومي إيرادات أملاك الدولة (الدومين) والتي يقصد به الأموال التي تملكها الدولة والتي تخضع لإحكام القانون العام وتخصص للنفع العام مثل الموانئ والطرق والجسور والحدائق العامة ، ومن ثم يعد مصدراً رئيساً من مصادر الإيرادات العامة للدولة وتنقسم الدومين العام إلى ثلاثة أنواع هي :- (20)

أ- الدومين العقاري (كل ما تملكه الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم وغيرها)

ب- الدومين الصناعي والتجاري (كل ما تملكه الدولة من مشروعات وشركات صناعية وتجارية )

ت- الدومين المالي(كل ما تملكه الدولة من أسهم وسندات من شركات ومشروعات)

2 S.K.Singh , public finance in theory and practice , S.Chand And Company LTD , New Delhi , 2008 , p:128-132

3 R.Cauvery and others , public finance , S.Chand And Company LTD , New Delhi , 2010 , p: 83-85

(20) عبد الحميد ، عبد المطلب ، "اقتصاديات المالية العامة" ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،2010،ص253.



ج- الرسوم والغرامات : هي مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الأفراد في كل مرة تؤدي لهم خدمة معينة تعود عليه بالنفع الخاص وتتطوي في الوقت نفسه على نفع عام (21).

اما الغرامات فهي عقوبة مالية تفرض على مرتكبي المخالفات القانونية ، لذلك فإن الغاية منها ليست الحصول على الإيراد وإنما لمعاقبة المخالفين ، اذ يصعب الاعتماد عليها في تمويل النفقات العامة بسبب عدم التنبؤ بها لارتباطها بمخالفات قانونية وان حصيلتها ضئيلة وغير ثابتة (22) .

د- الدين العام الداخلي : يعد الدين العام مصدر آخر من مصادر تمويل النفقات العامة ، ولكنه يعد في بعض الاحيان مصدراً استثنائياً ، فعندما تكون النفقات هي أكبر من الإيرادات العامة اي تعجز الإيرادات التقليدية على الإيفاء بالتزامات الدولة الإنفاقية فإن ذلك يعني إن ميزانية الدولة تصاب بالعجز ولتغطية هذا العجز فان الدولة تلجأ الى الإقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في داخل البلد وعلى هذا فإن الدين العام الداخلي يعرف على انه عبارة عن النقود التي تحصل عليها الدولة عن طريق الالتجاء الى الجمهور او المصارف التجارية او غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهداها بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة وباسترداد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة او على اقساط وفق شروط الدين (23).

ويقسم الدين العام الداخلي الى عدة اقسام نذكر منها الديون قصيرة الاجل والديون المتوسطة وطويلة الاجل ، ويقصد بالديون قصيرة الاجل بانها الديون التي تعقد لمدة محدودة للغاية ، لا تزيد عن سنة عادة ، وتعد في الغالب لمواجهة العجز المؤقت في الموازنة العامة إذ تقوم الدولة باصدار حوالات الخزينة وبيعها للبنك المركزي وذلك بسبب انخفاض حجم الايرادات الضريبية ، وقد يقوم الافراد او المصارف التجارية بشراء هذه السندات ويتم إعادة خصمها لدى البنك المركزي مما يؤدي الى زيادة عرض النقود ، وتمتاز هذه الديون بأن اسعار الفائدة عليها منخفضة نظرا لارتفاع قيمتها ، اما الديون الطويلة الاجل فيقصد بها تلك الديون التي تزيد مدتها عن خمس سنوات وتلجأ الدولة الى هذا النوع من الديون لتمويل المشروعات الاستثمارية الضخمة او لمواجهة الحروب والكوارث ، اي انها تعد مصدراً استثنائياً لسد العجز في الموازنة ،

(21) خليل ، علي محمد ، سليمان احمد اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2013، ص250.

(22) يونس ، منصور ميلاد ، "مبادئ المالية العامة" ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2004، ص67.

(23) عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الموصل ، 2002 ، ص: 153

وتقسم الديون أيضاً الى ديون إجبارية وهي الديون التي يجبر الافراد والمصارف على الاكتتاب بها ، وديون اختيارية التي يكون للمكاتبين الحرية في حيازتها من عدمه ، وتقسم كذلك الى ديون مثمرة ، وهي الديون التي تتفق على مشروع استثماري يأتي بايرادات تسد اصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه ، وديون عقيمة وهي الديون التي تتفق على مشروعات لا تأتي بايرادات لتسديد الدين وفوائده .

2- الايرادات التي مصدرها رؤوس الاموال الاجنبية :أي هي الاموال التي تحصل عليها الدولة من الخارج ، وفي الغالب تلجأ الدولة الى هذا النوع من الايرادات في حالة الضرورة بسبب المديونية التي سيتحملها الاقتصاد للخارج مما يضعف من استقلالية البلد المقترض ونذكر منها :

1- الدين العام الخارجي : وهو ذلك الدين الذي تحصل عليه الدولة من الأفراد والمؤسسات والحكومات الأجنبية والهيئات الدولية والاقليمية ، وتلجأ الدولة الى الدين الخارجية بسبب عدم كفاية الادخار القومي على تمويل النفقات العامة اللازمة للاقتصاد او لحاجة الدولة الى العملات الاجنبية لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية العملاقة والتي تكون الدولة بأمس الحاجة اليها للنهوض بالاقتصاد ورفع معدلات النمو ، وتمتاز الديون الخارجية بأنها تزيد من قدرة البلد على الاستهلاك والاستثمار وتمويل النشاط الحكومي من دون أن تكون هناك مزاحمة للاستثمار الخاص ، فالديون الخارجية تسمح للبلد بزيادة الناتج من السلع والخدمات في القطاع العام بالشكل الذي لا يؤدي الى تقليص انتاج القطاع الخاص<sup>(24)</sup> ، مما يؤدي الى زيادة الانتاج والعمالة والدخل القومي وبالتالي زيادة صادرات الدولة المقترضة وهذا الامر سيجعل القرض الخارجي لا يحتوي على تكلفة حقيقية وسيكون عبئه قليل جداً .

ولقد ازدادت في السنوات الاخيرة ظاهرة الديون الخارجية وبالأخص في البلدان النامية ، التي استعانت بها لدفع عجلة التنمية ، ولكن ازدياد الديون الخارجية جعلت الكثير من الدول غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما جعلها في ازمة مديونية خارجية .

(24) Bradley R.Schiller , The macro economy today , 9th Ed , McGraw-Hill Irwin , Boston , 2003 , p:254-255

ب- الإعانات الدولية : وهي المبالغ التي تتحصل عليها الدولة من العالم الخارجي ، وقد تلجأ الدول الى تقديم الإعانات بسبب الفائض الاقتصادي لدى الدول المانحة والتي ترغب في التخلص منه بسبب آثاره الضارة في حالة بقاءه .

3- الإيرادات التي مصدرها خلق قوة شرائية جديدة : عندما تكون الدولة بحاجة الى موارد لا يمكن تغطيتها من الإيرادات اعلاه تلجأ لهذا النوع من التمويل والذي يتمثل في (الإصدار النقدي الجديد ) والذي تتجه الية الدولة لتغطية العجز في الموازنة بعد الضرائب والدومين العام والرسوم والدين العام ، ويقصد بالإصدار النقدي عملية طبع نقود جديدة وعرضها للجمهور كعملة قانونية وارغام الافراد على التعامل بها خاصة من دائني الدولة المقدمين لها الديون ، اذ ان الحكومة من خلال الإصدار النقدي تهدف بالحصول على قوة شرائية جديدة ، بأسهل الطرق ، مما يجعلها تمثل ديناً على الاقتصاد القومي لأن العملة النقدية الجديدة ستفقد أغلب قيمتها ما لم تؤدي الى زيادة الانتاج<sup>(25)</sup> ، سواءً كان الإنتاج في القطاع العام أم القطاع الخاص ، وبالتالي فان الاقتصاد في هذه الحالة يستطيع زيادة الانتاج بالقدر الكافي لتلافي أثر الزيادة الجديدة في كمية النقود ، ويعتمد الاصدار النقدي كذلك على وجود عناصر الانتاج المعطلة التي من الممكن تشغيلها لاستيعاب الزيادة النقدية<sup>(26)</sup> ومالم تتوفر هذه الشروط في الاقتصاد فان عملية الاصدار النقدي ستؤدي الى التضخم وما يتبع التضخم من اثار سلبية على مجمل النشاط الاقتصادي . وتجدر الاشارة هنا الى ان هناك تشابه بين الاصدار النقدي وبين اقتراض الحكومة من البنك المركزي والذي يسمى بالدين العام الزائف ، ويتسبب الاثنان بزيادة اولية في النقود الجديدة مما يؤدي الى زيادة احتياطات المصارف التجارية ما يترتب عليه من زيادة مضاعفة في كمية النقود وهي نفس اثار الاصدار النقدي وبالتالي فان اصدار الدين العام الداخلي الزائف هو في جوهره التجاء مقنع الى زيادة الاصدار النقدي<sup>(27)</sup> .

## ثانياً: النفقات العامة :-

<sup>(25)</sup> حسن عواضة وعبد الرؤوف قطيش ، المالية العامة ، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2013 ، ص: 78

<sup>(26)</sup> قيس حسن البدراني ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الموصل ، 2010 ، 95-96

<sup>(27)</sup> حامد عبد المجيد دراز و محمد عمر ابو دوح ، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2003. ، ص: 68

يمكن تعريف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بأنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام<sup>(28)</sup>. وعن طريق التعريف المذكور أنفاً يمكن تحديد عناصر النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي وليس عيني. وان شخص عام يتولى الإنفاق (الدولة أو احد مؤسساتها). وكذلك ان المنفعة العامة تكون هدفا لهذا الإنفاق. مع مراعات عدم التبذير وانفاق ما يلزم انفاقه بهدف تحقيق اكبر قدر من المنفعة وباقل كلفة ممكنة او تحقيق اكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من افراد المجتمع لتحقيق العدالة في توزيع المنفعة العامة من خلال صرف النفقات العامة واجراءاتها مع مراقبة الجهات المختصة في تنفيذ النفقة العامة<sup>(29)</sup>.

### ثالثاً: الموازنة العامة

اذ تعد الموازنة العامة من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الحكومة لتنفيذ سياستها الاقتصادية والمالية، ومن خلالها تحدد كيفية الحصول على الإيرادات العامة و أوجه استخدامها بما يكفل تنظيم الإنفاق العام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تطور مفهوم الموازنة العامة مع تطور دور الدولة في المجالات الحياة العامة، وتبين الموازنة العامة الطريقة التي يتم فيها تخصيص وتوزيع موارد الدولة على الأنشطة والخدمات العامة لإفراد المجتمع وحسب أولوياتها، وبما إن الدول النفطية تعتمد في تمويل ميزانيتها على مورد واحد وهو الإيرادات النفطية، وبالتالي فان تقلبات أسعار النفط سوف تؤثر على الموازنة العامة بشكل فائض أو عجز، مما ينعكس بالسلب على اقتصاد هذه البلدان، ويؤدي الى حالة من عدم الاستقرار ويجعل منه تابع للاقتصاد العالمي، فضلاً عن تأثيره على جميع القرارات الاقتصادية والاستثمارية والتمويلية بسبب قلة مصادر تمويل الموازنة العامة، لهذا لا بد من إتباع البلدان النفطية لسياسة تعمل على تنويع مصادر الدخل وتعديل أسلوب إدارة الفوائض المالية، وذلك عن طريق إعادة استثمار ريع الصادرات النفطية في تنويع القاعدة الإنتاجية، وإحداث تحولات ملموسة في هيكل الاقتصاد الكلي والقطاعي، وتنامي دور القطاع الخاص الذي أصبح شريكاً رئيساً في التنمية، ويجب ان ترتبط هذه التحولات بتبني السياسات

(28) يونس ، منصور ميلاد، مصدر سابق، ص20.

(29) العلي ، عادل ، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي" ، الجزء الاول ، ط2 ، 2012، ص45.

الاقتصادية الرامية إلى تهيئة المناخ الذي يرفع من النشاط الاقتصادي، وفي مقدمتها السياسات التي تعزز التوازن المالي والاستقرار النقدي<sup>(30)</sup>.

### المطلب الرابع: آلية عمل السياسة المالية:

أن الأساس الذي تستند عليه هذا السياسة في آلية عملها هو التحكم في حجم الأنفاق والضرائب والدين العام لمحاربة التضخم والانكماش. إذ تستطيع الحكومة من خلال السياسة المالية استعمال الضرائب والنفقات لتحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج القومي، وتحقيق الاستقرار في الأسعار والأجور، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، فمن خلال أدوات السياسة المالية يمكن معالجة الاختلال التي تصيب الاقتصاد الوطني وما يصيبه من فجوات تضخمية أو فجوات انكماشية، أو ما يسمى حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني.

اذ تسعى جميع الدول إلى تحقيق التوازن على مستوى الناتج القومي، إلا أنه في أحيان كثيرة قد يبتعد الاقتصاد الوطني عن المستوى التوازني لأسباب عديدة، ويظهر ذلك من خلال حدوث الفجوات التضخمية والفجوات الانكماشية. فالحالة الأولى تظهر نتيجة قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية) ، على حين الحالة الثانية تظهر نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية)<sup>(31)</sup>. ويمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق البدائل التالية:

- قيام الحكومة بزيادة الأنفاق العام: إذ أن الأنفاق الحكومي يمثل دخلاً للأفراد وبالتالي فإن زيادته تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي مما يعني المزيد من الإنتاج وبالتالي زيادة مستوى الاستخدام عبر خلق مزيد من

<sup>(30)</sup> Aman Khan, Hildreth Budget Theory in the public sector, Quorum Books, London, (2002), p 158

<sup>(31)</sup> للمزيد انظر في:

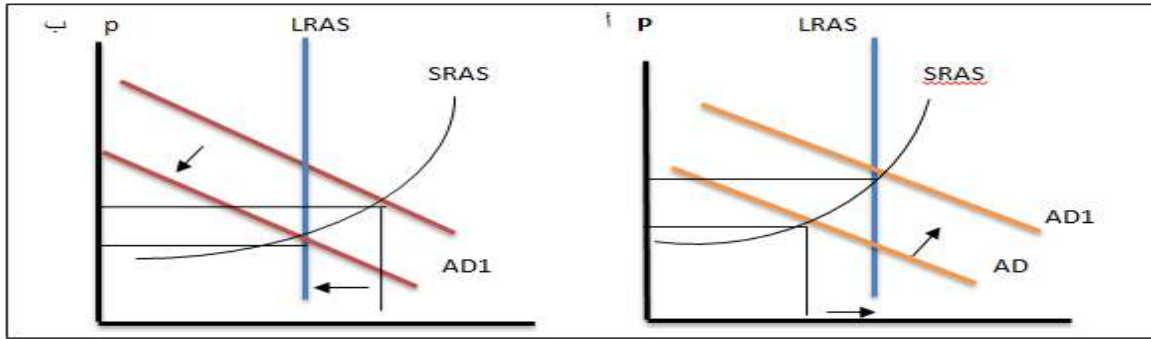
– G. C. Lim and Paul D. McNelis, Computational Macroeconomics for the Open Economy, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2008, PP. 25–27.

فرص العمل وبالتالي علاج مشكلة البطالة، ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن مما يعني علاج الفجوة الانكماشية. وهذا ما أشار إليه كينز خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933<sup>(32)</sup> .

• قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية : وتتحقق نفس النتيجة السابقة من زيادة الدخل ومن ثم زيادة الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع وهذا يعني المزيد من الحوافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وعلاج البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.

• قيام الحكومة بالجمع بين الاثنين وذلك من خلال زيادة حجم الأنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

• شكل (1) أثر السياسة المالية التوسعية والانكماشية في النشاط الاقتصادي



المصدر:- John B.Taylor ، \* Reassessing Discretionary Fiscal Policy ، journal of economic ،

perspectives ، volume 14 ، No.3 ، Summer 2000 ، p.24 .

أما إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل فأن هذا معناه وجود فجوة تضخمية. ويمكن علاجها من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق البدائل التالية:

• قيام الحكومة بتخفيض حجم الأنفاق العام: مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

<sup>(32)</sup> Philip Arestis and Elias Karakitsos, The Post 'Great Recession' US Economy Implications for Financial Markets and the Economy, Great Britain, 2010.

- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب: مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
- قيام الحكومة بالجمع بين الاثنتين معاً أي من خلال تخفيض حجم الأنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب.

نستخلص مما سبق أن السياسة المالية من خلال أدواتها الضريبية والإنفاقية تستطيع أن تتحكم بالاقتصاد وحسب حالة اختلال التوازن السائدة سواء كانت انكماشية أم تضخمية.

ففي حالة وجود فجوة انكماشية وأن كان الاقتصاد الوطني يعمل بطاقة أقل من قدرته الإنتاجية الكاملة تلجأ الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الأنفاق العام وإحداث عجز في الموازنة العامة للدولة حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل.

### المطلب الخامس: السياسة المالية في ضوء المدارس الفكرية:

شهدها الفكر الاقتصادي من خلال مدارس الاقتصادية والفكرية تطورات كبيرة غيرت من شكل النظام الاقتصادي والسياسي، وساهمت في زيادة أهمية السياسات الاقتصادية الكلية، بعد ان ارتبطت هذه التطورات تاريخياً بالتغيرات في دور الحكومة وأهدافها العامة وطبيعة نشاطها المالي، ومن ثم تطور الاقتصاد والمجتمع كان له تأثير واضح في طبيعتها وأدواتها . من تلك التحولات سنستعرض التطور التاريخي للسياسة المالية عبر اهم مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة والتي سبقت المدرسة الكلاسيكية، اذ كان هناك جدلاً واسعاً حول اهمية السياسة المالية في المدرسة التجارية والمدرسة الطبيعية\* حول تدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، اذ كانت افكار التجاريين تؤمن بحتمية التدخل في النشاط الاقتصادي في ظهر اتجاه معاكساً في طبعة الفكر الاقتصادي الفيزوقراطي الذي يؤمن بعدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي الا في حدود معينة ومابين المدرستين ظهرت المدرسة الكلاسيكية التي امنت بالحياد المالي وستتناول هنا دور السياسة على مختلف المدارس وكما يأتي:-

\* للمزيد من المعلومات حول الموضوع راجع :-  
- عاطف وليم اندروس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص7.

## أولاً- المدرسة الكلاسيكية:

يعتبر الفكر الكلاسيكي هو اساس الفكر الرأسمالي ،اذ آمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ(الحياد المالي ) في ظل مفهوم الدولة الحارسة استنادا إلى مقومات فلسفتها المرتكزة على مجموعة دعائم أهمها: الحرية الاقتصادية للفرد، وقانون ساي للأسواق، وقدرة الاقتصاد الحر على تحقيق التوازن الاقتصادي والتشغيل الكامل تلقائيا في ظل سيادة المنافسة الكاملة ، ومصالحة الفرد ومصالحة المجموع وفقا لمفهوم اليد الخفية، التي يعتقد أنها وسيلة جيدة لتنظيم النشاط الاقتصادي<sup>(33)</sup>. فأن المالية العامة قد خضعت لتوجهات محددة تتمثل في الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة التقليدية وهي الدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة<sup>(34)</sup>، ومن ثم حصر نطاق النفقات العامة في أضيق الحدود وبالقدر الذي يمول الوظائف المذكورة، وان يكون الهدف الوحيد من فرض الضرائب هو الحصول على إيرادات لمواجهة النفقات بحيث لا تؤثر على قرارات وتصرفات القطاع الخاص. بمعنى إن تكون قراراتهم قبل وبعد تدخل الحكومة واحدة لا تتغير<sup>(35)</sup> ، وان يكون توازن الموازنة حجر الزاوية ورمزاً لكفاءة الإدارة المالية. واستمر العمل بهذه الأفكار لمدة قاربت القرنين، لتعكس الظروف التاريخية التي وضعت فيها والتي سمحت بتطبيقها. إلا أنها لم تستطع الإفلات من المثالب المصاحبة لها والمتمثلة بالكساد والذي يعد اختباراً مهماً لمرتكزاتها، وصدعاً رئيساً في معتقداتها .

## ثانياً- المدرسة الكينزية :

جاء الفكر الكينزي انعكاسا لفشل الفكر الكلاسيكي في التعامل مع أزمة الكساد التي بدأت تطرأ على الساحة الاقتصادية في ثلاثينات القرن الماضي وما ارتبط بها من فائض في الإنتاج، وبطالة، ونقص ملموس في الطلب، وهي ظواهر لا توائم مع طروحات الكلاسيك، مما تمحض عنه من افكار نادى بها كينز، انطلاقاً من إمكانية توظيف أدوات السياسة المالية، للحيلولة دون تفاقم الكساد وانتشار الاقتصاد من كيوته، والتي قامت على الفرضيات الأساسية الآتية<sup>(36)</sup>:-

(33) عامر، وحيد مهدي"السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي: النظرية والتطبيق" الدار الجامعية، الإسكندرية.2010،ص44.

(34) احمد، رائد ناجي"علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق"ط2، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ،2012،ص4.

(35) عثمان، سعيد عبد العزيز"المالية العامة مدخل تحليلي معاصر" الدار الجامعية، الإسكندرية،2011،ص23.

(36) العلي، عادل فليح ،"المالية العامة والتشريع المالي" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل،2002،ص



• الطلب الكلي يحدد العرض الكلي .

• الطلب الفعال ليس بالضرورة إن يتحدد تلقائياً عند مستوى التشغيل الكامل .

إذ إن المضامين الأساسية للمنهج الكينزي في هذا السياق تركز على الطلب الكلي الفعال بوصفه محفزاً للنمو، وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير معينة لرفعه إلى المستوى الذي يحقق التشغيل المرغوب، من خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عن طريق اعتماد السياسة المالية، لكونها من الأدوات الاقتصادية المهمة والمؤثرة في العناصر المكونة للطلب الفعال ، ومن ثم تحولت المالية العامة من المالية المحايدة إلى المالية الوظيفية<sup>(37)</sup>، والتي تمتلك القدرة لتصحيح مسار النشاط الاقتصادي، وتعويض عدم التوازن الاقتصادي المتكرر بعدم توازن مالي وبتجاه معاكس للدورة الاقتصادية من خلال التأثير بالاستهلاك والاستثمار والذان يعدان الدعامتين الأساسيتين لها في تحقيق أهدافها لتصحيح القصور في النشاط الاقتصادي.

وقد اتخذت السياسة المالية الوظيفية شكلين هما:

**الأول-** السياسة المالية المحفزة، عندما يمر الاقتصاد بمرحلة الركود الاقتصادي وعدم وجود معالجات حقيقة للنهوض الأمر الذي يؤدي الى حلول الكساد الاقتصادي فالحكومة تستطيع أن تقوم بعملية حقن الطلب الكلي بجرعة من الإنفاق العام أي دفعة قوية تعمل على إعادة إنعاش الاقتصاد، اعتماداً على قواه الذاتية لاحقاً، ومن ثم فإن مسؤولية الحكومة هنا هي تحفيز الانتعاش.

**الثاني-**السياسة المالية المعوضة، والتي تكاملت أركانها على يد هانسن وليرنر، وهي تستهدف مرحلة أكثر تعقيداً من الركود، ففي حالة وصول الاقتصاد إلى الكساد يستلزم سياسة مالية أكثر فاعلية من سياسة التحفيز، ولأن التوقعات المتفائلة لا تحدث إلا إذا جاءت قوى خارجية لتعويض النقص في الدورة الاقتصادية، لاسيما إن التقلبات الدورية مصدرها الأساس عدم كفاية الطلب كون الادخار ينمو على حساب الاستهلاك، وحيث ان الأول لا يتحول تلقائياً إلى استثمار إلا إذا كانت التوقعات ايجابية فنقص الطلب يتمخض عنه انكماش.

(37) عايب، وليد عبد الحميد، "الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي" ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت. 2010، ص92.

فالمالية الوظيفية تقع عليها مهمة تحريك الإنفاق الاستهلاكي وإعادة توزيع معاكسة لمتدفق الدخل بين الادخار والاستهلاك لصالح الاستهلاك، وفي الوقت نفسه يتوجب عليها ضمان تمويل استثمارات إضافية، وهو ما يعني إن المالية الوظيفية تهدف إلى تصحيح القصور في عمل الاقتصاد (38).  
ونستخلص مما سبق ان النظرية الكينزية نجحت في معالجة أزمة الكساد التي شهدها الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي وقدمت رؤى اقتصادية مهمة على المستوى الكلي .

### ثالثاً - المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) :

تعد التطورات الاقتصادية المتلاحقة بعد منتصف السبعينيات من القرن الماضي وما رافقها من أزمة التضخم الركودي، التي لم تستطع النظرية الكينزية وركيزتها السياسة المالية من معالجته، وهو ما استلزم الاهتمام إلى حلول جديدة تكون قادرة على التعاطي مع هذه الأزمة. مما افرز إلى الوجود فلسفة اقتصادية جديدة تزعمها ميلتون فريدمان (Milton Friedman) الذي انتقد السياسات الكينزية المتمثلة بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي(39)، وما ترتب عليها من زيادة الإنفاق العام ، ومن ثم زيادة العجز في الدين العام. فعاد العالم مرة أخرى بقوة إلى إتباع سياسة الحرية الاقتصادية التي نادى بها الكلاسيك وكانت أهم الملامح لأفكار النقديين هي التركيز على أهمية السياسة النقدية، ودورها في مكافحة التضخم الركودي. من خلال سياسة نقدية صارمة تضبط معدل عرض النقد بما يتناسب مع نمو الناتج القومي، والميزة الرئيسية لهذا المدخل هي منع التغيرات النقدية من ممارسة آثار غير استقرارية على الاقتصاد للحيلولة دون إن تكون السياسة النقدية مصدراً لعدم الاستقرار(40)، فضلا عن انتقاد الأفكار الأساسية التي يطرحها منحى فليبيس الذي قام على أساس المقايضة ما بين البطالة والتضخم(41) . ولما كان النقديون ينظرون للتضخم على انه

(38) الربيعي، رجاء "دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي" دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص78.

(39) سلمي، عبد الستار عبد الحميد(2005)"ظاهرة الركود الاقتصادي في مصر: أسبابها وطرق علاجها" دار النهضة

العربية، القاهرة، 2005، ص67.

(40) ابدجمان، مايكل "الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة" ترجمة، منصور، محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر،

الرياض، 1999، ص556.

(41) سامويلسن & نوردهاوس "علم الاقتصاد" ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006، ص717.

ظاهرة نقدية بحتة، لذلك هاجموا المصدر الرئيس للإفراط في عرض النقد والمتمثل بعجز الموازنة العامة، إذ يدعون إلى التوازن السنوي للموازنة العامة، وإن أية إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية لن تتمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ما لم تصاحب بسياسة نقدية، لاعتقادهم إن السياسة المالية التوسعية لن تؤدي إلى آثار مضاعفة للدخل بل ستؤدي إلى رفع أسعار الفائدة ومن ثم تخفيض الاستثمار الخاص، وهو ما يطلق عليه اثر المزاحمة\* (crowding Out). وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية، إذ لن تؤدي إلى آثار توزيعية بين القطاعين العام والخاص، لأن زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالباً انخفاض في الإنفاق الخاص بالقدر ذاته، ومن ثم لا معنى للتوسع في النفقات العامة والتي من شأنها فقط إن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم.

#### رابعاً - مدرسة التوقعات العقلانية :

يستند تحليل هذه المدرسة على توصيف سلوك الوحدات الاقتصادية بأنها أكثر تمرساً، وتبنى توقعاتها على أساس المعلومات المتاحة لها، وبما يسهم في تعظيم المنافع، وتقليل الخسائر، لاسيما إن أمام كل وحدة اقتصادية كماً معيناً من المعلومات تستخدمها بكفاءة عالية في بناء توقعاتها التي تشكل قراراتها المستقبلية، ويفترضون مرونة الأجور والأسعار<sup>(42)</sup>، لذلك فأن الأخذ بالتوقعات العقلانية سيحد من فاعلية السياسة المالية وجعلها اقل تأثيراً في تغيير سلوكيات الوحدات الاقتصادية ، ومن ثم ستكون قادرة على التوقع الصحيح لتلك المتغيرات، ولن يكون لمثل هذه التغيرات أثر في الاستقرار الاقتصادي. ففي حالة زيادة الإنفاق(متوقع) لتخفيض معدلات البطالة، ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما يدفع العمال للمطالبة بتعديل أجورهم لتلائم مع مستويات الأسعار،<sup>(43)</sup> ولذا سيقبل الطلب على الأيدي العاملة ومن ثم ستبوء السياسة التوسعية بالفشل ولن تزيد فرص العمل. وبالمثل إذا توقع الأفراد تخفيض الضرائب بوصفه إجراءً لتنشيط الطلب الاستهلاكي سيؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، وسيدرك الأفراد إن هذا العجز لا بد من تغطيته عبر الاقتراض حالياً، وزيادة الضرائب مستقبلاً لتغطية الدين، لذلك سيقومون بادخار جزء أكبر من الدخل الإضافي المتاح بعد تخفيض الضريبة، من أجل مواجهة زيادة الضرائب المتوقعة مستقبلاً.

\* اثر المزاحمة يعني إحلال نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص.

(42) سامويلسن & نوردهاوس " مصدر سابق ، ص740.

(43) - (عايب، 2010: 189)

### خامساً- مدرسة (الكنزيون المحدثون Neo-Keynesian):

تفترض هذه المدرسة كسابقتها الكنزية التقليدية أن الأسعار والأجور في حالة جمود وعدم المرونة، بسبب عدم اكتمال الأسواق، ما يجعل منها غير قابلة للتحرك في الاتجاه أو الوقت المناسبين لتحقيق التوازن في الأسواق، وان الصدمات سواء كانت في العرض أم الطلب تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية (المستوى التوازني للإنتاج والتوظيف)، وهم يؤمنون بأن الصدمات تكون مصدر للتقلبات الدورية في الاقتصاد وهم أيضا يتفقون مع كينز على ان التوازن الاقتصادي يمكن ان يحدث دون مستوى التشغيل الكامل<sup>(44)</sup>، وهم يشككون في آليات التصحيح الذاتي للاقتصاد الكلي من دون تدخل الحكومة وبذلك يتفقون مع الكنزية التقليدية، ويفضلون تدخل الحكومة في تحقيق التوازن والاستقرار للاقتصاد .

اذ ينظر اقتصاديين هذه المدرسة إلى الطلب على النقود بأنه علاقة اقتصادية غير مستقرة وغير موثوق بها لوضع سياسة الاستقرار الاقتصادي فالنقود هي أصل من الأصول المالية وليست الأصل المسيطر على القطاع المالي للاقتصاد، ولو فرضنا حدوث زيادة في عرض النقود فأن ذلك يولد إحساساً أو شعوراً لدى الأفراد بان السيولة التي بحوزته قد ازدادت عما هو مرغوب وبذلك سينقلون من النقود إلى أدوات الائتمان قصيرة الأجل وهو ما ينعكس على أسعار الفائدة بالانخفاض ومن ثم سينتقل التأثير على سوق الأوراق المالية وسلوك المؤسسات والبنوك الادخار وشركات التامين وغيرها،وهي ما يعرف بأسم نظرية المحفظة (Profilo Theory)<sup>(45)</sup>.

### سادساً- مدرسة الكينزيين الجدد :

تعد أفكار هذه المدرسة محاولة لتطوير الأفكار الكينزية وتعديلها في إطار الانتقادات التي وجهت لها، إذ يتفق الكينزيون الجدد مع كينز في إن المستقبل مجهول، وان معظم القرارات الاقتصادية تأخذ بعداً زمنياً، لذا فأنها تنفذ في إطار عدم التأكد (Uncertainty) فالقرارات المتصلة بالاستثمار والادخار أو بتوقيع عقد مبنية على توقعات غير دقيقة عن المستقبل، لذا يرى أصحاب هذه المدرسة إن فرضية تحرك الاقتصاد تلقائياً نحو التوازن هي فرضية غير دقيقة، لذلك ومن اجل تقليل حالة عدم التأكد فان الأفراد يدخلون في اتفاقيات

(44) الدباغ، اسامة بشير(2007)"البطالة والتضخم" ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007،ص383.

(45) توفيق، محب خله " المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة " دراسة منهجية في النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، الاسكندرية، 2014،ص271.

تعاقدية ويحتفظون بثروة سائلة بصورة نقود، ومن ثم فإن هذه الصلة بين النقود والعقود وعدم التأكد تعد عاملاً مهماً في تنفيذ قوى التصحيح الذاتي والدعوة إلى تدخل الحكومة بسياسات نشطة ليدعم التوسع النقدي التوسع المالي وان توفر الائتمان والتغير في التفضيل النقدي يؤديان دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، ومن ثم يعارضون أطروحات النقوديين الخاصة بنمو عرض النقود بمعدل ثابت، لأن الأسعار تتحدد بصورة رئيسة استناداً إلى التكاليف التي تسهم نقابات العمال في بنائها، وهم في هذا المجال يؤكدون لزوجة الأجور والأسعار ومن ثم فإن الأسعار لا تتحدد بمقدار عرض النقد الذي لا يؤثر بدوره بصورة مباشرة أو فورية على التكاليف، إذ يتطلب مدة زمنية قد تطول أو تقصر، وللتوقعات حول المستقبل دور في تحديد مستوياتها الجديدة وتتكون عبر النظرة المتجهة للأمام<sup>(46)</sup> مما سيحمل هذا الحل الاقتصاد تكلفة كبيرة قد تصل إلى الأزمة، ولاسيما إذا كانت هناك مؤسسات مالية ضعيفة وتم رفع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض أسعار الأوراق المالية<sup>(47)</sup>.

#### سابعاً- مدرسة اقتصاديات جانب العرض :

ظهرت مدرسة اقتصاديات جانب العرض في أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي والتي أكدت على إن الكينزيين وبسبب اهتمامهم المبالغ فيه بإدارة الطلب الكلي ، تجاهلوا تأثير معدلات الضرائب والحوافز على العرض الكلي ، لذلك فشلوا في معالجة مشكلة التضخم الركودي في عقد السبعينيات. وأكدت هذه المدرسة إن بلوغ غايات تحسين الأداء الاقتصادي ومعالجة مشاكل الرأسمالية هو اتخاذ سياسات صممت لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات بوصفه المحرك الرئيس للاقتصاد ، أي التركيز بشكل أساس على النمو الاقتصادي على المدى الطويل بدلاً من التركيز على الاستقرار الاقتصادي قصير المدى. وعليه يطرحون فكرة التحول من دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال (حسب الرؤية الكينزية) إلى سياسات إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي (جانب العرض )، وانتهج سياسة نقدية انكماشية لتقييد الطلب الكلي و تخفيض الضرائب بوصفها تقدم حافزاً كبيراً للعمل والادخار والاستثمار ومن ثم الزيادة في الناتج والتشغيل

(46) علي، احمد ابراهيمي "الاقتصاد النقدي:وقائع ونظريات وسياسات"ط1،دار الكتب موزعون ناشرون،لبنان،2015،ص252.

(47) سلمى،عبد الستار عبد الحميد"ظاهرة الركود الاقتصادي في مصر: أسبابها وطرق علاجها" دار النهضة العربية،

القاهرة2005،ص63.

والذي ينعكس ايجابياً على العرض الكلي<sup>(48)</sup>، أي ينظرون إلى الضرائب بوصفها احد أهم أسباب انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة وهم يستندون في ذلك على منحنى لأفر\* (The Laffers Curve) والذي يوضح العلاقة بين معدلات الضرائب والإيرادات الضريبية<sup>(49)</sup>.

---

(48) ابدجمان، مايكل "الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة" ترجمة، منصور، محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص345.

\* يوضح هذا المنحنى العلاقة بين معدلات الضريبة وإيراداتها، والفكرة الأساسية له هي: إن مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض بالتدرج مع تزايد الضغط الضريبي، لأن المعدل المرتفع للضريبة يدفع إلى التهرب الضريبي، كذلك يضر بحوافز العمل والادخار والاستثمار، وينحدر بالنشاط الاقتصادي ومن ثم تنخفض حصيلة الضرائب، وينتهي التحليل لهذا المنحنى إلى أن تخفيض معدل الضرائب سوف يقود إلى زيادة الكلي، للمزيد انظر:-  
سامويلسون، ونوردهاوس، مصدر سبق ذكره، ص 744.

(49) Richard Froyen(2009)"Macroeconomics Therories and Policies" 9th ed, Perntic, London,2009,p402.

## المبحث الثاني :الاطر النظرية والمفاهيمية للسياسة النقدية

### Monetary policy concept

### المطلب الاول - مفهوم السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية احد أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستعملها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على المتغيرات الرئيسية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل . ولسياسية النقدية مفهومين ضيق وواسع ، والذي طرأ عليه العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعاً لتطور النظريات النقدية وللسياسة النقدية وهما :

أ- **المفهوم الضيق للسياسة النقدية** : هي الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل تبعاً للاقتصادي ( Kent ) ، في حين عرفها ( Show ) بأنها أي عمل واعي تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه (1)

ب- **المفهوم الواسع للسياسة النقدية**: تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي ، بهذا المعنى فأنها تشمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي (2)

اذ اهتمت الدراسات النقدية بالعديد من المفاهيم للسياسة النقدية، اذ يرى بعض الباحثين على أن السياسة النقدية تشمل القواعد والإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية لتحقيق أهدافها (3). وفي ضوء ذلك عرفت هذه السياسة على انها جميع التدابير التي تتخذها السلطة النقدية لأحداث تأثير متعمد على طبيعة وحجم النقود لتحقيق هدف معين للسياسة الاقتصادية (4).

(1) أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف ( مدخل تحليلي ونظري ) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 ، ص 183 .

(2) Micheal Burda & Charles Wypolsz, (1997), "Macroeconomics:, (Aeurpean Text), 2d. Edition, Oxford University Inc, New York, First Publish, , PP.190-191.

(3) Norman loaza , (2002) ," Monetary policy functions and Transmission mechanism" : world Bank Chile ,p.1 .

(4) R. Cauvery and others , monetary economics , S- Chand and Company Ltd , New Delhi , 2009 , p:234

كما عرفت على إنها العمليات التي يتم من خلالها الأشراف على توفير عرض النقد للدولة لتحقيق أهداف معينة مثل استقرار معدل التضخم وتحقيق الاستخدام الكامل وكذلك تحديد أسعار الفائدة<sup>(1)</sup>. وينظر آخرون على أنها استعمال مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقد في البلاد أو السيطرة وإدارة حجم الائتمان الممنوح وشروطه<sup>(2)</sup>. مما تقدم يتضح بأن السياسة النقدية هي انعكاس لقدرة البنوك المركزية على استعمال الأدوات والإجراءات النقدية من أجل التأثير على الأهداف النقدية في سوق النقد من ثم التأثير على الأهداف الاقتصادية النهائية للدولة .

### المطلب الثاني- اهداف السياسة النقدية:

تناولنا سابقا مفهوم السياسة النقدية بمختلف جوانبه وتأسيساً على ذلك فإنها تسعى عموماً إلى تحقيق جملة من الأهداف، إذ إن الهدف الرئيسي من السياسة النقدية لأغلب البنوك المركزية هو تحقيق استقرار في مستوى الاسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية داخلياً أو خارجياً ويعني ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي ابقاء التضخم منخفضاً ومستقراً اما على الصعيد الخارجي، فذلك يعني عادةً استهداف سعر الصرف<sup>(3)</sup>.

حيث يجب تصميم استراتيجية واضحة للسياسة النقدية وبأهداف عامة وواضحة وأهداف وسيطة وتشغيلية لتكون أهدافاً تسعى السياسة النقدية في تنفيذها ويمكن توضيح اهم الاهداف العامة للسياسة النقدية وهي كما يلي<sup>(4)</sup>:

أ- استقرار مستوى العام للأسعار(مكافحة التضخم) : يعد المستوى العام للأسعار أحد أهم المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير الفعال على الهيكل الاقتصادي ، وإن التغيرات الكبيرة في مستوى الأسعار، ينتج عنها آثار سلبية على مجمل الحياة الاقتصادية ، فعند النظر الى تداعيات التضخم ، وهو حالة الارتفاع

(1) Thierry warin,( 2005), "Monetary policy", from the Org to practices , p .1.

(2) خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، عمان ، 2008 ، ص 453 .

(3) سايمون غرابي، نك تالبوت، العمليات النقدية، كتيبات عن البنوك المركزية، العمليات النقدية، مركز دراسات المصارف المركزية، بنك انكلترا، لندن، 2006، ص1.

(4) توماس ماير ، وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة أ. د السيد أحمد عبد الخالق ، و أ . د أحمد بديع بليح ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2002 ، ص 487- 594.



المستمر في المستوى العام للأسعار ، نجد أنه يؤدي الى اعادة توزيع الدخل بشكل غير عادل بين المقرضين والمقترضين وتدهور في قيمة العملة المحلية مما يفقدها قيمتها كمخزن للقيمة والكثير من التداعيات الاخرى (1) ، لذلك هناك اجماع بين الاقتصاديين على ضرورة تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، وقد أكد الاقتصادي ميلتون فيردمان في اللجنة الاقتصادية للكونكرس الأمريكي سنة 1959 ان من الصعوبة خفض الأسعار المحلية من دون خفض معدل الزيادة في عرض النقود، ولا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود ، واستدل بتجارب ألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية .(2)

ب- **تحقيق الاستخدام الكامل (خفض معدلات البطالة) :** ويراد به ضمان مستوى مرتفع من التشغيل إذ تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية ، واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد من البطالة وما يرافقها من اضطرابات اقتصادية واجتماعية ، وتشارك في ذلك مع السياسة المالية والتي تقوم على زيادة عرض النقد في حالة البطالة والكساد لتزويد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي وبالعكس.

ج- **المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات:** يمكن ان تسهم السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي رفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام المصارف التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان فينخفض الطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يسبب انخفاض في مستوى الأسعار الداخلية للسلع والخدمات وتشجيع صادرات الدولة والى تقليل الطلب المحلي على السلع المستوردة ، ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخلياً إلى إقبال الأجانب

(1) – R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'brien , R.R. Donnelley / Willard , Boston , 2012 , p: 442-443

(2) عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك ،الدار الجامعية ،2007 ،ص274

على إيداع أموالهم في المصارف الوطنية فضلاً عن دخول رؤوس أموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات (1).

د- تشجيع النمو الاقتصادي (زيادة الناتج المحلي الإجمالي): تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي والذي يعني زيادة مستمرة وملائمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد وفي متوسط دخل الفرد الحقيقي ،ويستطيع البنك المركزي أحداث تغييرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان والتاثير عليها ، فالسياسة المالية التوسعية تستطيع الابقاء سعر فائدة منخفض ،مما يشجع على النمو الاقتصادي (2).

خ - استقرار اسعار الصرف : ان استقرار أسعار الصرف يعد أحد الأهداف المهمة للسياسة النقدية بسبب آثارها على التوازن في ميزان المدفوعات وبالتالي تأثيره على صادرات واستيرادات البلد وكذلك المخاطر التي قد تلحق بالمضاربين بسبب عدم الاستقرار في سعر الصرف مما دفع بصناع القرار الى الاهتمام بسعر الصرف كهدف للسياسة النقدية.

وتستطيع السياسة النقدية ضبط اسعار الصرف عند المستويات المرغوبة من خلال العديد من الاجراءات ، فالبنك المركزي يمكن له رفع وخفض سعر الصرف الحقيقي من خلال زيادة وتقليل اسعار الفائدة ، فعند انخفاض اسعار الصرف للعملة المحلية وازدادت السلطة النقدية رفع السعر مرة اخرى فإنها تقوم برفع أسعار الفائدة المحلية الأمر الذي يزيد من تدفقات رؤوس الاموال الداخلة للبلد وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاعها، ولكن مثل هذا الاجراء قد يؤدي الى الأضرار بالإنتاج داخل الدولة لان ارتفاع اسعار الفائدة المحلية سيؤدي الى تقليل الاستثمار وانعكاس أثر ذلك سلبياً على الانتاج لذلك فان البنك المركزي قد يلجأ الى التدخلات المباشرة في سوق الصرف من خلال عمليات الشراء والبيع للعملة المحلية بالعملة الاجنبية ، وكذلك يمكن للسياسة النقدية ان تؤثر على سعر الصرف من خلال تقييد تدفقات رؤوس الاموال الداخلة والخارجة عن طريق عدم السماح للأجانب شراء الاصول المحلية او العكس فقد يتطلب شراء الاصول موافقة من الحكومة او

(1) للمزيد أنظر:

\_ رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر ، عمان ، 2000، ص 151.

(2) أنظر في :

- هيل عجمي جميل الجنايبي ، رمزي ياسين يسع ارسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ،بغداد، 2009، ص 260 .

فرض ضرائب عالية وغيرها من الوسائل ، فاذا رغبت السلطة النقدية بتخفيض سعر الصرف فانها تشدد الرقابة على تدفقات رؤوس الاموال الداخلة للبلد والسماح لرؤوس الاموال المحلية بالانتقال الى خارج البلد دون قيود<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث - أدوات السياسة النقدية : Monetary policy Tools

تناولنا في المطلب الثاني اهداف السياسة النقدية وسوف نبين في هذا المطلب ادواتها حيث ان البنك المركزي يستعمل مجموعة من الوسائل والإجراءات لإدارة عرض النقود والائتمان ومن خلال هذه الوسائل يحقق البنك المركزي اهداف السياسة النقدية ، وتقسم ادوات هذه السياسة الى نوعين هي :

**1 - أدوات السياسة النقدية الكمية غير المباشرة :** تستعمل هذه الادوات لتحقيق اهداف السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة بالاعتماد على قوى السوق والسماح لها بان تلعب دورا فيها ، وتقسم الأدوات غير المباشرة الى ثلاث أدوات تقليدية هي:

#### أ - عمليات السوق المفتوحة (OMO) Open Market Operations :

يقصد بها عمليات بيع وشراء السندات الحكومية التي يقوم بها البنك المركزي ومن خلال الأسواق المالية، فيدخل البنك المركزي إلى سوق السندات إما بائعاً أو مشترياً للسندات بهدف تقليص أو زيادة مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي.<sup>(2)</sup>

فعندما يجد البنك المركزي هناك ضغوطاً تضخمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، فإنه يلجأ إلى بيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون شيكات مسحوبة على المصارف التجارية ولصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية المصارف التجارية لدى البنك المركزي، وبذلك سوف تقل احتياطات المصارف التجارية من النقود السائلة وتقل مقدرتها على خلق الائتمان ومن ثم يقل المعروض النقدي أو كمية النقد في التداول، وتعد هذه السياسة سياسة نقدية انكماشية أو متشددة تلجأ إليها الدولة في حالات التضخم الكبير .

(1) – Laurence M. Ball , Money, Banking, and Financial Markets , Second edition , Worth Publishers , New York , 2012 , p : 525 – 533.

(2) عبد المنعم السيد علي ،نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية ،دار حامد للنشر، 2004 ، ص361

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من الانكماش فإن رغبة البنك المركزي في تنشيط الاقتصاد وتوسيع الائتمان عن طريق شراء الأوراق المالية بهدف تطبيق سياسة توسعية لمعالجة حالة الانكماش أو الركود الاقتصادي، وبذلك سوف تزداد قدرات المصارف التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي بكميات مضاعفة.

#### ت- تغيير سعر البنك او سعر إعادة الخصم ( Rediscount rate ) :

تعد سياسة تغيير سعر البنك من أقدم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية لسوق النقد ، اذ تعد أداة سعر إعادة الخصم للفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل ما يعيد خصمه من أوراق تجارية ، أو ما يعطيها من قروض بضمان أوراق مالية معينة، وبعبارة أخرى أذ يمثل سعر الخصم كلفة النقود التي تقترضها البنوك التجارية من البنك المركزي لتعزيز احتياطاتها<sup>(1)</sup>، ويستخدم البنك المركزي سعر إعادة الخصم في إدارة السياسة النقدية للحفاظ على هيكل أسعار الفائدة، فضلاً عن الحفاظ على مستوى الأرباح من الاحتياطيات بالعملات الأجنبية ، فعندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية فإنه ينخفض سعر إعادة الخصم مما يشجع البنوك التجارية على الاقتراض فتزداد قدرتها على منح الائتمان فيؤدي الى زيادة عرض النقد وانخفاض أسعار الفائدة مما يشجع الاستثمار في سوق الأسهم وزيادة إيراح الشركات وعوائدها، وبالعكس عند استخدام سياسة نقدية انكماشية في حالة التضخم من خلال رفع سعر الخصم على البنوك التجارية وبالتالي نقل رغبة هذه البنوك في الاقتراض مما ينعكس على رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للجمهور وهذا يؤدي لتقليل الطلب على النقود وبالتالي انخفاض كمية النقود مما يساعد على معالجة التضخم ، أن فاعلية سياسة سعر الخصم تعتمد على وجود سوق نقدية كبيرة نسبياً يتم التعامل فيها بالأوراق التجارية واذونات الخزينة وأدوات الائتمان الأخرى قصيرة الأجل<sup>(2)</sup>

#### ج- نسبة الاحتياطي القانوني ( reserve requirement ) : لقد ساد في النظام المصرفي

على ان تحتفظ البنوك التجارية بنسبة قانونية معينة من ودائعها بشكل موجودات في صناديقها لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء لضمان حقوق المودعين، وكذلك لإغراض تسوية حسابات المقاصة بين البنوك،

(1) د.عبد المنعم السيد علي ، د.نزار سعد الدين ، مصدر سابق ،ص364.

(2) سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الدوحة، ط 3 ، 2002 ، ص218 .

ويستخدم البنك المركزي هذه النسبة للتأثير على القدرة الائتمانية للبنوك خلال تغير هذه النسبة تسبب تغيرات في العرض النقدي وبالتالي يؤثر على الاحتياطيات النقدية من العملة في التداول، وينتج من خلال العملية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم بكلفة وحجم الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة<sup>(1)</sup>، وتعتبر نسبة الاحتياطي القانوني نسبة محدودة من البنك المركزي تبعاً لتقديراته لطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة فيها اذا كانت تستوجب تغير السيولة النقدية أثناء الركود او الانتعاش الاقتصادي، لذلك فإن تغير نسبة الاحتياطي القانوني عن البنك المركزي سواء كان هذا التغير بزيادة هذه النسبة أو تخفيضها يكون مرتبطاً بطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة<sup>(2)</sup>. إن تغير نسب الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تغير في عرض النقد من خلال عمل المضاعف. فعندما تزداد هذه النسبة نقل قيمة المضاعف النقدي ويقل حجم الودائع التي يمكن دعمها بوساطة حجم معين من الرصيد النقدي<sup>(3)</sup>.

## 2- ادوات السياسة النقدية النوعية المباشرة :

قد يلجأ البنك المركزي احياناً الى التدخل المباشر للتأثير على الائتمان المصرفي ، وترغب السلطة النقدية بتوجيه الائتمان الى قطاعات معينة او تحديد نوعية الائتمان الممنوح او تشجيع انواع معينة من الانفاق والاستثمارات المنتجة ، ومن أهم الأدوات المباشرة للسياسة النقدية ما يلي :

أ- **الإجراءات المباشرة : Direct Action** :وهي أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، وتشير الى موافقة البنك المركزي أو رفضه سياسة اقتراضيه معينة للبنوك التجارية ويصل الأمر الى فرض عقوبات على البنوك التي تتبع سياسات ائتمانية غير ملائمة ، وتعتبر هذه الإجراءات فعالة الى حد كبير في توجيه النظام المصرفي ، ولكن في نفس الوقت قد يولد التطرق في تطبيق هذه الإجراءات ردوداً فعال غير مرغوب فيها لدى العاملين في المصارف .

ب- **ترشيد الائتمان** : يعد ترشيد الائتمان من الأدوات السياسة النقدية المتبعة في اقتصاديات السوق، والهدف منها هو معالجة الأزمات التي تواجه البنوك منها معالجة التضخم الشديد الناجم عن التوسع في منح الائتمان المصرفي من خلال رقابة وتنظيم الائتمان .

(1) توماس ماير ، وآخرون ،مصدر سابق ،صص 116-118.

(2) عوض الدليمي ،النفود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990 ،صص 606-607.

(3) وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2001، ص 130

ج- الإقناع الأدبي MoralSuasion : يحاول صانعو السياسة النقدية في التأثير على المصارف والمؤسسات المالية من خلال أسلوب الإقناع الأدبي أو ما يمكن تسميته سياسة المصارحة<sup>(1)</sup>.  
فنظراً للمكانة الخاصة التي يشغلها البنك المركزي في النظام المصرفي والنقدي ، وما يتمتع به من إمكانيات وخبره تؤهله على توسع الأوضاع الاقتصادية من نواحي القوة والضعف في الاقتصاد الوطني وكيفية معالجته فان البنوك التجارية تنظر الى هذه الدعوة على أنها نصيحة او توجيه يتعين عليها أخذها بعين الاعتبار عند تنفيذ سياساتها الائتمانية ، ثم ان البنوك التجارية قد تتردد في الخروج لأنها تخشى ان يقوم البنك المركزي برفض إعادة تمويلها<sup>(2)</sup>.

د- الاعلان : يقصد به توفير المعلومات حول السياسات النقدية والمصرفية للقطاع المصرفي وقطاع الاعمال، ويقوم البنك المركزي بعمل نشرات دورية تساعد على التثقيف والتأثير بالرأي العام<sup>(3)</sup> ، وتزايدت أهمية هذه الأداة في السنوات الاخيرة بشكل مستمر ، اذ اصبح اسلوب الاعلان امراً لا غنى عنه في الوقت الحاضر ، ويكسب البنك المركزي من خلال الاعلان ثقة الجمهور والرأي العام وتعاون المصارف التجارية معه في سياساته الجديدة المتبعة<sup>(4)</sup> .

### المطلب الرابع- آليات انتقال آثار السياسة النقدية واستراتيجياتها

1 - آليات انتقال آثار السياسة النقدية :يتفق الاقتصاديون بمختلف آرائهم ، على ان السياسة النقدية لها تأثير على النشاط الاقتصادي ، فيحاول واضعو السياسات النقدية أن يعرفوا كيف يمكن لها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي ، وتنتقل هذه الآثار من خلال ما يعرف بآليات السياسة النقدية ، وعرفها الاقتصادي (Taylor) بانها "العملية التي يتم من خلالها نقل قرارات السياسة النقدية لتغيير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتضخم<sup>(5)</sup> ، وتعرف كذلك على انها "تأثير السياسة النقدية على سلوك العوامل الاقتصادية، وبالتالي على الإنتاج ومستوى

(1) باري سجيل ، مصدر سابق ، ص 274.

(2) عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، مصدر سابق ، ص 615 .

(3) R. Cauvery and others , Op. Cit , 216

(4) اسامة محمد الغولي وزينب عوض الله ، اقتصاديات النقود والتمويل ، دار الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 ، ص: 267

(5) - John B. Taylor, The Monetary Transmission Mechanism: An Empirical Framework , Journal of Economic perspective, Vo. 9, No. 4, 1995, p: 11.

الأسعار<sup>(1)</sup>، بالتالي فيمكن ان تعرف على انها ( الكيفية التي تؤثر بها قرارات السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي).

وتكمن أهمية آليات الانتقال بأنها تبين لنا كيفية عمل السياسة النقدية ، وتعمل السلطة النقدية على إستعمال الأدوات المناسبة لتحقيق الأثر المرغوب به ، فقد ترى إن التأثير على النشاط الاقتصادي يتم من خلال عرض النقد بشكل مباشر ، او من خلال سعر الفائدة او سعر الصرف او الائتمان .

أ- قناة عرض النقد : وتعد من أقدم القنوات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي عن طريق سيطرة البنوك المركزية على الإحتياجات النقدية التي ينتقل تأثيرها على المجاميع النقدية من خلال المضاعف النقدي.

ويساهم كل من البنك المركزي والمصارف التجارية في التأثير على المجاميع النقدية من خلال عملية خلق النقود ، تعمل هذه الآلية من خلال التغيرات في عرض النقد ويمكن ان تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى التأثير على الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار ، ففي حالة زيادة عرض النقود والاقتصاد لم يصل إلى مستوى الاستخدام الكامل ، فسينعكس ذلك في زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الى الناتج الكامن ، أما إذا ازداد عرض النقود والاقتصاد كان قد وصل الى مستوى الاستخدام الكامل ، فسيؤدي ذلك الى زيادة المستوى العام للأسعار وظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد<sup>(2)</sup> .

ب- قناة سعر الفائدة ( Interest Rate Channel ) :تعد سعر الفائدة القناة التقليدية للسياسة النقدية وهي مستمدة من النظرية الكينزية ، وإن البنك المركزي يستطيع ان يغير أسعار الفائدة قصيرة الاجل بين المصارف ، والتي تؤثر على معدلات الودائع والقروض فيها وذلك من خلال تغيير سعر إعادة الخصم ، وكذلك فان البنك المركزي ومن خلال عمليات السوق المفتوحة يستطيع التأثير على عوائد السندات الحكومية والاوراق المالية الاخرى وبالتالي فان هذه التعديلات للسياسة النقدية ستؤثر على اسعار الفائدة الاسمية قصيرة الاجل ، فاذا أراد البنك المركزي رفع اسعار الفائدة الاسمية ، من خلال شراء الاوراق المالية ورفع سعر إعادة الخصم ، فان ذلك سيؤدي الى رفع اسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الاجل ، و بحسب نظرية التوقعات ، فإن اسعار الفائدة الحقيقية طويلة الاجل

(1) – Mariusz Kapuściński and Others , Monetary policy transmission mechanism in Poland What do we know in 2013? , Narodowy Bank Polski , Warsaw , NO. 180 , 2014 , p: 10

(2) – Hamid R. Davoodi and Others , Monetary Transmission Mechanism in the East African Community: An Empirical Investigation , IMF , WP /13/39 , 2013 , P: 14

سترتفع وبالتالي فإن هذا الارتفاع سيؤدي الى التأثير على قرارات الانفاق الاستثماري بالشكل الذي سيخفض الاستثمار ومن ثم انخفاض الطلب الكلي مما ينتج عنه انخفاض في الانتاج والدخل<sup>(1)</sup> .

ومما يلاحظ إن قناة سعر الفائدة ركزت على أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل وإن قرارات الإنفاق الحقيقي تتأثر فقط بالتغيرات في اسعار الفائدة الحقيقية ، وإن التكيف البطئ لمستوى الاسعار (جمود الاسعار\*) يعتبر العامل الحاسم الذي يربط القاعدة النقدية مع سعر الفائدة الحقيقي ، وبالنهاية يحدد فاعلية قناة سعر الفائدة ، فعندما يخفض البنك المركزي القاعدة النقدية فإن اسعار الفائدة الاسمية قصيرة الاجل سترتفع ، وبسبب جمود الاسعار ، فإن اسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الاجل سترتفع، وبحسب نظرية التوقعات فإن المشاركين في السوق النقدي والمالي يرون اسعار الفائدة الحقيقية طويلة الاجل هي سيادة لأسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الاجل على المدى الطويل الامر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية طويلة الاجل<sup>(2)</sup> هذه الالية التي تمكن البنك المركزي من التأثير على اسعار الفائدة الحقيقية وبالتالي تؤثر على مستويات الطلب الكلي والانتاج .

ج- قناة سعر الصرف (Exchange Rate Channel) مع تزايد الطابع الدولي للإقتصاد وسيادة أسعار الصرف المعمومة في العديد من البلدان تم إعطاء الكثير من الاهتمام لإنتقال آثار السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي من خلال التغير في سعر الصرف ، وإن السياسة النقدية تستطيع أن تؤثر على تحركات اسعار الصرف تأثيراً كبيراً من خلال قدرتها في التأثير على اسعار الفائدة المحلية ، فالتغيرات المستقبلية في سعر الصرف ترتبط بالفرق بين اسعار الفائدة المحلية واسعار الفائدة الاجنبية ، فإنخفاض اسعار الفائدة الحقيقية المحلية يجعل الودائع المحلية اقل جاذبية بالنسبة الى الودائع بالعملات الاجنبية ، مما يخفض من قيمة العملة المحلية وبالتالي فإن هذا الانخفاض في قيمة العملة المحلية يجعل السلع المحلية ارخص نسبياً من السلع الاجنبية مما ينجم عنه انخفاضاً في صافي الصادرات وبالتالي انخفاضاً في الطلب الكلي ، ولكن يجب ملاحظة ان هذا التأثير الدقيق على اسعار

(1) – Oksana Demchuk and Other , Monetary policy transmission mechanism in Poland. What do we know in 2011? , National Bank of Poland , NO. 116 , 2012 , p: 34

(2) – Sanchita Mukherjee and Rina Bhattacharya , Inflation Targeting and Monetary Policy Transmission Mechanisms in Emerging Market Economies , IMF , WP /11/229 , 2011 , p: 5



الصرف من خلال اسعار الفائدة هو غير مؤكد وسوف يعتمد على التوقعات حول اسعار الفائدة المحلية والاجنبية والتضخم والتي قد تتأثر نفسها بالسياسات<sup>(1)</sup> .

ان العوامل التي تحدد قوة هذه القناة هي حساسية اسعار الصرف تجاه تحركات اسعار الفائدة ، وكذلك حجم وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ، بالإضافة الى ان حصة صافي الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي وتلعب دوراً هاماً في تحديد قوة هذه القناة<sup>(2)</sup> .

د- قناة اسعار الاصول (Asset Prices Channel) : يقصد بالأصول تلك الأوراق المالية التي بحوزة القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى ، ويمكن لأسعار الأوراق المالية أن تنقل تأثير السياسة النقدية من خلال قناتين فرعيتين تتمثلان في قناة السندات ، بالنسبة للسندات تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى تراجع أسعار الفائدة الحقيقية للسندات ، ما يجعلها أقل جاذبية مقارنة بالأسهم . ينتج عن ذلك ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات مقارنة بتكلفة رأس المال ، مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة ومن ثم زيادة حجم الأسهم ، واستخدام العائد المحقق في زيادة الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات بوجه عام ، وانعكاس ذلك في زيادة حجم الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستواه . اما القناة الفرعية الأخرى لقناة أسعار الأصول في قناة الثروة ، حيث ينتقل أثر السياسة النقدية للاقتصاد بالتأثير على الاستهلاك من خلال التأثير على مستوى الدخل الدائم للفرد . يشمل هذا الدخل رأس المال الحقيقي ، إلى جانب الثروة المالية ، التي تمثل الأسهم أحد أكبر مكوناتها ، وحيث يسهم ارتفاع اسعار الأسهم من قيمة الثروة ، مما يحفز على زيادة مستويات الاستهلاك والطلب الكلي ، ومن ثم ترتفع الأسعار<sup>(3)</sup> .

#### ح- قناة التوقعات ( Expectation Channel )

تعد التوقعات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك توجهات سياسة البنك المركزي ذات أهمية بالغة في نجاح الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها في هذا الصدد ، اذ تتضمن

(1) Hamid R. Davoodi and Others , op. cit , p: 14

(2) – Muhammad Naveed Tahir , Relative Importance of Monetary Transmission Channels: A Structural Investigation; Case of Brazil, Chile and Korea , university Lyon , Lyon , p: 5

(3) –Frederic S. Mishkin, "The Transmission Mechanism and The Role of Asset Prices in Monetary Policy", National Bureau of Economic Research, Working Paper 8617, Dec. 2001, pp 1-5, <http://www.nber.org>

هذه القناة إعداد ونشر مجموعة من التوقعات بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المستوى العام للأسعار ومن ثم على مستقبل النمو الاقتصادي بوجه عام . لذا لا بد ان يكون التحديد الواضح والمعلن الأسلوب هو من اعمال السلطات النقدية ، وعدم الاعتماد على الوسائل الضمنية غير المعلنة ، إضافة إلى التحديد ويوضح مواعيد الاجتماعات الدورية للسلطات النقدية ، وتوقيت نشر التقارير عن نتائج هذه الاجتماعات والذي يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف السياسة النقدية (1).

**هـ - قناة توفر الائتمان ( Credit Availability Channel ) :** تأتي أهمية هذه القناة في نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد من خلال العلاقة الوطيدة بين حجم الائتمان والإنفاق الكلي . تتوقف كفاءة وفعالية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة توفر الائتمان للاقتصاد على آلية عمل السوق الائتمان ، حيث ان الدور المتزايد الذي تلعبه المصارف التجارية في عمليات خلق النقود فان النقوديون بينوا انه يمكن للبنك المركزي ، بحكم وظيفته بوصفه مشرفاً ومنظماً لعمل المصارف التجارية في الاقتصاد ، ان يؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال قناة الائتمان ، ويستندون في شرحهم لهذه القناة الى مشكلة عدم تماثل المعلومات في الاسواق المالية .

## 2- استراتيجيات السياسة النقدية :

تحاول السلطات النقدية دائماً البحث عن قواعد او استراتيجيات تمكنها من السيطرة على المستوى العام للأسعار بشكل اكثر اتزاناً ، وتتمثل هذه الاستراتيجيات في قدرة البنك المركزي على التأثير في الأهداف الوسيطة ( سعر الصرف ، المجاميع النقدية ، سعر الفائدة ) ، فقد وضعت السياسة النقدية قيوداً لها تمثل في قاعدة الذهب ثم انهارت هذه القاعدة ليتم الاستغناء عنها بنظام بريتون وودز في بداية السبعينات ، واتبعت الدول نظام سعر الصرف الثابت ، وعندئذ ظهرت افكار النقوديين التي نادى باستراتيجية للسياسة النقدية من خلال الحفاظ على معدل نمو ثابت للمعروض النقدي ، وعندما فشلت هذه الاستراتيجية بالسيطرة على المستوى العام للأسعار انتقلت السياسة النقدية الى استراتيجية جديدة عرفت باسم ( استهداف التضخم ) وسيتم ذكر ثلاث استراتيجيات تعد الأهم والأشهر للسياسة النقدية كما يلي :

(1) Gordon H. Sellon, "Expectations and the monetary policy transmission mechanism", Federal Reserve Bank of Kansas City, Economic Review, fourth quarter, 2004.

أ- **استهداف سعر الصرف** ويعني ببساطة تحديد القيمة الخارجية للعملة مقابل سلعة كالذهب او عملة اخرى كالدولار<sup>(1)</sup> ، بمعنى تثبيت سعر الصرف عند سعر معين ، وتسمى العملة المحلية للبلد المتبع لهذه الاستراتيجية بالعملة المستهدفة ، اما عملة البلد الاخر فتسمى بالعملة المرصاة .

ان استهداف سعر الصرف يبقي التضخم تحت سيطرة السياسة النقدية من خلال تقارب كل من اسعار السلع القابلة للإتجار دولياً والتضخم المحلي مع المستويات العالمية . فعند تثبيت سعر الصرف عند معدل معين فان معدل التضخم المحلي في البلد المستهدف سيعدل تلقائياً مع معدل التضخم في بلد المرصاة مما يؤدي الى ثبات المستوى العام للأسعار .

ويمتلك استهداف سعر الصرف ميزة رئيسة بانه يستطيع التغلب على التغيرات غير المتوقعة في الطلب على النقود ، فمثلاً الزيادة في الطلب على النقود ستؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة المحلية مما يؤدي الى تراجع النشاط الاقتصادي الذي من الممكن ان يؤدي الى انخفاض في المستوى العام للأسعار ، والعكس بالعكس ، التي سوف لن يكون لها اي تاثير على اسعار الفائدة المحلية لانه سوف يقابلها تغير في المعروض النقدي من خلال تدفقات رأس المال يعادل التغير في الطلب على النقود<sup>(2)</sup> .

وعلى الرغم من المزايا المذكورة اعلاه ، الا انه توجد مشكلة خطيرة ادت الى التخلي تماما عن استهداف سعر الصرف في العديد من البلدان ، وإن تحركات رأس المال يجعل البلد المستهدف غير قادر على اتباع سياسة نقدية مستقلة خاصة بها ، وكذلك تفقد السلطة النقدية في هذه البلدان قدرتها على مواجهة الصدمات المحلية الخاصة بها مثل فقدان معدلات التبادل التجاري او فقدان اسواق التصدير ، فما لم تكن الاجور والاسعار مرنة ، فان مثل هذه الصدمات من المحتمل ان تؤدي تدريجياً الى انخفاض الانتاج وارتفاع البطالة بشكل كبير في البلد المستهدف ، فضلاً عن عدم قدرة السياسة النقدية على مواجهة الصدمات السلبية المحلية ، فان اتباع استراتيجية استهداف سعر الصرف ستجعل من البلد المستهدف عرضة للصدمات الخارجية ، فالصدمات في البلد المرصاة ستنتقل مباشرة الى

(1) – – Fredric S. Mishkin , The economics of Money Banking and Financial Markets , Op. Cit , P: 489

(2) – Alan Griffiths and Stuart Wall , Applied Economics , 10 Ed , Prentice Hall , Harlow , England , 2004 , P: 388

البلد المستهدف لان التغيرات في اسعار الفائدة في بلد المرساة ستؤدي الى تغير مماثل في اسعار الفائدة في البلد المستهدف مما يضر باستقرار المستوى العام للأسعار<sup>(1)</sup> .

### ب- الاستهداف النقدي

بعد انهيار نظام برنتون وودز العالمي في بداية السبعينيات من القرن الماضي اقتنعت الكثير من الدول ، وخصوصاً الدول الصناعية ، بان استراتيجية استهداف سعر الصرف لم تكن الاستراتيجية المثلى في استقرار المستوى العام للأسعار لأنها لم تحقق النتائج المرغوبة مما دفع الاقتصاديون وصناع القرار الى البحث عن استراتيجية اخرى لمعالجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وظهر في تلك المدة الفكر النقدي بقيادة ميلتون فريدمان ، الذي أعاد الحياة الى النظرية الكمية للنقود والتي تعتمد وبشكل اساس على المعروض النقدي في تصحيح الاختلالات في المستوى العام للأسعار ، الذي دعا الى استراتيجية نقدية جديدة تعتمد على عرض النقود سميت فيما بعد بالاستهداف النقدي أو سياسة القواعد الثابتة .

ويقصد بالاستهداف النقدي هو قيام البنك المركزي باستهداف المجاميع النقدية ، مثلاً عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) ، وان لا تهتم باي شيء اخر ويتم تحقيق هذه الاستراتيجية ( كما اقترح فريدمان ) عن طريق الحفاظ على معدل نمو ثابت للمعروض النقدي وعدم التلاعب بأسعار الفائدة ، وقد اتجهت الدول الصناعية الى الاستهداف النقدي لأنه يمكن البنك المركزي من مواجهة الصدمات المحلية على العكس من استهداف سعر الصرف ، ولكن الاستهداف النقدي واجه كذلك الكثير من المشاكل والتحديات العملية التي حالت دون استمرار العمل به في الكثير من الدول<sup>(2)</sup> ، حيث ان عرض النقود اصبح متغير داخلي بسبب ازدياد دور المصارف التجارية من خلال خلق النقود ودورها المهم في التأثير على عرض النقود .

### ت- استهداف التضخم

ان استهداف التضخم يقصد به هو استراتيجية للسياسة النقدية تجعل البنك المركزي يلتزم بالإعلان عن معدل تضخم مستهدف بشكل واضح ويوضح من خلالها الكيفية التي ستحقق بها اجراءات السياسة النقدية هذا الهدف .

(1) – Fredric S. Mishkin , The economics of Money Banking and Financial Markets , op. cit , P: 491-492

(2) Kamran Dadkhah , The Evolution of Macroeconomic Theory and Policy , Springer- Verlag Berlin Heidelberg , Boston , 2009 , P: 189

وتمتاز استراتيجية استهداف التضخم بكونها تتمتع بالمرونة ، وإن استهداف سعر الصرف والاستهداف النقدي يجعل السياسة النقدية مقيدة بالحفاظ على سعر صرف ثابت ومعدل نمو ثابت للمجاميع النقدية ، فعندما ترتفع توقعات معدلات التضخم فوق المعدل المستهدف فإن السلطة النقدية تعمل على خفض هذه التوقعات من خلال اتباع سياسة نقدية متشددة وبالعكس عندما تنخفض معدلات توقعات التضخم تحت النطاق المستهدف فإن السلطة النقدية تعمل على رفع هذه التوقعات من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية . هذه المرونة جعلت امام السلطة النقدية فرصة لمواجهة الصدمات السلبية التي تواجه الاقتصاد والتي تضر بهدف استقرار الاسعار، فالسلطة النقدية من خلال استهداف التضخم تستعمل كافة المتغيرات المتاحة التي من الممكن ان تحافظ من خلالها على استقرار المستوى العام للأسعار من دون التقييد بمتغير واحد ، ولكن مع التركيز على سعر الفائدة كهدف وسيط بسبب ارتفاع قدرته في تحقيق الهدف<sup>(1)</sup> .

وهناك عدة شروط يجب ان تتوفر في البنك المركزي ، فيجب ان يتمتع البنك المركزي باستقلالية كاملة في استعمال الادوات التي يراها هو مناسبة وعدم وجود ضغوط سياسية للتدخل في عمله بشكل مباشر او اجباره على اقراض الحكومة وكذلك تحديد الاستقرار في المستوى العام للأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية ، فعندما يكون هناك تضارب بين اهداف السياسة النقدية فيقدم استقرار المستوى العام للأسعار كهدف اساسي للسياسة النقدية . وكذلك يجب ان يكون هناك استقرار في العلاقة بين ادوات السياسة النقدية والتضخم بالشكل الذي يمكن البنك المركزي من التنبؤ بشكل صحيح حول توقعات التضخم المستقبلية وقدرة ادوات السياسة النقدية على الوصول الى معدل التضخم المستهدف<sup>(2)</sup> .

### المطلب الخامس - موقف المدارس الاقتصادية من السياسة النقدية :

تطرقنا هنا الى دور المدارس الفكرية من السياسة النقدية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان ، فمثلاً كان الكلاسيك يعتقدون بان السياسة النقدية هي الاداة الوحيدة لتحقيق الاستقرار الى ان جاء الفكر الكنزوي الذي قلل من اهمية السياسة النقدية مقدماً عليها فعالية السياسة المالية للخروج من حالة الانكماش ، اما الفكر

(1) – Thórarinn G. Pétursson , inflation targeting and its effects on macroeconomic performance , The European Money and Finance Forum , Vienna , 2005 , P: 38

(2) - رجاء عزيز بندر ، استهداف التضخم : دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي ، 2008 ، ص : 7-8 .

النقودي فانه يرى بان السياسة النقدية اقوى فعالية من السياسة المالية. وكذلك ماجاء به المدارس الاخرى تباعا الى ان انتهت بمدرسة اقتصادية العرض ،اذ تكون هذا المطلب من خمس مدارس بينت دور السياسة النقدية وكما يلي:

### اولاً- السياسة النقدية في الإطار الكلاسيكي

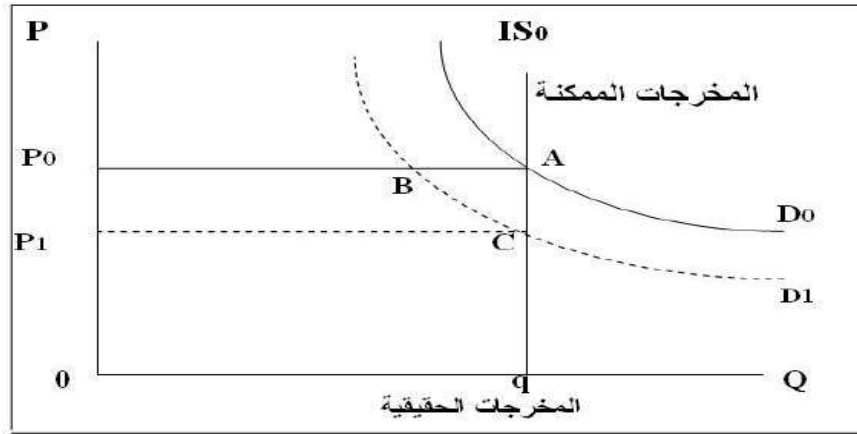
لقد بينت الدراسات النقدية السابقة لنظرية كمية النقود الكلاسيكية خلال القرن السادس عشر عن مجموعة آراء كانت امتدادا للفكر الكلاسيكي ،حيث كانت آراء الفيزوقراط تؤكد على أهمية تأثير النقود في المستوى العام للأسعار فقط ، فيما ذهب التجاريون إلى ما هو أبعد من ذلك على أن النقود متغير اقتصادي هام يؤثر في المستوى العام للنشاط الإقتصادي ، وكانت أفكارهم في ذلك الأكثر واقعية لما سبق من آراء في هذا الصدد .

اذ بينت المدرسة الكلاسيكية ان النقود ليست لها منفعة خاصة بها وإن منفعتها مشتقة من منفعة السلع التي يمكن إقتناؤها بواسطة النقود، لأن النقود لا تطلب لغرض الإحتفاظ بها كأرصدة نقدية عاطلة بل تطلب لشراء المنتجات، وهذا يعني إهمال دور الزمن في التحليل الاقتصادي مما ينطوي على إستبعاد عنصر التوقعات وفكرة الميل للاكتناز ومن ثم إنكار وظيفة النقود كأداة لحفظ القوة الشرائية ، والنتيجة التي تترتب على ذلك هو أن الزيادة في عرض النقد ستؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وإن مستوى الإنتاج الكلي يتجه دائماً نحو المستوى الذي يحقق الإستخدام الكامل للموارد الإنتاجية وإن الأسعار والأجور ذات مرونة تامة، وبإفتراض إنخفاض مستوى الطلب الكلي بسبب إنخفاض كمية النقود فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل نحو جهة اليسار كما في (الشكل2) عند مستوى السعر الأصلي (P0)

فيهبط الإنفاق من (A) إلى المستوى (B)، و قد يحدث خلال الفترة القصيرة هبوطا في المخرجات ، ولكن بعد إنتقال منحنى الطلب الكلي سرعان ما يتم إنخفاض الأسعار والأجور وذلك إلى المستوى (P1) تحت ضغط الزيادة في العرض، ومع إنخفاض الأسعار فإن المخرجات تعود إلى مستوى المخرجات الممكنة وتستقر العمالة الممكنة عند النقطة (C) ، ووفقاً لوجهة النظر الكلاسيكية، إن مرونة الأسعار والأجور تبقى محافظة وباستمرار على حجم الناتج وتعمل على تحقيق الإستخدام الكامل للعمالة بشكل تلقائي وإن رؤيتهم في ذلك وللقود بشكل خاص كانت رؤية سطحية أي مجرد ظاهرة ثانوية لا أهمية لها في العملية الإقتصادية على إعتبار أن حجم الناتج يتحدد بعوامل حقيقية وليس هناك من شأن للعوامل النقدية، وبالتالي

فإن النقود محايدة على التأثير في المتغيرات الإقتصادية الكلية الحقيقية عدا تأثيرها في المستوى العام للأسعار<sup>(1)</sup> .

شكل (2) المنهج الكلاسيكي ومستوى العمالة الكاملة



المصدر: بول. ا. سامويلسون ، وآخرون ، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله ، ط1 ، ( عمان : الدار الأهلية للنشر ، 2001 ) ، ص633 .

### ثانياً- السياسة النقدية في الإطار الكينزي : Monetary Policy in Keynesians Framework

لقد هاجم جون ماينارد كينز النظرية الكلاسيكية منتقداً رأيها القائل بأن التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل، إذ يعتقد بأن حدوثه يحصل عند المستويات الأقل من الاستخدام الكامل أو عند مستواه كحالة خاصة، وفي هذا الصدد إنتقد إفتراضها المتمثل بقانون ساي لإهمالها مستوى الطلب الكلي من جهة، وعدم موافقتها ما تبنته بصدد مرونة الأسعار والأجور وقابليتها للارتفاع والانخفاض حتى يتم تحقيق التوازن التلقائي عند ذلك المستوى. حيث يرى كينز في الطلب الكلي كمحدد لمستوى الإنتاج بشكل مباشر، وليس من الضروري أن يتطابق مع حجم الدخل الكلي وإن اختلفهما يسبب أما البطالة أو التضخم .

وبينت الأفكار الكلاسيكية بصدد تفسير التقلبات في المستوى العام للأسعار هي انعدام مرونة العرض الكلي وعدم تغيير حجم الإنتاج مع تغيير كل من كمية النقود والأسعار بسبب افتراض حالة الاستخدام الكامل للموارد ووجود علاقة تناسبية مباشرة بين عرض النقد أو كمية النقود والطلب الكلي بسبب إغفال دور النقود

(1) بول. ا. سامويلسون ، وآخرون ، الإقتصاد، ترجمة هشام عبد الله ، ط1 ، ( عمان : الدار الأهلية للنشر ، 2001 ) ، ص633

كمخزن للقيمة (Store of value)، وبالتالي إستبعاد تفضيل الأفراد للنقود كموجود سائل من جانب آخر ، بينما عند كينز لا يتناسب التغيير في الطلب الفعال\* (الطلب الكلي المتوقع) مع التغيير في كمية النقود، فتغيرات عرض النقد تؤثر في الطلب الفعال من خلال معدل الفائدة، ومن ثم انتقال التأثير الى الإنفاق الإستثماري والطلب الفعال وأخيراً في مستوى الأسعار، مما يكشف أن العلاقة هي غير مباشرة وغير تناسبية ، ذلك أنه يرى في النقود لا تطلب لغرض تسوية المعاملات فقط كما في التحليل الكلاسيكي فحسب وإنما ترتبط أيضاً بالطلب على السيولة لغرض الإحتياطي بسبب توفر حالة اللائقين من ظروف المستقبل، وبدافع المضاربة لغرض الإستفادة من التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية ، وإن زيادة رغبة الأفراد في الإحتفاظ بالنقود بدلاً من الإستثمار ينعكس في إنخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وإرتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمار وبالعكس عندما تنخفض هذه الرغبة أو يقل التفضيل النقدي سيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات وينخفض سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار .

وفي هذا الصدد إعتبر (Keynes) التغيرات القصيرة الأجل في سعر الفائدة الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية\*، إذ تعد الفائدة في ضوء النظرية الكينزية ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقود والطلب عليها ، وفي هذا الصدد تكمن مساهمة كينز في تحقيق التكامل بين نظرية النقود ونظرية القيمة وهي مرتبطة بعضها البعض من خلال نظرية الناتج والتوظيف، فالتغيرات في كمية النقود من خلال تأثيرها على طلب الإستثمار عن طريق تغيرات سعر الفائدة سوف تؤدي إلى التغيير في مستوى التوظيف والناتج ومن خلال تأثيرها على تكاليف الإنتاج سوف تؤثر على الأسعار أو على قيمة النقود وهذا ما إفتقده النظرية الكلاسيكية (1) .

\* **الطلب الفعال** : هو المحرك للإنتاج (العرض) فاذا لم يكن هناك طلب على السلعة فلا يكون إنتاج للسلع، يرى كينز في الطلب الفعال هو الدخل القومي الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم وهما يشكلان العنصرين الرئيسيين المكملين للطلب الفعال للمزيد من المعلومات راجع:

- جوان ، روبنسون ، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث ، ترجمة الدكتور فاضل عباس مهدي ، دار الطليعة ، بيروت 1988،ص156 .

(1) للمزيد من المعلومات راجع:-

- عوض فاضل الدليمي ، مصدر سابق ، ص470-471 .  
- مازن عبد الحفيظ ، " تقييم السياسات المضادة للتضخم في الجزائر " ، مجلة علوم إنسانية ، السنة /3 ، العدد/28 ، مايس 2006 .



حيث بين كينز العلاقة بين القطاعين النقدي والحقيقي لكنه شكك في مدى فاعلية التأثير النقدي هذا على مستوى الدخل والإنتاج في التطبيق العملي وخصوصاً إذا ما كان الطلب على النقود يتمتع بمرونة لا نهائية ( فخ السيولة : Liquidity Trap) فإن الزيادة في كمية النقود المتداولة سوف لن تؤثر على سعر الفائدة، وإنما يكون تأثيرها ضعيف جداً وهذا يحدث في حالة الكساد من جهة، وإذا ما كانت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة فإن أي انخفاض في سعر الفائدة سوف يكون ضعيفاً في التأثير على مستوى الاستثمار ومن ثم نفسه على مستوى الطلب الكلي، وهذه الحالة تبرز عادة عندما يكون التشاؤم هو السائد في توقعات المستثمرين المستقبلية .

وإستنادا إلى ذلك، نادى كينز بضرورة أن يكون للدولة سياسة نقدية مدروسة من خلال تخفيض سعر الفائدة وإضعاف قيمة الوحدة النقدية عن طريق زيادة كمية النقد المتداول بإصدار الأوراق النقدية من بنك الدولة مع تحديد معدل رسمي لسعر الفائدة في أقل مستوى قدر الإمكان.

### ثالثاً- السياسة النقدية في الإطار النقودي Monetary policy in Monetarist Framework

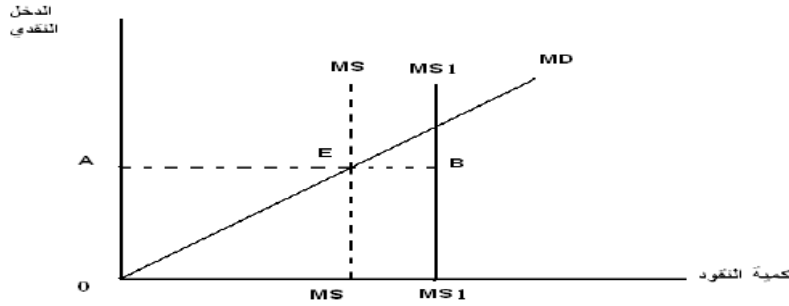
و يطلق عليهم مدرسة (Chicago) وابرزهم (Milton Friedman)، (Simonies Henry) وغيرهم. يؤمنون بان اقتصادا تنافسيا متحررا من تدخل الحكومة سيعطي أكثر العمليات كفاءة في الاقتصاد و مؤكدين على أهمية السياسة النقدية في استقرار الاقتصاد الشامل ويستندون على مبدئين مهمين الأول : أن النقود هي المحدد الأول للناتج المحلي الإجمالي الاسمي وبذلك يمكن للنقود أن تؤثر على المخرجات والأسعار على المدى القصير اما على المدى الطويل فالاقتصاد يميل إلى العمل بمستوى الاستخدام الكامل للموارد فان تأثير النقود يظهر على الأسعار فقط واستبعد و دور السياسة المالية على المخرجات والأسعار ، أي لا مجال للضريبة أو الإنفاق الحكومي أن تحدث أثارا على المديين القصير والطويل والمبدأ الثاني هو المرونة النسبية للأسعار والاجور<sup>(1)</sup>.

حيث ان فريدمان وأنصاره أعادوا للسياسة النقدية مكانتها في السياسة الاقتصادية بعد أن أخذت الدور الثانوي من قبل اللورد كينز، وبذلك استطاع فريدمان أن يعيد الحياة إلى النظرية الكمية للنقود على الرغم من انه لم يستبعد إمكانية تغير سرعة تداول النقود في الأجل القصير، إلا انه أكد على استقرار دالة الطلب على

(1) نبيل مهدي الجنابي، التوقعات العقلانية المدخل الحديث للنظرية الاقتصادية الكلي، الطبعة الاولى، 2017، ص33.

النقود في الأجل الطويل ،لذا فإنه استطاع أن يعيد الأهمية لعرض النقد في تقرير مستوى الدخل النقدي ولذلك اعتبرت نظرية فريدمان هي الصيغة الحديثة لنظرية كمية النقود ولتوضيح ذلك يمكن استخدام الشكل الآتي:-

شكل (3) التوازن النقدي في النظرية النقدية



من الشكل أعلاه يتضح أن عرض النقد (MS) يحدده البنك المركزي، اما المنحنى (Md) وهو الطلب على النقود فإنه يتناسب طردياً من الدخل حسب تحليل فريدمان لذلك فإن نقطة التقاطع ما بين (MS) و (Md) هي النقطة (E) تمثل التوازن في سوق النقد عند مستوى دخل (0A). وإذا ارتفع (MS) إلى (MS1) فإن كمية النقود (عرض النقد) في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع في الاحتفاظ به بمقدار (EB) وبذلك سوف يرتفع الدخل النقدي وسيكون موزعاً بين الارتفاع بالنتائج الحقيقي أو ارتفاع الأسعار.

لقد كانت هذه المدرسة بمثابة الثورة المضادة للنظرية الكينزية، ونهضة كبيرة للاعتقاد بأن اقتصاد السوق قادر على تحقيق الإستقرار الكلي وذلك بتوفير اليد الظاهرة للحكومة، ولما كانت التدابير الماضية في الماضي بشأن السياسة الاقتصادية قليلة التركيز على السياسة النقدية بقدر ما كان النموذج الكينزي يأخذ دوراً صعودياً بجانب السياسة المالية، وإستنتاج "فريدمان" من هذه التدابير كعامل من عوامل عدم الإستقرار، بالنظر لعدم فاعليتها في الأمد القصير، فإنه يجب أن ترتبط بمتطلبات الأمد الطويل، أي العمل على ضرورة إستعمال القاعدة النقدية\* بدلاً من قيام السلطة النقدية على تقديرات لعرض النقد وذلك من خلال زيادة عرض النقد بمعدل مساوٍ لمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، ولما كان النقوديون يعتقدون بأن الأثر

\* القاعدة النقدية هي مبلغ من المال يدور في احتياطي البنوك العامة والبنوك التجارية مع البنك المركزي

الأولي للنمو النقدي سيقع أولاً على الإنتاج أكثر منه على الأسعار، فإنهم لا يرون في معدل نمو كمية النقود ومعدل التضخم أن يتغيرا دائماً بنفس الاتجاه في الأجل القصير، وأنه على الدوام وخلال الأجل الطويل يكون التضخم ظاهرة نقدية، أي إن سبب التضخم هو عوامل نقدية صرفة ويتأثر مباشرة بكمية عرض النقد المتداول في السوق<sup>(1)</sup>.

لذا فإن نمو كمية النقود بمعدل مبالغ به من الممكن أن يسبب نمواً مستمراً في معدل التضخم، وبالتالي إحداث نوع من التقلبات الإقتصادية القصيرة الأجل في (GDP) الحقيقي وإستناداً إلى ذلك فإن النقوديين يعطي للنقود أهمية في تأثيرها على الإنتاج في المدى القصير، فيما ينحصر تأثيرها على الأمد الطويل وبمعدل نمو ثابت وتحقيق نوع من الإستقرار الإقتصادي ومن ثم إيقاف التغيرات في السياسة المرنة<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً- السياسة النقدية في إطار التوقعات الرشيدة :

ظهر مفهوم التوقعات العقلانية في الاقتصاد منذ أن تبنى ( Adam Smith ) وورثه منهج المثالية والسلوك الرشيد للفرد أو المنشآت ، انطلاقاً من مبادئ تتعلق بالعقلانية الا انه لم يتناولها بالشكل وبالطريقة ذاتها كونها تتعلق بكيفية اختيار واستخدام الموارد النادرة بأفضل شكل ممكن من اجل تحقيق غاية أو الوصول إلى هدف ، بمعنى آخر ركزت على تقليص النفقات للحد الأدنى للوصول إلى أعلى درجة إشباع . هذه الفكرة نفسها ظهرت عند ماركس و من تبعه وشومبيتر ومن تبعه ، إلا أن شومبيتر بحث عن معايير تتعلق بالخيارات الجماعية وبالتحليل القائم على ( الميراث الكلف ) وهو بذلك يعبر عن العقلانية المحدودة إلى العقلانية الجماعية ولكي تتحقق الغاية منها فان المجال الوحيد هو المنافسة التامة .

ظل هذا المفهوم ضمن التحليل الجزئي للاقتصاد إلى أن جاءت مساهمة ( John T. Muth ) الأستاذ في جامعة ( Indiana ) عام 1961 في دراسته ( Rational Expectations and The Theory of Price Movement ) ، والذي يعود له الفضل في صياغة الفرضية بشكلها المعروف التي استعملها في

(1) أنظر في هذا الصدد :  
- كامل علاوي كاظم قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، م/5 ، العدد/20 ، العراق :

جامعة كربلاء ، حزيران 2008 ، ص(55-56)

(2) Alan Blinder, "keeping the Keynesian faith on the Erudition of Macroeconomics", World Economics Journal, 2, No. 2, April 2001, PP (2-3).

وصف العديد من الدراسات الاقتصادية كالنتائج المعتمد جزئياً على توقعات الأفراد للحدث ، وأسعار البضائع الزراعية تعتمد على عدد الهكتارات المتوقع زراعتها وعلى السعر المتوقع للانتاج بعد الحصاد (1).

وملخص هذه الفرضية هي أن الوحدات الاقتصادية وخلال ما تتمكن الحصول عليه من معلومات للظواهر والمتغيرات الاقتصادية النقدية والمالية فإنه سيمكنها ويجعلها أن تكون قادرة على بناء توقعاتها المستقبلية ، وأهم هذه التوقعات هي ما يمكن أن يتوقعه الأفراد بالنسبة لأسعار في المستقبل ونتائج السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة بناءً على ما حدث في الماضي لمثل هذه السياسات (2) .

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية يرى لوкас (Lucas) ان التغيرات النقدية من خلال عرض النقد تؤدي إلى إحداث تقلبات دورية في الاقتصاد ويصبح إزاءها إستجابة التغيرات في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للتغيرات في السياسة النقدية محدودة وخصوصاً عندما يتعرف الناس على الطريقة التي يتم بموجبها وضع هذه السياسة ، وإن قدرة وتوقعات القطاع الخاص بشأن إجراءات السياسات وخصوصاً في المراحل الأولى للسياسة النقدية التي ترغب في إتخاذها لها دور كبير في تحليل السياسات ومستقبلها في تحقيق أهدافها ، ولكي يتمكن الأفراد من معرفة نتائج قراراتهم الاقتصادية وحتى تكون توقعاتهم عقلانية لابد أن تكون السياسات النقدية واضحة ومعلنة لفترات قادمة . وطبقاً لهذه النظرية، إن السياسة النقدية المرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خصوصاً إذا ما كانت الأجور والأسعار مرنة، وإن إفتراضها العقلاني النقدي يجعل من التوقعات الاقتصادية سياسة فعالة على التأثير في الناتج الحقيقي سواء على المدى القصير أم على المدى الطويل وبالتالي فإن الدور الأساسي للسياسة النقدية في إستقرار الناتج سيكون محدوداً ، خصوصاً وإن صانعي السياسة يتمتعون بنفس المعلومات لدى الناس (3) . وإستناداً إلى آراء أنصار هذه الفرضية فإنه ينبغي عند التصرف وتعميم السياسة النقدية الأخذ بنظر الإعتبار التوقعات للتقليل من حالات عدم التأكد (Uncertainty) وهم يؤيدون سياسة عرض النقد بمعدل ثابت.

(1) نبيل مهدي الجنابي ، مصدر سابق ، ص 39-40.

(2) وللمزيد أنظر:

فايز إبراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط/4 ، (الرياض : مطبعة رومك ، 2000 ) ، ص 458-459 .

(3) Carl E. walsh " The Contribution of theory of Practice in monetary Policy: recent development " ،

University of California, April 2006, PP (2-6). BY Web: Http: // www. ecb. int / events .

### خامساً- السياسة النقدية في إطار إقتصاديات جانب العرض:

ظهرت هذه المدرسة في أواخر السبعينات من القرن العشرين بعد أن تبين لمعظم إقتصادييها منهم (آرثر لافر ، كريج روبرتسون ، ونورمان تيور) أن أسلوب السياسات الإقتصادية التي كانت موجهة للتأثير في المتغيرات الإقتصادية الكلية باتت وسائل غير ناجحة سواء أكان ذلك بأسلوب تحريك الطلب الكلي أو عن طريق إجراءات السلطات النقدية المتشددة، وعلى الرغم من إتفاق معظم علماء الإقتصاد على أهمية السياسة النقدية على التأثير في البطالة والمخرجات على المدى القصير، فإن اقتصادي هذه المدرسة أدركوا ضرورة مواجهة خطر التضخم والبطالة ليس عن طريق السياسات النقدية المتشددة أو خفض النفقات (1).

حيث يرى اقتصاديين هذه المدرسة في العرض من السلع والخدمات كأهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي وهي بذلك تخالف النظرية الكينزية في إعتادها على الطلب الكلي لأن الطلب يمكن أن يتعثر، فإذا ما تخلف الطلب الإستهلاكي فإنه يجر الإقتصاد إلى الركود وهنا على الحكومة التدخل مع حوافز ضريبية ونقدية لدعم رغبات المنتجين في توفير وإيجاد السلع والخدمات لرفع وتأثر النمو الإقتصادي(2)، وعلى هذا الأساس فإن اقتصاديين جانب العرض يفضلون السياسات النقدية التوسعية وليس المتشددة .

(1) بول آ. سامويلسون ، وآخرون ، مصدر سابق، ص656

(2) David Harper , " Understanding Supply – Side Economics " , 18 , January , 2005 , P 2 . By  
Web:Http://:www.investopedia.com .

## المبحث الثالث:- التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وكيفية تأثيرهما على النشاط الاقتصادي ومفاهيم بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

### المطلب الاول:- اطار شامل عن قضايا التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

#### اولاً:- مفهوم التنسيق بين السياسة النقدية والمالية:

تعتبر السياستين المالية والنقدية من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية ، والتي تم استخدامها في امكانية مزج تلك السياستين لمواجهة ما تفرزه الدورات الاقتصادية من تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي ، ففي حالات التراجع الاقتصادي تستطيع الحكومة أن تلجأ إلى السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) التوسعية لتقصير فترات التراجع وتقليل حجم البطالة الدورية ، اما في حالات الرواج الاقتصادي فيمكن أن تستخدم الحكومة مزيجا انكماشيا من السياسات المالية والنقدية التهدئة للاقتصاد والسيطرة على التضخم .

لذا فإن التضخم الاقتصادي يكون مصاحبا في كثير من الأحيان لنمو الإنتاج والعمالة ، ولهذا فإن التحدي أمام صانعي السياسات الاقتصادية في كيفية تنسيق استخدام المزيج المناسب من السياستين النقدية والمالية لمكافحة التضخم وفي نفس الوقت المحافظة على نمو اقتصادي امثل . ولسوء الحظ فإنه غالبا ما تكون هناك تكلفة اقتصادية لهذه السياسات ، فتخفيض معدل نمو عرض النقود للسيطرة على التضخم قد يرفع أسعار الفوائد بشكل كبير مما يؤثر سلبا على الاستثمار والاستهلاك الأمر الذي قد يحول الاقتصاد نحو حالة من الركود ، وتشكل حالات الركود الناجمة عن السياسات المصممة لمكافحة التضخم كلفة اقتصادية يجب اعتبارها من قبل صانعي السياسات (1).

اذ ان الدراسات الحديثة قد تطرقت لمفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بعدت تعاريف منها على المستوى المحلي واخرى على المستوى الدولي ، فقد يتم التطرق للتنسيق بين السياستين على المستوى المحلي أي داخل الدولة ، ويشير له بأنه التفاهم المشترك من قبل القائمين على إدارة الدين العام والسلطتين المالية

(1) طالب محمد عوض، (مدخل للاقتصاد الكلي)، معهد الدراسات المصرفية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، 2004،ص235.

والنقدية وذلك في ضوء التأثير المتبادل لأدواتها المختلفة ، وأن يقوم القائمون على إدارة الدين العام بتقديم رؤيتهم حول التكاليف والمخاطر التي تتلازم مع المتطلبات التمويلية للحكومة وحجم الدين العام ، والعمل على الفصل بين إدارة الدين و أهداف السياسة النقدية وإرساء مبدأ المساءلة عند تحقق التطور المالي ، وتبادل المعلومات بين السلطات النقدية والمالية ، والقائمين على إدارة الدين حول احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية من السيولة<sup>(1)</sup> .

وقد عرف باج ( Begg ) بشكل مبسط التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والذي ينصرف معناه إلى التدابير تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثارا غير مرجوة في السياسة الأخرى ، ويؤكد أن أفضل صور التنسيق على الإطلاق هي تلك التي تنطوي على اشتراك صانعي القرار بكل من السياستين في تحديد أهدافهم ، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المتحققة من السياستين معا . وهو ما يعني أن يتفق تصميم أهداف السياسة المالية مع الأهداف النقدية مما يعزز التوسع في السوق المحلية بحيث يكون أثرها متسقا (كان يتفق البنك المركزي والسلطة المالية على مقدار العجز المالي وتمويله )<sup>(2)</sup>

حيث عرفه (Marszalek)على أنه الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى متمثلة في البنك المركزي والحكومة وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما ، وخلق الاطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين . ،هذه المفاهيم على المستوى المحلي .<sup>(3)</sup>

اما على المستوى الدولي قد يتم التنسيق بين السياسات الاقتصادية لعدد من الدول داخل تجمع اقتصادي أو اتحاد نقدي كما هو الحال في الاتحاد النقدي الأوروبي ، أي التنسيق على المستوى الدولي ، ويشير

(1) The Staffs of the World Bank and the International Monetary Fund, "Guidelines for Public Debt Management: Accompanying Documents and Selected Case Studies", 2003, p. 11, available at:

<http://imf.org/external/np/mae/pdebt/2002/eng/102402.html>

(2) Iain Begg, "Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Coordination" in "Europe: Government and Money", The Federal Trust for Education and Research, 2002, pp. 21-22.

(3) Pawel Marszalek, "Coordination of Monetary and Fiscal Policy ", The Poznan University of Economics, Volume 3, Number 2, 2003, p. 48

مفهوم التنسيق في تلك الحالة إلى التعديل الجذري للسياسات القومية للدول في سبيل إدراك التعاون الاقتصادي المشترك. ولقد عرفت تعريف آخر للتنسيق بين السياسات والذي يشير إلى القواعد أو المبادئ التي تتجاوز القوميات والتي تم الاتفاق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء ، وأن يتم تفويض المسؤوليات الرئيسية إلى حكومات الدول مع وضع حدود تقيد من حريتها الكاملة في التصرف<sup>(1)</sup> ويتحفظ بعض الاقتصاديين عند استخدام مفهوم التنسيق بين السياسات الاقتصادية ، حيث يفضلون أن يقتصر استخدامه عند التعبير عن الاتفاق بين الدول حول تعديل سياساتهم الاقتصادية في سبيل تحقيق أهداف مشتركة أو تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل مشترك ، ويفضلون استخدام مفهوم التعاون الاقتصادي ( Economic Cooperation) للتعبير عن صور التعاون الأقل طموحة بين الدول في هذا المجال<sup>(2)</sup> .

لذلك يمكن القول إنه كلما كبرت عناصر التنسيق بين السياستين كلما ادى ذلك إلى نتائج ايجابية على الاقتصاد والمجتمع تتمثل في استغلال أمثل للموارد الحقيقية والمالية، ونقل من الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن عملية عدم التنسيق.

وتتطلب أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من ركيزة أساسية ، هي أن درجة التنسيق العالية بين السياستين تعطي قدرة كبيرة لكلا السياستين في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي قد تواجه الاقتصاد كالتضخم أو الانكماش، ويجنب التضارب بين أهداف كلا منهما.

### ثانياً:-أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

ان اهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية تمثلان وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة ، فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمراً ضروريا وملحا لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تمنع السلطة الحكومية

(1) Fabian Amtenbrink and Jakob Dehaan , " Economic Governance in the European Union : Fiscal Policy Discipline versus Flexibility " , Common Market Law Review , Vol . 40 , 2003 , p . 1075 .

(2)Begg , Hodson and Maher , " Economic Policy Coordination in the European Union " , National Institute Economic Review , No. 183 , January 2003 , p . 66 . Jacob , A.Frankel , Morris , Goldstein and Paul , R . Masson , op . cit . , p . 185.



من تحقيق أهدافها المرسومة وتضعفهما وفي نفس الوقت ، ومن بين الأسباب التي ادت وشدت على ضرورة تداخل وتكامل بين السياستين ، نذكر أهمها (1):-

1- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة ، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بدا أن استخدام السياسة المالية وسياسية الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض ، أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص ، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية التشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

2- يتم توجيه الانتقاد السياسة النقدية بخصوص ضرورة ضبط للبنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي ، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي ، وهذا يعني تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون الأخرى .

3- يجب تدخل أدوات السياسة المالية لاستيعاب الأرصدة النقدية التي يعجز القطاع العائلي وقطاع الأعمال عن استثمارها عن طريق أداة التمويل بالعجز التي يجب أن تكون مرنة لتتولى بسرعة ضبط المعروض النقدي في الأسواق المالية ، إذ لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم ولا بدا من تكامل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب ، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية .

4- عندما لا يكون العمل للسياستين واحدا وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث اضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا و مستقلا ، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى .

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، « السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي » ، المرجع السابق ، 2013 ، ص . 114 .

### ثالثاً: - التأثير المتبادل بين السياستين المالية والنقدية :-

ترتبط السياسات النقدية والمالية ارتباط متبادلاً بشكل كبير ، وتعزز تلك السياسات بعضها البعض في اغلب الاحيان ، فالنظام المالي عندا يكون صحي يؤثر في إدارة السياسة النقدية ، والعكس صحيح لكن الترتيبات المؤسسية لكل من هذين النوعين من السياسات قد تختلف وخاصة فيما يتعلق بالأدوار ، والمسؤوليات ، والأهداف ، و عمليات صياغة وتنفيذ تلك السياسات . ويتم فيما يلي إبراز التأثير المتبادل بين السياستين المالية والنقدية وكما يلي:

#### 1- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية :-

تتعدد صور تأثيرات التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية ، حيث تؤثر تأثيراً مباشرة على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية وترتبط تلك الآثار المترتبة على السياسة المالية بقيد الموازنة الحكومية . فقد أوضح (Leopold von Thadden) أهمية ذلك القيد من خلال إسهامه في إبراز الدور الذي تلعبه كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار ، حيث يؤكد هذا القيد على أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها في السيطرة على التضخم بشكل منفرد ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مسانبتها<sup>(1)</sup>. وفي أحد إسهاماته الهامة أوضح (Taylor)\* إمكانية إبراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية ، والذي يشير إلى أن التغيير في عجز الموازنة العامة لابد وأن يؤدي بالضرورة إلى تغيير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد أو في النقود عالية القوة\* وذلك لأغراض تمويل العجز المالي<sup>(1)</sup>.

Leopold von Thadden, " Active Monetary Policy, Passive Fiscal Policy and the Value of Public Debt: Some Further Monetarist Arithmetic", Economic Research Centre of the Deutsche Bundesbank, Discussion Paper 12/03, June 2003, p. 1

\*قاعدة ناييلور من قواعد السياسة النقدية البسيطة التي تصف كيفية قيام البنك المركزي بضبط أسعار الفائدة بطريقة منهجية قادرة على الاستجابة للتطورات التي تطرأ في التضخم والنشاط الاقتصادي الكلي ، أي أنها توفر استراتيجيات بديلة تمكن البنك المركزي من استخدامها قاعدة تهتم بقرارات اختيار مثبت اسمي مناسب .  
\*نقود الاحتياطي / القاعدة النقدية / النقود عالية القوة:

Reserve money/ Monetary Base /High Powered Money(Mo)

تتكون نقود الاحتياطي من النقد المتداول خارج خزائن البنك المركزي وودائع البنوك بالعملة المحلية لديه، وتعتبر الأساس للنقود بتعريفاتها الأوسع

حيث إذا كان تحقيق مزيد من الانضباط المالي يسهم في الحد من عجز الموازنة ، فإن هذا يعني بالضرورة تراجع نمو الدين المدر للعائد وكذلك تراجع القاعدة النقدية . وإذا كانت الحكومة تتمكن بسهولة من الاعتماد على أسواق الائتمان فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز المالي وخلق النقود وذلك لأن التغيير في عجز الموازنة يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية . ومن ناحية أخرى ، بالنسبة للحكومات التي تعتمد بالأساس على خلق النقود من أجل تمويل جزء كبير من نفقات الحكومة أو تلك التي لا تتمتع بسهولة الوصول إلى أسواق الائتمان ، فإن الحد من عجز الموازنة العامة سيؤثر بدرجة كبيرة على الحد من خلق النقود ، وبالتالي يمتد الأثر الإيجابي إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار ولذلك ، فإن الحد من عجز الموازنة يعد بمثابة خطوة أساسية نحو تخفيض النمو النقدي ومعدل التضخم في عديد من الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول نحو اقتصادات السوق.

## 2- تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية :-

ان تطبيق السياسة النقدية والترتيبات الادارية المرتبطة بها يؤثر على السياسة المالية في مجال تحديد الاهداف التشغيلية للسياسة النقدية فعلى سبيل المثال تحديد أثر سعر الفائدة ، في مستويات الدين العام ومن ثم الحد من العجز المالي في موازنة الدولة من جانب، وتحديد أثر سعر الفائدة على مستويات الاستثمار الحقيقي والدخل من جانب اخر وأثر ذلك في العوائد الضريبية التي تعد ركن أساسي من أركان ايراد الموازنة العامة .

وقد اوضح الاقتصادي (Momi Dahan) في دراسته للأثر المالي لإجراءات السياسة النقدية ان السمة الغالبة في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد" سواء ، هو تحمل السياسة النقدية أعباء تحقيق معدل تضخم مستقر ودفع اداء الاقتصاد الكلي في الاجل القصير ، وعلى الرغم من ان هدف السياسة النقدية في تلك الحالة هو السيطرة على الاتجاهات التضخمية والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ، إلا أننا قد نجد لبعض الاجراءات النقدية اثارا توسعية على عجز الموازنة العامة

(1) World Economic Outlook, "The Decline of Inflation in Emerging Markets: Can It Be Maintained?", International Monetary Fund, Chapter IV, May 2001, pp. 130-131.

في الاجل القصير ، حيث اشار (Momi Dahan) الى انه يمكن الاعتماد على المعادلة البسيطة التالية للتعبير عن أثر السياسة النقدية في عجز الموازنة العامة (1):-

$$D = G - T(y) + \left(\frac{1}{p}\right) \sum_{m=1}^m im \beta^p_m + \sum_{x=1}^x (ix + \frac{\Delta E}{E}) \beta_x^p e - (ix + \frac{\Delta E}{E}) AXe \dots\dots\dots (1)$$

حيث تشير:

P - المستوى العام للأسعار

G - الانفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري والتحويلات والاعانات

T - الضرائب

بينما تنقسم معدلات الفائدة الاسمية الى مجموعتين :

المجموعة الاولى : معدلات الفائدة على الدين المحلي المحتفظ به لدى القطاع الخاص  $\beta^p_m$  حيث تشير im الى معدل الفائدة الاسمي على السندات من النوع m وهي السندات المحلية

المجموعة الثانية : معدلات الفائدة على الدين الخارجي  $\beta_x^p$  ، حيث تشير ix الى معدل الفائدة الاسمي على السندات من النوع x وهي السندات الخارجية ، وتشير E الى سعر الصرف الاسمي ، e الى سعر الصرف الحقيقي اما  $\Delta E/E$  فيعكس التغيرات في سعر الصرف الاسمي ، وتشير AX الى الاحتياطات التي يحتفظ بها البنك المركزي. ويمكن التعرف الى الأثر المالي لإجراءات السياسة النقدية من خلال المشتقة الجزئية لمعادلة عجز الموازنة العامة بالنسبة لسعر الفائدة وامتداداتها السالفة الذكر .

$$\frac{\partial D_{cc}}{\partial im} = \frac{\partial G}{\partial im} - \frac{\partial T}{\partial Y} \frac{\partial Y}{\partial im} + \left(\frac{1}{p}\right) \sum_{m=1}^m \frac{\partial im}{\partial im} \beta^p_m + \left(\frac{1}{p}\right) \frac{\partial \beta_m}{\partial im} - \frac{\partial P}{\partial im} \left\{ \frac{1}{p^2} \sum_{m=1}^m im B_m \right\} \dots\dots(2)$$

وحيث تشير مركبات المشتقة الجزئية لمعادلة عجز الموازنة العامة بالنسبة الى سعر الفائدة الى تأثيرات السياسة النقدية على جميع اجراءات السياسة المالية وأثر هذه السياسة في معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل ، اما البند  $\partial G/\partial im$  يشير الى (أثر الانفاق الحكومي) اي مقدار التغير في الانفاق الحكومي بسبب تغير الفوائد الا سمية على السندات في إطار ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة كأداة غير مباشرة للسياسة النقدية وتأثير مستويات الانفاق بسبب انخفاض مقادير

(1) Momi Dahan "The Fiscal Effect of Monetary Policy " IMF working Paper -1998 ،P:5-9.

السيولة المتأتي من عملية بيع وشراء الاوراق المالية لذا فقد تعمل الحكومة على تمهيد التقلبات في كل من الناتج والتوظيف من خلال زيادة الانفاق الحكومي ، ومن الطبيعي جدا ان ارتفاع اسعار الفائدة الاسمية يرفع من كلفة الدين الحكومي ويزيد من عجز الموازنة العامة من جهة والى تعطيل الاستثمار الحقيقي من خلال ارتفاع اسعار الفائدة او ما يسمى بمزاحمة الانفاق الحكومي للأنفاق الخاص .

اما البند  $\frac{\partial T}{\partial Y} \frac{\partial Y}{\partial im}$  فيشير الى (اثر الايرادات الحكومية) ، حيث تؤدي الاجراءات التقيدية للسياسة النقدية والمتمثلة بتغيرات اسعار الفائدة الى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات الدخل وانخفاض العوائد الضريبية وارتفاع عجز الموازنة ، وينعكس انخفاض معدل النمو الاقتصادي بارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، كما يعتمد اثر الايرادات على مرونة العوائد الضريبية على الناتج ، اما الأثر الثالث للسياسة النقدية (اثر الدين) الذي يعكسه المركب في معادلة العجز المالي  $\left(\frac{1}{p}\right) \sum_{m=1}^m \frac{\partial im}{\partial iM} \beta^p m$  ، حيث تنعكس السياسة النقدية التقيدية في ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية قصير الاجل في رفع معدل الدين ورفع كلفة عجز الموازنة من ناحية ، ومن ناحية ثانية يوجد لهذا الاثر اثر نقدي على معدلات النمو والناتج ومعدلات التضخم ، حيث اتجهت العديد من البنوك المركزية ومنها (العراق) مؤخرا الى استخدام (فائدة البنك المركزي) كمؤشر او مثبت اسمي في معالجة مشاكل مركبة تتمثل بفجوة الناتج الفعلي والمتوقع (البطالة) وفجوة التضخم المستهدف والفعلي (ارتفاع الاسعار) او ما يسمى في اطار قاعدة تايلر المعبرة عنها في المعادلة الاتية<sup>(1)</sup> :-

$$It= r + \pi t + a (\pi t - \pi^* t) + B(Yt - Y^*t).....(3)$$

حيث تشير قاعدة تايلر وبأختصار هي عبارة عن سعر الفائدة الاسمي القصير الاجل الذي يكون دالة في انحرافات معدلات التضخم الفعلي والمستهدف وانحرافات الناتج الفعلي عن المتوقع واللتان تشيران لهما معلمات a-B على التوالي كعامل تعديل لانحراف التضخم الفعلي عن المستهدف بتمويل هامش سعر الفائدة ومعامل تعديل لانحراف الناتج الفعلي عن المتوقع ايضا" بتحريك ذات الهامش .

(1) منى كمال - الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، جامعة لندن - بحث منشور على الشبكة المعلوماتية - نوفمبر 2010 ، ص 20

اما الأثر الأخيرة والمتمثلة في الرابع والخامس للسياسة النقدية على السياسة المالية وهما أثر ريع الإصدار وأثر الأسعار في شطري المعادلة :

$$\frac{\partial P}{\partial iM} \left[ \frac{1}{P} \sum iM Bm \right] , \left( \frac{1}{P} \frac{\partial Bm}{\partial iM} \right) \dots \dots \dots (4)$$

ويمثلان أثر على التوالي من مشتقة الاثار السابقة ، اذ تدور حول تخفيض معدلات التوسع في النمو النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة الذي يعتبر قوة محركة للطلب السلعي الذي يدفع بزيادة الإنتاج وزيادة الدخل وزيادة العوائد وحصيلة الضريبة واثر ذلك على عجز الموازنة العامة من جهة ، وارتفاع الأسعار وارتفاع القيمة الحقيقية للدين العام من جهة اخرى.

كان من الطبيعي بعد عرض الآثار الخمسة للسياسة النقدية على السياسة المالية وانعكاس ذلك في التوازن النقدي والسلعي في الامد القصير واثر ذلك في معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية في الأمد الطويل، أن يستدعي ذلك ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية عبر عدم التقاطع في ادواتهما انسجاماً مع وحدة الهدف المرسوم والمتفق عليه بهدف رفع الاختلال في النشاط الاقتصادي كطريق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو في الاقتصاد .

#### رابعاً:- أوجه الاختلاف بين السياستين المالية والنقدية

سنبين هنا أوجه الاختلاف بين السياستين من خلال تأثيرات كل منهما على الطلب الكلي ، يكون تأثير السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق ( الطلب الكلي ) تأثير مباشر يتحدد من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية ، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة إذ أن الاجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية ثم في تغيير حجم الائتمان منعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي<sup>(1)</sup> .

اذ تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني أو الفجوة الزمنية ( Time Lag ) اللازم لتحقيق فعاليتها ، اذ أن السياسة المالية تحتاج وقت أطول من السياسة النقدية لتحقيق فعاليتها ، أي أن هناك فترة

<sup>(1)</sup>ناظم محمد نوري الشمري ، (النقود والمصارف والنظرية النقدية) ، الطبعة الاولى،دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن،1999،ص464.

طويلة نسبيا بين الحاجة الفعلية لاتخاذ قرارات معينة ( خاصة بالنسبة للتشريعات المتعلقة بتخفيض أو زيادة الضرائب ) وتأثير تطبيق هذه القرارات على الواقع الراهن ، إلا أن النتائج العملية تظهر عادة في فترة قصيرة بالمقارنة مع نتائج السياسة النقدية (1).

وهنا لابد من توضيح بأنه ليس الفارق الزمني الذي يهمننا في تحقيق فعالية كلتا السياستين فقط بل تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين تدخل السلطات المالية والنقدية وبين نتائج هذا التدخل وبصيغة أخرى بين ما يحصل فعلا وما يجب أن يحصل ، وأهم هذه الفجوات أو الفترات في صياغة السياسات المالية والنقدية :-

- 1- **الفترة التشخيصية :-** او تسمى ايضاً فترة الادراك أي الفترة اللازمة لتشخيص المشكلة والتأكد منها قبل اتخاذ القرار ، فإذا كانت المشكلة ركود أو انكماش النشاط الإنتاجي فيجب التأكد من أن انخفاض الإنتاج هو فعلا ظاهرة ركودية وليست ظاهرة مؤقتة أو عابرة قبل اتخاذ القرار بمعالجتها (2).
- 2- **فترة اتخاذ القرار :-** تسمى بالفترة الادارية وهي الفترة اللازمة لاتخاذ القرار المناسب من قبل السلطات التشريعية أو الإدارية لمعالجة المشكلة ثم تنفيذه .
- 3- **فترة التأثير :-** وهي الفترة العملية التي تتبع اتخاذ القرار وتنفيذه الفعلي ، لأن الأدوات السياسية سواء كانت نقدية أو مالية تحتاج إلى فترة زمنية لتحقيق تأثيرها بالكامل .

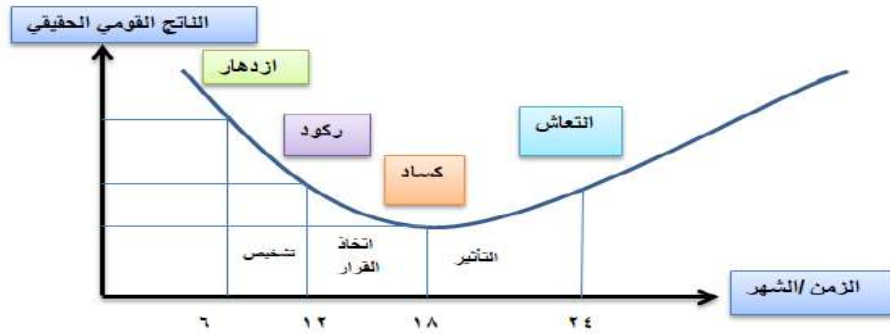
فعلى سبيل المثال إذا كان القرار بزيادة كمية النقود في التداول وتخفيض أسعار الفائدة أو القرار بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب فإن القرار لا يأخذ مفعوله الكامل إلا بعد فترة زمنية تختلف من بلد لآخر ، فإذا افترضنا على سبيل المثال بأن كل فجوة من الفجوات الزمنية تستغرق سنة أشهر وأن الناتج القومي يبدأ بالانخفاض بعد ستة أشهر الأولى فينخفض خلال الفترة التشخيصية من ( 9 ) مليار دينار إلى ( 5 ) مليار دينار ثم إلى ( 3 ) مليار في فترة اتخاذ القرار وتنفيذه ، والملاحظ من ذلك عدم توافق القرار الحالة الاقتصادية مع ضياع طاقات إنتاجية وارتفاع معدلات البطالة نتيجة لذلك ، وإن فترة القرار قد يؤدي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد فبدلاً من معالجة حالة الركود سوف يساهم في زيادة الضغوطات التضخمية في فترة يكون الاقتصاد متوجهاً نحو الانتعاش والازدهار مرة أخرى . وما يتم

(1) عبد الوهاب الامين،(مبادئ الاقتصاد الكلي) ، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن 2002،ص233.

(2) السيد علي، عبد المنعم، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، د.ط، 2004

استنتاجه من المثال أنه في ضوء عدم التأكد من صياغة السياسات المالية والنقدية ووجود عدم توافق زمني بين ما يحصل فعلا وما يجب أن يحصل نتيجة للفجوات الزمنية التي عادة تحصل في اتخاذ القرارات الغير السليمة ، كان لا بد من ايجاد أساليب علمية للتنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية واتخاذ القرار المناسب بمعالجة أي اختلال قبل حدوثه . والشكل التالي يوضح المثال السابق الذي يبين تأثير هذه الفترات على فاعلية السياسات الاقتصادية بالأرقام افتراضية (1):-

الشكل رقم ( 4 ) : الفجوات الزمنية للسياسة المالية والنقدية



المصدر : نزار سعد الدين العيسى ،مصدر سابق ، ص354

ومما سبق يتضح أن تأثيرات وسائل السياسة المالية والنقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على حسن توقيت استخدام تلك الوسائل بصورة فاعلة ومتكاملة . والجدير بالذكر أن اللجوء إلى السياسة النقدية لوحدها قد لا تكون سليمة ومجدية لتحقيق الاستخدام الكامل في فترات الركود الاقتصادي . كذلك الحال بالنسبة للاعتماد الكلي على وسائل السياسة المالية فإنها قد لا تكون مجدية أيضا إذ لم ترافقها اجراءات مكملة لها على صعيد السياسة النقدية والتجارية ، أي لا بد أن تكون هذه السياسات مكملة لبعضها البعض من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الواعية التي تحقق أقصى المنافع بأقل أضرار ممكنة في ظل ظروف لا تتوفر فيها المعرفة الكاملة ( حالة عدم م التأكد ) (2)

(1) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي (كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص352.

(2) عبد الوهاب الامين، مصدر سابق، ص234



### خامساً: التأثيرات المتبادلة للسياسات النقدية والمالية في التوازن الاقتصادي الكلي

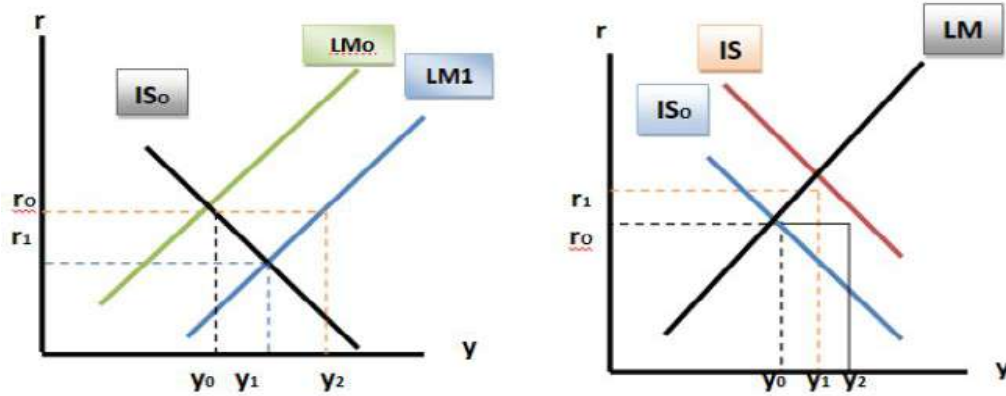
ان التوازن الاقتصادي الكلي الذي ينعكس في التوازن النقدي والتوازن السلعي وكيف ان العلاقة الجدلية بين الفائدة والدخل في التحليلات الكينزية لم تصل الى منتهى الطريق الا بعد المحاولات التي قام بها الاقتصاديان (هيكس-هانسن) في بيان طبيعة العلاقة بين الفائدة والدخل بشرحهما لأسلوب ومنهج التوازن الاقتصادي الكلي (LM-IS) وكيف ان الدخل اصبح دالة في اسعار الفائدة عبر بوابة غير مباشرة تتصل بالاستثمار في اطار السوق السلعي وان اسعار الفائدة اصبحت دالة في الدخل عبر بوابة غير مباشرة تتصل بالطلب النقدي في اطار السوق النقدي.

#### 1 : تأثير السياسات المالية والنقدية في السوق السلعي (منحنى IS)

يبين منحنى IS توليفة توازنه من مستويات معينة من الادخارات المقابلة الى الاستثمارات عند نقاط توازنه من الدخل الحقيقي وأسعار الفائدة، ويعكس هذا المنحنى مرونة الاستثمار تجاه أسعار الفائدة ، هذه المرونة تتوقف عليها فاعلية كلا السياستين المالية والنقدية ، فاذا كان منحنى IS مرناً تكون السياسة النقدية فاعلة والسياسة المالية غير فاعلة ، والسبب ان زيادة كمية النقود المعروضة تعني انخفاض في اسعار الفائدة وزيادة حجم الاستثمارات بسبب مرونة الاستثمار العالية تجاه أسعار الفائدة الموضحة في التغيرات الحاصلة في منحنى IS ، اما السبب في عدم فاعلية السياسة المالية يرجع الى ان زيادة الانفاق الحكومي تسبب زيادة في اسعار الفائدة وانخفاض في مستويات الاستثمار وهذا الانخفاض يسبب الغاء جزئي في اثر زيادة الانفاق الحكومي على الدخل التوازني ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني الذي يعكس تنقلات منحنى LM مع درجة انحدار منحنى IS لبيان فاعلية السياسات النقدية والمالية. وبإمكان إلغاء أثر الزيادة في الانفاق الحكومي على معدلات الفائدة بزيادة عرض النقد<sup>(1)</sup> .

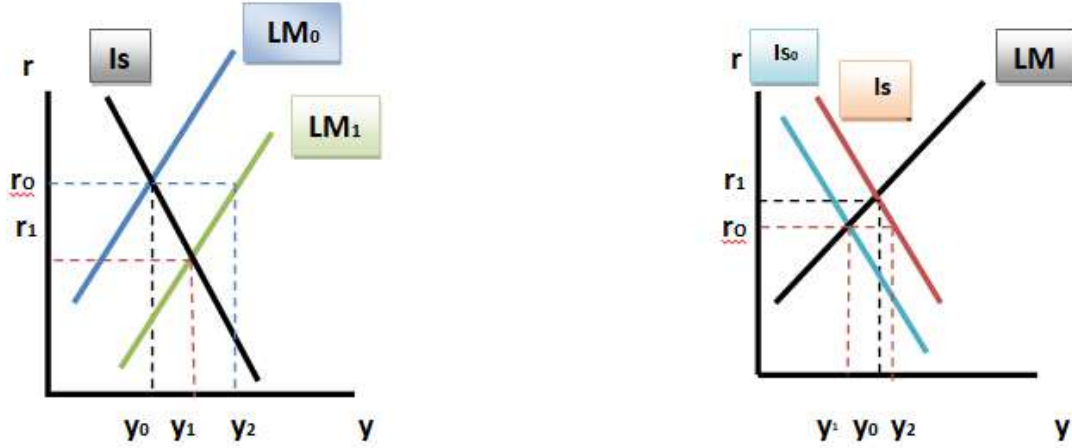
(1) . سامي خليل ،نظرية الاقتصاد الكلي ،الكتاب الاول ،الكويت، 1994، ص 480-510.

شكل (5) فاعلية السياستين المالية و النقدية في ظل IS مرن



اما اذا كان منحنى IS غير مرن والذي يعكس انخفاض مرونة الاستثمار تجاه أسعار الفائدة فان السياسة النقدية تكون غير فاعلة ، فأى زيادة في كمية النقود والتي تنعكس على تخفيض أسعار الفائدة لن تترك اثرا" في الاستثمارات ثم احداث التغييرات في الدخل ، اما السياسة المالية تكون فاعلة لان زيادة الانفاق الحكومي التي تسبب زيادة في اسعار الفائدة لن تترك استجابة كبيرة في الاستثمار بسبب المرونة وبالتالي تنعكس زيادة الانفاق الحكومي بنسبة اكبر على زيادة الدخل دون ان يسبب ذلك أثر مزاحمة الى الانفاق الخاص بسبب مرونة الاستثمار تجاه اسعار الفائدة .

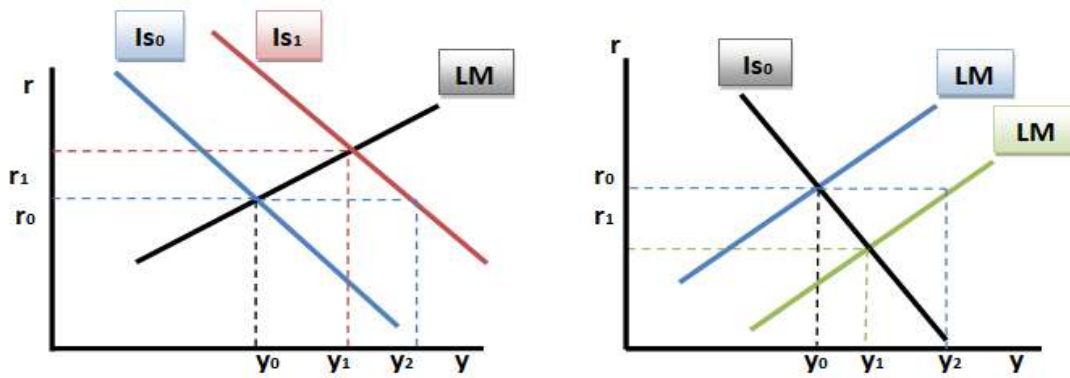
شكل ( 6 ) فاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل IS غير مرن



## 2 : تأثير السياستين المالية والنقدية في السوق النقدي (منحنى LM).

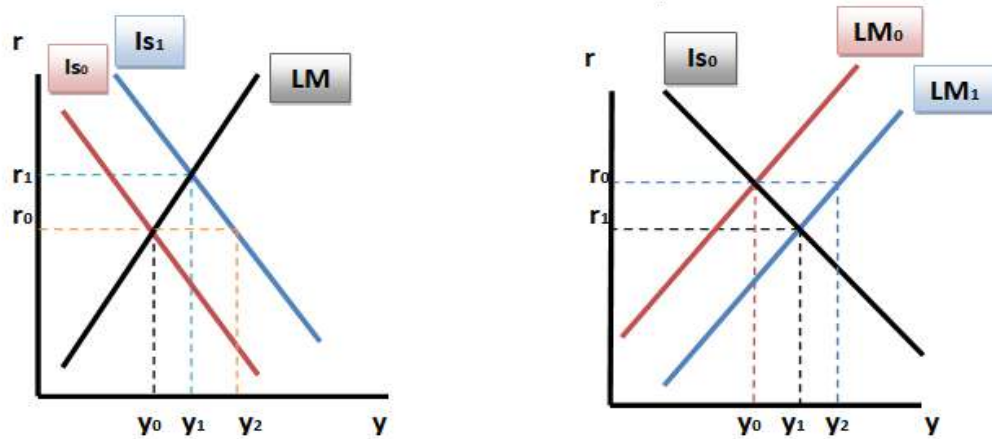
يبين منحنى LM توليفة توازنه من مستويات معينة من الطلب على النقود المقابلة الى مستويات من العرض النقدي عند نقاط توازنه من الدخل واسعار الفائدة ، اذ يعكس منحنى LM مرونة الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة هذه المرونة تتوقف عليها فاعلية كلا السياستين النقدية والمالية فاذا كان منحنى LM مرن تكون السياسة المالية فاعلة وان التغيرات في الانفاق الحكومي لها أثر كبير في زيادة الدخل تدفع باتجاه زيادة الطلب على النقود وزيادة الطلب النقدي تدفع باتجاه ارتفاع اسعار الفائدة ليحدث توازن بين عرض نقدي ثابت وطلب نقدي محفز بزيادة الدخل الجديدة ، اما السياسة النقدية فتكون غير فاعلة لان الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة مرن واية زيادة في عرض النقود لا تترك تأثيرات كبيرة في الانتاج بسبب استيعاب الطلب النقدي للعرض النقدي الذي يرفع من سعر الفائدة ويترك اثار سلبية على الاستثمار ويخفض مستوى الانتاج كما موضح في الشكل ( 7 ) .

شكل ( 7 ) فاعلية السياستين النقدية والمالية في ظل LM مرن



في حين عندما يصبح منحنى LM غير مرن والذي يترجم ضعف مرونة الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة فأن السياسة المالية تكون غير فاعلة فزيادة الانفاق الحكومي تترك زيادات طفيفة في الانتاج كون الزيادة في الانفاق الحكومي المولدة للدخل تدفع باتجاه زيادة الطلب النقدي وترفع اسعار الفائدة التي تقلل من حجم الاستثمار الذي يلغي الزيادة الطفيفة في الدخل بفعل زيادة الانفاق الحكومي ، اما السياسة النقدية في ظل ضعف مرونة الطلب النقدي تجاه اسعار الفائدة فأن زيادة عرض النقود تترك اثارها في تخفيض سعر الفائدة وزيادة كل من الدخل و معدلات الاستثمار كما موضحان في الشكل ( 8 ) :

شكل ( 8 ) فاعلية السياستين النقدية والمالية في ظل LM غير مرن



ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص ان فاعلية السياستين النقدية والمالية تتوقف على مرونة الاستثمار تجاه أسعار الفائدة والتي يعكسها منحنى IS ، كما تتوقف على مرونة الطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة والتي يعكسها منحنى LM ، وكما جرى الحديث عنها ، ويحصل ارتداد للسياسة النقدية تجاه إجراءات السياسة المالية التوسعية عندما تكون مرونة الاستثمار تجاه أسعار الفائدة عالية لان الزيادات في الإنفاق الحكومي وإثرها على الدخل والذي يوضحه مضاعف الإنفاق الحكومي  $\Delta G$  تسبب  $\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b-f+\lambda t+m}$  ارتفاع في اسعار الفائدة ، وبسبب مرونة الاستثمار تجاه اسعار الفائدة عالية يسبب هذا الامر انخفاض في مستويات الاستثمار وانخفاض في الدخل مما يعني الغاء جزئي لأثر الزيادة في الدخل الحاصلة بفعل اجراءات السياسة المالية ويكمن الحل في حال مرونة الاستثمار العالية تجاه أسعار الفائدة هو إتباع سياسة نقدية توسعية بهدف المحافظة على مستويات أسعار فائدة منخفضة ويزيد الاستثمارات وتصبح هناك زيادات في الدخل بفعل إجراءات سياسة نقدية توسعية متوائمة مع السياسة المالية التوسعية التي تركت أثراً إيجابياً في مستويات الدخل ، لذا حصل اثر تبادلي تجاوبي بين السياستين النقدية والمالية ، كما يحصل الارتداد بين إجراءات السياسة النقدية والمالية في حال مرونة منخفضة للاستثمارات تجاه أسعار الفائدة في هذه الحالة تكون السياسة المالية التوسعية ذات اثر كبير على زيادة الدخل وان كانت بسبب ارتفاع في أسعار الفائدة الا انها لن تسبب انخفاض في الاستثمارات الخاصة وخلق ما يسمى بأثر المزاحمة وذلك يضعف مرونة الاستثمار تجاه أسعار الفائدة وخصوصاً في أوقات الكساد والتشاؤم في توقعات رجال الأعمال كما يؤكد ذلك الكينزيون ، لذا يحصل الارتداد والتجاوب بين السياستين المالية والنقدية في حال المرونة العالية للاستثمار تجاه أسعار الفائدة ويحصل فقط الارتداد للسياسة النقدية في حال المرونة المنخفضة للاستثمار تجاه أسعار الفائدة وبالتالي تكون السياسة النقدية غير فاعلة .

وكذلك تتوقف فاعلية السياستين النقدية والمالية على المرونة العالية للطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة ففي حال أتباع سياسة نقدية توسعية فاذا زيادة العرض النقدي تستوعبه الزيادة في الطلب النقدي وينخفض سعر الفائدة او يستمر في الانخفاض (مصيدة السيولة) وهذا ينعكس في زيادة الطلب النقدي ومحاولة الافراد زيادة مبيعاتهم للاوراق المالية وانخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة بحكم العلاقة العكسية وانخفاض في مستويات الاستثمار وانخفاض في مستويات الدخل وبالتالي تكون للسياسة النقدية اثر محدود وقد يصل الأثر

التجاوبي بين السياستين النقدية والمالية في حال مرونة الطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة (مرونة عالية) ، فإن زيادة الأنفاق الحكومي كسياسة مالية توسعية تسبب زيادة في أسعار الفائدة وينخفض الطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة وزيادة مشتريات الافراد من الاوراق المالية وأرتفاع أسعارها وانخفاض في أسعار الفائدة وارتفاع مستويات الاستثمار وزيادة الدخل وبالتالي اثر كبير للسياسة المالية التوسعية على الدخل .

اما في حالة المرونة المنخفضة للطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة ، تكون السياسة المالية التوسعية غير فاعلة لانها تسبب زيادات في أسعار الفائدة وتحدث انخفاض طفيف في الطلب النقدي لا يحفز الأفراد الى زيادة مبيعاتهم من الأوراق المالية وزيادة الطلب النقدي ، فزيادة المبيعات من الأوراق المالية تسبب انخفاض في أسعارها وارتفاع في أسعار الفائدة وعدم تحفيز الأفراد الى الدخول في الاسواق المالية يبقي الزيادات مرتفعة في أسعار الفائدة وترك اثر سلبي تجاه زيادة الدخل ، مما يتطلب في هذه الحالة اتباع سياسة نقدية توسعية تعمل على انخفاض في أسعار الفائدة لكي تترك زيادات كبيرة في مستويات الدخل بفعل التوجه التوسعي للسياسة النقدية والسياسة المالية معا" ، لان انخفاض أسعار الفائدة وبسبب المرونة المنخفضة للطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة يعني ارتفاع طفيف للطلب النقدي من قبل الافراد لا يحفز الافراد الى زيادة مبيعاتهم من الأوراق المالية وانخفاض في أسعارها وارتفاع في أسعار الفائدة ، لذا السياسة النقدية التوسعية والسياسة المالية التوسعية في ظل المرونة المنخفضة للطلب النقدي تجاه أسعار الفائدة يخلق اثر تجاوبي كبير بينهما تجاه حصول زيادات غير محدودة في الدخل .

#### سادساً: نماذج التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

تناولنا سابقا تأثير السياستين المالية والنقدية في ضل التوازن الاقتصاد الكلي، وها سوف نتطرق الى ما وضعة الاقتصاديون من النماذج لتوضيح كيف يتم التفاعل بين السياستين المالية والنقدية ، فهذه النماذج توضح خيارات التنسيق المتوفرة لدى السلطتين ، وتعد هذه النماذج جزءاً من العمليات السياسية للبلد حيث انها تعبر عن الاطر القانونية او الترتيبات المؤسسية الموجودة في البلد ، اذ ربما تسيطر وزارة المالية او البنك المركزي على الحالة الاقتصادية في البلد ، بمعنى وجود سلطة وحيدة هي من تسيير النشاط الاقتصادي وتسحب خلفها السلطات الاخرى ، كما في النموذج الأول ، او قد تكون هناك سلطتين مستقلتين لا يوجد بينهما اي نوع من انواع التعاون او

المشاركة ، كما في الانموذج الثاني ، او قد تكون هناك سلطتين مستقلتين بينهما تشاور وتعاون ، كما في الانموذج الثالث .

ان النماذج المذكورة أدناه تعد من أشهر نماذج التنسيق ، وقد تم استعمالها من العديد من الاقتصاديين لدراسة حالات التنسيق في البلد وفق الحالات القانونية والمؤسسية المختلفة .

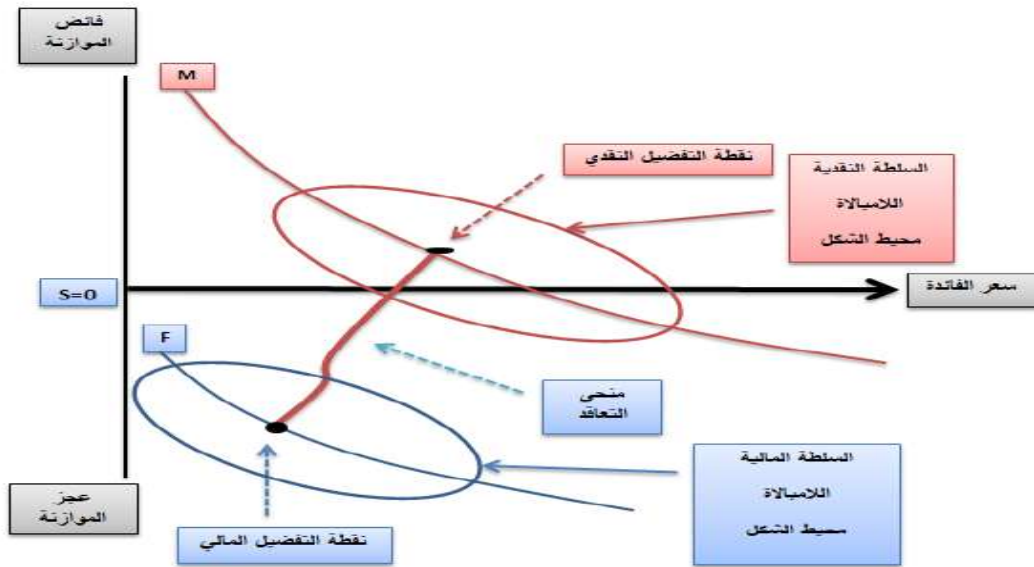
### أولاً : نموذج السلطة الواحده :

يبين هذا النموذج الى وجود سلطة اقتصادية واحدة وهي التي تسيطر على القرار الاقتصادي فقد تكون السلطة المالية أو النقدية هي المسيطرة على النشاط الاقتصادي وبالتالي لها السيطرة ليس فقط على ادواتها انما تسيطر على ادوات السلطة الاخرى وتوجه الاقتصاد حسب رغبتها ، وهو ماتم اقتراحه من الاقتصادي (فريدمان) والذي اقترح أن على البنك المركزي الرضوخ تحت سيطرة الحكومة ، متمثلة بوزارة المالية ، أو تحت سيطرة البرلمان ، اذ إن هذا النظام يتم العمل به فعلا في الواقع العملي في العديد من البلدان .

يمكن ايضاح هذا النموذج من خلال ما يعرف بأنموذج نوردهاوس (Nordhaus Model) والذي يفترض نوردهاوس بأن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتم من خلال أداتين سعر الفائدة والموازنة العامة ، فنلاحظ من الشكل ( 9 ) ان المحور العمودي يمثل الموازنة العامة ، وتمثل الأداة التي تسيطر من خلالها السياسة المالية على النشاط الاقتصادي ، فيمثل الجزء العلوي من المحور فائض الموازنة، والجزء الاسفل من المحور يمثل عجز الموازنة ، أما المحور الافقي هو سعر الفائدة والذي يمثل الاداة النقدية ، أما النقطة (S) فهي تمثل موازنة متوازنة مع سعر فائدة يعادل الصفر اي  $S=0$  .

ونلاحظ من الشكل وجود اختلاف في نقطة التفضيل المالي ، وتفضل السياسة المالية عجز في الموازنة مرتفع مع انخفاض في اسعار الفائدة لتسهيل التمويل الحكومي ، عن التفضيل النقدي ، وتفضل السياسة النقدية وجود فائض في الموازنة مع ارتفاع نسبي في اسعار الفائدة ، وبالتالي فان التباعد بين نقاط تفضيل السياسة المالية والسياسة النقدية يشير الى ان هيمنة احدى السلطات على النشاط الاقتصادي قد يصل بالاققتصاد الى نقطة لا ترغب بها السياسة الاخرى ان التجارب العملية اثبتت عدم صحة اقتراح (فريدمان) ، ففكرة وجود سلطة واحدة من الممكن ان تحقق الاستقرار الاقتصادي هي فكرة في الواقع التجريبي قليلة أو معدومة . وكما موضح الشكل ادناه:-

شكل ( 9 ) نوردهاوس ( Nordhaus )



WILLIAM D. NORDHAUS , Policy Games: Coordination and Independence in Monetary and Fiscal Policies ,  
Brookings Papers on Economic Activity, 2 , 1994 , p: 147

### ثانياً : أنموذج اللعبة غير التعاونية :

يدرس هذا الانموذج السياستين المالية والنقدية في حالة الاستقلال التام بين السياستين او ما يسمى بالفصل بين السلطات (Separate between authorities) ، وبالتالي فإن السلطتين بأيد مختلفة والطرفين لا يتعاونان ( او لا يحاولان ) للتوصل الى اتفاق بشأن الوضع الاقتصادي فكلاهما يضع اهدافه بشكل منفصل ، وتسمى هذه اللعبة بتوازن ناش<sup>(1)</sup> (Nash equilibrium) والذي يمكن تعريفه بأنه " استراتيجية مزدوجة بين لاعبين اثنين ، وإن استراتيجية كل لاعب هي الاستجابة المثلى بالنسبة لاستراتيجية الآخر<sup>(2)</sup>" وبالتالي فهي ببساطة تعني الاستجابة

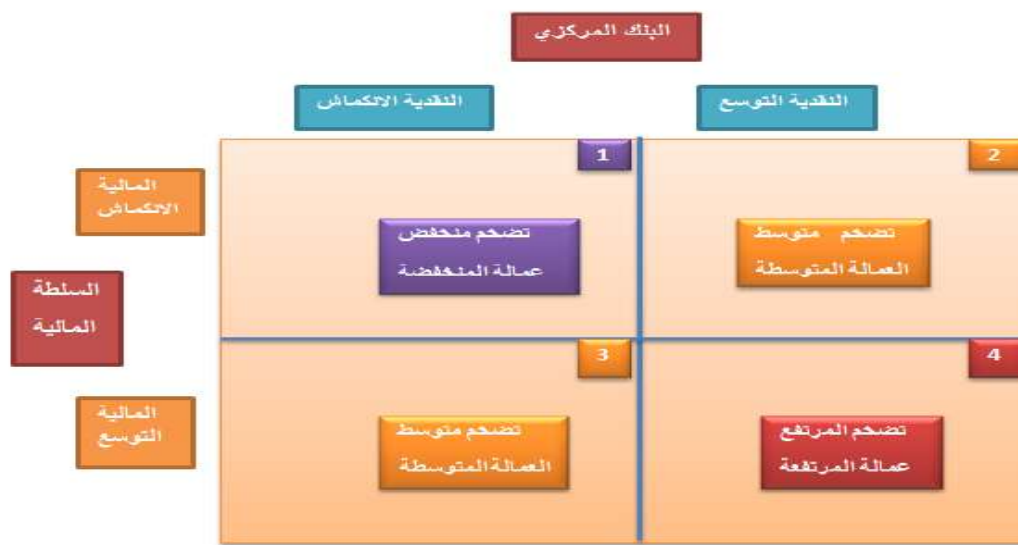
(1) Walter Nicholson ، Christopher Snyder ، Microeconomic THEORY BASIC PRINCIPLES AND EXTENSIONS ، 10<sup>ED</sup> ، Thomson South-Western ، Ohio ، 2008 ، 240

(2) John P. Burkett ، Microeconomics: Optimization, Experiments, and Behavior ، Oxford University Press ، new york ، 2006 ، p: 243



المثلئ من السلطات رداً على أي إجراء تتخذه السلطة الاخرى ، ويمكن ايضاح توازن (Nash) من خلال المصفوفة التالية<sup>(1)</sup> :

لكل سياسة هدف وحيد ، فالسياسة المالية ترغب بخفض معدلات البطالة أما السياسة النقدية فهدفها خفض معدلات التضخم وكل مربع داخل المصفوفة مقسوم الى جزأين ، الجزء العلوي يشير الى تفضيلات السياسة النقدية والجزء السفلي يشير الى تفضيلات السياسة المالية ، أما الأرقام التي تحتوي عليها المصفوفة فتشير بالترتيب من الأدنى الى الأعلى الى تفضيلات كلا السياستين المالية والنقدية بخصوص البطالة والتضخم .



ويمكن تمييز تفضيلات كلا السياستين من خلال المصفوفة كالاتي :

- التفضيلات المالية : المربع رقم (4) يعتبر الخيار الأمثل للسياسة المالية ، حيث سياسة مالية ونقدية توسعية ، أما المربع رقم (1) فهو خيار غير مرغوب أبدا للحكومة متمثلة بالسلطة المالية.

- التفضيلات النقدية : المربع رقم (1) يعتبر الخيار الأمثل للسياسة النقدية ، حيث سياسة نقدية ومالية انكماشية ، أما المربع رقم (4) فهو خيار غير مرغوب أبدا للبنك المركزي .

<sup>(1)</sup> المصفوفة من عمل الباحث بالاستناد الى :

- Herman Bennett & Norman Loayza , Policy Biases under Lack of Coordination , Journal of Public Economics , 2000 , P: 4-6

فلو فرضنا مثلا ان السياسة النقدية ستتبع اجراءات توسعية فانها ستجد ان السياسة المالية قد استقرت على الخيار الأمثل بالنسبة لها الا وهي سياسات توسعية ، كما في المربع رقم 4 ، ولكن هذا الاجراء لا يحقق هدف السياسة النقدية مما سيجعلها تتبع سياسة نقدية انكماشية ، وبالتالي فان الاجراء الامثل للسياسة المالية هو اتباع اجراءات توسعية ، اما بالنسبة للسياسة النقدية هو اتباع اجراءات انكماشية ، مما يجعل السياستين يكونان عند المربع رقم 3 ، وهو توازن (Nash)\* .

ونلاحظ ان توازن (Nash) لا يعتبر الحل الامثل بالنسبة للسياستين ، فالسياسة المالية والنقدية تجد نفسها في المربع رقم 2) تستطيع ان تحقق بطالة أقل مع تضخم منخفض ، ويمكن توضيح ذلك من خلال انموذج\* ( Bennett & Loayza B-L)

يشير المحور العمودي الى عجز الموازنة D ، اما المحور الافقي فيشير الى سعر الفائدة r ، ويشير الخط (MRF) الى ردة فعل السياسة النقدية اتجاه التغير في النشاط الاقتصادي ، اما FRF فيشير الى ردة فعل السياسة المالية اتجاه التغيرات في الطلب الكلي ، اما الخطوط المتقطعة فتشير الى انحدار دالة الطلب الكلي في الاقتصاد .وكما موضح بالشكل (10):-

\* يدعى علماء الاقتصاد أنهم يمتلكون القدرة على تفسير أحداث الماضي والتنبؤ بما قد يحدث في المستقبل، ويستعملون لذلك أدوات مساعدة عديدة أهمها ما يسمى بـ "توازن ناش" نسبة إلى الاقتصادي الشهير "جون ناش" الحائز على جائزة نوبل سنة 1994. يُمكن من فهم كيفية اتخاذ القرارات التي تحقق أقصى منفعة بالنسبة للفرد ولكنها تؤثر بالسلب على باقي أفراد المجتمع، أهم قواعد توازن (Nash)

- وجود اثنين من اللاعبين وليس بينهما اتصال . كل لاعب يحدد تفضيلاته ، اهدافه ، بغض النظر عما يقوم به اللاعب الآخر .

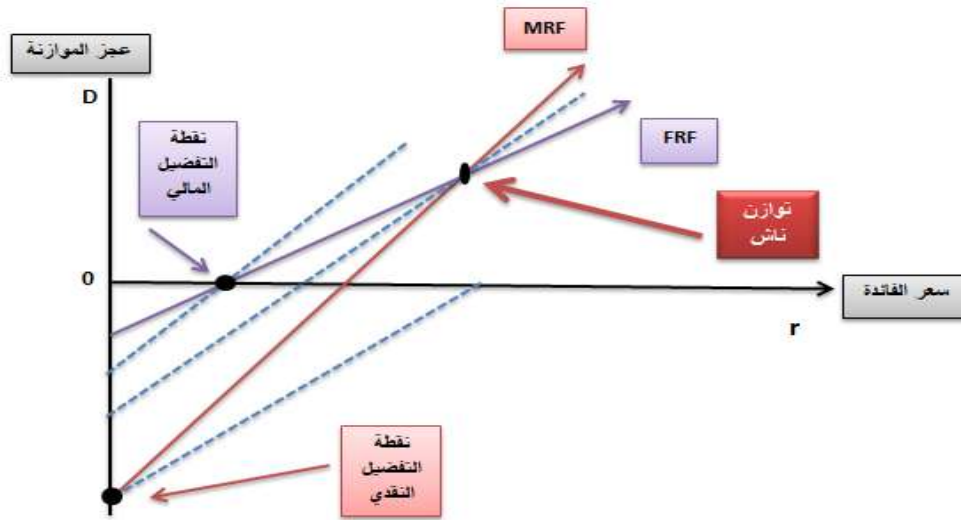
- كل لاعب يضع في حسابه بأن اللاعب الآخر يتميز بالرشادة والعقلانية ، فهو لا يلعب في فراغ . يصف توازن ناش بالاستقرار ، حتى إذا كشف جميع اللاعبين استراتيجياتها لبعضها البعض، للمزيد راجع:

- Theodore L. Turocy & Bernhard von Stengel , Game Theory , CDAM , 2001 , P: 12

- Walter Nicholson ، Christopher Snyder ، Microeconomic Theory Basic Principles And Extensions , 10<sup>ED</sup> , Thomson South-Western , Ohio , 2008 , 240

\* هو نموذج قائم على نموذج NORDHAUS ، تم من خلاله تحليل صدمات الطلب التي تصيب الاقتصاد وفق الاختلاف في الاهداف بين السياستين المالية والنقدية .

شكل (10) توازن ناش



Herman Bennett and Norman Loayza, "Policy Biases When the Monetary and Fiscal Authorities Have Different Objectives", Central Bank of Chile , Santiago , W/P No. 66, 2000, p: 37

ونلاحظ من الشكل ان السياسة المالية ، في حالة هيمنتها ، تفضل ان يكون  $D=0$  وذلك لعدم رغبتها بوجود تشوهات بعجز الموازنة عن المستويات المثلى وأن  $r$  مرتفع باعتباره الأداة التي تسيطر السياسة المالية من خلالها على الطلب الكلي ، اما في حالة هيمنة السياسة النقدية فانها ستفضل  $r=0$  لعدم رغبتها بوجود التضخم وإن  $D$  ستكون مرتفعة للسيطرة على مستويات الطلب الكلي المرتفعة ، ونلاحظ ان توازن ناش (Nash equilibrium) ، والذي يمثل المربع رقم 3 في المصفوفة ، هو بعيد عن تفضيلات كلا السياستين وهذا يدل على ان عدم التنسيق بين السياستين ، في ظل شروط توازن ناش ، لا يفيد مصالح كلا السياستين وبالتالي لا يفيد الاقتصاد ، وفي هذا دليل على أهمية التنسيق بين السياستين للوصول الى الحل الأمثل ، مربع رقم 2 ، في إدارة النشاط الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً : نموذج اللعبة التعاونية :

وهذا النموذج يتفاوض اللاعبون فيما بينهم للتوصل الى استراتيجيات مشتركة ويلتزم كل طرف بالاتفاق من خلال ابرام اتفاقات ملزمة لكل طرف ، ويعرف هذا النموذج بتوازن ستاكلبرج (Stackelberg equilibrium) اذ من خلال هذا الانموذج تتفاوضان السياستين المالية والنقدية للاتفاق على الأهداف وآلية تحقيقها وذلك من خلال

(1) Herman Bennett and Norman Loayza , op .cit , p: 13

وضع قوانين تلزم كل سلطة بعمل ما عليها من خلال الترتيبات المؤسسية ، اي يضع صانعو السياسات النقدية والمالية أدواتهم في وقت واحد ولكن بطريقة تعاونية من أجل تحقيق هدف مشترك والوصول الى أقصى قدر من الرعاية الاجتماعية.

ويمكن توضيح توازن ستاكيلبرج من خلال نموذج نوردهاوس ، الشكل (9) ، حيث نلاحظ وجود "منحنى تعاقد (Contract Curve)" الذي يمثل مجموعة من النقاط التي من غير الممكن ، عند أي نقطة فيها ، تحسين وضع سلطة معينة دون الاضرار بالسلطة الاخرى وبالتالي فهو يحدد طريق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، بمعنى أنه يبين مقدار التغير في اسعار الفائدة والأوضاع المالية للحكومة نتيجة للإتفاق المشترك بين السلطتين.

وهنا يجب ان نميز من منهما سيحقق نتائج أفضل من خلال التفاوض السلطة النقدية أم السلطة المالية، اذ ان الإجابة تعتمد على من لديه سلطة وسيطرة أكبر في الاقتصاد فقد تكون السلطة المالية لديها سيطرة أقوى من البنك المركزي ، على الرغم من استقلالية السلطتين ، فتعرف الحكومة حينها بالزعيم ، أما البنك المركزي فيسمى التابع ، والعكس بالعكس ، وهو ما يؤكد عليه كلا من Rowe&Simon انه اذا كان البنك المركزي هو الزعيم فان العجز هو مرتفع جدا وتضخم منخفض ، اما اذا كانت سلطة مالية كزعيم ، فان العجز في الموازنة هو العجز الأمثل مع ارتفاع بسيط في التضخم.

اذ يميل الكثير من الاقتصاديين الى رأي نوردهاوس بأنه من المرجح أن تكون الحكومة التي هي السلطة المالية وتمثل الزعيم في المفاوضات وأن البنك المركزي سيكون تابع الى حد كبير لخطوات الحكومة وفي هذه الحالة ، فإن النتيجة تكون قريبة من نقطة تفضيل السياسة المالية ، مع ارتفاع نسبي لمعدلات التضخم والعجز ، بالإضافة الى وجود اتجاه لمواجهة الركود في المدى القصير<sup>(1)</sup>.

(1) WILLIAM D. NORDHAUS , op. cit , p: 148

## سادساً: فرضيات اشكالية غياب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية .

تناولنا فيما سبق نماذج التنسيق بين السياستين وتعرفنا الى وجهات نظر كل منهما ، ومن هنا كان لابد من معرفة الفروض في حال تغيب التنسيق بين السلطتين ،ومن اجل توضيح ذلك لابد من فهم الفروض الثلاث والتي سوف نتطرق لها وكما يلي:

**الفرض الأول / هيمنة السلطة النقدية :** حيث يهيمن البنك المركزي على السلطة النقدية ، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية ، مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة ، وامكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية والأجنبية . وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية ، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة ، مع يجعل تكلفة الدين عند حد ما غير مرغوب فيه (1).

**الفرضية الثانية / هيمنة السلطة المالية :** حيث ان وزارة المالية تهيمن في تحديد عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية ، والتي لها امكانية التمويل من سوق السندات ( الدين الداخلي ) بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أي من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية ( اقتراض الحكومة المباشر ) ، فإذا تجاوز تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف ، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم ، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية كما يولد عدم الاستقرار تضخماً مرتفعاً قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية والمالية .

(1) Frederic S. Mishkin, "What Should Central Banks Do?", Federal Reserve Bank of St. Louis, November / December, Paper Prepared for the Homer Jones Lecture, March 2000, pp. 7-14.

الفرضية الثالثة / استقلال كلا السلطتين المالية والنقدية عن الأخرى: حيث نجد أن السلطات النقدية والمالية يعملان بطريقة مستقلة ، وينتج عن ذلك أن السلطات النقدية والمالية قد تصنعان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الموازنة ، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية والأجنبية فإذا لم يتم تطوير سوق رأس المال وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية ، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع مستويات عالية (1).

### سابعاً:- الترتيبات المؤسسية الواجب توفرها لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

وفي نهاية هذا المطلب لابد من توضيح الترتيبات المؤسسية والقانونية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية بحيث يلتزم كل طرف بها ، وعلى هذه الترتيبات ان تراعي القواعد الاساسية لكل سياسة بالشكل الذي لا يضر باحدهما على حساب الاخرى وان تكون الغاية الاساسية هي لصيانة الاقتصاد الكلي . ولكن يجب ان تسبق هذه الترتيبات شروط معينة للتنسيق بين السياستين منها وضوح السياستين النقدية والمالية بشرط ان تكون فاعلتين .وكذلك المشاركة الكلية في صياغة وتنفيذ السياستين واخيرا يجب ان يكون وجود استقرار مالي . وسنوضح هنا أهم الترتيبات القانونية والمؤسسية التي قد يحتاجها أي بلد لإتمام عملية التنسيق بين السياستين :

#### أ- استقلالية البنك المركزي:

يتعين على البنك المركزي التحكم في نمو المعروض النقدي بشكل يتوافق والنمو في الناتج المحلي الإجمالي بما يؤدي إلى الاستقرار النقدي ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، وأن عدم الاستقرار في الأسعار من ناحية ارتفاعه المستمر سوف يكون مكلفا وفي حقيقة الأمر يعد استبعاد تلك التكاليف متعلقا أساسا باستقلالية البنك المركزي عن مالية الحكومة (2)، بحيث يمكن اعتبار استقلالية البنك المركزي

(1) Carl E. Walsh, "Optimal Contracts for Central Bankers", The American Economic Review, Vol. 85, No.1, March 1995, pp. 150-153

(2) أحمد شعبان محمد علي ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 16 .

إحدى المسائل المرتبطة بقوة الوضع المالي للدولة (1)، لذلك فزيادة مدى استقلالية البنك المركزي تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في التضخم في الفترتين القصيرة والطويلة فإذا واجهت السلطات المالية بنكا مركزيا مستقلا يستهدف سياسة لمكافحة التضخم ، فإن توقعات هذه السلطات أو الحكومة بأنه لن يتم تدبير العجز في الميزانية العامة ، بواسطة البنك المركزي سوف يحد من تحقيقها لهذا العجز ، ويؤيد ذلك تاريخ العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتمويل الحكومي ، فكلما زاد مدى الاستقلالية كلما انخفضت نسبة العجز في الميزانية الذي يتم تمويله عن طريق البنك المركزي (2) .

#### ب- وضع ضوابط على اقراض البنك المركزي للحكومة لأغراض تمويل العجز في الميزانية:

ان الاعتمادات والقروض المصرفية وتسهيلات السحب على المكشوف ( التسييفات ) من بين أشكال القروض المهمة التي يقدمها البنك المركزي للحكومة ، وقد توجد للحكومة أو البنك المركزي قواعد أو حدود مرسومة مسبقا لنطاق إقراض الحكومة من البنك المركزي ، ومن الممكن أن تشمل شروط هذه القروض وحدودها قيود على ظروف منحها و قيودا أخرى على حجم أو مبلغ أو مدة هذه القروض ، حيث تعد أجال وشروط القروض عوامل مهمة تتحكم في العلاقة بين الحكومة والبنك المركزي ، ولعل أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي وأخطرها في نفس الوقت تقديمه القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الميزانية وفي هذه الحالة يتم إقراض الحكومة من قبل البنك المركزي عن طريق إصدار جديد للنقد (3) لكن ولضمان الاستقرار النقدي يتعين على البنك المركزي أن يصدر النقد تبعا للحاجات الاقتصادية للدولة بما يخدم هدف المحافظة على استقرار قيمة العملة المصدرة والمحافظة على مستويات الأسعار (4) .

#### ج . الحد من التعرض بين السياسة المالية والنقدية

ان التعارض بين السياستين المالية والنقدية يمكن الحد منه خلال تبني سياسة اقتصادية موجهة بالأساس نحو تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي والتي تعرف في الكتابات الاقتصادية الحديثة كشرط ضروري لتحقيق الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي . وتشير هذه السياسة إلى ضرورة أن يتمتع البنك المركزي

(1) سودرلينج لودفيج و آخرون ، استهداف التضخم ، المعهد المصرفي المصري ، 2003 ، ص 2 31

(2) أحمد شعبان محمد على ، مرجع سبق ذكره ص 305 .

(3) بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2009، ص231.

(4) أكرم حداد و خرون ، النقود و المصارف ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن . 2008. ح 141

بالاستقلالية الفعلية في تحقيق هدف صريح يتمثل في تحقيق الاستقرار في الأسعار ، وبحيث يصبح التعارض التقليدي بين السياستين المالية والنقدية والمتمثل في رغبة الحكومة في توفير مصادر منخفضة التكاليف لتمويل العجز المالي ، ورغبة البنك المركزي في ارتفاع معدلات الفائدة لتعويض الأثر التوسعي للعجز المالي ويمثل هذا الأمر مرتبة أولى من حيث الأهمية . أما في المرتبة الثانية يأتي هدف الاستقرار الاقتصادي ، ويسهم تطبيق تلك السياسة الموجهة نحو تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي في الحد من التعارض بين هدفي استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي ، وذلك في ظل الاتفاق الواسع بين الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع القرار الاقتصادي حول التأثير السلبي لمعدلات التضخم المرتفعة على النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

#### د- التدابير التي من شأنها تحقيق التوازن المالي أو خفض العجز في الميزانية العامة :

من الواجب على الحكومة اتباع قواعد مالية تحد من ارتفاع الدين العام وتزايد العجز المالي ، حيث من المفترض أن تعمل هذه القواعد على تحقيق الانضباط المالي ، الذي يمكن أن ينعكس إيجاباً على استعادة فعالية السياسة النقدية في مجال التحكم في تغيرات الأساس النقدي والتضخم على المدى الطويل . وبشكل عام يمكن تلخيص هذه القواعد في قواعد السياسة المالية ، والتي تشمل قواعد عجز الميزانية العامة الهادفة إلى خفض السنوي للعجز المالي بالميزانية حتى يتم تحقيق التوازن وقواعد الاقتراض والتي تهدف إلى تحقيق الرشاد في اختيار طرق التمويل العام وأخيراً قواعد الدين التي تهدف إلى استدامة الحكومة عند مستويات آمنة<sup>(2)</sup>.

(1) Hugo Frey Jensen, "The Central Bank's Role in Debt and Reserve Management: The Danish Experience" in "Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems", IMF Institute and Monetary and Fiscal systems Department, 2003, pp. 191-195.

(2) منى كمال ، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية [mpra.ub.uni-muenchen.de/26856](http://mpra.ub.uni-muenchen.de/26856) ، 2010. ص23.



## ه : لجان تنسيق

يتم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العديد من البلدان من خلال إنشاء لجان تنسيق تساعد على التوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية إدارة الديون وإدارة النقد ، اذ تتألف هذه اللجان من ممثلين عن وزارة المالية ومكتب الدين والبنك المركزي ، وتجتمع بانتظام لتبادل المعلومات المتعلقة بحاجة الحكومة للتمويل لمناقشة نتائج توقعات ميزان النقد الحكومي فضلا عن مراقبة مستوى السيولة وتقديم السوق والاتفاق على خطة لتحقيق أهداف الدين العام وإدارة النقد<sup>(1)</sup>. وتزداد أهمية هذه اللجان مع زيادة استقلالية السلطات الاقتصادية إذ يؤدي وجود مثل هكذا لجان الى التخفيف او القضاء على الصراعات المحتملة بين السياستين وتجتمع هذه اللجان على أساس منتظم لتبادل المعلومات بشأن الاحتياجات التمويلية لدى الحكومة ولمناقشة وتحليل الأرصدة النقدية المتوقعة للحكومة ولمراقبة السوق وكذلك لمناقشة الاستراتيجيات الممكنة لتحقيق اهداف السياسة النقدية وإدارة الدين العام وفقا للأوضاع المالية السائدة للحكومة<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثاني: اسس العلاقة النظرية بين السياستين المالية والنقدية ومتغيرات الاقتصاد الكلي

سننظر هنا اسس العلاقة بين السياستين من حيث تأثيرها على المتغيرات الكلية ، وكما يلي:

أولاً- تأثير السياستين المالية والنقدية على الناتج المحلي الإجمالي : تعد السياسة المالية والسياسة النقدية من السياسات الاقتصادية المهمة وتؤثر على الناتج المحلي الإجمالي من خلال ادواهم الاقتصادية ، تؤثر السياسة النقدية من خلال ما يحصل نتيجة لتغير في المعروض النقدي والذي سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فأنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود ، وهذه الزيادة من عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى

(1) عباس كاظم الدعي، زهراء يوسف السعدي، مسارات السياستين النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى، دار الكتاب،العراق،2021،ص311.

(2) Hans J. Blommestein & Eva C. Tbnbolm , " Institutional And Operational Arrangements For Coordination Monetary , Fiscal , And Public Debt Management In OECD Countries " in " Coordinating Public Debt And Monetary Management " , IMF , 1997 , p:63

العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيؤدي إلى توسع حجم الاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة) والذي ينجم عنه زيادة الدخل، وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، وهذه الزيادة في الدخل ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالعكس في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، فأنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة) وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وارتفاع أسعار الفائدة والذي يدفع نحو تقليل الاستثمارات وهي إحدى مكونات الطلب الكلي، وبالتالي فإن انخفاضها سوف يسبب انخفاضه، وهذا سيؤدي إلى انخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نستنتج من كل ما سبق أن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة<sup>(1)</sup>.

أما السياسة المالية فيكون تأثيرها من خلال سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، إذ بين التحليل الكينزي من خلال استخدام الحكومة الإنفاق كأداة من أدوات السياسة المالية يعتبر وسيلة فعالة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال تأثير سياسة هذا الإنفاق على مستوى الطلب وبالتالي التأثير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، إذ قام شرح كينز العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير باعتبار الإنفاق العام متغير خارجي ومن خلال النموذج الكينزي فإن خفض الإنفاق العام يؤثر سلباً على الطلب وحجم الدخل مباشرة ونشؤ أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف، كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول، وذلك راجع إلى عدة أسباب على رأسها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق وتوجيه الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة لا يساهم في زيادة معدل نمو الناتج، ومن خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع والازدهار،

(1) عبد الحسين جليل الغالبي وآخرون، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجامعات النقدية في عينة من الدول النامية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد العاشر، 2008، العدد (1)، ص 194.

بحيث تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد بطريقتين ، ففي حالة فجوة الانكماشية والتي تعود إلى طلب كلي غير كاف تزيد الحكومة من الإنفاق العام بهدف زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي ، أما في حالة فجوة تضخمية والتي تعود إلى طلب كلي اكبر من العرض ، تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام ليرفض الطلب الكلي ليعود الناتج المحلي الإجمالي لمستوى التشغيل الكامل<sup>(1)</sup> اما أثر الضريبة على الناتج المحلي الإجمالي فيكون دورها يقتصر على تحقيق موارد مالية لتغطية النفقات فقط لكن حديثاً نجد أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب ، كأن تستعملها للتأثير على كفاءة استخدام الموارد وذلك عن طريق التأثير على الأسعار النسبية للمنتجات وعناصر الإنتاج إذ أن تغيير الأسعار بالارتفاع قد يكون مرتبط بفرص الضرائب . لا بد أن يأخذ النظام الضرائب بعين الاعتبار قدرة الأفراد على إشباع الحاجات المختلفة أي ضمان مستوى الاستهلاك، وكذا المحافظة على قدرتهم في القيام بعمليات التراكم الرأسمالي لعملية الإنتاج . ويمكن للضرائب أن تؤثر سلباً على قدرة الأفراد على العمل ، بحيث تخفيض من قدرتهم الإنتاجية ، وذلك يحدث في حالة ما إذا أدت الضرائب إلى حرمان الأفراد من جزء من الدخل وبالتالي التقليل من استهلاكهم الضروري ، ولأجل ذلك تلجأ معظم التشريعات الضريبية في العالم إلى فرض إعفاءات في مجال الضرائب على الإنتاج وكذا الاستهلاك وهذا لمراعاة الحد الأدنى لمعيشة الأفراد إن تخفيض الضرائب على دخول العمال والاستهلاك الضروري .اما تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي يكون من خلال إدارة الدين العام ، حيث أن ارتفاع نسبة هذا الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تكون تأثيره سلبي على النشاط الاقتصادي ، مما يدفع الحكومة عن طريق سياستها المالية إلى رفع الضرائب لتمويله ، إذ يؤدي الدين العام إلى تزايد الضغوط عالية ويقوم برفع معدلات الفائدة الحقيقية ومزاحمة الحكومة للاستثمار الخاص . في حين تؤثر السياسة النقدية على أداء الدين العام

(1) وليد عبد الحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية

الاقتصادية ، مكتبة حسن

المصرية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2010، ص73 .

الحكومي من حيث تمثل قيда على الاستقلال الفعلي للبنك المركزي<sup>(1)</sup>. كما تؤثر وسائل إدارة الدين العام على أسعار الفائدة . ويؤثر ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالسلب على مصداقية وفاعلية السياسة النقدية إذ ينطوي على مخاطر تتمثل في اكتساب هذا العجز الصفة النقدية وهو ما يعد بمثابة مؤشر على ضعف أداء السياسة المالية ، وإذا ما تفاقت مشكلة الدين يتمثل الحل الملائم في ضرورة إجراء إصلاح مالي ، وهو الأمر الذي من شأنه التأثير بالعجز في الموازنة العامة من خلال تحدد مصادر تمويل ذلك العجز ، حيث يتم تمويله من خلال الأسواق المالية بدلاً عن الاقتراض المباشر من البنك المركزي والذي ينجم عنه آثار تضخمية.<sup>(2)</sup>

**ثانياً- اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم** :- هناك عدة اسباب اقتصادية يمكن ان ينشأ من خلالها التضخم منها جذب الطلب (صدمة الطلب الموجبة) او بسبب دفع الكلفة (صدمة العرض السالبة) فتضخم جذب الطلب ينتج عندما يزيد الطلب مع ثبات العرض الكلي وهذا ناتج عن تفاؤل رجال الأعمال مثلاً فيسيزيدون طلبهم على عوامل الإنتاج فيرتفع ثمنها وكذلك ان حصول الأفراد على دخول مرتفعة سيزداد طلبهم على السلع الاستهلاكية، والسياسة الاقتصادية التوسعية (النقدية والمالية) تؤدي أيضاً إلى حدوث التضخم عندما يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.<sup>(3)</sup>

وهناك عدة سياسات لمعالجة التضخم منها استخدام سياسة نقدية متشددة بهدف تخفيض الطلب الكلي وإعادته إلى مستواه السابق ومن ثم انخفاض مستوى الأسعار، فتقوم السلطة النقدية ببيع السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة من اجل تخفيض عرض النقد اي انخفاض مستوى الأسعار لان العلاقة بين عرض النقود والأسعار علاقة مباشرة وطردية.<sup>(4)</sup> و بصورة أكثر دقة قيام البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة يؤدي إلى انخفاض احتياطات البنوك

(1) Bernard Laurens and Enrique G. de la Piedra, "Coordination of Monetary and Fiscal Policies", International Monetary Fund, Working Paper. No.25, March1998, pp. 13-15.

(2) World Economic Outlook, "Public Debt in Emerging Markets: Is It Too High", Chapter3, September 2003, p. 113.

(3) رشاد العصار ورياض الحلبي ، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2010، ص164-164.  
(4) عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، اثر التزايد المفرط في عرض الدينار العراقي في اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 21-22 نيسان، 2008، ص261.

وسينخفض عرض النقد وتقل قدرة البنوك في التوسع بمنح الائتمان وسترتفع أسعار الفائدة وينخفض الاستثمار والاستثمار هو احد مكونات الطلب الكلي فينخفض الطلب الكلي وتنخفض الأسعار.(1)

كما يؤثر سعر الصرف تأثيرا مباشرا في معدلات التضخم باعتباره الأداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي، من خلال سوق السلع (السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية) وسوق الأصول (الأصول المالية وغير المالية) وسوق عوامل الإنتاج (سوق العمل)، اذ يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة عكسية بالتغيرات في سعر الصرف الاسمي كما يرتبط بعلاقة عكسية بالقدرة التنافسية، ويتضح ذلك بأن أثر ارتفاع السعر الاسمي بسبب اتباع سياسة اقتصادية توسعية في ظل نظام صرف ثابت هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ومن ثم انخفاض على القدرة التنافسية، وفي ظل ثبات سعر الصرف العالمي يكون الانخفاض النسبي في القدرة على المنافسة معادل للتضخم المحلي، وهنا تبرز العالقة الجوهرية بين سياسات سعر الصرف مع معدلات التضخم .فإذا ارتفع سعر الصرف الاسمي أدى إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وسترتفع قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة ولكن في الوقت نفسه ترتفع معدلات التضخم والعكس صحيح.(2)

كما وان للبنك المركزي يمكنه التأثير من خلال أسعار الفائدة إذ ان قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم وأسعار الفائدة سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار والطلب الكلي ومن ثم الأسعار.(3) فرفع سعر الخصم او نسبة الاحتياطي القانوني او القيام ببيع السندات في السوق المفتوحة سيخفض حجم الائتمان الممنوح ومن ثم انخفاض الطلب الكلي، اي ستكون السياسة النقدية فاعلة في الحد من التضخم الناشئ عن صدمات الطلب (Demand Shocks).(4)

(1) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والاستخدامات ، مصدر سابق، ص361.  
 (2) خالد حمادي المشهداني، أحمد حسين إلهيتي، رفاه عدنان الطائي، أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31 ،العدد 93 ،جامعة الموصل، العراق، 2009 ،ص 6.  
 (3) محمد صالح القرشي، مصدر سابق، ص318.  
 (4) عبد الرحمن يسري أحمد، النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1998، ص280.

في حين ان السياسة المالية الانكماشية تستعمل لمواجهة التضخم من خلال استعمال أدواتها منها الإنفاق الحكومي إذ تقوم السلطة المالية بتخفيض إنفاقها والذي يعد احد مكونات الطلب الكلي وعليه سينخفض هذا الطلب ومن ثم تنخفض الأسعار.<sup>(1)</sup> كما يمكن استخدام الضرائب لعلاج التضخم إذ تقوم السلطة المالية بزيادة معدل الضرائب ومن ثم انخفاض الدخل القابل للتصرف بالنسبة للمستهلكين ومن ثم سينخفض إنفاقهم الاستهلاكي وسينخفض الطلب الكلي وتنخفض الأسعار.<sup>(2)</sup> ويمكن أيضا تخفيض الإنفاق الحكومي مع زيادة الضرائب مع اللذان سيؤديان إلى انخفاض الطلب الكلي ومن ثم الأسعار.

وهنا كان لابد من الإشارة إلى ضرورة التوفيق بين أدوات السياستين النقدية والمالية لتفادي التضارب بين السياستين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فمثلا إذا كان الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي فالسياسة المالية تقوم بزيادة الإنفاق او تخفيض الضرائب لتحريك النشاط الاقتصادي وهنا لابد ان تكون السياسة النقدية تعمل باتجاه السياسة المالية نفسها إذ تضمن عدم ارتفاع أسعار الفائدة وخلاف ذلك يؤدي انخفاض الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي اي ان السياسة المالية تكون غير فعالة وبالعكس في حالة وجود تضخم في الاقتصاد فان السياسة المالية تتادي بتخفيض الإنفاق الحكومي او زيادة الضرائب من اجل تخفيض حجم الطلب الكلي وهنا لابد ان تكون السياسة النقدية تعمل على عدم تخفيض سعر الفائدة حتى لا تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي وتفشل السياسة المالية في تخفيض التضخم.<sup>(3)</sup>

**ثالثاً- اثر السياستين المالية والنقدية على البطالة :** مارست السياستين دور كبير ومهم في التأثير على البطالة ، اذ كان دور السياسة المالية من خلال الإنفاق العام الذي تعد أحد أهم أدوات السياسة المالية والتي تستخدم في التأثير على النشاط الاقتصادي ، حيث يفضل الكثير من الاقتصاديين تفصيل هذه الأدوات نظرا لفاعلية هذه الأداة في تحقيق التنمية إضافة إلى قلة آثارها السلبية على الاقتصاد مقارنة بالأدوات الأخرى ،

<sup>(1)</sup> هيثم الزغبي وحسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 205.

<sup>(2)</sup> Arthur O Sullivan and others ,op.cit , p214.

<sup>(3)</sup> فايز ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص455.

وترى النظرية الاقتصادية الكينزية أن هذه الوسيلة الأكثر ملاءمة للرفع من مستوى الأداء الاقتصادي و تحقيق مستويات تشغيل عالية ، وعليه فإنه في حالات الانكماش يتم زيادة في مستوى الإنفاق العام لتحفيز الطلب الفعال الذي يساهم في ارتفاع مستوى الاستهلاك والإنتاج والعمالة . ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام ، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض في الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب الانخفاض في الأسعار ، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي ، وهنا تكون سياسة الإنفاق العام التوسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي ، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تلعب دورا مهما في معالجة اختلالات سوق العمل<sup>(1)</sup>. ويتفق الاقتصاديين على أن هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدلات البطالة اي ان ارتفاع معدل الانفاق الحكومي وخصوصا الاستثماري منه يخفض مستوى البطالة.

اما تأثير الضرائب على البطالة والتي تعتبر أحد المكونات الرئيسية للطب الكلي ، وأحد أهم الوسائل التي تلجأ إليها الحكومة التحفيز النشاط الاقتصادي و تقييده ، ولا يختلف كثيرا استخدام هذه الأداة عن أداة الإنفاق العام في معالجة مشكلة البطالة ، ففي حالة الانكماش تقوم الحكومة بسلوك سياسة ضريبية التوسعية عن طريق تخفيض الضريبة على الدخل الي من شأنها أن تساهم في زيادة مستوى الطلب الاستهلاكي ثم الاستثماري و بالتالي زيادة في التوظيف

اما كيفية عمل أدوات السياسة النقدية ودرجة فعاليتها في النشاط الاقتصادي ، وعليه فإن الغاية النهائية هو تحقيق الزيادة في الناتج وتخفيض معدل البطالة ، ويستخدم البنك المركزي للتحقيق ذلك تغيير المعروض النقدي لتعزيز ديناميكية سوق العمل ويتجسد ذلك في الأدوات الكمية التي تتمثل في السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري إضافة إلى الأدوات الكيفية وغيرها من الأدوات المعمول بها ففي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ، اذ تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها ، يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة ، وكذلك

(1) وليد عبد الحميد العايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، مكتبة حسين العمري ، بيروت ، 2010 ، م ص 161-162

بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه خفض سعر الفائدة ، حيث أن سعر الفائدة جزءا كبيرا من تكاليف الاستثمار ، فإن خفض سعر الفائدة يعني خفض تكلفة الاستثمار ، ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار التي يعني زيادة الإنتاج ، ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض معدل البطالة . وعليه فإن السياسة النقدية التوسعية تتمثل في زيادة العرض النقدي ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، وبالتالي تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة و بفرض سلوك البنك المركزي السياسة نقدية توسعية عن طريق الزيادة في عرض النقود ، من أجل التخلص من الركود ومعالجة البطالة<sup>(1)</sup>.

اما سعر الصرف فقد مارس أهمية كبيرة في الاقتصاد من اجل تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل البطالة ، اذ تعتبر في الوقت الحاضر البطالة من أكبر المشاكل التي تواجه البلدان النامية، ويمكن تحسين الظروف الاقتصادية في هذه البلدان عن طريق تنشيط الاقتصاد الذي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي بطرق مختلفة<sup>(2)</sup>. ويعتبر سعر الصرف ذو أهمية وحساسية كبيرة خاصة إذا تم تحديده بشكل غير صحيح وذلك بالنظر إلى أن التغيرات في أسعار الصرف يمكن أن تسبب تغيرات في كمية الصادرات وبالتالي التأثير في كمية الإنتاج، إذا كانت الزيادة في سعر الصرف ( تخفيض قيمة العملة) يزيد من سعر الواردات وبالتالي تتخفض الواردات وتحل محلها المنتجات المحلية وهذا يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتطوير الصناعة وتوسيع المصانع وذلك لتوظيف المزيد من القوى العاملة، وكذلك فإن انخفاض سعر الصادرات نتيجة لتخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للبلد وبالتالي زيادة كمية الصادرات ومع استقرار الظروف الاقتصادية الأخرى فإنه يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج المحلية، إن ارتفاع كمية الإنتاج المحلي يؤدي الى زيادة الطلب على القوى العاملة وبالتالي نقول إن تقلبات سعر الصرف له آثار كبيرة على تقليل او ارتفاع البطالة<sup>(3)</sup>.

(1) للمزيد راجع :

- محمد على حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004 ، ص 335 .
- أحمد رمضان نعمة الله و أخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 278.

(2) 2Hina Chimnani, Niaz Ahmed Bhutto, Falahuddin Butt, Sheeraz Ali Shaikh, The Effect of Exchange Rate on Unemployment Rate in Asian Countries, Sukkur Institute of Business Administration, Sukkur, Pakistan, 2012, P5.

(3) 1HinaChimnani, Niaz Ahmed Bhutto, Falahuddin Butt, Sheeraz Ali Shaikh, The Effect of Exchange Rate on Unemployment Rate in Asian Countries, opp, P9-8.



## الفصل الثاني

### تحليل واقع السياستين المالية والنقدية في العراق للمدة 2004 - 2020

#### تمهيد

تعد السياستين النقدية والمالية من الركائز الهامة للسياسات الكلية الاقتصادية في اي بلد ولا يعتمد نجاح كل سياسة فقط على مدى فاعلية ادواتها وقدرتها في التأثير على النشاط الاقتصادي وانما كذلك على درجة التنسيق بينهما اما في العراق شهدت السياستين النقدية والمالية تغيرات في الأطر المؤسسية والتشريعات القانونية بما ينسجم مع واقع التغيير الاقتصادي، لذا كان لابد من تحليل السياسة المالية والنقدية في العراق هي لبيان علاقة الارتباط بين السياستين ودورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والتي تنعكس في مستوى النشاط الاقتصادي ، و في هذا الفصل سوف نقوم بتسليط الضوء على مسار السياستين المالية والنقدية في العراق عن طريق تحليل هاتين السياستين ودورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والتي انعكست على مستوى النشاط الاقتصادي، لذا تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث، حيث تضمن الاول تحليل السياسة المالية في العراق اما الثاني فقد تناول تحليل السياسة النقدية في العراق، بينما تضمن الثالث والاخير التنسيق والترتيبات المؤسساتية بين السياستين المالية والنقدية في العراق .

## المبحث الاول

### تحليل السياسة المالية في العراق للمدة 2004 - 2020

تعد السياسة المالية ركناً أساسياً من أركان السياسة الاقتصادية الكلية والتي عن طريقها تستطيع الحكومة التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ، إذ تعد الموجه الأكبر للاقتصاد العراقي ، والتي تعتبر الفلسفة الاقتصادية التي تحكم العراق ، إذ أخذت الحكومات المتعاقبة ومنذ تأسيس الدولة العراقية بمفهومها الحديث على عاتقها قيادة الاقتصاد العراقي من خلال حصر أغلب الصلاحيات الاقتصادية في يدها ، حيث حكمت الفلسفة الاشتراكية العراق حوالي خمس عقود ، وبعد الاحتلال الامريكي عام 2003 تحولت الفلسفة الاقتصادية للحكومة نحو اقتصاد السوق ، إذ بين الدستور العراقي بموجب المادة 25 (تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتمميته ) وان ما ذكر من التحول نحو اقتصاد السوق بقي مقيداً لاسيما بعد التحولات التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد تلك الفترة وظهور الدعوات الى ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والنقدية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالأخص عند التحول الى اقتصاد السوق و صدور قانون وزارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004 الذي نظم الإجراءات التي تحكم وتبني تنفيذ الموازنة الاتحادية للعراق والأمور المتعلقة بها، وقد وضعت السياسة المالية أسس واتجاهات التخطيط المالي في العراق وتحديد الإطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية وتهيئة وسائل إعداد الخطة والإشراف على تنفيذها وقيام البنك المركزي بدور الوكيل المالي للحكومة في إدارة حوالات لتمويل النفقات العامة بدلا من سياسة النقد الرخيص ان تطبيق هذه الاستراتيجية ادى الى تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي عن طريق السيطرة على معدلات التضخم والسيطرة على تدفقات السيولة من اجل سد العجز في الميزانية العامة .

## المطلب الاول: تحليل تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة 2004 – 2020.

إن توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية أصبح أمراً لا بد منه، فالحكومات تسعى إلى تقديم افضل الخدمات العامة من اجل تحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع. إلا أنها تحتاج إلى أموال طائلة تقوم بإنفاقها لتحقيق تلك الأهداف المنشودة . إذ أصبح التوسع في النفقات العامة حاجة ملحة لمواكبة تطورات العصر، لذا فإن الإيرادات العامة ينبغي أن تتوسع لتغطية هذه النفقات . وفي العراق استمرت السياسة الايرادية بعد عام 2003 بالعمل بعيداً عن منهجية تنويع المصادر المولدة للعوائد المالية، اذا ان الاعتماد المتزايد على إيرادات النفط بشكل أساسي لتمويل الموازنة في العراق وهذا ما عكسته هيمنة الإيرادات المالية ذات الطابع النفطي على الإيرادات العامة وشهدت الإيرادات العامة زيادة كبيرة بسبب زيادة الإيرادات النفطية بمعدلات عالية سنوياً الى جانب المساهمة المتواضعة للإيراد الضريبي.

اذ تشير البيانات الواردة في الجدول (1) الى ارتفاع اجمالي الإيرادات العامة بالأسعار الجارية لغاية عام 2008 اذ بلغت (84363) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي مركب (58.8%) اما الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وكان اعلى معدل نمو سنوي لها بلغ (40.95%) للعام نفسة وبقيمة إيرادات بالغة (74856) مليار دينار ويرجع السبب في ذلك التذبذب لعدم الاستقرار في كميات واسعار النفط المصدرة الامر الذي يؤكد اعتماد الاقتصاد العراقي على سلعة النفط كون نسبة مساهمته في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي تتجاوز 90% وتغطي النسبة المتبقية من مصادر غير نفطية فضلاً عن القروض المحلية والأجنبية اذ ان الإيرادات النفطية في كل العقود والعهود تتصدر المرتبة الأولى في سلم مصادر تمويل التنمية في العراق<sup>(1)</sup>.

ومن الجدير بالذكر ان وزارة المالية العراقية اتبعت مجموعة من التعديلات التي تهدف الى خفض معدلات الضريبة على دخول الافراد وارباح الشركات وإخضاع موظفي القطاع العام للضريبة لضمان تحصيل عائدات ضريبية ثابتة واعتمدت على مؤشر نسبة الإيرادات الفعلية الى الناتج المحلي الإجمالي الذي يسمى المثبت الديناميكي<sup>(2)</sup> ، وبالعكس ويلاحظ انخفاض حجم الإيرادات بالاسعار الجارية في عام 2009 وبمعدل نمو سنوي ( -37 %) اما بالاسعار الثابتة فبلغت ( -41.9 %) النسبة ويعود السبب في ذلك انخفاض اسعار

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014 جمهورية العراق، 2009ص49.

(2) المثبت الديناميكي (The Dynamic stabilizer) : هذا المؤشر يعكس قدرة الحكومة في التأثير بمعدلات الناتج المحلي الإجمالي والتأثير يكون من الناتج الى الإيرادات اذ ان انخفاض الناتج المحلي الإجمالي سيؤدي الى خفض الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة وهذا بدوره يؤدي الى زيادة حجم النفقات التحويلية ومن ثم الى زيادة العجز في الموازنة لمزيد من المعلومات راجع:

- مظهر محمد صالح، إدارة مخاطر صندوق الاستقرار، بحث منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2014.

النفط واعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية مما أثر سلباً في حجم الإيرادات في الموازنة ، في حين ثم شهدت أسواق النفط العالمية تحسناً ملحوظاً إذ ارتفعت أسعار النفط في عام 2010 ، وتركت تلك الزيادة أثرها الواضح في الإيرادات النفطية التي حققت ارتفاع في نسبة النمو ، واستمرت الإيرادات بالأسعار الجارية في مسارها التصاعدي لتصل إلى (109607) مليار دينار والثابتة (78234) مليار دينار في عام 2012 وبنمو سنوي جاري وثابت بلغ (18.3%) و(11.5%) على التوالي .وبالعكس في الاعوام من 2013 الى 2016 انخفضت حجم الإيرادات العامة بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سنوي سالب في عام 2016 بلغ (-15.2%) بسبب انخفاض اسعار النفط واعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية مما أثر سلباً في حجم الإيرادات في الموازنة .

اما في السنوات من 2017 الى 2019 بدا التحسن في الإيرادات العامة بالأسعار الجارية اذ بلغ النمو فيها (33.8%، 37.8%، 0.9%) على التوالي بسبب التحسن في اسعار النفط وكذلك التخلص من الاوضاع التي كان يعاني منها العراق والمتمثلة بسيطرة الجماعات الإرهابية على بعض مناطق العراق وما رافقها من عمليات التحرر والذي انعكس بالإيجاب على الوضع الاقتصادي .

اما في عام 2020 فان انتشار فيروس Covid-19 والإجراءات التي اتخذتها دول العالم من عزله اقتصادية دولية ادى إلى حدوث نتائج اقتصادية مهمة أثرت في النشاطات الاقتصادية، وكان الأثر في قطاع النفط الأكثر فداحة، إذ انخفضت أسعار النفط إلى أقل من ثلث ما كانت عليه قبل الأزمة، وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية العراقية، وفي الحصيلة، فقد خسر العراق نحو نصف إيراداته بسبب تدهور أسعار النفط وأصبحت الحكومة أمام اختبار صعب في قدرتها على تأمين متطلبات الإنفاق الاعتيادية ،اذ بلغ الإيرادات بالأسعار الجارية لهذا العام بواقع (47761) مليار دينار وبنمو سالب بلغ (-55.6%) اما بالأسعار الثابتة فقد بلغ (45314) مليار دينار ونمو (-53.6%) على التوالي وكما موضح من بيانات الجدول (1) للمدة (2004-2020) ، والذي يمثل تطور الإيرادات العامة في العراق بالأسعار الجارية والثابتة.

جدول (1)

الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة للمدة (2004-2020) مليار دينار

السنة	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي بالاسعار الجارية * %	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة ** 2007=100	معدل النمو السنوي %
2004	32905	-	90400	-
2005	45989	39.8	92163	-1.95
2006	49612	7.9	64938	-29.5
2007	53110	7.1	53110	-18.2
2008	84363	58.8	74856	40.95
2009	53126	-37	43510	-41.9
2010	63324	19.2	50619	-16.3
2011	92671	46.3	70152	38.6
2012	109607	18.3	78234	11.5
2013	103377	-5.7	72444	-7.4
2014	99402	-3.8	68130	-5.95
2015	68176	-31.4	46065	-32.4
2016	57797	-15.2	55521	20.5
2017	77335	33.8	74147	33.5
2018	106569	37.8	101785	37.3
2019	107567	0.9	102934	1.1
***2020	47761	-55.6	45314	-53.6

المصدر: الجدول إعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية (2004-2020)

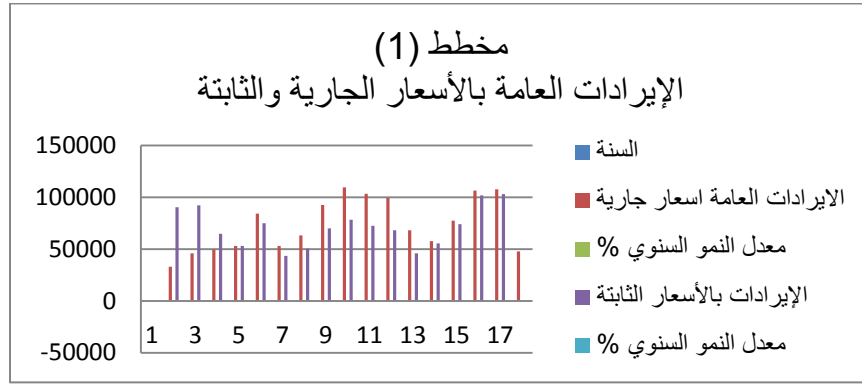
\*تم اعداد العمود الجدول (1) (3) بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي للإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة للسنوات 2004-2020 واحتسبت معدلات النمو وفقا للصيغة التالية :

$$R = \frac{Y_T - Y_{T-1}}{Y_{T-1}} * 100$$

\*\* تم اعداد العمود (1) من الجدول اعلاه بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي للإيرادات العامة بالأسعار الجارية للسنوات 2004-2020 واحتسبت وفقا للصيغة التالية : الإيراد بالاسعار الجارية/ المستوى العام للاسعار \* 100

\*\*\* تمثل بيانات لغاية شهر تشرين الثاني من عام 2020 للإيرادات العامة .

ومن خلال المخطط (1) يوضح تطور الإيرادات بالأسعار الجارية والثابتة طول مدة الدراسة بالاعتماد على الجدول السابق وكما يلي:-



المصدر: المخطط البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1)

يتضح مما تقدم إن الإنفاق الحكومي ينمو بمعدلات عالية وإذا لم تنمو الإيرادات الحكومية بوتيرة مماثلة اعتماداً على مصادر اعتيادية ومنتظمة يصاب الاقتصاد بعجز مالي يؤثر على مستوى الاقتصاد ، لان النشاط الاقتصادي والقطاع العائلي يتكيفان مع ضرائب منخفضة يتناقص عبئها على الدخل والاستهلاك. نظرياً تسهم زيادة الضرائب، من مجموع الإيرادات ، وتدفع الحكومة لتحسين إدارتها للموارد بهدف تنمية الاقتصاد، ويفترض إن يأتي ذلك في سياق تكون الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة في الاداء بما يؤدي الى الازدهار وإشاعة العدالة الاجتماعية فضلاً عن كونها أداة للسياسة المالية لأنها ستؤثر في تخصيص الموارد حسب تفاوت نسب الضريبة الفعلية من العائد، وبما ان الضرائب في العراق محدودة نسبياً إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك تبقى فاعليتها محدودة لتوجيه الاستثمار وتوجيه الموارد التي تسهم في تنمية الاقتصاد.

### المطلب الثاني: واقع السياسة الانفاقية العامة في العراق للمدة 2004-2020.

بعد إنهاء العقوبات التي فرضت على العراق والتي عانى منها الاقتصاد العراقي على مدى أكثر من عقد من الزمان، الأمر الذي استلزم زيادة النفقات العامة في محاولة لتعويض الاضرار الذي لحقت في البنى التحتية والفوقية، والسير نحو تحفيز النمو الاقتصادي وإعادة بناء ما دمرته الحروب، وحيث ترتبط النفقات العامة في العراق بعائدات الصادرات النفطية بصورة وثيقة وان زيادة عائداتها انعكس ذلك على زيادة حجم النفقات العامة ، من خلال عودة هذه الصادرات إلى السوق النفطية بشكل ملحوظ بعد عام 2003، اذ شهد العراق خلال تلك المرحلة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية ،ولقد خضعت السياسة المالية شأنها شأن بقية السياسات الاقتصادية لمجموعة من التحديثات في جانبها القانوني بما يتماشى والوضع الاقتصادي

الراهن والذي تمثل في اصدار قانون ادارة الدين العام رقم 94 لسنة 2004 والمتضمن تعليمات بيع الاوراق المالية الحكومية وفقا لألية السوق وقيام البنك المركزي بمهمة الوكيل المالي عن وزارة المالية في ادارة حوالات الخزينة القصيرة الاجل بدلا من سياسة النقد الرخيص والاقتراض الاتفاقي الذي يأخذ صيغة الالتزام وبفائدة معلومة مسبقا، وان تطبيق هذه الاستراتيجية يحتمل ان تؤدي الى تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم، وذلك باحتواء السيولة النقدية والسيطرة على مناسبتها وتوظيف تدفقاتها لصالح سد العجز في الموازنة العام.

وحيث ان السياسة الانفاقية تميزت بعد عام 2003 بالتوسعية بسبب الزيادة الكبيرة للإيرادات النفطية أثر انتهاء العقوبات الاقتصادية والتي تزامنت مع ارتفاع اسعار النفط، في الوقت الذي ينظر فيه إلى توسيع الانفاق العام على انه الدعامه الاساسية لسياسات الاصلاح الاقتصادي الرامية الى اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي<sup>(1)</sup>.

اذ تعد النفقات العامة من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمارس تأثيرها في مجمل الاقتصاد من خلال توظيفها لإشباع الحاجات العامة، وفقا للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية. ومن معطيات الجدول (2) يتضح لنا الإنفاق العام بالأسعار الجارية والثابتة عام 2004 بلغ (32117) و (88234) مليار دينار على التوالي ، وعدت تلك النفقات مرتفعة ويعزى السبب في ذلك الى تضخم جهاز الحكومة الإداري الناتج عن التعيينات الجديدة لاسيما في تشكيلات الجيش والشرطة والناجم عن إعادة هيكليتهما، فضلا عن استحداث المؤسسات الحكومية مثل هيئة النزاهة، مفوضية الانتخابات والتعديلات التي أجريت على رواتب الموظفين.

اما عام (2005) فقد انخفضت النفقات العامة بالأسعار الجارية إلى (26375) مليار دينار وبعدل نمو سنوي بلغت (17.9-%) ، وسجلت النفقات العامة معدلات نمو سالب بالأسعار الثابتة بلغ (40.1-%) ، ويعزى ذلك إلى الاضطرابات الأمنية التي رافقت ظروف الاحتلال، وعدم قدرة العراق على استعادة نشاطه الاقتصادي.

استمرت السياسة الانفاقية التوسعية بالمضي قدماً للمدة (2006-2008) حتى بلغت أعلى مستوى لها لتصل في عام 2008 إلى (59403) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (52.2%)، إما بالأسعار الثابتة فقد سجلت (52709) وبنسبة نمو بلغت (35%) وكما مبين بالجدول (2) والذي يعود إلى استمرار زيادة

(1) لمزيد من المعلومات راجع:

وزارة التخطيط العراقية، ميزانية 2004، البند الثاني ملخص النفقات، ص3.

التوظيف في الدوائر الحكومية، وإصدار قانون الرواتب الجديد، والذي تم بموجبه تعديل سلم الرواتب، الأمر الذي تطلب زيادة الإنفاق لمواكبة هذه التطورات، وكذلك تزايد الإنفاق الحكومي لمواجهة التحديات الأمنية في تلك الفترة التي مر بها العراق.

جدول (2)

تطور النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار

السنة	الإنفاق العام بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو السنوي الجارية % بالأسعار * (2)	الإنفاق العام بالأسعار الثابتة ** 2007=100 (3)	معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة %*(4) (4)
2004	32117	-	88234	-
2005	26375	-17.9	52856	-40.1
2006	38806	47.1	50794	-3.9
2007	39031	0.6	39031	-23.2
2008	59403	52.2	52709	35
2009	55589	-6.4	49589	-5.9
2010	70134	26.2	56062	13.1
2011	78757	12.3	59619	6.3
2012	105139	33.5	75046	25.9
2013	119127	13.3	83481	11.2
2014	112192	-5.9	76896	-7.9
2015	70417	-37.2	47579	-38.1
2016	73571	4.5	70673	48.5
2017	75490	2.6	72377	2.4
2018	80873	7.1	77242	6.7
2019	111723	38.1	106912	38.4
***2020	62141	-44.4	58957	-41.9

المصدر: الجدول إعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية (2004-2020)

\*تم اعداد العمود (2) (4) من الجدول اعلاه بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي للنفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة للسنوات

2004-2020 واحتسبت معدلات النمو وفقا للصيغة التالية :

$$R = \frac{Y_T - Y_{T-1}}{Y_{T-1}} * 100$$

\*\* تم اعداد العمود (3) من الجدول اعلاه بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي للنفقات العامة بالأسعار الجارية للسنوات 2004-2020

و احتسبت وفقا للصيغة التالية : الانفاق بالاسعار الجارية/ المستوى العام للاسعار \* 100

\*\*\* تمثل بيانات لغاية شهر تشرين الثاني من عام 2020



اما في عام 2009 انخفضت النفقات العامة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية في الأسواق الدولية ومنها أسواق النفط، وما ترتب عليها من انخفاض الإيرادات النفطية، التي شكلت قيلاً تجسد بضغط الإنفاق العام، إذ انخفضت النفقات الجارية والتي بلغت (55589) وبنسبه نمو (6.4%) عن العام السابق، اما بالأسعار الثابتة فقد انخفضت لتصل إلى (49589) وبنسبه تصل إلى (5.9%).

واستمرت السياسة الانفاقية باتجاهها التوسعي للاعوام 2010-2012 بسبب الإنفاق المتصاعد على قوات الجيش والشرطة للمحافظة على استقرار وامن البلد والبنى التحتية، وعلى قطاعي التعليم والصحة، إذ ركزت السياسة الانفاقية على عدد من الأسس والمبادئ التي تعكس الأولويات وكالاتي<sup>(1)</sup>:

1- منح الأولوية للناحية الأمنية من خلال تحسين القدرات في مجالات الأمن والدفاع الوطني.

2- تحسين قدرات مشاريع القطاع النفطي والطاقة الكهربائية والخدمات المختلفة والبنى الارتكازية والعمل على امتصاص البطالة من خلال تنمية القطاعات والأنشطة وبناء القدرات والاستمرار بالتوظيف في القطاع العام.

اما في عام 2013 فقد بلغ الانفاق الجاري حوالي (119127) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بالأسعار الجارية (13.3%) عن العام السابق، وبالأسعار الثابتة بلغت (83481) وبنسبة تصل (11.2%).

اما في عام 2014 وبسبب عدم أقرار الموازنة العامة، واستمرار التداعيات التي فرضتها التطورات السياسية والأمنية (العمليات الإرهابية) واستناداً إلى قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 الذي خول وزير المالية صرف ما يعادل (12/ 1) من موازنة عام 2013 وبشكل شهري)، إذ تم تقليص الإنفاق العام وإبقائه دون مستويات الإنفاق التي تحققت في عام 2013 وذلك بما يتوافق مع الإيرادات النفطية التي كانت آخذة في الانخفاض، إذ انخفضت النفقات العامة بنسبة (5.9%) عن العام السابق، إذ بلغت النفقات العامة بالأسعار الجارية (112192) مليار دينار، بينما بالأسعار الثابتة بلغت (76896) مليار دينار.

(1) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، الاحصاءات السنوية، 2010، ص56.

ثم وصل الإنفاق بالأسعار الجارية إلى (73571) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (4.5%) وذلك في عام 2016، وبالأسعار الثابتة بلغ (70673) مليار دينار.

مع تعاضم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ازدادت أهمية النفقات العامة في عام 2017 ويرجع ذلك كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق اهدافها النهائية التي تسعى اليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها ، وعلى ذلك النفقات العامة بالأسعار الجارية قد شهدت ارتفاعاً بلغ (75490) مليار دينار و نمواً بلغ (12.6%) بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية وكذلك ازدياد صادرات العراق في تلك السنة<sup>(1)</sup> .

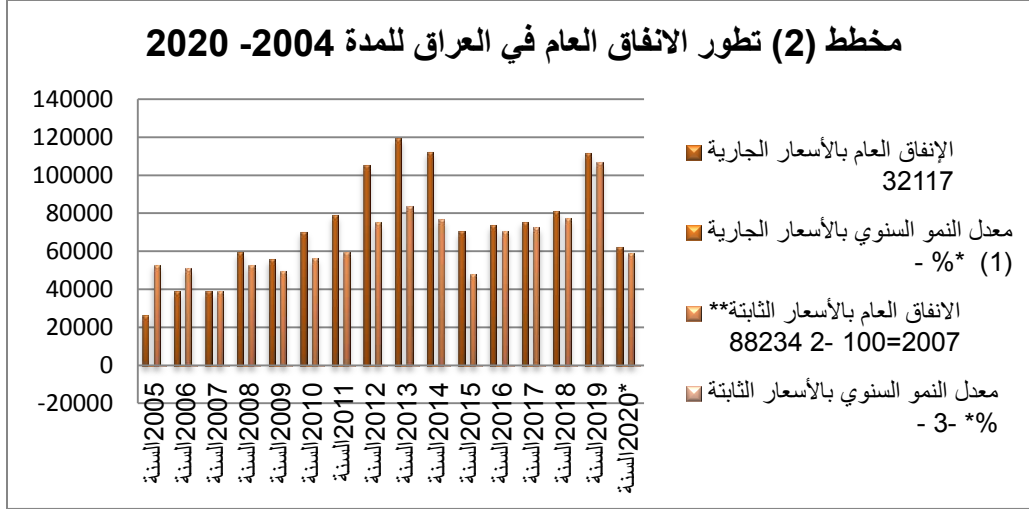
اما في عام 2018 فقد بلغ معد النمو السنوي للنفق العام بالأسعار الجارية بنسبة نمو (7.1%) ليبلغ ( 80873 ) وبمعدل نمو ثابت (6.7%) مقابل (75490) في عام 2017 من الانفاق بالأسعار الجارية<sup>(2)</sup> ، في حين بلغ النمو في عام 2019 للانفاق الجاري والثابت بنسبة (38.1%) و(38.4%) على التوالي ،اي بارتفاع عن السنة السابقة ويعود السبب في ذلك الى نمو الانفاق الجاري و الاستثماري<sup>(3)</sup> . اما في سنة 2020 فد انخفض الانفاق العام بالاسعار الجارية والثابتة بنسبة (44.4%-) و(41.9%-) بسبب ما اصاب العالم من احداث كوفيد19 والانغلاق بين الدول والذي اثر بدوره على الانتاج العالمي ومصاحبة من انخفاض اسعار النفط ،نظرا لاعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بنسبة كبيرة على ايراد النفط والذي بدوره يمول الأنفاق العام بشقية الجاري والاستثماري.

(1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قراءة تحليلية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2017، 2017، ص8.

(2) دائرة الابحاث والاحصاء ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،البنك المركزي العراقي، 2018، ص42.

(3) لمزيد من التفاصيل راجع:

- دائرة الابحاث والاحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،البنك المركزي العراقي ، 2019، ص47.



المصدر: المخطط البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(2)

تأسيساً على ما تقدم نلاحظ ان تبرير الاتجاه التوسعي للسياسة الانفاقية بعد عام 2003 شروع العراق بعملية إعادة الاعمار وتحقيق التنمية المستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية مستهدفاً بذلك إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ومحاولة إصلاح الاختلالات الهيكلية، لكن من خلال متابعة تطور نسب الانفاق العام بالأسعار الثابتة والجارية، نلاحظ في الحقيقة فشل السياسة الانفاقية بإعادة اصلاح هيكل الاقتصاد العراقي والذي جاء مسابراً للدورات الاقتصادية بشكل واضح رغم النفقات الكبيرة التي انفقت في تطوير الاقتصاد وبقائه عرضةً للصدمات الخارجية مع اعتماده على مورد اساسي وهو النفط، وان أي تقلبات في أسعار النفط ستتسبب بإرباك حقيقي في إدارة الاقتصاد والسياسة الانفاقية التي أريد لها أن تكون طموحة جداً بما يتناسب و الحجم الكبير من الإيرادات المتحققة.

### المطلب الثالث: تحليل تطور الدين العام الداخلي والعجز الحكومي في العراق (2004-2020):

إن هيكل الدين الحكومي الداخلي للمدة ( 2004 - 2006 ) يتكون من الأموال التي سحبت على المكشوف من الحساب الجاري للحكومة العراقية لدى البنك المركزي، وحوالات الخزينة الموجودة لدى الأفراد والمؤسسات والبنوك التجارية والبنك المركزي العراقي، وعن طريق تتبع البيانات الخاصة بإجمالي الدين المحلي العام و والعجز او الفائض في الموازنة تشير البيانات الواردة في الجدول (3) نجد توجه السياسة المالية نحو الاقتراض الداخلي لتلبية الاحتياجات التمويلية للموازنة من خلال اصدار الحوالات وهذا ما يفسر التزايد المستمر للدين العام الداخلي إذ بلغ (6255578) مليون دينار عام 2005 وبنسبة نمو بلغت

(5.7%) و تم انخفاض للعوام (2006،2007،2008) بنسبة (15.2%-، 2.1%-، 14.2%-) على التوالي، وعن طريق ملاحظة البيانات الخاصة بالدين العام المحلي نجد هنالك ارتباطاً للإيرادات العامة بمؤشر العجز والفائض في الموازنة إذ يزداد حجم الدين عند زيادة الفائض في الموازنة بهدف الحفاظ على المستوى العام للأسعار ورفع سعر الفائدة عن طريق بيع السندات الحكومية الى البنك المركزي الذي يتولى طرحها في السوق المالية بحسب المعروض النقدي الذي يهدف للمحافظة عليه وللدين العام الداخلي تأثير إيجابي في حكومات الدول . إذ يُعد مؤشر الدين العام المحلي من المؤشرات المهمة للسياسة المالية ومدى سلامتها عن طريق مقارنة الدين العام الداخلي بالنتائج المحلي الاجمالي .

إلا انه شهد ارتفاعاً في عام 2009 أثر انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انحسار الطلب العالمي على النفط ، وبلغ الدين العام (8434049) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (3،89%) ، واستمر بالارتفاع خلال عام 2010 ليشهد انخفاضاً في الأعوام التالية 2011-2013 وبمعدلات نمو سالبة بلغت (9،18%-، 1،12%-، 28.9%-) على التوالي، وذلك بسبب تراجع مبيعات حوالات الخزينة لوزارة المالية ، ثم شهد ارتفاعاً في عام 2014 وبمعدل نمو بلغ (104.4%) لتمويل العجز في الموازنة<sup>(1)</sup>. ثم واصل الدين بالارتفاع ليصل عام 2017 بمقدار (47678796) وبنسبة نمو (0.7%) ، بعد ذلك فقد اخذ بالانخفاض للعامين (2018 - 2019) بنسبة (12.3%- و 8.3%-) على التوالي بسبب التحسن في اسعار النفط والقضاء على المجاميع الارهابية التي سيطرة على اجزاء واسعة من البلاد وهذا التحسن انعكس على الموازنة العامة الا انه لم يدم طويلاً وسرعان ما عاش البلد في أزمة مالية خانقة، إذ ارتفع الدين الداخلي في عام 2020 الى مايقارب (42205060) مليون دينار وبنسبة تقدر (10.1%) ويعود السبب في ذلك الى تراجع أسعار النفط بفعل أزمة جائحة **Covid-19** ، التي شلت قطاعات واسعة من اقتصاديات العالم عامة والعراق على وجه الخصوص .

يتضح من المخطط (3) ارتباط مؤشر الدين المحلي بالفائض والعجز الحكومي وكذلك ارتفع حجم الدين في السنوات من 2013 الى 2016 ويلاحظ ان اعلى مستوى بلغة الدين المحلي كان عام 2016 إذ بلغ (36،17) مليار دولار . وتجدر الإشارة إلى أن الديون الحكومية الداخلية تتولاها في الغالب الهيئات المملوكة للحكومة كمصرف الرافدين، ومصرف الرشيد، والمصرف العراقي للتجارة، وكذلك من قبل البنك

(1) البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014:ص 74.

المركزي العراقي، وعلى الرغم من أنه الاخير يعتبر مستقل عن الحكومة فإنه يضع شروطاً أقل صعوبة عن تلك التي يقدمها أي مؤسسة خارجية<sup>(1)</sup>.

جدول (3)

معدل نمو الدين العام الداخلي للأعوام ( 2004-2020 ) مليار دينار

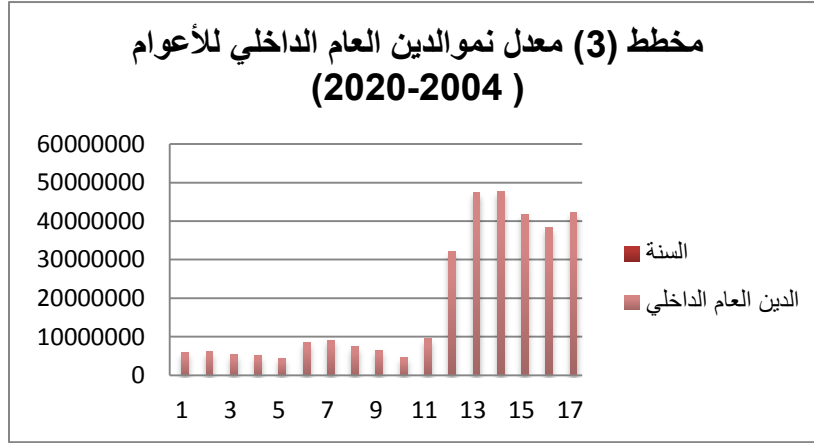
السنة	الدين العام الداخلي	معدل النمو %
2004	59205	----
2005	62555	5.7
2006	53070	-15.2
2007	51937	-2.1
2008	44555	-14.2
2009	84340	89.3
2010	91808	8.9
2011	74460	-18.9
2012	65480	-12.1
2013	46580	-28.9
2014	95200	104.4
2015	321428	237.6
2016	473622	47.3
2017	476787	0.7
2018	418229	-12.3
2019	383315	-8.3
*2020	422050	10.1

المصدر: الجدول إعداد الباحث بالاعتماد على (البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية (2004-2020)

\* تمثل بيانات أولية من عام 2020

(1) أمحد معن الطبقلي، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط،

والمخطط (3) يبين معدل نمو الدين العام الداخلي للأعوام (2004-2020)



المصدر: المخطط البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

### المطلب الرابع:- تحليل تطور فائض وعجز الموازنة العامة في العراق من 2004-2020

ان تمويل الأنشطة والخدمات العامة التي تقدمها الحكومة ، وتطوير وإدامة البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، من الوظائف المباشرة للموازنة العامة، وان كفاءة أدائها تتجلى بمدى النجاح في زيادة المنافع المتحققة للوحدة الواحدة من الموارد واستمرار نمو الكفاءة ، بمعنى أن تنمية الخدمات كماً ونوعاً وتطوير وإدامة البنى التحتية سوف لن يتوقف على حجم الموارد المتاحة للموازنة فحسب ، وإنما على التحسن الملموس في كفاءه اداءها في تقديم الخدمات ، والتي أصبحت من أهم شروطها من اجل النمو التدريجي للأداء المالي والذي يهيئ فرصة للاقتصاد العراقي لتحقيق النهضة المنشودة وتطوير ادوات المالية العامة، والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال تتبع مسار الموازنة العامة، وحالات العجز والفائض التي تشهدها.

ويتضح لنا من بيانات الجدول (4) ان الموازنة العامة حققت فوائض مالية للمدة 2004-2008 ليسجل فائض الموازنة مقدارة (1961،7882 ، 1080 ، 1407 ، 2496) على التوالي ، وهذا ناجم عن زيادة الإيرادات النفطية، فضلا عن تواضع نسب التنفيذ للنفقات الاستثمارية، ليتحول إلى عامل تمويل مضاف ضمن التوسع السنوي في النفقات الجارية للسنة المقبلة.

اما عام 2009 حققت الموازنة عجزاً بلغ (-2463) مليار دينار، ويعزى ذلك إلى الأزمة المالية العالمية وأثارها على الأسواق الدولية ومنها سوق النفط.

بعدها أخذت الموازنة بتحقيق فوائض مالية وصلت عام 2012 الى (4467) مليار دينار . وفي عامي 2013-2014 حققت الموازنة عجزاً قدره (-1574) و (-1278) على التوالي ، ثم استمر العجز ليصل إلى (-15773) وذلك في عام 2016، ويعود ذلك إلى الظروف التي مر بها اقتصاد العراق من حيث

انخفاض الإيرادات النفطية وهذه ماعكسه تنامي العجز في الموازنة العامة وتراجع حاد في الإيرادات العامة لتغطية النفقات وتعاضم الانفاق العسكري المواجهة الإرهاب وكذلك تعاضم بعض أوجه الاتفاق الاستهلاكي المفرط وغير الرشيد<sup>(1)</sup>. وكما موضح في الجدول (4).

#### جدول (4)

فائض وعجز الموازنة العامة للمدة (2004-2020) مليار دينار

السنة	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية(1)	إجمالي النفقات العامة بالأسعار الجارية(2)	فائض أو العجز الموازنة العامة (3)*
2004	32905	32117	7882
2005	45989	26375	1961
2006	49612	38806	1080
2007	53110	39031	1407
2008	84363	59403	2496
2009	53126	55589	-2463
2010	63324	70134	-6809
2011	92671	78757	1391
2012	109607	105139	4467
2013	103377	119127	-1574
2014	99402	112192	-1278
2015	68176	70417	-2240
2016	57797	73571	-15773
2017	77335	75490	1845
2018	106569	80873	25696
2019	107567	111723	-4156
**2020	47761	62141	-1438

المصدر: من عمل الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة المالية- دائرة الموازنة التي تم ذكرها بالجدولين (1-2) السابقين

\* تم استخراج عمود رقم (3) بطرح عمود (1) من (2) للجدول اعلاه

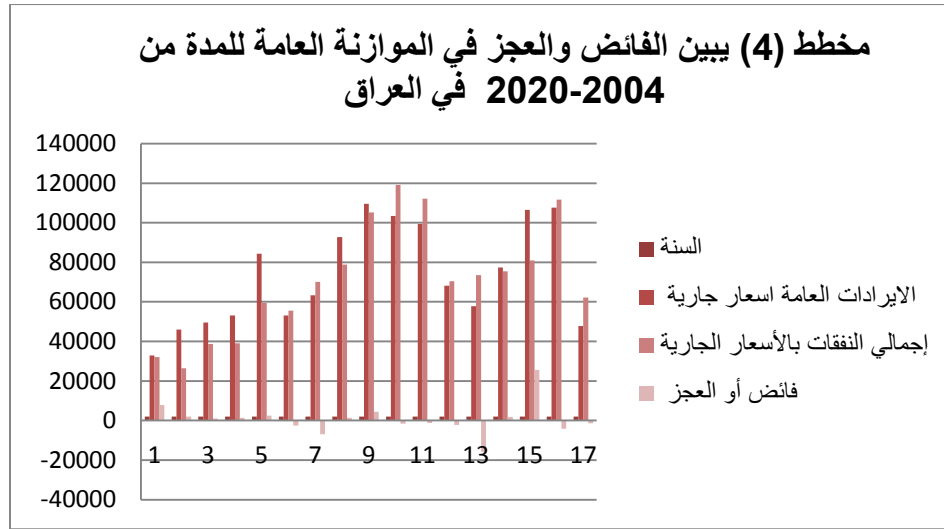
\*\* تمثل بيانات لغاية شهر تشرين الثاني من عام 2020

(1) للمزيد من المعلومات راجع:-

جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قراءة تحليلية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2017، ص22.

ثم ارتفع الفائض خلال عامي 2017 و2018 ليصل الى (25696) في عام 2018، بعد ذلك بدء العجز للموازنة في الظهور للسنوات الاخيرة اذا بلغ في اخر المدة لعام 2020 حوالي (-1438) بسبب الاوضاع الاقتصادية التي شهدتها العالم جراء ما تسبب به فايروس Covid-19 .

والمخطط (4) يبين الفائض والعجز في الموازنة العامة للمدة من 2004-2020 في العراق وكما يلي:



المصدر: المخطط البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)



## المبحث الثاني:

### تحليل واقع السياسة النقدية في العراق للمدة 2004 – 2020

السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي لها الدور الفاعل في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للبلد من خلال التحكم بمتغيراتها المتمثلة بعرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف لتخفيض معدلات التضخم من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة كأهداف أساسية من أجل النهوض بالاقتصاد العراقي<sup>(1)</sup>. إذ اتسم دور السياسة النقدية في العراق حسب المدة الزمنية بانها تعمل على مجاراة السياسة المالية وزاد ذلك في عقد التسعينات (مدة العقوبات الاقتصادية) إذ أصبح البنك المركزي أداة لتنفيذ قرارات الحكومة في الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز الكبير في الميزانية دون مراعاة الواقع الاقتصادي وتنامي معدلات التضخم في اذ يفترض الواقع الاقتصادي ان يكون البنك المركزي مستقلا<sup>(2)</sup>.

وفي الوقت الذي اتجهت فيه البنوك المركزية في عدد كبير من الدول الصناعية إلى تعديل أهداف سياساتها النقدية ورفع كفاءة الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ هذه السياسات، زاد التوجه نحو تدعيم استقلالية البنوك المركزية، بما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف ليس بدرجة اكبر من الدقة والفعالية فحسب ولكن بمزيد من الشفافية والإيضاح<sup>(3)</sup>.

فقد اصبح البنك المركزي بعد عام 2003 اكثر استقلالية واخذ على عاتقه مكافحة التضخم وتعزيز قيمة الدينار العراقي كهدف رئيسي وهذا ما جاء به البنك المركزي لتحقيق الأهداف المرسومة له في قانونه الأخير رقم (56) لسنة 2004 والذي استعان بأدواته المباشرة وغير المباشرة فضلا عن الأدوات المستحدثة<sup>(4)</sup>. وبما ان الاقتصاد العراقي هو من الاقتصاديات أحادية الجانب اذ انه يعتمد على صادرات النفط والتي تغطي إيراداتها بما يقارب 90% من النفقات العامة وعند تعرض أسواق النفط إلى صدمات العرض والطلب تنتقل تلك الصدمة بشكل مباشر إلى النشاط الاقتصادي وما يطلق عليها بصدمة العرض الخارجية والتي تؤثر

(1) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مصدر سابق، ص3.

(2) دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، 2003: ص22

(3) لمزيد من الإيضاح، ينظر:-

- وشاح رزاق، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 112، الكويت 2012، ص 4

- فلاح حسن ثويني، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة

المستنصرية، العدد 21، 2009، ص1

(4) مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2008،

بدورها في الموازنة العامة للدولة لذا سيكون التركيز على ادوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي العراقي المتمثلة بعرض النقود وسعر الصرف وكذلك سعر الفائدة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الاول: تحليل تطور عرض النقد في العراق للمدة (2004-2020).

تمثل المرحلة التي أعقبت عام 2003 احد أهم التغييرات التي شهدتها تلك السياسة متمثلة بصدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم 56 لسنة 2004 الذي كرس استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، وكان من أبرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع العملة لتمويل العجز في الموازنة العامة(سياسة التمويل بالعجز) واتبع البنك المركزي مجموعة من الاجراءات والتدابير لإدارة عرض النقود والتحكم به بما يحقق الاستقرار السعري ويضمن الوصول الى نظام مالي سليم.

اذ اخذت معدلات الزيادة في عرض النقد تتضاعف بشكل كبير للفترة التي سبقت 2003، بسبب التوسع المستمر في ممارسة سياسة النقد الرخيص\*، من خلال الربط بين التوسع في عرض الكتلة النقدية من جهة واتساع الانفاق العام من جهة اخرى واصبحت حيازة الجهاز المصرفي لحوالات الخزينة( التي هي اساس الدين العام الداخلي) مصدراً للزيادة عن طريق سياسة تنقيد الدين العام والتي تلتزم السلطة النقدية بموجبها بخلق النقود (كمطلوبات) مقابل حيازتها لتلك (الموجودات) المتراكمة من ادوات الدين العام في المحافظ الاستثمارية للجهاز المصرفي، وبذلك أصبح الإصدار النقدي الجديد يمثل جزءاً من الإيرادات العامة مما يبرر زيادته كلما تزايدت حاجة الدولة لتمويل نفقاتها المتزايدة، للدرجة التي أصبحت فيه الإيرادات العامة الممولة بالنقد الرخيص تشكل ما يزيد عن 85% من مجمل الإيرادات العامة في معظم سنوات عقد التسعينيات<sup>(2)</sup>.

اما خلال تحليل التغييرات في عرض النقد للمدة من 2004-2020 حيث اخذ عرض النقد M1 بالارتفاع حيث بلغ (10148626) مليار دينار في سنة 2004 الى ان يصل الى(11399125) مليار

(1) دائرة الإحصاء والأبحاث، تقرير البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، جمهورية العراق، 2009، ص

\* تشير سياسة الأموال الرخيصة (Cheap Money policy) إلى سياسة نقدية من قبل البنك المركزي حيث يحدد البنك المركزي أسعار فائدة منخفضة بحيث يكون الائتمان متاحاً بسهولة لعامة الناس من أجل تحقيق الكفاءة في التجارة والتجارة في الاقتصاد. يتم استخدام هذه السياسة من قبل الحكومة في وقت الانكماش أو الركود في الاقتصاد

(2) الشبيبي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة 2007، ص 5

دينار في سنة 2005 وقابله عرض النقد M2 ليرتفع من (12254000) الى (14683617) مليار دينار واستمر بالصعود التدريجي الى سنة 2013 بمعدل نمو سنوي بلغ (16%) لعرض النقد M1 الى وكذلك ارتفع M2 لنفسه السنة بمعدل نمو سنوي بلغ (16.2%) بسبب حركة النقد بين الافراد والبنوك التجارية ، اما في سنة 2014 انخفض معدل النمو السنوي لعرض النقد M1 اذ بلغ (1.5- %) وكذلك انخفض معدل النمو السنوي اعرض النقد M2 اذ بلغ (3،5 %) لنفس السنة وكان سبب الانخفاض هو هبوط اسعار النفط وتدهور الوضع الامني خلال السنة المذكورة ، في سنة 2014 و 2015 انخفض عرض النقد M1 الى (1.5- %) و (9.98- %) على التوالي وانخفض ايضا M2 في 2015 بمستوى (10- %) وسبب انخفاض M2 هو الانخفاض الحاصل في عرض النقد M1 الناتج عن انخفاض الودائع الثابتة والتوفير والبريد والتأمينات<sup>(1)</sup>.

ففي سنة 2016 ارتفع M1 بنسبة (8.1%) وقابله بالارتفاع M2 بنسبة (8.2%) بسبب الزيادة الحاصلة في عرض النقد الضيق والودائع الاخرى . وواصل عرض النقد M1 و M2 بالنمو من سنة 2017 الى سنة 2020 حيث شهد عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 ارتفاع بنسبة (1.9%) ، (9.4%، 11.5%، 10.5%) على التوالي والذي يعزى الى النمو في الودائع الجارية ، كما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 هو الاخر نموا بنسبة (1.6%، 6.7%، 8.4%، 8.8%) على التوالي وكان سبب الارتفاع في M2 هو نمو مكونين هو عرض النقد الضيق والودائع الاخرى ويمكن توضيح التغيرات في عرض النقد الواسع وعرض النقد الضيق خلال مدة الدراسة في الجدول (5)

(1) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2014، البنك المركزي العراقي، ص2.

جدول (5)

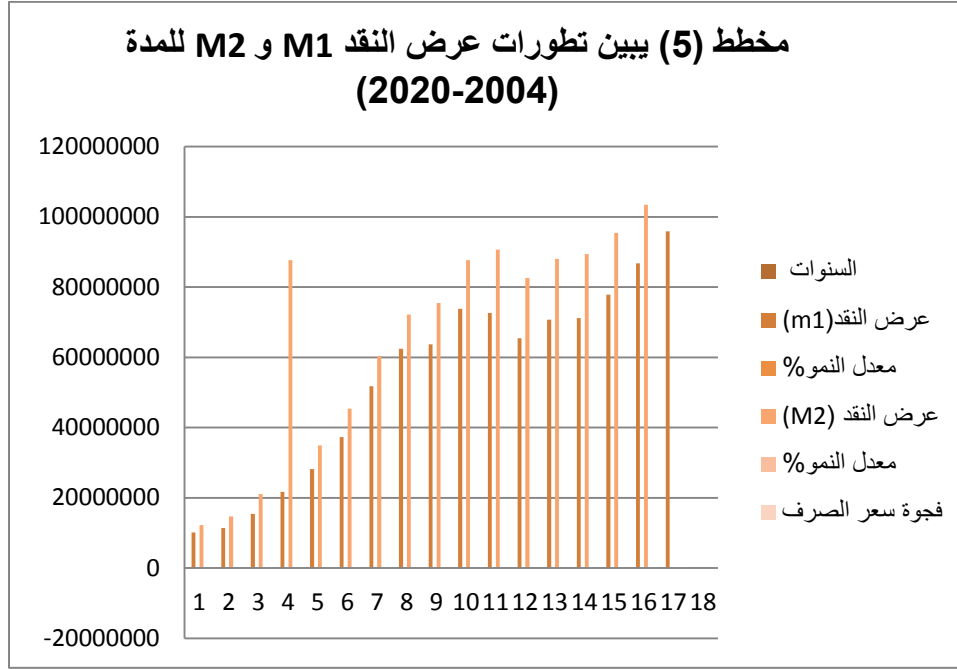
تطورات عرض النقد M1 و M2 في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دينار)

السنوات	عرض النقد (m1)	معدل النمو%	عرض النقد (M2)	معدل النمو%
2004	10148626	-	12254000	-
2005	11399125	12.3	14683617	19.8
2006	15460060	35.6	21080249	43.5
2007	21721167	40.5	87679504	28
2008	28189934	29.8	34919675	29
2009	37300030	32.3	45437918	30
2010	51743489	38.1	60386086	33
2011	62473929	21.2	72177951	19.2
2012	63735871	8.2	75466360	4.5
2013	73830964	16	87679504	16.2
2014	72692448	-1.5	90727801	3.5
2015	65435425	-9.98	82595493	10-
2016	70709253	8.1	88067169	8.2
2017	71161551	1.9	89441338	1.6
2018	77828984	9.4	95390725	6.7
2019	86771000	11.5	103441000	8.4
*2020	95884000	10.5	112571193	8.8

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية للإحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية لسنوات (2004-2020)

\* تمثل بيانات لغاية شهر تشرين الأول من عام 2020

والمخطط (5) يبين تطورات عرض النقد M1 و M2 للمدة (2004-2020)



المصدر: المخطط البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

ومما سبق نلاحظ محاولات عديده من البنك المركزي كان الهدف منها السيطرة على معدل نمو عرض النقد من خلال استخدام مختلف الأدوات ، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك إذ اخذت معدلات النمو في عرض النقد تتزايد بشكل طردي مع تزايد معدلات نمو الإنفاق العام ، الامر الذي يؤكد قوة تأثير دالة الطلب الحكومي على النقود المتأثرة بالدخل الحكومي من الموارد النفطية من خلال مقايضة نقود البنك المركزي كمطلوبات بالنقد الاجنبي المشتري من الحكومة كموجودات داخل الميزانية العمومية للبنك المركزي، اي ان العملة المصدرة هي حصيلة عمليتين هما الإنفاق الحكومي الجاري المعزز بمبيعاتها من العملة الأجنبية للبنك المركزي ، ومبيعات العملة الأجنبية للقطاع الخاص ، وبما أن البنك المركزي لا يستطيع ان يتجنب تراكم الموجودات الأجنبية لديه لأنها محكومة بالموارد النفطية وتصرف الحكومة بها ، فقد ادى ذلك الى ضعف سيطرته على الأساس النقدي الا بحدود ضيقة جداً ، وتعرف هذه الحالة بالهيمنة المالية النفطية التي تعكس خصائص الاقتصاد النفطي ولا تتعلق بالقوانين الحاكمة لعمل وزارة المالية او البنك المركزي

وبالتالي لا يمكن التأثير عليها من خلال تعديل تلك القوانين واللوائح التنظيمية بل فقط عبر التغيير الهيكلي لبنية الاقتصاد من خلال تنويع الهياكل الإنتاجية. (1)

### المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف في العراق للمدة من 2004-2020

يعد سعر الصرف ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي بسبب تطور العلاقات الاقتصادية الدولية واندماج العراق بالاقتصادات العالمية ، وتسعى اغلب الدول الى استقرار سعر صرف عملتها لذا فانه يعكس الظروف الاقتصادية للدولة وله تأثير على اسعار السلع المحلية والاجنبية ، فعندما ترتفع قيمة العملة المحلية تؤدي الى انخفاض سعر السلع الاجنبية في الداخل وعند انخفاض قيمة العملة المحلية ينخفض تكلفة السلع المحلية في الخارج وارتفاع تكلفة السلع الاجنبية في الاسواق المحلية.

اذ افرزت الاتجاهات السعريّة المتصاعدة خلال مرحلة العقوبات الاقتصادية قبل عام 2003 انعكاسات خطيرة على القوة الشرائية للعملة الوطنية ، كما ادى الاختلال بين القوى المناطة بالطلب والعرض على العملة الوطنية والعملية الاجنبية الى حالات عدم استقرار لسعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار الاميركي وحصول تدهور كبير وخطير لهذا السعر في السوق الموازية ليظهر التفاوت بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.

اما بعد عام 2003 عملت السياسة النقدية ممثلةً بالبنك المركزي وعبر آلية المزادات اليومية لبيع وشراء العملات الأجنبية ، على توحيد معدلات الصرف للدينار العراقي فضلاً عن تحقيق تجانس في آلية سوق الصرف لذلك الدينار في عموم البلاد ، ذلك من خلال إشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة ضمن معدلات صرف حقيقية ، وبهذا قد وضع أسلوب المزاد نسبياً النهاية لانحراف وتقلب الإشارات السعريّة التي كانت تؤدي إلى إضعاف النشاط الاستثماري بشقيه المالي والحقيقي. (2)

(1) العلي ، مصدر سابق ، 2009: ص6

(2) الشبيبي، سناف، "ملاح السياسة النقدية في العراق"، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة 2009. ص 26

حيث الاجراءات التي استخدمتها السياسة النقدية في الحد من ارتفاع معدلات التضخم هو استعمال سعر الصرف كمتبث اسمي لان استيرادات العراق من السلع المستوردة كانت مرتفعة بالنسبة للرقم القياسي لاسعار المستهلك ،فان ارتفاع القوة الشرائية للدينار العراقي سينعكس بالتالي ايجابا على اسعار السلع والخدمات المستوردة وينخفض التضخم.(1)

ومن خلال الجدول رقم (6) والذي يبين الانخفاض التدريجي في سعر صرف الدينار العراقي الاسمي وكان سبب هذا التراجع هو سعي البنك المركزي لرفع قيمة الدينار العراقي في سنة 2004 من خلال مزاد العملة الاجنبية وتوفير العرض المناسب من العملة الاجنبية لغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.(2) وبلغ سعر الصرف العراقي مقابل الدولار الامريكي (1469) في مزادات العملة لعام ٢٠٠٥ اذ شهد تذبذب كبير في أسعار صرف الدولار تجاه الدينار العراقي في السوق المحلية مما اثر ذلك على الكميات المطلوبة والمباعة في مزاد العملة ارتفاعاً وانخفاضاً (3).

ومن الجدير بالذكر نلاحظ ان سعر الصرف الاسمي والحقيقي حقق تناسقاً خلال المدة من (2006-2008) (4) ، وكان ذلك ناتج عن الاجراءات الذي اتخذها البنك المركزي في التدخل في سوق الصرف وانتظامه وخلق طابع ايجابي مستقر للذين مشاركين في السوق عن قابلية البنك المركزي في تمويل السوق بالنقد الاجنبي بسهولة وحسب الطلب عليه. وتُعد نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي أداةً من أهم أدوات السياسة النقدية في العراق ،اذ بدأت عملها نهاية عام 2004 لتعقيم فائض السيولة في الدينار العراقي وتغذية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية بغية الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية المتبوع باستقرار المستوى العام للأسعار ، إذ اتبع المركزي العراقي للمدة (2004 - 2008 ) نظام

(1) مظهر محمد صالح ، مصدر سابق ، 2008 ، ص 6.

(2) عبد الحسين جليل الغالبي ، ليلى بديوي ، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وسعر الصرف في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد، 9 ، العدد 28 ، 2013 ، ص 228.

(3) لمزيد من التفاصيل راجع:-

- المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي لعام 2005،ص10.

(4) احمد ابريهي العلي ،الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ، ط لبنان ، دار الكتب ، موزعون وناشرون ، 2015 ، ص524.

الربط الزاحف crawling peg ، بينما اتبع نظام الربط الثابت hard peg بحكم الواقع ، ويعد الدولار الأمريكي مثنياً إسمياً Nominal Anchor للسياسة النقدية <sup>(1)</sup>

اما في المدة 2009 و 2011 لم يتغير بقي سعر الصرف الاسمي ثابتاً اذ بلغ (1170) دينار عراقي لكل دولار امريكي ،بينما بلغ سعر الصرف الموازي (1182، 1185، 1196) وحيث كانت فجوة سعر الصرف بلغت (12،15،26) لتلك السنوات. اما في سنة 2012 انخفض سعر الصرف الرسمي الى مستوى (1166) بينما يقابله السعر الموازي الذي ارتفع الى (1233) اي ان اصبح الطلب على العملة الاجنبية اكبر من الكمية المعروضة بسبب زيادة استخدام الدولار لأغراض المضاربة <sup>(2)</sup> في سنتي 2013 و 2014 استقر سعر الصرف الاسمي والموازي عند (1166) دينار لكل دولار بسبب سعي البنك المركزي لتقليل الفجوة بين السعرين وذلك باتباع تعليمات جديدة في شراء وبيع العملات الاجنبية ، في سنة 2015 بلغ سعر الصرف الرسمي (1167) اما الموازي (1247) واتساع الفجوة بين السعرين الناتج عن انخفاض سعر البرميل في الاسواق العالمية ، وفي عام 2016 ارتفع سعر الصرف الموازي الى (1275) بسبب انخفاض سعر برميل النفط الى (36%) اما المدة من (2018-2020) اتسمت بثبات سعر صرف الدينار الاسمي والبالغ (1190) دينار عراقي لكل دولار امريكي اما سعر الصرف الموازي فقد اتسم بعدم الاستقرار النسبي اذ شهد صعودا وانخفاض خلال هذه المدة وبلغ لعامي (2018،2019) نحو ( 1196،1209 ) دينار لكل دولار على التوالي . في حيث بلغ اخر المدة (2020) الى (1227) ويعود السبب لذلك انخفاض اسعار النفط وتداعيات انتشار Covid 19 والذي دفع الحكومة العراقية الى اعادة تثبيت سعر الصرف لتخفيض عجز موازنة (2021) .<sup>(3)</sup>

<sup>(1)</sup> للمزيد راجع:

- عوض فاضل اسماعيل، نحو تقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيلة الاسمي المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد، 46 ، 2015 ، ص28.

- داغر ، محمود محمد، مهوس، حسين عطوان " سعر صرف الدينار العراقي ما بي ن النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2012-2004) ، " البنك المركزي العراقي ، 2016 ، ص2

<sup>(2)</sup> المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقرير السياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي ، 2012 ، ص10.

<sup>(3)</sup> المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي البنك المركزي العراقي لعام2020.



جدول ( 6 )

تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من 2004-2020

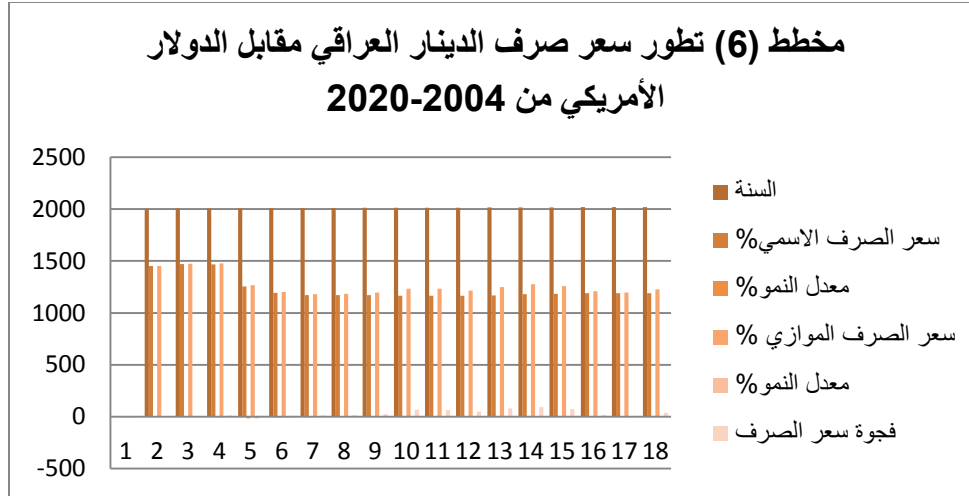
(دينار لكل دولار)

السنة	سعر الصرف الاسمي %	معدل النمو % (1)	سعر الصرف الموازي %	معدل النمو % (2)	فجوة سعر الصرف (3)
2004	1453	-	1453	-	0
2005	1469	1.10	1472	1.3	3
2006	1467	-0.14	1476	0.2	11
2007	1255	-14.45	1266	-14.2	8
2008	1193	-4.94	1203	-5.0	10
2009	1170	-1.93	1182	-1.7	12
2010	1170	0.00	1185	0.3	15
2011	1170	0.00	1196	0.9	26
2012	1166	-0.34	1233	3.1	67
2013	1166	0.00	1232	-0.1	66
2014	1166	0.00	1214	-1.5	48
2015	1167	0.09	1247	2.7	80
2016	1182	1.29	1275	2.2	93
2017	1184	0.17	1258	-1.3	74
2018	1190	0.51	1209	-3.9	19
2019	1190	0.0	1196	-1.1	6
2020	1190	0.0	1227	2.6	37

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية للأعوام من

(2020-2004)

- العمود (1) و(2) و(3) من عمل الباحث.



المصدر: المخطط البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

إن الأزمة المالية التي تعرض لها العراق بسبب جائحة Covid-19 وما أسفرت عنه من تدهور أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية، أدى ذلك إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة واضطرار وزارة المالية إلى الاقتراض من المصارف وإعادة خصمها لدى البنك المركزي وبمبالغ كبيرة، لغرض دفع الرواتب وتلبية الاحتياجات الإنفاقية الأخرى المتعلقة بالخدمات المقدمة للمواطنين، كما أن الاستمرار بسعر الصرف الحالي، الذي لا يتناسب بجميع الأحوال مع معدلات أسعار الصرف لدى الدول الأخرى أصبح يشكل عائق كبير لإجراء التنمية الحقيقية وتعزيز التنافسية للإنتاج المحلي الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى التفكير الجدي بالاستجابة لمتطلبات تمويل الموازنة بسعر الصرف الذي يتيح توفير الموارد الكافية لتغطية هذه الاحتياجات وضمان انسيابية دفع الرواتب والمتطلبات الحرجة للإنفاق الحكومي، وحرصاً من البنك على تفادي استنزاف احتياطياته الأجنبية، والتي تمثل الرافعة المالية الأساسية للاستقرار النقدي في العراق، وحرصه على اسناد المالية العامة، باعتباره مستشار الحكومة والمسؤول عن مسك حساباتها .وتأسيساً على ما تقدم، فقد قرر البنك المركزي العراقي تعديل سعر صرف العملة الأجنبية الى ( 1450 ) دينار لكل دولار سعر شراء العملة الأجنبية من وزارة المالية ( 1460 ) دينار لكل دولار سعر بيع العملة الأجنبية للمصارف ( 1470 ) دينار لكل دولار سعر بيع العملة الأجنبية للجمهور<sup>(1)</sup>.

(1) كتاب رسمي من جمهورية العراق، البنك المركزي، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين العام، ذي العدد 2440/1/6 في 2020/120/20.

### ثالثاً: تحليل واقع تطور سعر الفائدة في العراق للمدة (2004-2020)

ويمثل سعر الفائدة المتغير الاقتصادي الذي يرتبط بين المقرضين والمقترضين في علاقات مالية فهو السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الاموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها. <sup>(1)</sup> وعند النظر الى القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام نجد انه واجه العديد من التحديات طول السنوات السابقة اذ كان سعر الفائدة يتصف بالجمود كون الجهاز المصرفي كان عقيم في جذب الاحتياطات الدولية وتوجيهها نحو الاستثمارات الناتج عن انخفاض سعر صرف الدينار العراقي بسبب العقوبات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم الذي مر بها الاقتصاد العراقي النظام السابق ، كما تميز سعر الفائدة في تلك الفترة بالثبات الا زيادات طفيفة وذلك لان السلطات النقدية لم تستخدم سعر الفائدة للتأثير في النشاط الاقتصادي والحد من ارتفاع معدلات التضخم <sup>(2)</sup>

اما بعد 2003 اتجه الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق ، اذ صدر قرار بتحرير سعر الفائدة عام 2004 من قبل السلطة النقدية ومنح الحرية للجهاز المصرفي في تحديد اسعار الفائدة الدائنة والمدينة من خلال تقاطع قوى الطلب والعرض باستثناء سعر السياسة النقدية التي تستخدمه في التأثير في النشاط الاقتصادي وتحفيز الافراد على الادخار والاستثمار الى جانب ذلك الاهتمام بأسعار الفائدة المحلية وتوجيهها الى زيادة تراكم الاحتياطات الدولية من خلال مزادات العملة الاجنبية والعمل على مناخ ملائم للاستثمار من خلال الية تحرير سعر الفائدة بين البنك المركزي والبنوك التجارية وهذه الاخيرة مع المقرضين والمقترضين <sup>(3)</sup>.

ومن خلال ملاحظتنا الجدول رقم (7) نجد سعر الفائدة الاسمي ارتفع من (6%) عام 2004 الى (20%) عام 2007 وكذلك سعر الفائدة الحقيقي ارتفع ايضاً بسبب زيادة الطلب على العملة الاجنبية (الدولار الامريكي ) كان نتيجة زيادة الاستيرادات وتغطية المعاملات التجارية اليومية الذي تزداد بصورة مستمرة مع دخول سلع وبضائع متنوعة الى داخل البلد . اما للمدة من 2008 الى 2010 فقد انخفض سعر الفائدة الاسمي من (15%) عام 2008 الى (6.25%) عام 2010 الا انه السعر الحقيقي انخفض اقل من الاسمي خلال نفس الفترة . ومن الجدول (7) يوضح ان البنك المركزي ساهم في استقرار سعر الفائدة (6%) سنويا من سنة 2011 الى 2015 بهدف تحقيق الاستقرار النقدي ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة رصيد المصارف التجارية من رؤوس الاموال لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية ولكن انخفض في سنة

(2) حربي محمد موسى عريفات ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006 ، ص 110 .

(2) جليل كامل غيدان ، استيراق اسماعيل حمه ، اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق 1990-2012 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، المجلد عدد 17 ، 2015 ، ص 29 .

(3) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم 2012 ، ص 210 .

2016 ليصل الى (4.3%) انسجاما مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة حاليا في اسناد عملية التنمية الاقتصادية، واستمر انخفاض السعر الاسمي والحقيقي للفائدة للسنوات 2017 و 2020 بنسبه (4%). والجدول ادناه يوضح التغيرات نمو في سعر الفائدة الاسمي والحقيقي<sup>(1)</sup>.

جدول رقم (7)

التغيرات في سعر الفائدة الاسمي والحقيقي للمدة من (2004-2020) (مليون دولار)

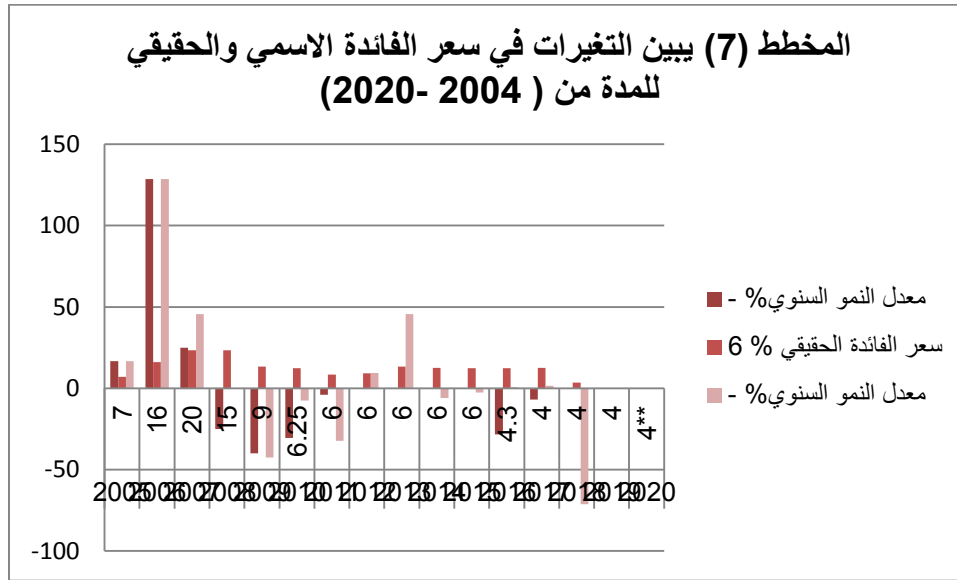
السنوات	سعر الفائدة الاسمي %	معدل النمو السنوي %	سعر الفائدة الحقيقي %	معدل النمو السنوي %
2004	6	-	6	-
2005	7	16.7	7	16.7
2006	16	128.6	16	128.6
2007	20	45.6	23.3	25
2008	15	0	23.3	-25
2009	9	-42.5	13.4	-40
2010	6.25	-7.5	12.4	-30.6
2011	6	-32.3	8.4	-4
2012	6	9.5	9.2	0
2013	6	45.5	13.39	0
2014	6	-5.9	12.6	0
2015	6	-2.5	12.29	0
2016	4.3	0.7	12.38	-28.3
2017	4	1.5	12.57	-6.98
2018	4	-1.8	12.34	0
2019	4	-0.5	12.28	0
*2020	4	-0.1	12.2	0

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء وزارة التخطيط، لسنوات(2004-2020)

\* تمثل هذه البيانات تقارير اولية لسنة 2020

(1) البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنة 2019، ص85.

اما المخطط (8) يبين التغيرات في سعر الفائدة الاسمي والحقيقي للمدة من (2004-2020)



المصدر: المخطط البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

ومما سبق نلاحظ ان اسعار الفائدة الاسمية والحقيقية لم تستمر بتوازن متقارب خلال مدة الدراسة بل كانت في اغلب السنوات غير مستقرة ، كما ان سعر الفائدة الاسمي غير فعال في الاقتصاد العراقي لان السلطة النقدية بعد 2004 استخدمت سعر الفائدة كمثبت اسمي للتوقعات التضخمية بسبب هيمنة القطاع العام على الناتج المحلي الاجمالي مما حد من دور الفائدة كمثبت اسمي ،فضلا عن ان تخلف الجهاز المصرفي في العراق مما ادى الى اللجوء السياسة النقدية الى وسائل اخرى اكثر فعالية لتعقيم الكتلة النقدية مثل سعر الصرف ((1)).

(1) البنك المركزي العراقي ،مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص المؤتمر السنوي الرابع، 2018 ، ص 13.

## المبحث الثالث: واقع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ضوء الترتيبات المؤسسية في العراق خلال المدة ( 2004-2020 )

### المطلب الاول: واقع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة ( 2004-2020 )

أولاً:- تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي ( GDP ) في العراق خلال المدة ( 2004-2020 )

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مدى نمو وتطور الاقتصاد الوطني ، اذ يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المقاييس الشاملة التي تقاس بها مستوى الأداء الاقتصادي للبلد خلال فترة زمنية معينة<sup>(1)</sup>. وهو بذلك يمثل أكثر المؤشرات وضوحاً في التعبير عن النشاط الاقتصادي واكثر المعايير شمولية لبيان مجمل الانتاج في البلد لكافة السلع والخدمات .

ومن خلال تحليل الاقتصاد العراقي نجد انه شهد تدهوراً مستمراً في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة والحروب التي مر بها والعقوبات الاقتصادية التي أوقفت معظم منشآته الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) بشكل كلي أو جزئي، مما أدى الى استنزاف الموارد المالية للبلد وتحطيم البنى التحتية فضلاً عن الإهمال والاستخدام غير المناسب خلال ما يزيد عن عشرين عاماً وتدهورت خلال هذه الفترة القيمة الحقيقية للاستثمارات بسبب ارتفاع معدلات التضخم ، فتراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتفاقمت مشكلة البطالة وتراجع القيمة الحقيقية لدخول الأفراد.<sup>(2)</sup>

ومن خلال الجدول رقم ( 8 ) يتضح لنا ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة قد شهد في الغالب معدلات نمو سنوية موجبة خلال مدة الدراسة ( 2004-2020 ) ، اذ بلغ النمو السنوي في الناتج المحلي بالأسعار الجارية (38.1%) و الثابتة (2.1%) على التوالي لعام 2005 ومن ثم انخفض عام ( 2007 ) وعاود الارتفاع ( 2008 ) ليبلغ معدل النمو (40.9%) والثابتة (8.2%) وذلك بسبب

(1) جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثالث لعام 2020،ص5.

(2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2004، ص7.

زيادة صادرات العراق النفطية ، ثم شهد بعد ذلك تذبذب في النمو بسبب تقلبات أسعار النفط وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج، فضلا عن الظروف السياسية والأمنية التي حالت دون جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في القطاعات الحقيقية التي من شأنها زيادة الناتج المحلي، واستمر الناتج بالارتفاع حتى عام 2009 وشهد الناتج انخفاضا إذ سجل نموا سالباً بلغ (-16.80%) بينما وصل الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بالارتفاع ليبلغ نسبة (3.4%) وكما مبين بالجدول (8) ويعود السبب الى انخفاض أسعار النفط أثر تداعيات الأزمة العالمية ، ثم عاود الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعه مع تعافي الاقتصاد العالمي وخروجه التدريجي من الأزمة مقترناً بالارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية. ولقد سجل الناتج بالاسعار الجارية اعلى نسبة نمو له في عام 2011، إذ بلغ معدل نموه (34.1%) ، بينما بالاسعار الثابتة بلغ (7.5%) والسبب يعود الى ارتفاع اسعار النفط العالمية .

وفي عام 2014 اخذ الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية بالانخفاض اذ سجل معدل نمو سالب -2.6% وواصل هذا النمو السالب اذ بلغ عام 2015 ما نسبة (-25.0%) ووصفت هذه المدة الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العراقي نتيجة لزيادة النفقات العسكرية بسبب ( التنظيمات الارهابية التي استمرت من 2013 - 2016 ) وكذلك بسبب أنكماش السيولة العامة بفعل انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط الى دون الـ50 دولار للبرميل الواحد والذي كان لانخفاضه الوقع الاكبر على الاقتصاد العراقي والموازنة العامة تحديداً ، لقد أدى العجز الكبير في الموازنة الى اعادة هيكله الانفاق العام بما يؤمن الموازنة الجارية والتضحية بكل تأكيد بالموازنة الاستثمارية ، ومن هنا ظهرت مؤشرات الركود بشكل واضح في فعاليات القطاعات الاقتصادية من خلال انخفاض معدل نمو الناتج المحلي<sup>(1)</sup>.

بينما استمر الارتفاع في الناتج المحلي بشقية الجاري والثابت للمدة من (2017-2019) بنسبة بلغت (10.9%، 11.1%، 4.7%) ، بينما بالاسعار الثابتة كانت متذبذبة اذ بلغت (0.8%، -0.96%، 6.4%)<sup>(2)</sup>، اما عام 2020 فقد انخفض الناتج المحلي بشقية وبلغ نسبة (-79.8% ، -78.5%)

(1) دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للبنك المركزي العراقي ، 2016، ص15.

(2) دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، البنك المركزي العراقي ، 2019، ص9-10.

ويعود سبب الانخفاض نتيجة تدني أسعار النفط الى مستويات دون 20 دولار امريكي وكذلك التباطؤ والانغلاق الاقتصادي الناتج عن انتشار وباء كورونا (Covid 19)<sup>(1)</sup> .

جدول (8)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة والجارية في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية GDP (1)	معدل النمو السنوي للناتج % (2)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة GDP (اساس 2007=100) (3)	معدل النمو السنوي للناتج % (4)
2004	53235358	-	101845262	-
2005	73533598	38.1	103973180	2.1
2006	95587954	30	109843735	5.6
2007	111455813	16.6	111455813	1.5
2008	157026061	40.9	120626517	8.2
2009	130643200	-16.8	124702848	3.4
2010	162064565	24.1	132687029	6.4
2011	217327107	34.1	142700217	7.5
2012	254225490	17	162587533	13.9
2013	273587529	7.6	174990175	7.6
2014	266420384	-2.6	175335400	0.1
2015	199715699	-25.0	182051373	4.7
2016	203869832	2.1	199476600	9.6
2017	225995179	10.9	201059363	0.8
2018	251064479	11.1	199129299	-0.96
2019	262917150	4.7	211789775	6.4
*2020	53223928	-79.8	45600112	-78.5

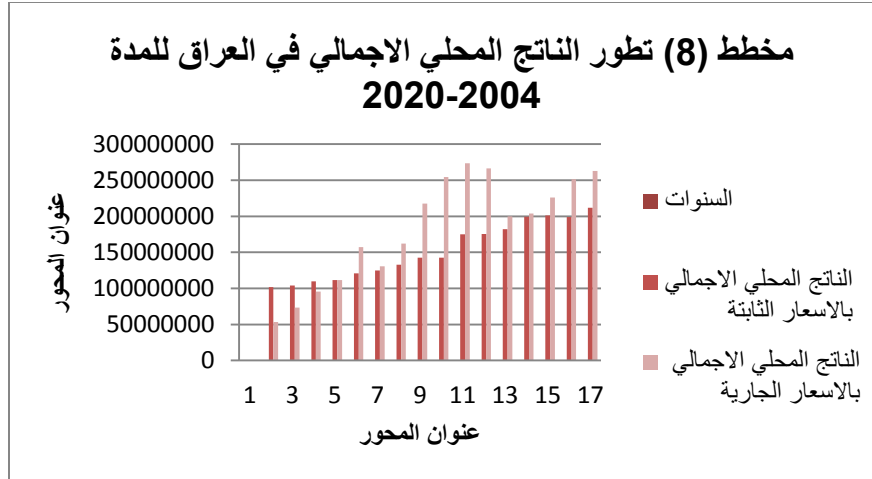
المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات للفترة 2004 - 2020

- العمودين 3،4،5 من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات للفترة 2004 - 2020

\* تمثل بيانات الربع الثالث من سنة 2020

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثالث لسنة 2020، ص5.





المصدر: المخطط البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(8)

### ثانياً: - تحليل تطور ظاهرة البطالة في العراق للمدة (2020-2004)

تعد مشكلة البطالة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العراق وهي نتاج طبيعي لعدم فاعلية السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التي تم اتباعها فضلا عن تتابع الأزمات الاقتصادية والأمنية خلال السنوات الماضية، لذا فإن البطالة تعتبر من اهم المشاكل الاقتصادية والتي تؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي لما لها من اثار اجتماعية واقتصادية وسياسية ، اذ تشير الإحصائيات الخاصة بالبطالة للعراق للمدة (2020-2004) ، والتي تبين ان معدلات البطالة في العراق قد انخفضت بعد عام 2003 وهذا مؤشر جيد يشير الى ان الدولة عازمة على التقليل من هذه الظاهرة ، والجدول(9) يوضح معدلات نمو معدلات البطالة في العراق للسنوات (2020-2004) .

اذ بلغ معدل البطالة نحو ( 26 % ) بحلول عام 2004 ، ثم انخفض معدل البطالة إلى نحو ( 17.9 % ) لعام (2005) لتصل إلى حدود ( 14.5 % ) بحلول عام 2006 ، ما عام (2007) وصلت النسبة (11.7%) ، بينما ارتقت البطالة عام (2008) اذ بلغت نسبة (15.3%) ، ثم بعد ذلك انخفضت البطالة من (2009-2011) بنحو (14%،12%،11% ) على التوالي هذا الانخفاض يعزي بشكل أساسي إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة المدعومة بارتفاع العائدات النفطية ، في حين ارتفعت نسبة تعويضات العاملين في القطاع الحكومي بينما المدة من (2012- 2018) اتصفت بالتذبذب ، اذ شهدت هذه الفترة

العديد من الاحداث والاضطرابات متمثلة بما تعرض له البلد من ظروف امنية ومالية خلال عام 2014 م وما ترتب عليها من انخفاض في قيمة الايرادات النفطية وتراجع الإنفاق الحكومي الذي توجه نحو الإنفاق الاستهلاكي والجهد الحربي وتوقف الإنفاق الاستثماري ، فضلا عن التوصيات لصندوق النقد الدولي والذي اكد في مراجعته الثانية للاستعداد الائتماني إلى ضرورة اتباع سياسات مالية نقشفية تبدأ من تقليص استيعاب العاملين في القطاع العام ومن جهة أخرى تزايد أعداد الوافدين إلى سوق العمل ، وهذه الظروف الأمنية والمالية أخذت بمعدل البطالة إلى الارتفاع عام 2018 في العراق. اما المدة من 2019-2020 فازدادت معدلات البطالة بشكل ملحوظ مما سبب ارباك في سوق العمل والذي انعكس بدوره على الحكومة في استيعاب تلك الاعداد والذي نجم الى عدم استيعاب القطاع العام لهم وكذلك ضعف القطاع الخاص اضافة ما مرت به دول العالم عامتاً والعراق على وجه الخصوص جراء جائحة Covid 19 ، اذ بلغت النسبة في اخر الفترة 2020 بمقدار (30.1) وهذا أصبح يمثل تحدي أكثر صعوبة امام الحكومة خلال هذا العام مع انتشار الجائحة والانغلاق بين المحافظات واجراءات الحجر المنزلي لعامة الناس ، بعد ان وصل عدد المصابين بالفايروس الى نسب مرتفعة من الاصابات ، مما ادى الى ارتفاع اعداد البطالة قابلة تراجع الإيرادات العامة نتيجة انخفاض اسعار النفط وقلّة التخصيصات للقطاع الصحي فان التحدي الاجتماعي والاقتصادي سيصبح عائق كبير تواجهه الحكومة الجديدة<sup>(1)</sup>.

(1) باسم عبد الهادي حسن ، السياسات الاقتصادية في العراق: تحديات وفرص ، عمان: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2020 ،ص9.

جدول(9)

نمو معدلات البطالة في العراق للسنوات 2004-2020

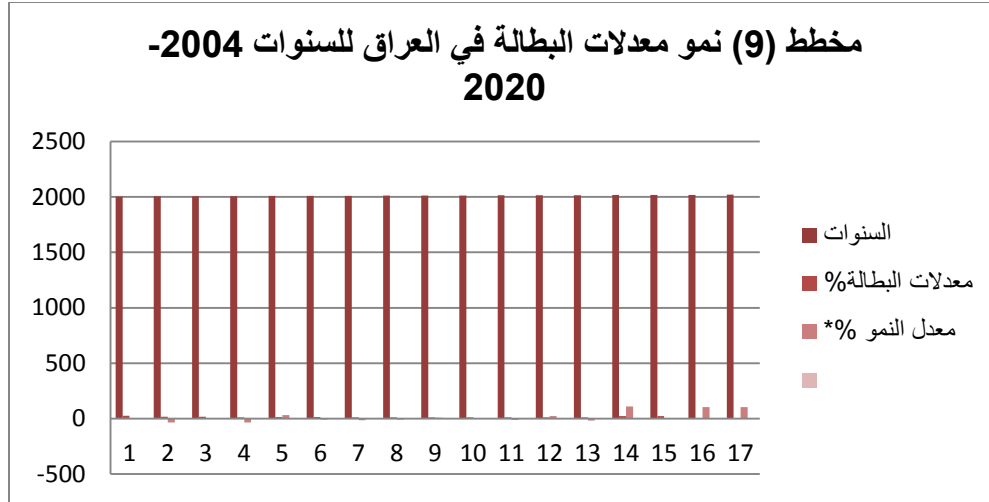
السنوات	معدلات البطالة %	معدل النمو %*
2004	26.8	-
2005	17.9	-33.2
2006	17.5	-2.2
2007	11.7	-33.1
2008	15.3	30.8
2009	14	-8.5
2010	12	-14.3
2011	11	-8.3
2012	11.9	8.2
2013	12.1	1.7
2014	10.6	-12.4
2015	13.18	24.4
2016	10.8	-18.2
2017	22.6	109.3
2018	22.6	0
2019	27.3	104.5
**2020	30.1	105.4

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات للفترة

2020 - 2004

\* العمود من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات اعلاه

\*\* تمثل بيانات اولية للبطالة لسنة 2020



المصدر: المخطط البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

ومن خلال ما سبق نجد ان العراق يشهد بعد عام 2003 اضطرابات في سوق العمل والذي ادى الى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب والسبب في ذلك يود الى انخفاض اسعار النفط وضغوط الحضر مع انتشار جائحة (Covid 19) وما شكلته من تحدي حكومي في القطاع الصحي، بعد ان وصل عدد المصابين بالفايروس الى نسب مرتفعة من الاصابات ، ومع تراجع الإيرادات العامة نتيجة انخفاض اسعار النفط وقلة التخصيصات للقطاع الصحي فان التحدي الاجتماعي والاقتصادي سيصبح عائق كبير تواجهه الحكومة الجديدة.

### ثالثاً: - تحليل تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة من (2004-2020) :

ان الرقم القياسي للأسعار المستهلك (التضخم) يعكس مقدار الزيادة في نفقات المعيشة والناجمة عن تغيير الأسعار اللازمة للحصول على نفس الكميات من السلع والخدمات في سنة الأساس ، وان الاقتصاد العراقي واجه معدلات تضخم متصاعدة خلال الفترات السابقة ولحد الان حيث أصبحت الأسعار تتحرك تدريجياً نحو الأعلى<sup>(1)</sup>، وهذا بدوره ترك اثاراً سلبية على الاقتصاد اهمها تعميق الاختلالات الهيكلية لبنية الناتج المحلي ، إذ اتسعت الفجوة بين القطاعات الانتاجية التي تعد احد روافد العرض السلعي الحقيقي والانشطة الخدمية التي تشكل مصادر الطلب المحلي ، اذ يعد هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة قصور القطاعات الإنتاجية ولاسيما القطاع الزراعي والصناعي عن خلق عرض سلعي مساوي للطلب الكلي المتزايد، لاسيما

(1) كلثوم عبد القادر حياوي و عبد الحميد سليمان ظاهر، قياس وتحليل العلاقة السببية بين النفقات العامة وعرض النقد والتضخم "العراق حالة دراسية للمدة (1990-2017)"، بحث مقدم الى مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، 2019، ص383

بعد تحول معظم المستثمرين باتجاه الأنشطة الخدمية ذات المردود السريع ، وقد مثل هذا الاختلال عقبة حقيقية امام تنامي مقدرة القطاع الانتاجي الحقيقي على مواجهة النمو المتسارع للطلب الكلي<sup>(1)</sup>.

اذ بعد عام 2003 م وعلى الرغم من زوال عدد من مسببات ظاهرة التضخم والمتمثلة برفع العقوبات الأممية على الاقتصاد العراقي وانتهاء سياسة النقد الرخيص ( Cheap Cash ) وهيمنة السلطة المالية على السياسة النقدية ، الا أن الاتجاهات السعرية أخذت بالتصاعد التدريجي، منها زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الإستهلاكي والاستثماري لإعادة بناء البلد المدعومة بارتفاع العائدات النفطية .

ومن خلال الجدول (10) ان معدلات التضخم قد سجل أعلى مستوياتها خلال المدة (2004-2006) ، اذ بلغ(26.8%) عام 2004 ، ليصل الى اعلى مستوى بعد ان بلغ (53.1%) عام 2006 وكان سبب هذا الارتفاع لعدة عوامل اهمها صدمة العرض التي تمثلت بزيادة اجور الوقود والطاقة وانعكاساتها على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الانتاجية والتسويقية الاخرى اضافة الى زيادة الانفاق الحكومي الناتج عن زيادة الاجور والرواتب<sup>(2)</sup>.

ونجحت السياسة النقدية في تحقيق اهدافها في خفض معدلات التضخم الى النصف من اعلى مستوى له في سنة 2006 الى 30.9% في سنة الاساس 2007 من خلال استخدام ادواتها سعر الصرف الذي تحسن خلال هذه السنة ،كذلك ضبط مناسيب السيولة الفائضة عن طريق الجهاز المصرفي عبر سعر الفائدة.

ومن ثم بدأت معدلات التضخم بالانخفاض من عام 2008 الى مستوى متدنية اذ بلغ (12.7%) عام (2008) ، وواصل الانخفاض 2009 حيث بلغ (8.3%) وكان ذلك بسبب الازمة العالمية التي اثرت على تراجع اسعار السلع المستوردة وانخفاض معدلات التضخم ، وبقي الانخفاض خلال عام 2010 الى مستوى (2.5%) ، وبعد تلك الفترة استمر التذبذب في مستوى التضخم ما بين الانخفاض والارتفاع وصل في سنة 2012 ارتفع خلال هذه السنة حيث بلغ (6.1%) بسبب ارتفاع اسعار فقرات ارقام قياس الأسعار والناتج مع انخفاض عرض المنتجات المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة التي تتميز بارتفاع اسعارها ثم تذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض وصولاً الى عام 2017 حيث بلغ (0.2%) ، اما خلال سنة 2018 ارتفع

(1) صالح،2010، مصدر سابق ص46.

(2) مظهر محمد صالح ،السياسة النقدية للبنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ،البنك المركزي العراقي ،بحث منشور ،بغداد، 2008 ،ص1.

(2) دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2018،البنك المركزي العراقي ،2018، ص17.

معدلات التضخم ارتفعاً ضئيلاً اذ بلغ (0.4%) وظهر الرقم القياسي السعار المستهلك في العراق له العام كمؤشر للتضخم.<sup>(1)</sup>

بعد ذلك انخفض التضخم الى ادنى مستوياتها وبلغ عام 2019 الى نسبة ( -0.2 ) ، وبلغ في اخر المدة من عام 2020 الى مستوى مرتفع نسبة (0.8%) سبب انخفاض أسعار النفط وتفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) .

### جدول (10)

#### نمو معدلات التضخم في العراق للسنوات 2004-2020

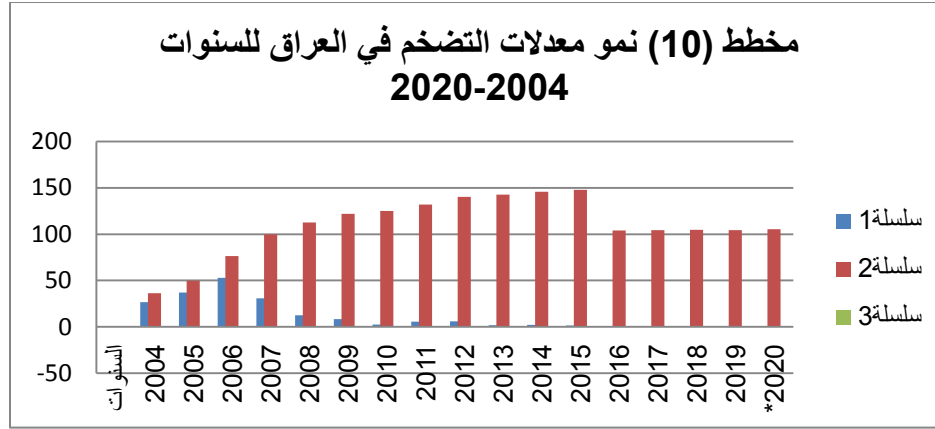
النمو السنوي لمعدلات التضخم %	معدلات التضخم %	السنوات
-	26.8	2004
38.4	37.1	2005
43.1	53.1	2006
- 41.8	30.9	2007
-58.9	12.7	2008
- 34.6	8.3	2009
- 69.9	2.5	2010
124	5.6	2011
8.9	6.1	2012
- 68.9	1.9	2013
15.8	2.2	2014
- 36.4	1.4	2015
- 96.6	0.1	2016
100	0.2	2017
100	0.4	2018
- 150	-0.2	2019
-500	0.8	*2020

المصدر: الجدول والنسب من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء

والأبحاث ، النشرات السنوية 2004 – 2020

\* تمثل بيانات اولية من عام 2020

(1) البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والبحاث قسم الاقتصاد الكلي، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام 2018، ص 1.



المصدر: المخطط البياني من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

وتأسيساً على ما تقدم يظهر هناك تداخل بين الاثر النقدي للسياسة المالية متمثلاً بأثر الأنفاق الحكومي في رفع معدلات التضخم، مع الأثر المالي للسياسة النقدية المتمثل بزيادة عرض النقد، من خلال إعطاء الأولوية للاستهلاك على الإنتاج والاستثمار، وهذا ما ظهر واضحاً في طبيعة وهيكل الموازنات العامة طيلة المدة ما بعد التغيير الذي شهده الاقتصاد العراقي عام 2003 ، مما أثر سلباً على تنفيذ مشاريع البنى التحتية خلال للمدة من 2004- 2020 والتي تعد شرط ضروري لنهوض القطاع الخاص فضلاً عن استمرار الاختلال الهيكلي في بنية الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن الفشل في ادارة الفوائض المالية الكبيرة التي توفرت في الموازنة العامة بفعل زيادة الإيرادات النفطية خلال فترة صدمة العرض الخارجية الموجبة (ارتفاع اسعار النفط) للجوء إليها خلال فترة صدمة العرض الخارجية السالبة.

**المطلب الثاني / واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق للمدة (2004-2020)**

أولاً: اطر علاقة السياسة المالية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

### 1- اثر السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي:

يتضح من الجدول (11) استمرار ارتفاع اجمالي الإنفاق العام بالأسعار الجارية من عام ( 2005 ) الى عام (2013) ليصل الى اعلى معدل والبالغ ( 119127 ) مليار دينار ، قابله ارتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأعوام نفسها فقد كان اعلى معدل تراوح ( 2735875 ) مليار دينار عام ( 2013 ) ، نتيجة العلاقة الطردية بين الزيادة في معدل الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ، وعندما اخذ

الانفاق العام بالأسعار الجارية بالتذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع في عام (2020) ليصل الى ادنى معدل له وبواقع(62141) مليار دينار، صاحبة أيضاً تذبذب في اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية ليصل الى معدل (532239) لنفس العام، اذ ان التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي سببها كان طبيعة العلاقة التي تربط اجمالي الإنفاق العام مع الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم فانهما يتغيران في الاتجاه نفسه احيانا نتيجة للعلاقة الموجبة التي تجمع بينهما.

كذلك الامر بالنسبة للإيرادات العامة بالأسعار الجارية نلاحظ العلاقة نفسها، اذ ان ارتفاع الإيرادات العامة ادى الى ارتفاع النفقات العامة ومن ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وذلك نتيجة طبيعية كون الإيرادات النفطية مورداً رئيسياً للإنفاق العام ويعد العراق احد الدول التي يكون فيها القطاع النفطي المشارك الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء بعض السنوات(2009-2010) نلاحظ ان الانفاق العام قد تجاوز الإيراد العام بسبب تداعيات الازمة العالمية في تلك الفترة التي اثرت على اسعار النفط العالمية وكذلك السنوات(2013-2014-2015-2016) بسبب خفض الإيرادات بسبب سيطرة المجمع الارهابية على بعض اجزاء البلاد مما اضطر الى تمويل الموازنة العامة بالعجز، اذ يتم سداد هذا العجز من فوائض الموازنة نهاية السنة بسبب عدم اكمال بعض المشاريع في تلك السنوات ويعتبر هذا العجز مخطط من قبل الدولة وتحت سيطرتها.

اما الدين الداخلي فقد سجل ارتفاعاً خلال المدة (2009) وبمبلغ قدره (84340) مليار دينار، قابلة لانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بمبلغ (1306432) مليار دينار، واستمر بالارتفاع للسنة اللاحقة اذ وصل حجم الدين الداخلي الى (91808) مقارنة بارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى هذا الى ازدياد الحاجة لمصادر تمويل النفقات المتنامية بسبب التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي والمتمثلة بزيادة الاعباء الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية المفروضة، واعتماد الموازنة العامة على (الإيرادات النفطية) تظهر الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي في تحقيق تراكم إيجابي للعمات الأجنبية ضمن صافي الموجودات الأجنبية وعلى حساب صافي الموجودات المحلية وعليه فإن عجز الموازنة نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية بعد عام 2013 وتوسع الانفاق العام أدى الى ارتفاع مقدار الاقتراض الداخلي، ولجوء الحكومة الى الاقتراض لسد فجوة العجز المالي المتحقق وهذا الارتفاع كان ضمن نطاق السيطرة



لاسيما ان استدامة الدين ترتبط بالقدرة على تدويره ، وكان للبنك المركزي دور كبير في ضمان تدوير الدين الداخلي عبر تيسير السيولة واستخدام المزيد من أدوات الدين اذ وصل الى اعلى مستوى له عام(2017) بعد ان بلغ حوالي(476787) مليار دينار ، ويعود السبب الى ما مر به العراق من اوضاع اقتصادية صعبة اثرت على وضعة المالي ودعت الحاجة الى رفع الاقتراض من اجل تعويض نقص الايرادات العامة.

## 2- اثر السياسة المالية في معالجة التضخم:

من خلال الجدول نلاحظ ان كلما زاد الانفاق العام بالأسعار الجارية ادى الى زيادة معدلات التضخم اذ وصل الى اعلى معدل له عام (2006) بعد ان بلغ (53.1%) مما يدل الى العلاقة الطردية بينهما ، ومن ثم اخذت العلاقة تتحول من الطردية الى العكسية للسنوات من(2007-2010) والناجمة عن اتباع الحكومة اجراءات مالية ونقدية للسيطرة على التضخم ، ومن ثم عادت تلك العلاقة بالتقلب نحو الارتفاع والانخفاض لتصل ادنى معدل للتضخم عام (2019) وبواقع (-0.2) ويعود السبب في ذلك رغبة الحكومة من التخلص من التضخم، وبعدها ارتفع التضخم رغم انخفاض الانفاق العام بالأسعار الجارية عام(2020) اذ بلغ معدلات التضخم (0.8) بسبب انخفاض اسعار النفط نتيجة ما عاناه اغلب دول العالم من انغلاق بسبب انتشار (Covid 19) الذي اصاب الاقتصاد العالمي عامة واصاب الاقتصاد العراقي بشكل خاص.

ومن الجدير بالذكر ان للسياسة المالية دور مهم من خلال ادواتها في التأثير على التضخم في العراق ، من خلال الجدول نلاحظ ان للإنفاق الحكومي العام بالأسعار الجارية له تأثير في التضخم، فالتأثير يأتي من زيادة الطلب الحكومي على السلع والخدمات، وكذلك من جراء اعتماد الأنشطة على بعضها البعض والتي من خلالها الحكومة تشتري سلعا وخدمات ، وتدفع مخصصات الاجور والرواتب لموظفيها، ومن الأسباب التي تؤدي بالإنفاق الحكومي الى التضخم هو أن معظم الأنفاق الحكومي لم يكن على البنى التحتية ومشروعات المرافق العامة، وليس المقصود هنا هو أن يتم خفض الأنفاق الحكومي في العراق بل المقصود ترشيده ورفع كفاءته، وهذا الامر بحد ذاته يحد من الضغوط التضخمية، بسبب ارتفاع اسعار النفط الذي يدفع الدولة الى التوسع بالإنفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي ولو حدث ذلك سنشهد معدلات تضخم عالية<sup>(1)</sup>.

(1) مهند خميس عبد ، وآخرون ، العلاقة بين الأنفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (2004-2017)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ( 51 )، العدد ( 74 ) ج 2 ، 2019،ص201.

اما اذا ارادة الدولة التخلص من اثار التضخم من خلال اتباع سياسة انكماشية تعمل على زيادة الحصيلة الضريبية للأفراد والشركات من اجل كبح جماح التضخم .

اما اثر الايرادات العامة بالأسعار الجارية فلم تؤثر بشكل مباشر وانما كان التأثير من خلال الانفاق العام وكذلك بالنسبة للدين الداخلي حيث من خلال جدول نلاحظ انها لم تؤثر التقلبات في الدين الداخلي على معدلات التضخم بسبب عدم وجود علاقة بينها.

### 3- اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة :

ومن خلال الجدول (11) يلاحظ ان ارتفاع مستوى الانفاق العام بالأسعار الجارية قد ادى الى الانخفاض في معدلات البطالة اذ سجل عام ( 2004 ) معدل بطالة مرتفع قدره (26.8%) ، وكان سبب تلك الزيادة في الانفاق العام هو زيادة صادرات النفط فضلا عن ارتفاع أسعاره في الاسواق العالمية أما في الاعوام (2015-2017) يلاحظ من الجدول أن هناك انخفاضا واضحا في معدلات نمو الانفاق العام الجاري نتيجة انخفاض اسعار النفط بسبب سيطرة المجاميع الارهابية على مناطق شمال وغرب العراق ، فضلا عن فرض صندوق النقد الدولي شروطا مقابل الاقتراض بسبب عجز الموازنة وتنفيذ سياسات تقشفية للأنفاق الحكومي واستكمالاً للعلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة يلاحظ من الجدول اعلاه ان المدة ( 2006-2020 ) يلاحظ تتذبذب معدلات نمو الانفاق العام الجاري رافقه تذبذب في معدلات البطالة والناجم عن تلك العلاقة التي تربط بينهما.

ومن الملاحظ ان للسياسات المالية في العراق دور مهم في معالجة مشكلة البطالة بشكل عام نتيجة لأثارها الايجابية في معالجة الاختلالات وزيادة مستوى التوظيف اذ ان للسياسة المالية اثر كبير في النشاط الاقتصادي نتيجة العلاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية ، ويمثل الانفاق العام بالأسعار الجارية احد العوامل التي تؤثر في الأداء الاقتصادي ، والتخصص الاكفاً لتلك النفقات وخصوصا الاستثمارية منها تؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل الامر الذي يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة، وهذا ما يتناسب مع منطوق النظرية الاقتصادية على أن هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدلات البطالة كما أن ارتفاع معدل الانفاق الحكومي

وخصوصا الاستثماري منها يؤدي الى انخفاض نسبة البطالة ولهذا فإن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبسبب الظروف المختلفة التي مر بها للاقتصاد العراقي أصبح محط اهتمام لأصحاب القرار الاقتصادي والدراسات التنموية بسبب الاختلالات الهيكلية والبنوية مما انعكس سلبا في مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام وتزايد عجز الموازنة وارتفاع معدلات البطالة مما تطلب التوجه نحو سياسة أكثر فاعلية .

اما العلاقة بين الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والبطالة فقد كانت ضعيفة إذ ان الإيراد لم يؤثر بشكل كبير على معدلات البطالة على عكس الدين الداخلي والذي كانت بينهما علاقة طردية حيث كلما ارتفع الدين الداخلي والبالغ (422050) أدى الى ارتفاع معدل البطالة الذي وصل الى اعلى معدل له عام(2020) بواقع(30.1%) بسبب الانغلاق العالمي واحداث (Covid 19). والجدول (11) يبين العلاقة بين أدوات السياسة المالية واثرها على تلك المتغيرات التي تم شرح العلاقة بينهما اعلاه .

#### جدول(11)

العلاقة بين السياسة المالية وبعض المتغيرات الكلية للمدة (2004-2020)

معدلات البطالة %	معدلات التضخم %	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية GDP	الدين العام الداخلي	فائض / العجز الموازنة العامة	الإيرادات العامة اسعار جارية	الإنفاق العام بالأسعار الجارية	السنوات
26.8	26.8	532353	59205	7882	32905	32117	2004
17.9	37.1	735335	62555	1961	45989	26375	2005
17.5	53.1	955879	53070	1080	49612	38806	2006
11.7	30.9	1114558	51937	1407	53110	39031	2007
15.3	12.7	1570260	44555	2496	84363	59403	2008
14	8.3	1306432	84340	-2463	53126	55589	2009

12	2.5	16206456	91808	-6809	63324	70134	2010
11	5.6	2173271	74460	1391	92671	78757	2011
11.9	6.1	2542254	65480	4467	109607	105139	2012
12.1	1.9	2735875	46580	-1574	103377	119127	2013
10.6	2.2	2664203	95200	-1278	99402	112192	2014
13.18	1.4	1997156	321428	-2240	68176	70417	2015
10.8	0.1	2038698	473622	-15773	57797	73571	2016
22.6	0.2	2259951	476787	1845	77335	75490	2017
22.6	0.4	2510644	418229	25696	106569	80873	2018
27.3	-0.2	2629171	383315	-4156	107567	111723	2019
30.1	0.8	532239	422050	-1438	47761	62141	*2020

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للسنوات (2004-2020) التي تم ذكرها بالجدول (1،2،3،4،8،9،10)

\*تمثل بيانات اولية لسنة 2020

ثانياً: اطر العلاقة السياسة النقدية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

نتيجة لبرامج الاصلاح الاقتصادي المتبعة من قبل الحكومة العراقية بعد عام 2003، وما وضعت السلطة النقدية مجموعة من الأسس والقواعد واتبعت الكثير من الإجراءات والطرائق على المستوى النقدي بهدف تعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي و خلق بيئة اقتصادية تستند الى آلية العرض والطلب وكان الهدف الرئيس لبنك المركزي العراقي هو السعي لتحقيق استقرار اقتصادي.

## 1- اثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الاجمالي:

ومن الجدول رقم ( 12 ) يتبين لنا أن هناك علاقة طردية بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي<sup>(1)</sup>، إذ نلاحظ زيادة عرض النقد (M2) بمعدل بلغ نحو ( 14683617 ) مليار دينار عام (2005) ، فان الناتج بالأسعار الجارية قد ازداد بمعدل ( 73533598 ) مليار دينار مقارنة مع معدل نموها عام ( 2004 ) ، كما نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 بمعدل بلغ نحو (13064320) ، في حين قابله زيادة عرض النقد بمعدل بلغ (45437918) مقارنة مع معدل عام 2008 البالغ نحو (3491967) ، نظرا لزيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد ، وكان قد قابله انخفاض في معدل نمو الناتج في العام نفسه (15702606) مقارنة مع معدل نموه عام 2008 ، وذلك بسبب الأزمة العالمية عام 2008 التي انعكست آثارها بشكل سلبي في اسعار النفط ، وقد عاودت العلاقة الطردية بين عرض النقد في عام 2010 ، بسبب ارتفاع اسعار النفط واستمرار السلطة النقدية في سياستها التوسعية بزيادة عرض النقد الذي يعمل على خفض سعر الفائدة ، والذي بدوره سمح بزيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، واستمرت بعد ذلك العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي الى التناسب الطردي في السنوات ( 2014-2017 ) ، باستثناء عامي (2014-2015) ، الذي انعكست فيه العلاقة الى التناسب العكسي ، نظرا لانخفاض معدل عرض النقد إذ بلغ نحو (90727801-82595493) على التوالي بسبب التراجع الحاد للأسعار النفط في الأسواق العالمية ، وصافي الموجودات الأجنبية ، والتي ما تعرضت اليه البلاد من عمليات التنظيمات الارهابية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد بشكل عام ، قابله ارتفاع في معدل الناتج إذ بلغ نحو (19971569) في العام ذاته بعد ان كان بنحو (26642038) عام 2014 على اثر انخفاض معدل التضخم ، وقد ظهر أثره بشكل واضح في زيادة الناتج بالأسعار الجارية ، ويعود سبب هذا التباين الى محاولة السياسة النقدية السيطرة على نمو المعروض من النقد من اجل التأثير بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي .

(1) الحمداني ، احمد شهاب ، و رفاه شهاب الحمداني ، قياس اثر التغير في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي للمدة ( 2005-2015 ) ، مجلة المنصور ، جامعة النهريين ، العدد 30، 2018، ص4.

وبعد ذلك استمرت العلاقة بينهما لغاية (2020) بمعدل زيادة في عرض النقد (M2) بلغ (11257119) قابلة لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بلغ (53223928) ومن خلال ما تقدم يستنتج الباحث ان هناك علاقة طردية واضحة بين التغيرات في عرض النقد من جهة ، وبين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي من جهة اخرى ، طيلة المدة المذكورة لتتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية ، باستثناء بعض السنوات وذلك للأسباب التي تم ذكرها سلفاً.

اما اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية فعند ملاحظة الجدول (12) نجد ان سعر الصرف الموازي في العراق قد انخفض من (2004-2020) وهو يعكس العلاقة العكسية بينهما ، وعند ملاحظة المدة من (2010-2016) نجد هذه العلاقة، اذ نلاحظ ان سعر الصرف الموازي انخفض من (1476) الى (1185) دينار عراقي مقابل الدولار الامريكى عام (2010) قابلة ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار بلغ (162064565) مليار ديناروهو مايتوافق مع مضمون النظرية الاقتصادية . اما المدة من (2011-2016) فنلاحظ ان هنالك تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض لسعر الصرف مع الناتج المحلي الاجمالي الجاري ، حيث تخلل تلك الفترة عام (2015) فنلاحظ ان هناك ارتفاع في سعر الصرف الموازي بلغ (1247) دينار عراقي مقابل الدولار الأمريكي قابلة انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بلغ (199715699) مليار دينار بسبب سيطرة المجاميع الارهابية على ثلث الاراضي العراقي والذي اثر بشكل كبير على الانتاج ، في حين تحولت العلاقة الى طردية عام (2016) اذ عند ارتفاع سعر الصرف قابل ايضاً ارتفاع في الناتج اذ بلغ (203869832) مليار دينار . اما عام (2020) فقد وصل الى (1227) دينار عراقي مقابل الدولار الامريكى ، قابلة انخفاض في الناتج بلغ (53223928) مليار دينار لنفس العام .

ومن الجدير بالذكر انه عند ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي فأن ذلك يؤدي الى ان تكون السلع المستوردة اغلى من سعرها في الداخل مما يشجع الصناعات الداخلية والذي بدوره يشجع الصناعات على المنافسة وزيادة الانتاج من جهة ويقلل من حجم الواردات من الخارج من جهة اخرى وهو بذلك يؤثر في الاقتصاد المحلي من هذا خلال السعر ويكون تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، كما له تأثير أيضا على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحلي

والخارجي، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن البنك المركزي بدأ باستخدام أداة مزاد العملة الأجنبية ضمن عمليات السوق المفتوحة في (2003/10/4) محاولاً من خلالها تحقيق هدف البنك المركزي إلا وهو العمل على تحسين قيمة الدينار العراقي ، ثم المحافظة على استقرار هذه القيمة و الذي أكد عليه قانون البنك المركزي الجديد .

اما العلاقة بين التغيرات في اسعار الفائدة وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية اذ نلاحظ عام (2006) نمو في الناتج بلغ (95587954) مليار دينار قابله نمو بسعر الفائدة بلغ (16%) وفسرت هذه النتيجة العلاقة الطردية بين الناتج وسعر الفائدة وهو ما يتفق مع مضمون النظرية الاقتصادية . لكن عام (2009) نلاحظ تحول العلاقة من العلاقة الطردية الى العلاقة العكسية بعد انخفاض معدل نمو الناتج الى (130643200) مليار دولار وانخفاض سعر الفائدة الى (9%) وكما مبين في جدول (12)

## 2- اثر السياسة النقدية في معالجة التضخم:

ومن خلال الاطلاع على الجدول (12) نلاحظ ارتفاع في عرض النقود للمدة (2004-2020) قابلة تقلبات في معدل التضخم ما بين الارتفاع والانخفاض اذ وصل الى اعلى معدل بلغ(53.1%) عام (2006) وبعد اتخاذ البنك المركزي عدة إجراءات من اجل السيطرة على التضخم .

وقد اوضحت نظرية كمية النقود الكلاسيكية ان هناك علاقة طردية مباشرة بين كمية النقود المعروضة باعتبارها متغيرا مستقل والمستوى العام لأسعار باعتباره متغيرا تابعا ، ويقول فريدمان ليس هناك من حالة حصل فيها تغير اساسي في كمية النقود المعروضة بالنسبة لوحدة من الناتج دون ان ترافقه تغيرات مهمة في المستوى العام لأسعار بنفس الاتجاه أو بالعكس ، كما انه يرى وللحفاظ على النمو والاستقرار الاقتصادي ولاسيما استقرار الأسعار فانه ينبغي التناسب بين معدل نمو كمية النقود المعروضة ومعدل الإنتاج<sup>(1)</sup> .

ومن جدير بالاهتمام اعتمد العديد من البنوك المركزية وصانعو السياسة النقدية تقنية تسمى استهداف التضخم للسيطرة على الارتفاع في مستوى العام للأسعار، في هذا الإطار، فان تقديرات البنك المركزي تصبح علنية اذ ان الهدف من معدل التضخم العام المتوقع،ومن ثم محاولات لتوجيه التضخم الفعلي نحو

(1) الغالبي ، عبد الحسين ، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2011، ص ( 53-52).

تحقيق هذا الهدف، باستخدام أدوات مثل التغيرات في أسعار الفائدة، والإجراءات المحتملة تتضمن توجه البنك المركزي لرفع أو خفض أسعار الفائدة لتصبح أكثر شفافية في إطار سياسة استهداف التضخم، إلا أن المؤيدين لسياسة التضخم يعتقدون إن هذا يؤدي إلى الزيادة في الاستقرار الاقتصادي.

ويلاحظ من خلال الجدول (12) أن أثر سعر الصرف الموازي مقابل معدل التضخم في العراق للمدة من (2004-2020)، قد بلغ سعر الصرف الموازي أعلى معدل له بواقع (1476) دينار مقابل الدولار لعام (2006) مقابل أعلى نسبة تضخم بلغت (53.1%) في حين بلغ أدنى مستوى له عام (2019) بواقع (1196) دينار مقابل دولار بينما انخفض التضخم لنفس السنة وبلغ مستوى سالب بنسبة (0.2 -) فعند ارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم إذ يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الصرف التوازني<sup>(1)</sup>. فإذا ارتفع سعر الصرف الاسمي أدى إلى انخفاض سعر الصرف الموازي، وسترفع قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة ولكن في الوقت نفسه ترتفع معدلات التضخم والعكس صحيح.

ومن الجدير بالذكر أن سعر الصرف فقد ساهم في توجيه سياسات البلد الاقتصادية النقدية منها والمالية عندما يحسن استخدامه بشكل جيد إذ ساهمت النظريات الاقتصادية المختلفة في توضيح و شرح أنظمة أسعار الصرف المختلفة والعوامل المؤثرة عليها بصورة سلبية أو ايجابية ومن تلك العوامل سعر الصرف الذي يعكس آثاره في التضخم، ويعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تعبر عن قوة الاقتصاد والتي أثقلت البلاد بمشاكل اقتصادية كبيرة،

ومن الجدول نجد أن سعر الفائدة له علاقة طردية مع التضخم إذ نلاحظ أن سعر الفائدة قد ارتفع للمدة من (2004-2006) إذ بلغ عام (2006) بمعدل فائدة بلغ (16%) قابلة معدلات مرتفعة من التضخم بلغت (53.1%)، ثم تحولت تلك العلاقة إلى أن تكون عكسية عام (2007) إذ بلغت سعر الفائدة نسبة (20%) قابلة لانخفاض في التضخم بلغ (53.1%) ومن ثم وصلت العلاقة بالتذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع إلى أن وصل سعر الفائدة (4%) مقابل تضخم (0.8%) في عام (2020) وكما هو معروف أن البنك المركزي العراقي أنه يتبنى إطاراً نقدياً يستند في تنظيمه للمثبت الاسمي قاعدة تايلر في تطبيقه للإطار

(1) فاضل كريمة الشيباني، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2013)، بحث منشور، جامعة الامام الكاظم، 2019، ص 16-17.



النقدي المستهدف للتضخم وهو ما يجعل سعر الفائدة دالة طردية بالتضخم فيتم رفع سعر الفائدة عندما يتفوق معدل التضخم الفعلي على معدل التضخم المستهدف وخفضه عندما يتجه الاقتصاد نحو الركود الى ان في تحليل الاقتصاد العراقي نجد هناك انفصالا بين التغيرات في سعر الفائدة والتغيرات في الناتج(1).

### 3- اثر السياسة النقدية معالجة ظاهرة البطالة:

من خلال ملاحظة الجدول (12) نجد ان الزيادة في عرض النقود للمدة (2004-2020) قابلة تذبذب في معدلات البطالة اذ وصلت مستويات منخفضة مع استمرار الزيادة في عرض النقد ليصل معدلها عام (2007) الى (11.7%) مقابل معروض نقدي بلغ (8767950) مليار دينار ومن ثم اخذت العلاقة تتعكس ليصل الى اعلى معدلات لها عامي (2019-2020) بنسبة بلغت (27.3-30.1) على التوالي مقابل معدلات مرتفعة من المعروض بلغ معدل (1034410-1125711) خلال نفس المدة ، اذ ان الزيادة في عرض النقد تعني انخفاض في أسعار الفائدة وبالتالي زيادة حجم الاستثمار ، وهذه الزيادة تتطلب زيادة في الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي انخفاض معدلات البطالة .

اما علاقة سعر الصرف بالبطالة للمدة من (2004-2020) تتميز بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض فعنما بلغ سعر الصرف اعلى مستوياته عام (2006) بمقدار (1476) دينار مقابل الدولار قابلة معدل بطالة بلغ (17.5%) ، اما ادنى مستوى لسعر الصرف فقد كان عام (2009) بمقدار بلغ (1182) دينار مقابل الدولار .

اما علاقة سعر الفائدة بالبطالة فتميزت ايضاً بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض فقد وصلت اعلى مستوى لها عام (2007) بنسبة في سعر الفائدة بلغ (20%) قابلة معدل بطالة بلغ (11.7) في حين كان سعر الفائدة بنسبة (4.3%) قابلة ادنى مستوى بطالة بلغ (10.8%) في عام (2016).

ومن ثم استمرت سعر الفائدة بالثبات من عام (2017-2020) بنسبة مقدارها (4%) قابله ارتفاع في معدل البطالة ليصل اخر المدة بمقدار (30.1%). ويعود السبب في ذلك الى الاحداث التي مريها العراق من انخفاض اسعار النفط وعدم تفعيل دور القطاع الخاص في استيعاب اليد العاملة من اجل تقليل البطالة واعتماده على القطاعات الحكومية بشكل اساس.تعتبر في الوقت الحاضر البطالة من أكبر المشاكل التي

(1) أديب قاسم شندي و نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقات التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،جامعة واسط،العدد 21 ،2016،ص11.

تواجه البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص، اذ يمكن تحسين الظروف الاقتصادية في هذه البلدان عن طريق تنشيط الاقتصاد الذي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي.

جدول(12)

العلاقة بين السياسة النقدية وبعض المتغيرات الكلية للمدة (2004-2020)

السنوات	عرض النقد (M2)	سعر الصرف الموازي %	سعر الفائدة الاسمي %	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية GDP	معدلات التضخم %	معدلات البطالة %
2004	12254000	1453	6	53235358.7	26.8	26.8
2005	14683617	1472	7	73533598.6	37.1	17.9
2006	21080249	1476	16	95587954.8	53.1	17.5
2007	87679504	1266	20	111455813.4	30.9	11.7
2008	34919675	1203	15	157026061.6	12.7	15.3
2009	45437918	1182	9	130643200.4	8.3	14
2010	60386086	1185	6.25	162064565.5	2.5	12
2011	72177951	1196	6	217327107.4	5.6	11
2012	75466360	1233	6	254225490.7	6.1	11.9
2013	87679504	1232	6	273587529.2	1.9	12.1
2014	90727801	1214	6	266420384.5	2.2	10.6
2015	82595493	1247	6	199715699.9	1.4	13.18
2016	88067169	1275	4.3	203869832.2	0.1	10.8
2017	89441338	1258	4	225995179.1	0.2	22.6

22.6	0.4	251064479.9	4	1209	95390725	2018
27.3	-0.2	262917150	4	1196	103441000	2019
30.1	0.8	53223928	4	1227	112571193	*2020

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، للسنوات (2004-2020) التي تم ذكرها بالجداول(5،6،7،8،9،10)

\*تمثل بيانات اولية لسنة 2020

### ثالثاً: اطار تنسيق العلاقة بين السياستين النقدية والمالية في العراق

ان سياسات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالسياستين المالية والنقدية تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدلات النمو وتحقيق العمالة الكاملة واستقرار المستوى العام للأسعار واسعار صرف متوازنة ، اما في العراق فالأمر مختلف اذ يعاني اقتصاده من مشاكل اقتصادية كثيرة وتعددية في الأهداف الاقتصادية وانكشاف التجاري الكبير وكذلك الحرية في حركة النسبية لرؤوس الاموال ، لذا فإن أي اجراء تتخذه السياستين سيؤدي بالتأكيد الى آثار جانبية على جوانب اقتصادية اخرى ، ومن هنا كان من الضروري ان يكون هنالك تنسيق ما بين السياستين المالية والنقدية حتى تتم معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بشكل مثالي . ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن هذه المشاكل سوف تبقى قائمة ما دام الاقتصاد العراقي يعاني من غياب الاستراتيجية الاقتصادية والتي تعد خارطة طريق تهدي بها كل المؤسسات الاقتصادية من خلال استشراف مجموعة أهداف رئيسية ، اذ ان مشكلة غياب التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية تعد من التحديات الجديدة في ظل استقلال السلطة النقدية الذي منحه لها قانون البنك المركزي الجديد وعليه فإن البنك المركزي والذي تمت هيكلة تنظيمه بما يتفق مع الأهداف السياسية النقدية وتحقيق غايتها ، واستنادا الى الفقرة ( ن ) من المادة ( 16 ) من قانون البنك المركزي العراقي رقم ( د ) لعام 2004 تم اطلاق حرية التحويل الخارجي عن طريق الغاء دائرة الرقابة على التحويل الخارجي واستحداث مكتب لمكافحة غسيل الأموال والارهاب ، واصدار اللوائح والتعليمات التنظيمية التي تمكن المصارف من توسيع عملياتها خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد

وكذلك<sup>(1)</sup>. يجب أن يثبت أن استقلاليتها هي خطوة إيجابية باتجاه تعزيز ومساندة الاقتصاد العراقي من خلال إيجاد قنوات اتصال مع وزارة المالية لتحديد الأهداف وتحقيقها<sup>(2)</sup>.

حيث ان قوة استقلالية البنك المركزي وصلابة عملياته تكتسب قدرًا عالياً من الديمومة تتناسب و درجة التنسيق والتشاور مع السلطات الاخرى وبشكل خاص السلطة المالية لبلوغ اهداف الاستقرار الكلي وتقوية نشاطات التنمية الاقتصادية الذي تتطلع اليه السياسة النقدية والسياسة المالية الى حد ما . اذ ان قوة العلاقة بين البنك المركزي العراقي والحكومة تبدأ من قوة علاقته مع وزارة المالية ، وهي العلاقة التي تتطلع الى رسم اطار مستقر لاقتصاد البلاد الكلي عبر التشاور مع السياسة المالية بخصوص العمل على المحافظة لقيمة العملة الوطنية وكذلك السيطرة على التضخم وتدنية مستوياته ، واتي تمثل اهمية كبيرة في الترابط للعلاقة ما بين المالية العامة والبنك المركزي والتي قد جسدتها بحق نجاحات السياسة النقدية الراهنة التي استطاعت من تحقيق استقرار طويل الأجل في قيمة الدينار العراقي بعد ان ارتفعت قيمته تدريجياً . وعلى هذا الاساس فقد حقق البرنامج الاقتصادي للحكومة الحالية نجاحاً متميزاً في اطار ما أدته السياسة النقدية في بلوغ اهدافها وحسب ما نص عليه قانون البنك المركزي العراقي منذ عام رقم ( 56 ) لسنة 2004 والذي بين هذا القانون في المواد 24 و 25 مجالات التنسيق بين السلطتين بخصوص السياسة الاقتصادية العامة. فضلاً عن قيامة برفع قيمة الدينار العراقي امام الدولار الأمريكي بعد ان كانت قيمة الدولار مرتفعة اذ بلغت اعلى مستوى له بمقدار (1476) دينار مقابل دولار عام (2006) قابلة ادنى مقدار له بلغ (1182) عام (2009). ومما تقدم يمكننا ان نعرف ان مستوى التنسيق العام بين السياستين المالية والنقدية بالانتقال إلى هذا المستوى للتنسيق بين السياستين يمكن أن يطرح منظور جديد يستند إلى النظرية الاقتصادية وهذا المنظور يشير إلى أن العراق دولة عانت من صدمة عرض قبل عام (2003) هذه الصدمة أوجدت التضخم الركودي في اقتصاده ، وحيث ان مستوى التنسيق العام في العراق اصبح مقسم بين السياستين ، فالسياسة النقدية قد أخذت على عاتقها محاربة جانب التضخم في الاقتصاد العراقي من خلال سياسة نقدية متشددة . كان من نتائجها تحقيق نوع من الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم من (2004-2020) بعد ان كانت

(1) الشبيبي، سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص23.

(2) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية والمالية و السيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،

2011، ص 11-12.

اعلى مستوى له والبالغة (53.1%) عام (2006) ومن وصلت النسبة الى ادنى مستوياتها اذ بلغت (0.2%-) في عام (2019) من خلال استعمال ادواتها المتمثلة بسعر الصرف وسعر الفائدة الذي كان لها دور كبير في خفض مستويات التضخم وكما تم توضيحه سابقاً ، وماقام به البنك المركزي العراقي بالتخلي عن تحديد سعر الفائدة الذي يتقاضاه او تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزيائنها عند اعلانه بتاريخ 2004/3/1 ، اذ أن البنك المركزي سمح للمصارف الأجنبية بالعمل داخل العراق ، وجاء ذلك القرار في ظل التطورات الاقتصادية والنقدية التي طرأت على الوضع الاقتصادي العراقي في تلك المدة (1).

وبالمقابل فقد تولت السياسة المالية مهمة التوسع في الاقتصاد من اجل معالجة البطالة والركود في الاقتصاد العراقي من خلال التوسع المستمر في الإنفاق وقد نجحت هذه بعد ان كانت السياسة أيضاً في هذا المجال من خلال خفض نسب البطالة في العراق للمدة من (2004-2020) بعد ان كانت اعلى مستوى له والبالغة (26.8%) عام (2004) ومن وصلت النسبة الى ادنى مستوياتها اذ بلغت (10.6%) في عام (2014) ، ومن الملاحظ إن النشاط الاقتصادي (لاسيما الإيرادات النفطية) تكون عن طريق الانفاق العام وبفعل عمليات الشراء أو المبادلة للعملة الأجنبية التي يقوم بها البنك المركزي من (مع) وزارة المالية بما يصدره من عملة محلية ويسعر الصرف الرسمي يسبب أو يخلق الأساس النقدي ومن ثم يزيد عرض النقود، بمعنى ان الانفاق الحكومي يسبب او يزيد عرض النقود، وتصبح بذلك طبيعة عرض النقود متولدة نتيجة عوامل اقتصادية ، وليس عوامل مالية بحتة مقيدة لقرارات السلطة النقدية، فضلاً عن كونها مرتبطة بالصلة الوثيقة ما بين مكونات الموازنة العامة ومكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي في العراق. وهذا يعني إننا أمام نوع جديد من التنسيق وتقسيم للأدوار بين السياستين من الممكن ان يكون هو الحل الأمثل للسيطرة على المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي موضوع الدراسة (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، البطالة) وحتى لو افترضنا إن السياسة المالية كانت متوازنة أكثر منها توسعية بسبب العجز المخطط فأنا أيضاً نجد ان السياسة المالية قد اقتربت من الاتجاه مع السياسة النقدية وهذا نوع اخر من التنسيق أيضاً . عموماً لو أخذنا الاتجاه الأخير للسياسة النقدية في العراق بعد (2008) نحو تخفيف الإجراءات المتشددة والتوجه نحو سياسة متوازنة او توسعية بعد بروز مؤشرات تدل على انخفاض التضخم في الاقتصاد فهذه السياسة أيضاً

(1) عبد الهادي، حسف باسم ، "السياسة النقدية في العراق وإصلاحاتها وتحدياتها الجديدة" ، الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2008،

تشمل تنسيق من نوع اخر في ظروف مختلفة عن الظروف التي كانت سائدة قبل عام (2008) وكانت السياسة النقدية هنا قد أخذت من النظرية الاقتصادية الحديثة حلولها لمشكلة التضخم الركودي وذلك من خلال سياسة متشددة للحد من التضخم أولاً ثم سياسة توسعية لتحفيز الدخل والاستخدام والمتمثل في زيادة الانفاق العام والذي ارتفع من عام (2004) بمقدار (32117) مليار دينار ومن ثم وصل في الزيادة الى اعلى مستوياته اذ بلغ (119127) مليار دينار في عام (2013) وكذلك مرافقه من زيادة من عرض النقد (M2) للمدة من (2004-2020) اذ بلغت عام (2004) بمقدار (12254000) مليار دينار ومن ثم وصل في الزيادة الى اعلى مستوياته اذ بلغ (112571193) مليار دينار في عام (2020) والذي كان له الاثر كبير في خفض مستويات البطالة والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي باستثناء بعض السنوات نتيجة لأسباب التي تم التطرق لها سابقاً . ومما سبق نلاحظ ان هناك مستوى جيد من التنسيق بين السياستين خاصة إذا اخذنا بنظر الاعتبار إن معنى التنسيق ليس بالضرورة ان يكون بالذهاب باتجاه واحد بل انه يقوم على أساس قراءة دقيقة للأوضاع والمتغيرات الاقتصادية المحلية وخصوصيتها وتوزيع الأدوار لتوجيه هذه المتغيرات بالاتجاه المطلوب. ومن الجدير بالذكر ان آثار الاستقرار الاقتصادي التي ولدتها السياسة النقدية لم نسجم في حث السياسة المالية على بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في العراق وذلك لكون المالية العامة قد اتجهت نحو آثار توزيعية واجتماعية ، لها الغلبة على تعظيم مجالات الاستثمار ودفع عجلت التنمية نحو مستويات مرغوبة ومؤثرة ، وهذه هي السمة التي تغلب على اغلب الاقتصادات الريفية شديد الأحادية . ذلك أن نتاج العمليات التي تخلقها السياسة النقدية لبلوغ درجة من الاستقرار وانخفاض التضخم وعليه إذا كانت الموازنة العامة عبر سياستها المالية قد أخفقت في تحقيق قاعدة قوية للتنمية الاقتصادية ومالت كثيراً نحو الانفاق العام الجاري الذي يقوم بتوليد الطلب الاستهلاكي في ظل استمرار ضعف القاعدة الانتاجية الوطنية ، فان هذا التوجه يتعارض مع المبادئ الأساسية للسياسة النقدية وأهدافها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

(1) الخياط عدنان حسين ، "نحو نموذج انتاجي الاقتصاد السوق في العراق في ظل ظروف الدولة الريفية" ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الخامس ، كمية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2013، ص18 .

## الفصل الثالث

### قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة (2004-2020)

تمهيد :

يتطرق هذا الفصل الى الجانب التطبيقي القياسي لبيان اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي بالمقارنة مع اثر كل منهما بمعزل عن الاخر من خلال استعمال الأساليب الحديثة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة ، فضلاً عن التعرف على الخصائص للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات ، إذ تم تطبيق اختبارات السكون (الاستقرارية) واختبار التكامل المشترك ( Co integration ) ونموذج تصحيح الخطأ ( VEC ) ، ونموذج ( VAR ) و (SVAR) فضلاً عن اختبار جرانجر للسببية ( Granger Causality ) ودوال الاستجابة الفورية ( IRF ) . ولبيانات فصلية (ربعية) \* وكان استعمالها له ما يبرره كون ان هذه الاختبارات تتطلب ان تكون البيانات المستعملة كبيرة لانه يتم فقد عدد من درجات الحرية لغرض ادخال الفجوات الزمنية الملائمة . فضلاً عن ان وجود بيانات اكثر يعطي مصداقية اكبر للنتائج المتحصل عليها وهذا يعزز مصداقية ما تبنى عليها من استنتاجات . ولكن في البداية سيتم التطرق الى كيفية صياغة نموذج البحث وتحليل السلاسل الزمنية .

وبناءً على ما تقدم قسم الفصل على اربعة مباحث :

المبحث الاول : الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة .

المبحث الثاني : قياس اثر السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي .

المبحث الثالث : قياس اثر السياسة المالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي

المبحث الرابع : قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد

الكلي العراقي .

\* راجع ملحق (2) و(3) للاطلاع على البيانات الربعية

## المبحث الأول

### الإطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة .

ان التطور في اساليب تحليل السلاسل الزمنية، وفر طرق تنبؤ دقيقة يمكن الحصول من خلالها على نتائج تقترب من الواقع وعليه يمكن اتخاذ قرار اقتصادي سليم، وتؤدي فضلا عن الى تحليل صائب للمتغيرات والعلاقات الاقتصادية ، وتجنب الاثار العكسية لتحليل السلاسل الزمنية بطرق غير دقيقة التي تعطي نتائج مضللة ، كالنتائج التي تؤدي الى طرق الانحدار التقليدية عند غياب صفة السكون للسلاسل الزمنية وما ينتج عنها الى ظهور الانحدار الزائف ( Spurious Regression )<sup>(1)</sup>، على الرغم من كون قيم (R, f , t) ذات معنوية احصائية ، ويرجع ذلك الى ان السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها عدم استقرارية في الاتجاه (Trend) والتباين (Variance) اولها صفة موسمية ( Cycle ) التي تعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات اما في الاتجاه ذاته او في اتجاهات متعاكسة او مختلفة .

### أولاً. اختبارات السكون : ( Stationary )

يعد شرط السكون اساسياً في دراسة السلاسل الزمنية ومعالجتها واستخدامها في عمليات التنبؤ ، وما لم تكن السلسلة الزمنية ساكنة فانه لن يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية ، كقيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) او قيم (f,t) .

وهناك طرق عدة تستعمل في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية منها<sup>(2)</sup> .

<sup>(1)</sup>See

-Granger, C.W. J. and Newbolt . P, Spurious Regression in Econometrics , Journal of Econometrics , 1995 . PP. 112-120.

- Rae , B, co integration- for the Applied Economics , New York , the MacMillan press Ltd , 1995, P. 90.

<sup>(2)</sup>Nelson,C.and Poser,C, (1982) ,Tends and Random Walks in Macroeconomic Time Series : Same Evidence and Impartial , Journal of Monetary Economic , Vol. : 10 , P. 138-154.



دالة الارتباط الذاتي ( Auto Correcting function ) ، احصائية Q ( Lung- )  
، واختبار جذر الوحدة (Unit root) ، واختبار جذر الوحدة الموسع Augmented  
Dickey and fuller و اختبار فيلبس بيرون (Phillips – Peron).

### أ- اختبار جذر الوحدة (Unit root) .

يستعمل لمعرفة فيما اذا كانت هذه المتغيرات ساكنة ام لا ، لأن طبيعة السلاسل الزمنية  
تكون في الغالب غير ساكنة وبالتالي يؤدي الى حالة الانحدار الزائف (1)  
( regression spurious ) الذي يعني وجود اتجاه عام (Trend) في السلاسل الزمنية  
للمتغيرات يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات ، حتى لو كان الاتجاه العام ، هو  
الشيء الوحيد المشترك بينها. وبما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتصف  
بخاصية عدم الاستقرار لذلك بفضل القيام أولاً باختبار هذه السلاسل وتحديد درجة استقراريتها ،  
ويجري ذلك باستعمال اختبار جذر الوحدة<sup>(2)</sup> وذلك باستخدام الاختبارين الآتيين :

#### 1- اختبار ديكي فوللر (Dickey – Fuller) .

ويعبر عن معادلة جذر الوحدة بالآتي :

$$\Delta y_t = (p - 1)y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta y_t = \delta_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (2)$$

ويجري اختبار (DF) عن طريق المعادلات الثلاثة التالية :

(1) B. Bashan railroad, " Co integration for the Applied Economics " , 1<sup>st</sup> ed., Palgrave Macmillan Press LTD , New York , 1995 , pp. 90-91

(2) D.A. Dickey and W. Fuller " Distribution of the Estimators for Auto regressive Time Series with a Unit Root " , Journal of the American Statistical Association , Vol.: (74) , Issue : (366) Jun , 1979 , P. 427.

-اختبار (DF) .

$$\Delta y_t = \delta_1 y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3)$$

-اختبار (DF) بوجود قاطع .

$$\Delta y_t = \delta_0 + \delta_1 y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (4)$$

- اختبار (DF) مع قاطع ومنتجه زمني (T) .

$$\Delta y_t = \delta_0 + \delta_1 y_{t-1} + \delta_2 T + u_t \dots \dots \dots (5)$$

اما درجة التكامل فهي تختبر ما اذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة في

المستويات  $I \sim (0)$ ، او مستقرة في الفرق الاول  $I \sim (1)$  ، او في الفرق الثاني  $I \sim (2)$  ، ويتم معرفة درجة التكامل بإجراء اختبار (DF) على الفرق الاول .

$$\Delta y_t = y_t - y_{t-1} \dots \dots \dots (6)$$

والفرق الثاني :

$$\Delta y_t = \Delta y_t - \Delta \dots \dots \dots (7)$$

فإذا كانت السلسلة غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الاول يقال انها متكاملة من الدرجة الاولى  $I(1)$  وغالبا تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى أي متكاملة من الدرجة الاولى <sup>(1)</sup>.

## 2- اختبار فيليبس بيرون (Phillips – perron)

يقوم اختبار فيليبس بيرون على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة من خلال استخدام طريقة لا معلمية Non – parametric Adjustment لتباين النموذج ، لكي يأخذ في الحسبان وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الحركية (الديناميكية) في السلسلة . وينطوي الاختبار أولاً على حساب جذر الوحدة ، ومن ثم تحويل الإحصائية للتخلص من آثار الارتباط الذاتي على التوزيع الاحتمالي لإحصائية الاختبار .

ويمكن تقدير التباين كما يأتي : <sup>(2)</sup>

$$S_U^2 = T^{-1} U_t^2 + 2T^{-1} \sum_{i=1}^L \sum_{t=i}^T \dots \dots \dots (8)$$

حيث تمثل ( T ) حجم العينة ، ويمثل ( L ) معامل إنهاء التباطؤ Lag Truncation Parameter. وبعد اختبار فيليبس بيرون ( pp ) غير حساس Robust لعدم توافر شرائط توزيع الحد العشوائي التقليدية ، وكذلك لأنه يسمح لأخطاء عشوائية متنوعة ذات تباين متغير ومرتبطة ذاتياً .

ولاختبار فيليبس بيرون ( PP ) نفس توزيع اختبار ديكي فولر ، ومن ثم يتم استخدام القيم الحرجة نفسها للاختبارين ، كما إن اختباري فيليبس بيرون ، وديكي فولر لهما نفس الصيغ حيث تأخذ الصيغة الأولى بدون قاطع وبدون اتجاه عام ، والثانية تأخذ القاطع وبدون اتجاه عام

<sup>(1)</sup> د. نبيل مهدي الجنابي و د. سالم كريم حسين ، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، العدد (2) ، المجلد (1) ، 2011 ، ص ص 120 – 124 .

<sup>(2)</sup> Phillips, P.C.B. and P. Peron. Testing for unit Root in Time Series Regression, Biometrical, Vol. 75, 1988,pp. 335-346.

لافتراض إن متوسط السلسلة لا يساوي صفر ، أما الصيغة الثالثة فتأخذ قاطع مع اتجاه عام  
زمني ليعكس اتجاه السلسلة نحو الزيادة .

### ثانيا . اختبار التكامل المشترك ( Co integration )

عندما تكون السلاسل الزمنية مستقرة ودرجة التكامل بينهما واحدة ، يمكن استخدام  
طريقة التكامل المشترك وفقاً لمنهج ( Granger and Engel )<sup>(1)</sup> لاختبار وجود التوازن  
الطويل الاجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها ، ففي حالة وجود عدد من  
السلاسل الزمنية (  $X_1, X_2, \dots, X_n$  ) متكاملة من درجة (  $d$  ) أي ان  $I \sim (d)$  .  
ومن خلال العلاقة :

$$X_t = B_0 + B_1X_{1t} + B_2X_{2t} + \dots + B_nX_{nt} + U_t \dots \dots \dots (8)$$

وإذا كان التركيب الخطي ( Liner Combination ) لها :

$$U_t = X_1 - B_0 - B_2X_2 - B_3X_3 \dots \dots \dots B_nX_n \dots \dots (9)$$

متكاملة من درجة اقل من درجة (  $b$  ) أي ان  $T \sim (b)$  ، حيث ان  $(d - b > 0)$  وعليه  
فان هذه السلاسل الزمنية متكاملة تكاملاً مشتركاً فيما بينها ، وهذا يعني ان السلاسل الزمنية  
موضوع الدراسة لها علاقة توازنية في الاجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الاجل  
القصير .

(1) C.W. J Granger and R.F Engel , Co – Integration and Error Correction , Representation, Estimation  
and Testing' Journal of Econometrics, Vol. : 55, No. 2, 1987, P.251.

ويستعمل فضلا عن ذلك ، الاختبار المطور المسند الى (Sargon and Bhargara) (1) ، والذي يعتمد إحصائية (DW) لاختبار فرضية التكامل المشترك عن طريق مقارنتها بالقيم الحرجة المجدولة غير ان هذه الاختبارات تعاني من مشكلات كبيرة اهمها توزيع الاحصائيات المستخدمة في اختبار الفرضيات والذي يختلف تبعاً لنوعية التطبيق ، أي انها غير مستقرة .

اما أسلوب التكامل المشترك (Granger – Engels) يقوم بأختبار درجة تكامل البواقي المحسوبة وبافتراض وجود متجه وحيد للتكامل المشترك ، اما اسلوب (Banerjee)(2) يشير الى ان وجود تحيز في العينات الصغيرة ناشئ من اختبار المتغير التابع ، وهذا التحيز يعتمد عكسياً على مدى اقتراب معامل (R) من الواحد الصحيح ، ولغرض عدم الوقوع في هذه المشاكل يستخدم اسلوب التكامل المشترك طريقة (الامكان الاعظم) (- Maximum Likelihood) المطور من كل من (Juselius and Johansen) ، وقد اثبت (Genzalo)(3) من خلال دراسة مقارنة لاختبارات التكامل المشترك ان اسلوب (Johansen) يعد الافضل .

### ثالثا. نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك (4) .

لغرض توضيح نموذج تصحيح الخطأ يمكن استخدام معادلة التوازن الاتية :

$$y_t = \alpha + Bx_t \dots \dots \dots (10)$$

حيث ان (Y) المتغير التابع ، (X) : متجه من المتغيرات المفسرة ، فإذا كانت المتغيرات X,Y في حالة توازن يكون الفرق يساوي صفر (G=0) .

(1) J. D, sargan and A. Bhargava , Testing Residuals from least squares Regression for Being Generated by the Gaussian Random Walk, Journal of Econometrics , Vol. : (51), No : (1), 1983 , P. 160.

(2) A. Banerjee , J. Polado , R. Mestre , Error – Correction Mechanism Tests for Cointegration in A Single Equation Framework , Journal of Time Series Analysis , Vol. : (19) , issue : (3) , 1998, P.267.

(3) Jesus Gonzalo , Five Alternative Methods of Estimating long – Run Equilibrium Relationships , Journal of Econometrics , Vol. : (60) , 1994 , P. 220.

(4) C.W. J. Granger and R.F. Engel, Co- Integration , Op, Cit, P. 261-262 .

$$G_t = Y_t - \alpha - BX_t \dots \dots \dots (11)$$

وعندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن ، ويمكن القول ان هذه القيمة (G) تفسر البعد عن التوازن بين (X,Y) ، ويعرف بخطأ التوازن (Disequilibrium)، وعند وجود خطأ التوازن نفترض ان (Y) لها علاقة مع (X) ومع القيم المتباطئة من (X,Y) ، ويمكن تمثيل ذلك بنموذج تصحيح الخطأ في المعادلة الاتية :

$$\Delta Y_t = \delta_0 \Delta X_t - U(Y_{t-1} - \alpha - BX_{t-1}) + U_t \dots \dots \dots (12)$$

حيث تمثل ( $\Delta$ ) الفروق الاولى ، وان التغير في (Y) يعتمد على التغير في (X) ، وكذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن وعندما تكون القيمة (Yt-1) اعلى من القيمة التوازنية فان قيمة (Yt) سوف تنخفض في المدة القادمة لتصحيح الخطأ ، ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ (U) ، حيث ان النموذج يقيس كيفية تصحيح قيمة (Y) للعودة الى الوضع التوازني وان (B,  $\delta_0$ ) تقيسان معالم الاجل القصير والطويل ، (U) : تقيس سرعة التكيف لتوازن الاجل الطويل ، ويمكن تعديل النموذج كالاتي :

$$\Delta Y_t = \sum_{i=1}^{k-1} \Psi \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k-1} \delta_{i=1} \Delta x_{t-i} - U(y_{t-1} - \alpha - Bx_{t-1}) + U_t \dots \dots (13)$$

وتحت افتراض التكامل المشترك فإن الانحدار البسيط سيقدم نتائج متسقة لمعامل الاجل الطويل ، على الرغم من وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة والخطأ العشوائي ، إذ نقدر المعادلة السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (O.L.S)، ويتم تقدير العلاقة طويلة الاجل بطريقة المربعات الصغرى ، ويتم اختبار التكامل المشترك باختيار استقرار المتغير العشوائي ، ومع ظهور

طريقة الامكان الاعظم اصبح من الممكن الحصول على تأثير الاجل القصير والطويل وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وتحليل التكامل المشترك للعديد من المتغيرات الاقتصادية، الذي يمكن من خلاله وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك .

#### رابعا. طريقة (Johansen)<sup>(1)</sup> في اختبار التكامل المشترك

المعادلة الاتية توضح اسلوب جوهانسون

$$Y_t = Z_1 Y_{t-1} + Z_2 Y_{t-2} + \dots + Z_k Y_{t-k} + Bx_t + e_t \dots \dots \dots (14)$$

حيث ان :

(Yt) : قيمة عمودية لعدد ( K ) في المتغيرات .

(Xt) : قيمة المتغيرات الخارجية .

(et) : قيمة الحدود العشوائية الموزعة توزيعاً طبيعياً .

(Z) : مصفوفة المعلمات المقدرة للمتغيرات الداخلية .

(B) : مصفوفة المعلمات للمتغيرات الخارجية .

وان معلمة التوازن (معلمة التكامل المشترك) يمكن تعريفها على النحو الآتي :

$$1-Z_1-Z_2 \dots \dots \dots - Z_k = Z \dots \dots \dots (15)$$

حيث ان (Z) : تمثل مصفوفة ( 2x2 ) والتي تحدد ( rank ) : تمثل عدد التوليفات الخطية المستقبلية والساكنة التي يمكن الحصول عليها من هذين المتغيرين ،وان اختبار رتبة المصفوفة

(1) S. Johansen and K. Juselius , Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money , Oxford Bulletin of Economics and Statistics , Vol. : (52), No.(2), 1990 , P. 205.

(Z) هو اختبار التكامل المشترك وفحص القيم الذاتية لهذه المصفوفة ما اذا كانت مختلفة وبشكل معنوي عن الصفر ، وبالتالي يكون هناك حالات ثلاث هي :

1-ان تكون رتبة (Z) مساوية لـ(N) ( عدد المتغيرات) وهنا تكون (r) ساكنة (أي ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر ) .

2-ان تكون رتبة (Z) مساوية للصفر أي غير مستقرة .

3-ان تكون رتبة (Z) مساوية لـ(r) لكنها اقل من (n) أي ان  $(0 < \text{rank}(A) = r < n)$  .

ويمكن تعريف وكتابة مصفوفتين (a,y) على انها (1x2) بحيث

$$z=ya$$

حيث ان a = مصفوفة التكامل المشترك .

y = مصفوفة معلمات تصحيح الاخطاء او مصفوفة التكيف ، فإذا كانت (y,x) متكاملتين تكاملاً مشتركاً فإن (a) متجه التكامل الوحيد .

وفي نموذج متجه انحدار ذاتي تكون من (n) من المتغيرات هناك فقط (r) من متجهات التكامل المشترك على الاكثر :

$$r=n-1$$

ويمكن تقدير (r) من خلال تقدير انحدار على القيم المتباطئة إذ يتم حساب البواقي على التوالي ، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك فقد برهن (Johansen and Juselius) على ان احصائية الامكان الاعظم لفرضية وجود متجه واحد على الاقل للتكامل المشترك كالآتي :

$$LR=TIN(1-\lambda_2).....(16) .$$



حيث ان T : حجم العينة ، في حين ان احصائية اختبار فرضية العدم بان المتغيرات غير متكاملة وكالاتي :

$$LR = T[In(1 - \lambda_1) + In(1 - \lambda_2)] \dots \dots \dots (17)$$

### خامسا .اختبار جرانجر للسببية ( Granger causality )

يعرف (Granger)<sup>(1)</sup> على انه العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على ان التغير في القيم الحالية والسابقة لمتغير ما يسبب التغير في متغير اخر ، أي ان التغير في قيم (Xt) الحالية والسابقة يسبب التغير في قيم (Yt) ، ويتضمن اختبار (Granger) للسببية تقدير نموذج انحدار ذاتي :

$$Y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^q \lambda X_{t-j} + U_t \dots \dots \dots (18)$$

$$X_t = a_0 + \sum_{i=1}^n a_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^m B Y_{t-1} + V_t \dots \dots \dots (19)$$

حيث ان : (  $\lambda, \alpha_i, B, \delta_i$  ) معاملات يراد تقديرها .

(  $V_t, U_t$  ) حدين عشوائيين بتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي صفر ، وان المعادلتين يتم تقديرهما باستخدام طريقة المربعات الصغرى ( OLS ) ، واجراء اختبار السببية اجراء اختبار (F) لمعرفة مدى معنوية معاملات القيم الحالية والسابقة فإذا كانت (F) المحتسبة اصغر من القيم الحرجة لـ(F) الجدولية فان ذلك يؤدي الى رفض فرضية العدم التي توضحوجود علاقة سببية .

(1) C.W. J. Granger and P. New Bold , Spurious Regression , Op, cit , P. 196 .

## سادسا. نموذج الانحدار الذاتي للمتجه ( VAR )

قدم سيمز ( C.A.Sims ) نموذجه المطور الانحدار الذاتي للمتجه ( VAR ) ، ويعود أساس هذا النموذج قد حدد أصلا في اختبار ( Granger ) ، الذي يعمل على كشف اتجاه السببية ، أو التأكد من وجود تغذية استرجاعية بين المتغير المعتمد والمستقل من خلال الاختبارات الإحصائية . وعندما تكون هناك علاقة قيادة - تخلف بين المتغيرات ، وتكون منهجية الانحدار الذاتي للمتجه ( VAR ) مشابهة لنمذجة المعادلات المترامنة ، أي إن هناك العديد من المتغيرات الداخلية معاً ، غير إن كل متغير داخلي يكون موضعاً بقيمته المختلفة وبالقيم المتخلفة لكل المتغيرات الداخلية الأخرى في النموذج ، ولا توجد هناك متغيرات خارجية في النموذج. وان البناء الهيكلي لنموذج المعادلات التزامنية تستخدم النظرية الاقتصادية في وصف العلاقة بين العديد من المتغيرات المهمة ، ويكون نتائج النموذج هي المقدرات ، تستخدم هذه النتائج التجريبية في اختبار العلاقات النظرية (1) .

وان نماذج الانحدار التي تأخذ التخلف الزمني بنظر الاعتبار تعرف باسم نماذج الانحدار الديناميكي ، أو نماذج الانحدار المتخلفة ، يوجد هناك نوعان من نماذج التخلف ، التخلف الموزع، وتخلف الانحدار الذاتي ( AR ) ، ويعني الانحدار الذاتي ، إن القيم المتخلفة للمتغير المعتمد عليه تكون واحدة من المتغيرات التوضيحية ، وقد أثبتت النماذج الموزعة والنماذج ذاتية الانحدار فائدتها في الاقتصاديات التطبيقية ، وذلك لأنها تجعل النظرية الاقتصادية الثابتة نظرية حركية ( ديناميكية ) ، من خلال إدخال ( الزمن ) بنظر الاعتبار فان هذه النماذج من شأنها أن تميز بين الاستجابة القصيرة الأجل والاستجابة طويلة الأجل للمتغير غير المستقل لوحدة التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية، وبسبب اعتماد هذه النماذج على حالات التخلف فهذا يتطلب الاعتماد معيار لتحديد مدة التخلف المثلى في الاختبار ، وتحديد النموذج الأمثل ،

(1) Gujarati , Damodar .N , Basic Econometrics , op.Cit, p.746 .

وأفضل اختبار لذلك هو معيار شوارز ( Schwarz ) ومعيار (Likelihood) الذي تتضمنها نتائج اختبارات الـ VAR في برمجيات Eviews وأهمها: (1)

اختبار (Likelihood) : يعتمد هذا المعيار على تقدير المعلمات المجهولة في احتمالية أن تقدم المشاهدات اكبر قيمة للمتغير المعتمد . (2)

معيار ( AIC ) ( Akaike Information Criterion ) : يستخدم ( AIC ) في اختبار النماذج المتنافسة للبدائل غير المستقرة ، وان القيم الصغرى هي المفضلة عند اختيار النموذج ، ويأخذ الصيغة الآتية(3) :

$$AIC(q) = N \log ( SSE / N ) + 2 q \dots\dots(20)$$

حيث إن :

$n =$  عدد المشاهدات .

$SSE =$  مجموع مربعات البواقي .

$q =$  عدد المعلمات .

معيار شوارز ( Schwarz Criterion ) : يستخدم هذا المعيار في تحديد طول فترة التخلف في نموذج التخلف- الموزع ، ويقترح شوارز تبين الصيغة الآتية :

$$Sc = \ln ( \zeta )^2 + m \ln ( n ) \dots\dots\dots(21)$$

عندما تكون  $\zeta^2$  هي تعظيم ( Likelihood ) المقدر من  $\zeta^2 = (Rss/n)$  وأن (m) طول فترة التخلف ، و ( n ) عدد المشاهدات ، وبصورة رئيسة تستخدم العديد من قسم التخلف ( m ) عند

(1) D.L.Roberts and S.Nord . Causality Tests and Functional Form sensitivity, Applied Economics , 17 , 1985 , p.135 .

(2) Gujarati , Damodar. N, Basic Econometrics , op.cit,pp. 110 – 114 .

(3) Ibid , p.209 .

استخدام الانحدار ، ومن ثم يختار التخلف الذي يعظم أدنى قيمة Sc أي إن معيار شوارز يستخدم في تحديد طول فترة التخلف المناسبة<sup>(1)</sup>.

4. الخطأ المعياري (Standard errors): إن الخطأ المعياري هو ليس إلا الانحراف المعياري لتوزيع العينات الخاصة بالمقدرات ، وان توزيع العينات للمقدرات هو احتمالية أو تكرار موزع للمقدرات ، أي إن المقدر الذي يحتوي على أقل خطأ قياسي موجود بين المتغيرات هو المتغير المفضل<sup>(2)</sup> .

ويستخدم الانحدار الذاتي للمتجهة ( VAR ) بصورة عامة في أنظمة التنبؤ للسلاسل الزمنية ذات العلاقات المتبادلة ، وفي تحليل المعطيات الحركية للتوزيع العشوائي في متغيرات النظام وعند استخدام منهجية ( VAR ) لا يتطلب الحاجة إلى نماذج هيكلية ، فمن خلال استخدام الانحدار الذاتي للمتجهة ( VAR ) فان جميع المتغيرات هي داخلية وهي دالة للقيم المتخلفة لجميع المتغيرات الداخلية في النظام ، ويكون الشكل الرياضي لمعادلة الانحدار الذاتي للمتجه :

$$y_t = A_1 y_{t-1} + \dots + A_p y_{t-p} + Bx_t + \zeta_t \quad (22)$$

حيث :  $y_t$  هي المتجه K من المتغيرات الداخلية، و  $(X_t)$  هي المتجه d للمتغيرات الخارجية،  $A_p, \dots, A_1, B$  هي مصفوفات للمعاملات المطلوب تقديرها و  $(\zeta_t)$  هي متجه الابتكارات التي ربما تكون مترابطة على نحو متعاصر الواحد منها مع الآخر ، غير إنها لا تكون مترابطة مع قيمتها المتخلفة ، وغير مترابطة مع كل متغيرات الحد الأيمن وبما إن القيم المتخلفة فقط من المتغيرات الداخلية تظهر على الحد الأيمن من كل معادلة ، ولذلك لا وجود لمسألة المحاكاة . وتكون طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ( OLS ) هي طريقة التقدير الملائمة . ويلاحظ بأن افتراض حد الاضطراب لا يكون مترابطا في السلسلة ، بل افتراضا غير مقيد لان أي ترابط تسلسلي بالإمكان امتصاصه بإضافة المزيد من قيم (y) المتخلفة .

ومن شرائط هذا النوع من النماذج :

(1) Ibid .PP. 615 – 632 .

(2) Ibid . P. 70 .

(  $E(et) = 0$  ) جميع الأخطاء المتوقعة تساوي صفر .

$(E(et et')) = \Omega$  = مصفوفة التباين المشترك للأخطاء المتوقعة هي (  $\Omega$  ) وهي مصفوفة محددة ايجابية (  $n \times n$  ) .

$(E(et et' - K) = 0$  : عند أي فترة K ليس هناك علاقة ارتباط خلال الزمن ولا يوجد ارتباط متسلسل في الأخطاء حيث ( K ) لا يساوي صفر .

كما يمكن استخدام نموذج ( VAR ) لاثنتين من المتغيرات ويكون على النحو التالي :

$$\begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} C_1 \\ C_2 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} A_{1,1} & A_{1,2} \\ A_{2,1} & A_{2,2} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1,t-1} \\ Y_{2,t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{bmatrix}$$

ويمكن ان يكون مكافئ لاثنتين من نظام المعادلات وعلى النحو الآتي :

$$Y_{1,t} = C_1 + A_{1,1} \cdot y_{1,t-1} + A_{1,2} \cdot y_{2,t-1} + e_{1t} \dots\dots\dots(23)$$

$$Y_{2,t} = C_2 + A_{2,1} \cdot y_{1,t-1} + A_{2,2} \cdot y_{2,t-1} + e_{2t} \dots\dots\dots(24)$$

نلاحظ إن هناك معادلة واحدة لكل متغير في النموذج ، كذلك القيمة الحالية في الوقت ( t ) لكل متغير تتوقف على التأخر الخاص بها وكذلك على تخلف المتغيرات الأخرى في الـ VAR .

إضافة إلى إن هذا النموذج يمكن إن يكون مكافئ لتخلف واحد فقط أو أكثر على سبيل المثال :

$$Y_t = C + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + e_t \dots\dots\dots (25)$$

ويمكن كتابته بالصيغة الآتية :

$$\begin{bmatrix} Y_t \\ Y_{t-1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} C \\ 0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} A_1 & A_2 \\ I & 0 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{t-1} \\ Y_{t-2} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} e_t \\ 0 \end{bmatrix}$$

حيث ( I ) مصفوفة مشخصة.

أما الصيغة الهيكلية لنموذج VAR يمكن كتابتها بالشكل الآتي :

$$B_0 Y_t = C_0 + B_1 Y_{t-1} + B_2 Y_{t-p} + \Sigma_t \dots\dots\dots(26)$$

حيث إن :

n( هي متجه ثابت (C<sub>0</sub> × 1 =

= B<sub>i</sub> هي مصفوفة (n × n) لكل (i=0,1.....,p)

= Σ<sub>t</sub> متجه الأخطاء (n × 1) وهي صدمات تستوفي الشروط (أ، ج) المذكورة آنفاً مع خاصية إن

جميع عناصر التباين المشترك (E(et et')=Σ<sub>0</sub>) كذلك هذه الصدمات غير مرتبطة ، على

سبيل المثال الصيغة الهيكلية لمتغيرين في ال VAR هي :

$$\begin{bmatrix} 1 & B_{0,1,2} \\ B_{0,2,1} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{t-1} \\ Y_{t-2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} C_{0,1} \\ C_{0,2} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} B_{1,11} & B_{1,12} \\ B_{1,21} & B_{1,22} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{t-1} \\ Y_{t-2} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \Sigma_{1,t} \\ \Sigma_{2,t} \end{bmatrix}$$

$$\Sigma = E(\Sigma_t \Sigma_t') = \begin{bmatrix} \sigma^1 & 0 \\ 0 & \sigma^2 \end{bmatrix} \quad \text{حيث}$$

### سابعاً. دوال الاستجابة الفورية (IRF)

دوال الاستجابة الفورية للصدمة تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج (VAR) على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج، وهناك طريقتين لقياس اثر الصدمة ، أولهما ، قياس اثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد. وثانيهما قياس اثر الصدمة بمقدار وحده واحدة .

ويتم تقدير دوال الاستجابة المستحثة وتحليل التباين من خلال المعادلة (27) ، نموذج متجه المتوسط المتحرك (Vector Moving) (VMA) وعلى النحو الآتي:

$$\Delta Y_t = \tau_0 \sum_{j=0} A_j U_{t-j} = a_0 + A_0 U_t + A_1 U_{t-1} + A_2 U_{t-2} + \dots (27)$$

أذ أن  $A_j$  مصفوفة معاملات النموذج الأساس  $U$ ،  $(n \times n)$  متجهة الصدمات الاقتصادية الهيكلية أو متجه حدود الخطأ العشوائي  $(n \times 1)$

وتبين دالة الاستجابة المستحثة تأثيرات الصدمات في مسار المتغيرات ومن أجل أن نفهم هذه الدوال بصورة كاملة سندرسها بحالتين الأولى في حالة السلسلة الزمنية المنفردة (واحدة) ذات المتغير الواحد والثانية في الحالة المتعددة المتغيرات.

#### 1. حالة السلاسل الزمنية الواحدة: Univariate Case

تستعمل هذه السلسلة الصيغة الآتية:

$$y_t = \rho y_{t-1} + v_t \quad (28)$$

وتتعرض إلى صدمة مقداره  $v$  في المدة (1) (التباطؤ الأول) . والقيمة الابتدائية لـ  $y$  عند الزمن صفر:  $y_0 = 0$  . وطالما نهتم بالمسار الديناميكي للمتغيرات ستكون نقطة البداية غير مناسبة فعند الزمن  $t = 1$  الذي ، تتبعه الصدمة ، فإن قيمة  $y$  ستساوي :

$$y_1 = \rho y_0 + v_1 = v \quad (29)$$

وفي حالة عدم وجود صدمات لاحقة في المدد الزمنية اللاحقة ( $v_2, v_3, \dots = 0$ ) فعند الزمن  $t = 2$  سنحصل على الآتي :

$$y_2 = \rho y_1 = \rho v \text{-----} (30)$$

وعند الزمن  $t = 3$  سنحصل على الآتي:

$$y_3 = \rho y_2 = \rho(\rho y_1) = \rho^2 v \text{-----} (31)$$

وهكذا بالنسبة للمدد الأخرى.

لذلك فإنّ المسار الزمني للمتغير الذي يتبع الصدمة يساوي  $\{v, \rho v, \rho^2 v, \dots\}$  وإنّ قيم المعاملات  $(1, \rho, \rho^2, \dots)$  يُطلق عليها المضاعفات multipliers، وإنّ المسار الزمني الذي يلي الصدمة يطلق عليه دالة الاستجابة الفورية impulse response function .

و للتوضيح نفترض أنّ  $\rho = 0.9$  و الصدمة تساوي (1) ( $v = 1$ ) وأستناداً لهذا التحليل ، فإنّ  $y$  ستساوي  $\{1, 0.9, 0.81, \dots\}$  والتي ستصل إلى الصفر بمرور الزمن.

## 2. حالة المتغيرات المتعددة Bi variate Case

دالة الاستجابة المستحثة بسلسلتين زمنيتين بنظام VAR للمتغيرات الساكنة الصيغة ستكون على وفق ما يأتي:

$$y_t = \delta_{10} + \delta_{11}y_{t-1} + \delta_{12}x_{t-1} + v_t^y \text{.....} (32)$$

$$x_t = \delta_{20} + \delta_{21}y_{t-1} + \delta_{22}x_{t-1} + v_t^x \text{.....} (33)$$

في هذه الحالة توجد ،صدمتان محتملتان للنظام . صدمة للمتغير  $y$  والآخرى للمتغير  $x$ . لذا يمكن الحصول على أربع دالات استجابة فورية - تأثير الصدمة في المتغير  $y$  في مسارات الزمن لـ ( $y$  و  $x$ ) وتأثير الصدمة لـ  $x$  في مسارات الزمن لـ ( $x$  و  $y$ ) .



تعد الآلية الحقيقية لتوليد الاستجابات الفورية في النظام ، هي توليد معقد والسبب في ذلك يعود إلى :

حقيقة أن يسمح بحصول حالة التفاعلات الديناميكية (المتغيرات المتعددة تولد مضاعفات).

أن يحدد الصدمة الصحيحة أو الحقيقية من البيانات غير المشاهدة (v).

وبالأخذ بهاذين السببين فإن ذلك سيؤدي إلى ما يعرف بمشكلة التشخيص problem  
\*Identification .

وتحصل هذه الحالة ، عندما يكون النظام الموصوف في المعادلتين السابقتين (32 و )  
(33) هو تمثيل حقيقي للنظام الديناميكي ، وبالتحديد فإن  $y$  ترتبط فقط بتباطؤ  $y$  و  $x$  وأن  $x$   
ترتبط فقط بتباطؤات  $y$  و  $x$  وبصيغة أخرى إن  $y$  و  $x$  مرتبطان بنظام ديناميكي ولكنهما غير  
متزامنين . أي أنّ القيمة الحالية  $x_t$  لا تظهر في معادلة  $y_t$  وإنّ القيمة الحالية لـ  $y_t$  هي أيضاً  
لا تظهر بمعادلة  $x_t$  - بافتراض أنّ الأخطاء  $v_t^x$  و  $v_t^y$  مستقلين عن بعضهما البعض (غير  
مرتبطين بصورة متزامنة) فضلاً عن ذلك فأنتنا نفترض أنّ :

$$v_t^y \sim N(0, \sigma_y^2).$$

$$v_t^x \sim N(0, \sigma_x^2).$$

وصدمة مقدارها انحراف معياري واحد (Innovation) إلى  $y$  عند الزمن  $t = 1$  سيكون  
على وفق الآتي  $v_1^y = \sigma y$  إذ أنّ  $\sigma$  هي انحراف معياري مقداره واحد . وأنّ  $v_t^y$  يساوي صفراً  
وبافتراض أنّ  $v_1^x$  تساوي صفر لكل المدد الزمنية . تجدر الإشارة إلى أنّه من المعتاد دراسة  
صدمة مقدارها انحراف معياري واحد للتغلب على مشكلات اختلاف وحدات القياس ، وطالما  
نركز على ما هي تغيرات صدمة مسارات  $y$  و  $x$  لنفترض أنّ  $(y_0 = x_0 = 0)$  ، ومن ثمّ  
يمكننا تجاهل الحد الثابت ، عندئذٍ سنحصل على :

عندما  $t = 1$  اثر صدمة حجمها  $\sigma_y$  في  $y$  ستساوي  $v_1^y = \sigma_y y_1$  واثرها في  $x$  سيساوي  $v_1^x = 0$ .

عندما  $t = 2$  اثر صدمة في  $y$  ستساوي:

$$y_2 = \delta_{11}y_1 + \delta_{12}x_1 = \delta_{11}\sigma_y + \delta_{12}0 = \delta_{11}\sigma_y \text{-----}(34)$$

وآثرها في  $x$  سيساوي:

$$x_2 = \delta_{21}y_1 + \delta_{22}x_1 = \delta_{21}\sigma_y + \delta_{22}0 = \delta_{21}\sigma_y \text{-----}(35)$$

عندما  $t = 3$  اثر صدمة في  $y$  ستساوي:

$$y_3 = \delta_{11}y_2 + \delta_{12}x_2 = \delta_{11}\delta_{11}\sigma_y + \delta_{12}\delta_{21}\sigma_y \text{-----}(36)$$

وآثرها في  $x$  سيساوي:

$$x_3 = \delta_{21}y_2 + \delta_{22}x_2 = \delta_{21}\delta_{11}\sigma_y + \delta_{22}\delta_{21}\sigma_y \text{-----}(37)$$

وبإعادة الاستعاضة بالنسبة ...  $t = 4, 5, \dots$  سنحصل على استجابة فورية لصدمة  $y$  على  $y$

تساوي  $\{\sigma_y, \delta_{11}, (\delta_{11}\delta_{11} + \delta_{12}\delta_{21}), \dots\}$  والاستجابة الفورية لصدمة  $y$

في  $x$  تكونها  $\sigma_y$  ستساوي  $\{0, \delta_{21}, (\delta_{21}\delta_{11} + \delta_{22}\delta_{21}), \dots\}$

وبتوجيه صدمة بانحراف معياري واحد الى  $x$  ، لمعرفة ما سيحصل في الزمن  $t =$

$1$ ؟  $\sigma_x = v_1^x$  وبعدئذٍ فإن قيمة  $v_t^x$  تساوي صفر قبل الصدمة ، بافتراض أن  $v_t^y$  تساوي صفرًا لكل

$t$  في المدة الأولى بعد الصدمة فإن تأثير الصدمة التي مقدارها  $\sigma_x$  على  $y$  تساوي  $y_1 =$

$0$  و  $v_1^y = 0$  وأن أثر الصدمة على  $x$  يساوي  $v_1^x = \sigma_x$  ، وإذا كانت الصدمة بعد مدتين

$t = 2$  فإن التأثير على  $y$  يساوي :

$$y_2 = \delta_{11}y_1 + \delta_{12}x_1 = \delta_{11}0 + \delta_{12}\sigma_x = \delta_{12}\sigma_x \text{-----}(38)$$

وآثرها في  $x$  سيساوي:

$$x_2 = \delta_{21}y_1 + \delta_{22}x_1 = \delta_{21} 0 + \delta_{22}\sigma_x = \delta_{22}\sigma_x \text{-----}(39)$$

ومن ثم فإنّه عند إعادة الاستعاضة فإننا نحصل على الاستجابة الفورية للصدمة  $x$  على  $y$  كما يأتي :  $\{0, \delta_{12}, (\delta_{11}\delta_{12} + \delta_{12}\delta_{22}), \dots \dots\}$  وأن الاستجابة الفورية للصدمة الموجهة لـ  $x$  على  $x$  هي كما يلي :  $\{1, \delta_{22}, (\delta_{21}\delta_{12} + \delta_{22}\delta_{22}), \dots \dots\}$ .

وإنّ دراسة دالات الاستجابة الفورية - ليست فقط في معاملات أنموذج VAR- تبين مقدار أثر الصدمة زائداً المعدل الذي تؤثر فيه هذه الصدمة والتي تبين طبيعة التداخل والاعتمادية بين المتغيرات (1) .

(1)R.Cariter Hill and others ,Principles of Econometrics , Third Edition, VP and Executive Publisher Don Fowey, USA,2008,P 350-354.

## المبحث الثاني

### قياس اثر السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي

للمدة (2004-2020)

#### اولا . توصيف وصياغة النموذج القياسي

لبيان اثر السياسة النقدية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي نستخدم نموذج (VAR) الذي يعتمد على دراسة التأثيرات الديناميكية بين متغيرات النموذج والتي هي كالاتي :

Gdp : الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنشاط الاقتصادي العراقي .

Um : معدل البطالة

Inf : معدل التضخم

M<sub>s</sub> : عرض النقد بالمفهوم الواسع.

Ex : سعر صرف الدينار العراقي بالدولار

R : معدل فائدة السياسة النقدية

والنموذج العام لمتجهة الانحدار الذاتي (VAR) يكون على النحو الاتي :

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \phi_i \Delta Y_{t-i} + \Pi Y_{t-1} + BX + U_t \dots \dots \dots (39)$$

اذ ان :

(Y<sub>t</sub>) : متجه المتغيرات الداخلية ( Gdp, M<sub>s</sub>, inf, Ex , R, um )

(a<sub>0</sub>) : متجه الحد الثابت ( nx<sub>1</sub> ) .

( $\phi$ ) : مصفوفة المعاملات التي تمثل المتغيرات في الاجل القصير ( $nxn$ )

( $\Pi$ ): مصفوفة المعاملات لمتغيرات الاجل الطويل ( $nxn$ )

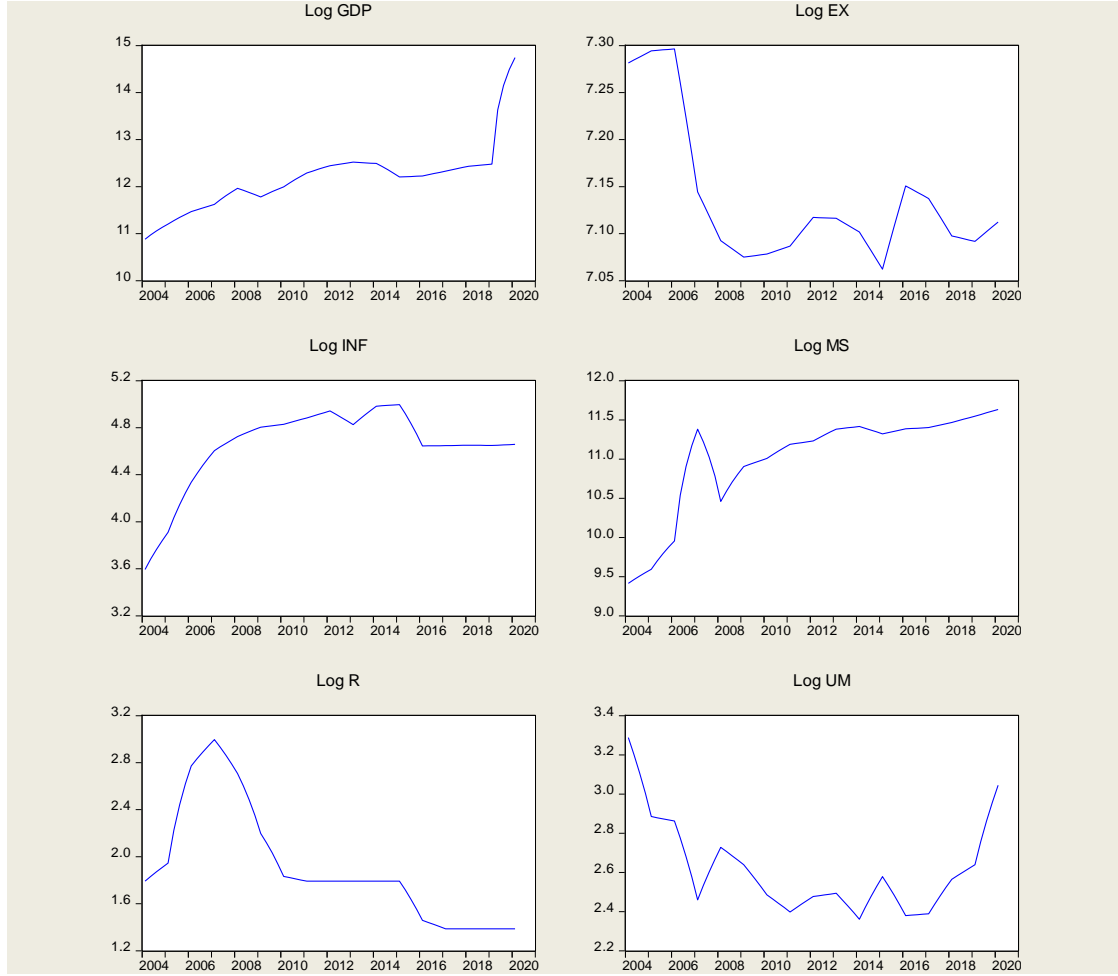
( $U$ ) متجه الخطأ العشوائي .

( $\rho$ ) عدد فترات التباطؤ الزمني

وعدلت كافة المتغيرات موسمياً وقيم ربع سنوية لان اجراء تحليل السلاسل الزمنية تحتاج لبيانات اكثر لان من المعروف ان هذه الاختبارات تتطلب ان تكون البيانات المستخدمة كبيرة لانه يتم فقد عدد من درجات الحرية لغرض ادخال الفجوات الزمنية الملائمة ، فضلا عن انها تعطي نتائج اكثر مصداقية مما يعزز ايضا مصداقية ما يبني عليه من استنتاجات . وجمعت من احصاءات وطنية (البنك المركزي العراقي ، ووزارة التخطيط ، ويوضح الشكل (11) الاتجاه الزمني لمتغيرات البحث للمدة (2004-2020) بيانات ربع سنوية .ويتضح من الشكل ان الاتجاه العام للنتائج المحلي الاجمالي (Gdp) متزايد عبر الزمن ، في حين الاتجاه العام لمؤشر معدل البطالة (um) وسعر الصرف (ex) كان متقلبا بين الصعود والهبوط . وعرض النقد بالمفهوم الواسع ( $M_s$ ) كان في الاتجاه العام صعودي مع بعض الانخفاضات . اما معدل الفائدة ( $r$ ) كان بالاتجاه العام نزولي خلال مدة البحث ومعدل التضخم (inf) كان متقلب بين الصعود والهبوط لكن الاتجاه العام صعودي . ويلاحظ ايضا ان المسار الزمني للمتغيرات لا يتسم بالاستقرار في اتجاهه العام .

شكل (11)

الاتجاه الزمني لمتغيرات السياسة النقدية والمتغيرات الكلية في العراق للمدة (2020-2004)



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي E-views10

ثانياً : توصيف بيانات النموذج .

تم الحصول على البيانات الاحصائية من مصادر متفرقة لكل من (الناتج المحلي الاجمالي (Gdp) ، وعرض النقد بالمفهوم الواسع (Ms) ، وسعر الصرف (Ex) ، ومعدل الفائدة (R) ، ومعدل التضخم المعبر عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (inf) ، ومعدل البطالة (um) . وتم تقدير النموذج في المدة (2020-2004) ببيانات ربعية بواقع (65) مشاهدة ، ويوضح الجدول (13) نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج محل الدراسة .

يتبين من الجدول ادناه ، ان الناتج المحلي الاجمالي (Gdp) بلغت اعلى قيمة له (273587) نقطة خلال الربع الثاني من عام (2013) وادنى قيمة له ( 53235) نقطة خلال الربع الاول من عام (2004) ، وبوسط الحسابي (187399) ، والوسيط ( 203511,3) ، والانحراف

المعياري (66639) ، وباحتمالية اقل من 0.05) اذ بلغت (0.036) . بينما مؤشر التضخم (inf) كانت اعلى قيمة له ( 148) نقطة خلال الربع الاول من عام (2015) وادنى قيمة له ( 36,4) نقطة خلال الربع الاول من عام (2004) ، وبوسط الحسابي (110,8) ، والوسيط ( 109,2) ، والانحراف المعياري (28,87) ، وباحتمالية اقل من 0.05) اذ بلغت (0.009) . اما مؤشر معدل البطالة (um) كانت اعلى قيمة له (26,8) نقطة خلال الربع الاول من عام 2004 وادنى قيمة له (10,6) نقطة خلال الربع الاول من عام 2014 ، وبوسط حسابي (13.89) ، والوسيط (12,58) ، والانحراف المعياري (3,44) وباحتمالية صفرية .

وبلغت اعلى قيمة لمتغير عرض النقد بالمعنى الواسع (ms) (112571) خلال الربع الاول من عام (2020) وادنى قيمة له ( 12245) خلال الربع الاول من عام 2004 ومتوسطه الحسابي (69364.74) والوسيط (78519,25) والانحراف المعياري له (2853) ، وباحتمالية اقل من (0.05) ، بلغت (0.039) .

اما سعر الصرف (Ex) كانت اعلى قيمة له ( 1475) نقطة خلال الربع الرابع من عام (2005) وادنى قيمة له (1167) نقطة في الربع الاول من عام (2015) ، وكان متوسطه الحسابي ( 1258.21) ، والوسيط (1221.25) ، والانحراف المعياري (94.20) ، وباحتمالية اقل من (0.05) كانت (0.000) .

بينما معدل فائدة السياسة النقدية (R) فقد بلغت اعلى قيمه له ( 20) نقطة خلال الربع الثالث من عام (2007) وادنى قيمة له ( 4) نقطة خلال الربع الرابع من عام (2016) ، ومتوسطه الحسابي ( 7.61) والوسيط ( 6) والانحراف المعياري (4.6) ، وباحتمالية تقترب من الصفر ، اذ بلغت (0.0002) .

الفصل الثالث....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2004-2020)

Gdp	R	Ex	Ms	Inf	Um	
187399	7.61	1258.21	69364.74	110.84	13.89	Mean
203511.3	6	1221.25	78519.25	109.52	12.58	Median
273587	20	1475	112571	148	26.8	Maximum
53235	4	1167	12245	36.4	10.6	Minimum
66639.46	4.6	94.2	28532.98	28.87	3.44	Std. Dev.
-0.49	1.42	1.52	-0.703	-0.914	1.77	Skewness
1.95	3.7	3.8	2.36	3.34	6.01	Kurtosis
5.61	23.18	1.26	6.45	9.37	58.66	Jarque-Bera
0.036	0.000	0.0035	0.0039	0.0042	0.000	Probability
12180	495.2	41188	4508	7204.9	903.0	Sum
2.84	135	4.76	5.21	53376.5	758.95	Sum Sq. Dev.
65	65	65	65	65	65	Observations

جدول (13) نتائج وصف المتغيرات النقدية والكلية للمدة (2004-2020) (بيانات ربعيه )

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 10

### ثالثا : اختبارات جذر الوحدة:

قبل اجراء عملية التقدير، تم اختبار السلاسل الزمنية فيما يتعلق بوجود جذر الوحدة في متغيرات النموذج والمعادلة الأساسية . من خلال تطبيق اختبارات كل من ديكي فولر المطور - الموسع - (ADF) ، وفيليبس - بيرون (P-P)، عند المستوى (level) وعند الفرق الأول (Differences1) و تحت فروض بدون قاطع ، ويقاطع ، ويقاطع واتجاه زمني .

ويوضح جدول (12) و (13) النتائج الإحصائية المستخرجة من خلال تطبيق اختبار (ADF) و (P-P) ، والقيمة الحرجة وعند مستوى معنوية (1%) ، (5%) ، (10%) ، وكان سكون المتغيرات عند الفرق الأول يقاطع واتجاه زمني .



جدول (14)

نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة للمتغيرات النقدية والناجح للمدة (2004-2020) (ربعية)

Variable	Level		1 <sup>st</sup> Difference		Critical value		
	ADF test	Prob.	ADF test	Prob.	1%	5%	10%
Gpd	-2.2522	0.4519	-3.6260**	0.0368	-4.1372	- 3.4952	-3.1766
M2	-2.6273	0.2707	-6.8423*	0.000	-4.1705	-3.5107	-3.1855
Ex	-2.3344	0.4083	-4.5110*	0.0038	-4.1567	-3.5043	-3.1818
R	-2.6249	0.2714	-4.7779*	0.0016	-4.1408	-3.4969	-3.1775
Inf	-2.9566	0.1538	-4.1215**	0.0115	-4.1756	-3.5130	-3.1868
Um	-0.8871	0.7856	-3.499**	0.041	-4.1213	-3.4878	-3.1723

المصدر : نتائج البرنامج الإحصائي E-views.10 .

\* : مستوى معنوية 1% .

\*\* : مستوى معنوية 5% .

\*\*\* : مستوى معنوية 10% .

واظهرت النتائج المتحصل عليها من اختبار (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات (Gdp, Ms , Ex , inf , R, um ) غير ساكنة في مستوياتها الأصلية ، إذ كانت جميع القيم المقدرتها اصغر ( او القيمة المطلقة اكبر ) من القيم الجدولية مما يعني قبول فرضية العدم  $H_0$  القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها اي احتوائها على جذر الوحدة .

ولذا تم اجراء الاختبار باخذ الفرق الاول وباستخدام جميع الفروض الاولى ، و يتضح لنا ان القيمة المقدرتها للمتغير (Gdp) وبالباغة (-3.6260) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.4952) عند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.036) .

اما القيمة المقدرتها للمتغير (Ms) وبالباغة (-6.8423) اصغر من القيمة الجدولية (-4.1705) عند مستوى معنوية (1%) ، وباحتمالية صفرية .

بينما القيمة المقدرة للمتغير (EX) والتي تبلغ (-4.5110) اصغر من القيمة الجدولية (-4.1567) وعند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية تقترب من الصفر .

وكانت القيمة المقدرة للمتغير (R) (- 4.7779) اصغر من القيمة الجدولية (-4.1408) وعند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية تقترب من الصفر .

واما القيمة المقدرة للمتغير (inf) والبالغة (-4.1215) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.5130) وعند مستوى معنوية (5%) و باحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.011) .

وكانت القيمة المقدرة للمتغير (um) والبالغة (-3.499) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.487) وعند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.045) .

مما يعني قبول الفرضية البديلة :  $H_1$  القائلة بسكون المتغيرات في فروقها الاولى .

ولدعم نتائج اختبار (ADF) ، تم اعتماد اختبار (P-P) في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، لما له من قدرة احصائية ديناميكية افضل وادق ولا سيما في العينات ذات الحجم الصغيرة . ويتبين من نتائج اختبار فيليبس -بيرون بان السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج غير ساكنة في المستوى وبكل الفروض ، اذ كانت القيم المحسوبة لهذه السلاسل اكبر من القيم الجدولية عند مستويات معنوية (10% ، 5% ، 1%) مما يعني امكانية قبول فرضية العدم:  $H_0$  بوجود جذر الوحدة .

وعند اجراء الاختبار (P-P) باخذ الفرق الاول وباستخدام جميع الفروض الاولى ، يتضح ان القيمة المقدرة للمتغير (Gdp) والبالغة (-3.6699) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.4952) عند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.033) .

اما القيمة المقدرة للمتغير ( $M_s$ ) والبالغة (-3.5025) اصغر من القيمة الجدولية (-3.495) عند مستوى معنوية (5%) ، وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.049).

بينما القيمة المقدرة للمتغير (EX) والتي تبلغ (-3.5079) اصغر من القيمة الجدولية (-3.4952) وعند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية بلغت (0.048).

جدول (15) نتائج اختبار (P-P) لجذر الوحدة للمتغيرات النقدية والنتائج للمدة (2004-2020) (ربعية)

Variable	Level		1 <sup>st</sup>	Critical value				
	P-P test	Prob.	Difference	P-P test	Prob.	1%	5%	10%
Gpd	-1.7445	0.7177	-3.6699**	0.0331		-4.1372	-3.4952	-3.1766
M2	.54260-	0.9784	-3.5025**	0.0492		-4.1372	-3.4952	-3.1766
Ex	-1.3214	0.8721	-3.5079**	0.0486		-4.1372	-3.4952	-3.166
R	-2.0335	0.5703	-8.4090*	0.000		-4.1408	-3.4969	-3.1775
Inf	-1.3939	0.8519	-8.4084*	0.000		-4.1408	-3.4969	-3.1775
Um	-1.8415	0.6728	-3.5270**	0.045		-4.1104	-3.4827	-3.1693

المصدر : نتائج البرنامج الإحصائي E-views.10 .

\* : مستوى معنوية 1% .

\*\* : مستوى معنوية 5% .

\*\*\* : مستوى معنوية 10% .

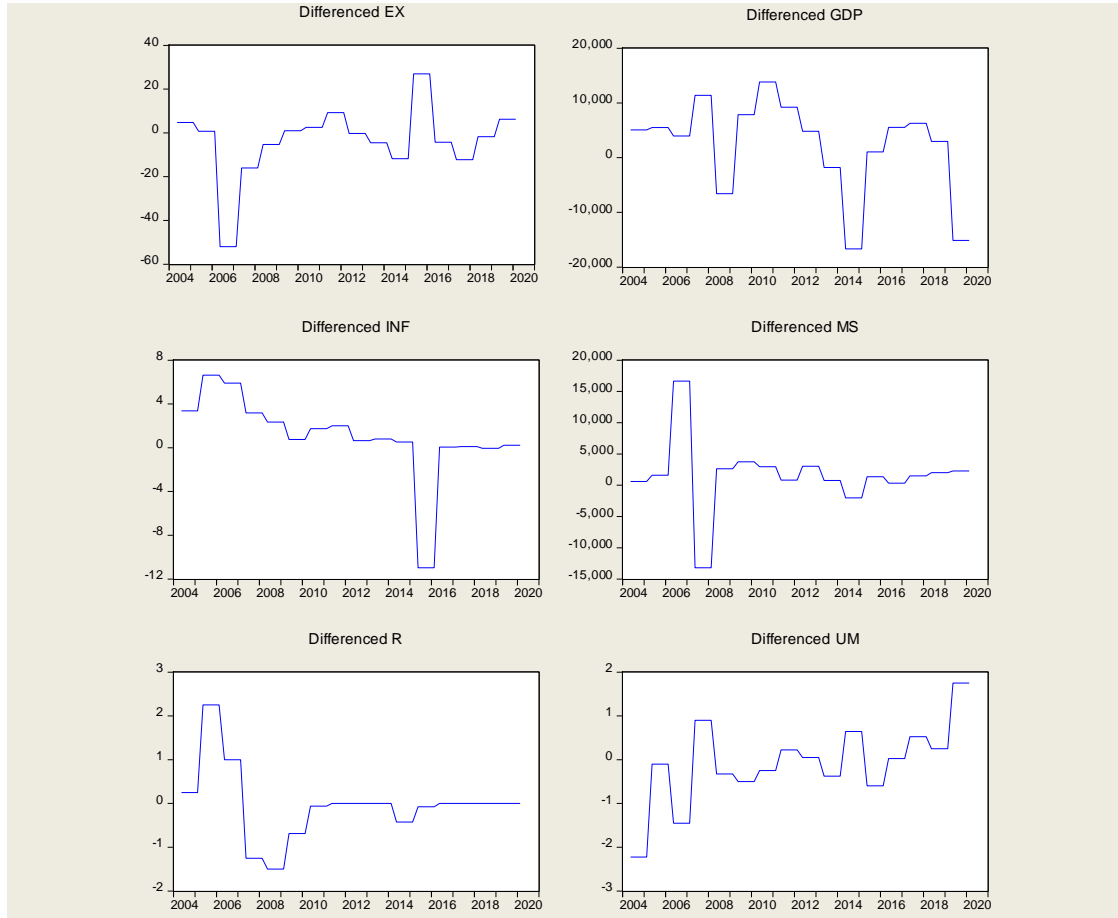
وكانت القيمة المقدرة للمتغير (R) (-8.4090) اصغر من القيمة الجدولية (-4.1408) وعند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية .

واما القيمة المقدرة للمتغير (inf) والبالغة (-8.4084) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-4.1408) وعند مستوى معنوية (1%) و باحتمالية صفرية .

اما القيمة المقدرة لمتغير (um) والبالغة (-3.5270) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.4827) عند مستوى معنوية (0.05) وباحتمالية بلغت (0.045) .

مما يعني قبول الفرضية البديلة :  $H_1$  القائلة بسكون المتغيرات فرقتها الأول ، أي انها متكاملة من الدرجة الأولى (  $I \sim 1$  ) . ويوضح شكل (12) استقرارية متغيرات النموذج بالفرق الاول.

شكل (12) استقرارية المتغيرات النقدية والكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2020-2004)



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

#### رابعاً. اختيار التكامل المشترك ( Co integration )

لما كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الاولى (  $I \sim 1$  ) اي انها متكاملة بنفس الدرجة ، ويدل ذلك على امكانية وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من جهة وعرض النقد بالمفهوم الواسع وسعر الصرف ومؤشر اسعار المستهلك ومعدل الفائدة ، كلا على حدة من جهة أخرى . ووجود علاقة تكامل مشترك يعكس بدوره عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين تلك المتغيرات . وتعتمد طريقة ( Johansen and Juselius ) لتقدير متجه التكامل على نوعين من الاختبارات : اختبار الاثر ( Trace ) ، واختبار القيمة العظمى ( Maximum Eigen value ) ويوضح جدول (16) القيمة المحسوبة لاختبار

الاثر و جدول (17) القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمى . ويلاحظ من النتائج المتضمنة في الجدولين المذكورين وجود على الأقل ثلاث متجهات للتكامل المشترك .

واظهرت نتائج اختبار الاثر ان القيمة المحسوبة لمعدل الامكان الاعظم لمتجه التكامل المشترك الاول ( 89.53 ) اكبر من القيمة الحرجة (الجدولية ) ( 69.81 ) عند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية صفرية. وكانت القيمة المحسوبة لاختبار القيمة العظمى للمتجه ( 38.60 ) اكبر من القيمة الحرجة ( 33.87 ) عند نفس مستوى المعنوية وباحتمالية (0.004) . ويعني ذلك قبول الفرضية البديلة ( $r=1$ ) القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك ، ورفض فرضية العدم ( $r \leq 0$ ) . وبلغت القيمة المحسوبة لاختبار الاثر لمتجه التكامل الثاني (57.92) اكبر من القيمة الحرجة (47.83) عند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية (0.004) ، وكانت القيمة العظمى المحسوبة للمتجه (30.15) اكبر من القيمة الحرجة (27.58) وبنفس مستوى المعنوية وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.041) . مما يعني قبل الفرضية البديلة .

اما متجه التكامل المشترك الثالث فكانت قيمة الاثر المحسوبة (35.17) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (29.79) عند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية (0.010) . بمعنى اخر قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم .

### جدول (16)

نتائج اختبار الاثر (trace) للتكامل المشترك للمتغيرات النقدية والكلية في العراق للمدة (2004-2020)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	95.75366	141.7800	0.569456	None *
0.0006	69.81889	89.53223	0.399361	At most 1 *
0.0043	47.85613	57.92702	0.307223	At most 2 *
0.0109	29.79707	35.17007	0.291086	At most 3 *
0.0874	15.49471	13.84072	0.184449	At most 4
0.2734	3.841466	1.199480	0.019161	At most 5

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي

جدول (17) اختبار القيمة العظمى للمتغيرات النقدية والكلية في العراق للمدة (2004-2020)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0014	40.07757	52.24774	0.569456	None *
0.0041	33.87687	38.60521	0.399361	At most 1*
0.0041	27.58434	30.75696	0.307223	At most 2*
0.0049	21.13162	29.32935	0.291086	At most 3 *
0.0888	14.26460	12.64124	0.184449	At most 4
0.2734	3.841466	1.199480	0.019161	At most 5

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

خامساً. نموذج تصحيح الخطأ ( Error correlation Model ).

بعد اثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، يتم بناء نموذج تصحيح الخطأ ( VECM ) ، وفي ضوء افتراضات ( Granger ) في حالة وجود التكامل المشترك من الممكن بناء نموذج ( VAR ) على هيئة الفرق الاول للمتغيرات مع إضافة فجوة زمنية متباطئة لحد تصحيح الخطأ  $(ec_{t-j})$  والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الاجل القصير الى التوازن في الاجل الطويل في النموذج المقدر ، و ذكر ( Johansson ) الى ان القيم المتباطئة زمنياً للتغير في متغيرات النموذج تعكس اثر العلاقة السببية في الاجل القصير في حين يمثل حد تصحيح الخطأ اثر العلاقة السببية في الأجل الطويل .

وقبل البدء ببناء النموذج لابد في البدء يتم تحديد فترة الابطاء المثلى في نموذج ( VECM ) على أساس اصغر قيمة مأخوذة من معيار ( Akaike ) و ( Schwarz ) و ( AIC ) وباقي المعايير الأخرى في النموذج وكانت النتائج تشير الى ان عدد فترات الإبطاء في النموذج المكون من المتغيرات :  $Um, R, Cpi, Ex, M_2, Gdp$  هي أربعة فترات ، بمعنى ان الآثار الديناميكية للمتغيرات النقدية والكلية تصل الى أربعة فصول (سنة كحد اعلى) . كما يوضحها جدول (18) .

جدول (18) فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات النقدية والكلية للمدة (2004-2020)

VAR system, maximum lag order 8					
The asterisks below indicate the best (that is, minimized) values					
of the respective information criteria, AIC = Akaike criterion					
.BIC = Schwarz Bayesian criterion and HQC = Hannan-Quinn criterion					
Lags	loglik	p(LR)	AIC	BIC	HQC
1	76.342525	76.827555	76.047888		1805.14931-
2	74.916774	75.789827	74.386427	0.00000	1749.27424-
3	75.312947	76.574025	74.546890	0.08320	1737.12537-
4	75.763626*	77.412727*	*74.761859	*0.15378	1726.28462-
5	73.651699	75.688824	72.414222	0.00000	1653.94133-
6	73.519972	75.945121	72.046786	0.00003	1629.12286-
7	73.752700	76.565873	72.043804	0.00958	1613.05128-

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

وبناء على ما تقدم يتكون نموذج تصحيح الخطأ من ست معادلات آنية وعلى النحو

الاتي :

$$\begin{aligned}
 1. \Delta Gdp = & \alpha_{01} + B_{11} \sum_{i=1}^n \Delta Gdp_{t-j} + B_{21} \sum_{i=1}^n \Delta Ex_{t-j} + B_{31} \sum_{i=1}^n \Delta R_{t-j} \\
 & + B_{41} \sum_{i=1}^n \Delta inf_{t-j} + B_{51} \sum_{i=1}^n \Delta Ms_{t-j} + B_{61} \sum_{i=1}^n \Delta um_{t-j} \\
 & + ec_{1t-j} + Ut \dots \dots \dots (40)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 2. \Delta Ex = & \alpha_{11} + B_{21} \sum_{i=1}^n \Delta Ex_{t-j} + B_{22} \sum_{i=1}^n \Delta Gdp_{t-j} + B_{32} \sum_{i=1}^n \Delta R_{t-j} \\
 & + B_{42} \sum_{i=1}^n \Delta inf_{t-j} + B_{52} \sum_{i=1}^n \Delta Ms_{t-j} + B_{62} \sum_{i=1}^n \Delta um_{t-j} \\
 & + ec_{2t-j} + Ut \dots \dots \dots (41)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 3. \Delta R = & \alpha_{21} + B_{31} \sum_{i=1}^n \Delta R_{t-j} + P_{32} \sum_{i=1}^n \Delta Ex_{t-j} + B_{33} \sum_{i=1}^n \Delta Gdp_{t-j} \\
 & + B_{34} \sum_{i=1}^n \Delta inf_{t-j} + B_{35} \sum_{i=1}^n \Delta Ms_{t-j} + B_{36} \sum_{i=1}^n \Delta um_{t-j} \\
 & + ec_{3t-j} + Ut \dots \dots \dots (42)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 4. \Delta inf = & \alpha_{31} + B_{41} \sum_{i=1}^n \Delta inf_{t-j} + B_{42} \sum_{i=1}^n \Delta R_{t-j} + B_{43} \sum_{i=1}^n \Delta Ex_{t-j} \\
 & + B_{44} \sum_{i=1}^n \Delta Gdp_{t-j} + B_{45} \sum_{i=1}^n \Delta Ms_{t-j} + B_{46} \sum_{i=1}^n \Delta um_{t-j} \\
 & + ec_{4t-j} + Ut \dots \dots \dots (43)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 5. \Delta Ms = & \alpha_{31} + B_{41} \sum_{i=1}^n \Delta Ms_{t-j} + B_{42} \sum_{i=1}^n \Delta R_{t-j} + B_{43} \sum_{i=1}^n \Delta Ex_{t-j} + \\
 & B_{44} \sum_{i=1}^n \Delta Gdp_{t-j} + B_{45} \sum_{i=1}^n \Delta inf_{t-j} + B_{46} \sum_{i=1}^n \Delta um_{t-j} + ec_{4t-j} + \\
 & Ut \dots \dots \dots (44)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 6. \Delta um = & \alpha_{31} + B_{41} \sum_{i=1}^n \Delta um_{t-j} + B_{42} \sum_{i=1}^n \Delta R_{t-j} + B_{43} \sum_{i=1}^n \Delta Ex_{t-j} \\
 & + B_{44} \sum_{i=1}^n \Delta Gdp_{t-j} + B_{45} \sum_{i=1}^n \Delta inf_{t-j} + B_{46} \sum_{i=1}^n \Delta Ms_{t-j} \\
 & + ec_{4t-j} + Ut \dots \dots \dots (44)
 \end{aligned}$$



الفصل الثالث....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2004-2020)

جدول (19) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات النقدية والكلية للمدة (2004-2020)

(6)D(UM)	(5)D(R)	(4)D(MS)	(3)D(INF)	(2)D(GDP)	(1)D(EX)	Error Correction:
-0.002821 (0.00076) [-3.70476]	-0.003317 (0.00057) [-5.83382]	-10.84524 (4.14854) [-2.61423]	-0.005866 (0.00312) [-1.88005]	12.06849 (11.1831) [ 1.07918]	- 0.003436 (0.02009) [ 2.17100]	CointEq1
-0.003102 (0.01078) [-0.28778]	0.002171 (0.00805) [ 0.26972]	61.84932 (58.7253) [ 1.05320]	-0.009309 (0.04417) [-0.21078]	118.3945 (158.304) [ 0.74790]	0.380447 (0.28441) [ 1.33765]	D(EX(-1))
0.000353 (0.01251) [ 0.02824]	0.000415 (0.00934) [ 0.04447]	1.357736 (68.1296) [ 0.01993]	0.000734 (0.05124) [ 0.01433]	-1.510877 (183.654) [-0.00823]	-0.000430 (0.32996) [-0.00130]	D(EX(-2))
0.000353 (0.01251) [ 0.02824]	0.000415 (0.00934) [ 0.04447]	1.357736 (68.1296) [ 0.01993]	0.000734 (0.05124) [ 0.01433]	0.090877 (1.83654) [3.00823]	-0.000430 (0.32996) [-0.00130]	D(EX(-3))
-0.003034 (0.01045) [-0.29041]	0.039517 (0.00780) [ 5.06618]	283.0713 (56.9098) [ 4.97404]	0.058366 (0.04280) [ 1.36367]	0.053916 (1.53409) [3.68700]	-0.197032 (0.27562) [-0.71486]	D(EX(-4))
-3.26E-05 (1.5E-05) [-2.16971]	-8.15E-06 (1.1E-05) [-0.72732]	0.187469 (0.08175) [ 2.29323]	-1.80E-05 (6.1E-05) [-0.29320]	0.835378 (0.22037) [ 3.79083]	-0.000159 (0.00040) [-0.40202]	D(GDP(-1))
-3.95E-06 (2.0E-05) [-0.19783]	-4.64E-06 (1.5E-05) [-0.31152]	-0.015184 (0.10877) [-0.13960]	-8.21E-06 (8.2E-05) [-0.10039]	0.016897 (0.29321) [ 0.05763]	4.81E-06 (0.00053) [ 0.00913]	D(GDP(-2))
-3.95E-06 (2.0E-05) [-0.19783]	-4.64E-06 (1.5E-05) [-0.31152]	-0.015184 (0.10877) [-0.13960]	-8.21E-06 (8.2E-05) [-0.10039]	0.016897 (0.29321) [ 0.05763]	4.81E-06 (0.00053) [ 0.00913]	D(GDP(-3))
4.61E-05 (1.7E-05) [ 2.78301]	-9.87E-06 (1.2E-05) [-0.79784]	-0.341289 (0.09023) [-3.78263]	0.000215 (6.8E-05) [ 3.16743]	-0.174020 (0.24322) [-0.71549]	6.17E-05 (0.00044) [ 0.14129]	D(GDP(-4))
-0.076798 (0.04930) [-1.55765]	-0.014681 (0.03682) [-0.39876]	612.9464 (268.610) [ 2.28192]	0.348141 (0.20202) [ 1.72334]	482.7355 (724.081) [ 0.66669]	-0.879330 (1.30091) [-0.67593]	D(INF(-1))
0.002636 (0.05639) [ 0.04676]	0.003100 (0.04211) [ 0.07363]	10.13559 (307.208) [ 0.03299]	0.005482 (0.23104) [ 0.02373]	-11.27880 (828.129) [-0.01362]	-0.003211 (1.48785) [-0.00216]	D(INF(-2))
0.002636 (0.05639) [ 0.04676]	0.003100 (0.04211) [ 0.07363]	10.13559 (307.208) [ 0.03299]	0.005482 (0.23104) [ 0.02373]	-11.27880 (828.129) [-0.01362]	-0.003211 (1.48785) [-0.00216]	D(INF(-3))
0.023371 (0.04538) [ 0.51500]	0.134724 (0.03389) [ 3.97579]	781.7556 (247.234) [ 3.16201]	0.224775 (0.18594) [ 1.20887]	-531.9539 (666.459) [-0.79818]	-0.190709 (1.19739) [-0.15927]	D(INF(-4))
9.25E-06 (3.3E-05) [ 0.27638]	-3.89E-05 (2.5E-05) [-1.55776]	0.295747 (0.18232) [ 1.62212]	3.06E-05 (0.00014) [ 0.22291]	0.034821 (0.49148) [ 2.08819]	-1.02E-05 (0.00088) [-0.01153]	D(MS(-1))
-1.00E-06 (4.2E-05)	-1.18E-06 (3.1E-05)	-0.003858 (0.22843)	2.09E-06 (0.00017)	0.004294 (0.61577)	1.22E-06 (0.00111)	D(MS(-2))

الفصل الثالث....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2004-2020)

[-0.02394]	[-0.03769]	[-0.01689]	[0.01215]	[ 2.00697]	[ 0.00110]	
-1.00E-06 (4.2E-05)	-1.18E-06 (3.1E-05)	-0.003858 (0.22843)	0.09E-06 (0.00017)	0.004294 (0.61577)	1.22E-06 (0.00111)	D(MS(-3))
[-0.02394]	[-0.03769]	[-0.01689]	[2.01215]	[ 0.00697]	[ 0.00110]	
4.33E-05 (3.1E-05)	-2.54E-07 (2.3E-05)	-0.343386 (0.17036)	-6.56E-05 (0.00013)	0.157396 (0.45922)	0.000545 (0.00083)	D(MS(-4))
[ 1.38634]	[-0.01089]	[-2.01569]	[-0.51175]	[ 0.34274]	[ 0.66021]	
-0.045001 (0.21173)	0.439368 (0.15810)	-1914.083 (1153.50)	-1.113780 (0.86752)	-1661.037 (3109.45)	6.146636 (5.58657)	D(R(-1))
[-0.21254]	[ 2.77905]	[-1.65937]	[-1.28386]	[-0.53419]	[ 1.10025]	
0.027320 (0.26542)	0.032124 (0.19819)	105.0281 (1446.00)	0.056806 (1.08750)	-116.8744 (3897.92)	-0.033273 (7.00316)	D(R(-2))
[ 0.10293]	[ 0.16209]	[ 0.07263]	[ 0.05224]	[-0.02998]	[-0.00475]	
0.027320 (0.26542)	0.032124 (0.19819)	105.0281 (1446.00)	0.056806 (1.08750)	-116.8744 (3897.92)	-0.033273 (7.00316)	D(R(-3))
[ 0.10293]	[ 0.16209]	[ 0.07263]	[ 0.05224]	[-0.02998]	[-0.00475]	
-0.249427 (0.21057)	0.065362 (0.15724)	2954.508 (1147.21)	0.560451 (0.86279)	- 0.001777 (1.09249)	-12.85142 (5.55610)	D(R(-4))
[-1.18452]	[ 0.41569]	[ 2.57538]	[ 0.64958]	[-4.19505]	[-2.31303]	
0.420013 (0.21275)	-0.278321 (0.15886)	83.60260 (1159.06)	-0.425168 (0.87171)	320.1736 (3124.45)	1.244690 (5.61350)	D(UM(-1))
[ 1.97422]	[-1.75196]	[ 0.07213]	[-0.48774]	[ 0.10247]	[ 0.22173]	
0.016486 (0.25800)	0.019385 (0.19266)	63.38026 (1405.62)	0.034280 (1.05714)	-70.52903 (3789.08)	-0.020079 (6.80761)	D(UM(-2))
[ 0.06390]	[ 0.10062]	[ 0.04509]	[ 0.03243]	[-0.01861]	[-0.00295]	
0.016486 (0.25800)	0.019385 (0.19266)	63.38026 (1405.62)	0.034280 (1.05714)	-70.52903 (3789.08)	-0.020079 (6.80761)	D(UM(-3))
[ 0.06390]	[ 0.10062]	[ 0.04509]	[ 0.03243]	[-0.01861]	[-0.00295]	
-0.386494 (0.20623)	-0.322888 (0.15400)	2249.489 (1123.57)	-2.446803 (0.84501)	-1142.267 (3028.76)	0.848118 (5.44159)	D(UM(-4))
[-1.87407]	[-2.09671]	[ 2.00209]	[-2.89559]	[-0.37714]	[ 0.15586]	
-0.142773 (0.07320)	0.087900 (0.05466)	2965.092 (398.787)	-0.618289 (0.29992)	-662.1971 (1074.99)	-2.884526 (1.93138)	C
[-1.95050]	[ 1.60818]	[ 7.43528]	[-2.06152]	[-0.61600]	[-1.49351]	
0.838828	0.934393	0.922236	0.901674	0.757927	0.781046	R-squared
0.720318	0.886153	0.865057	0.829375	0.579932	0.620050	Adj. R-squared
4.941954	2.755560	1.47E+08	82.96729	1.07E+09	3440.608	Sum sq. resids
0.381250	0.284686	2077.073	1.562119	5599.085	10.05954	S.E. equation
7.078169	19.36961	16.12882	12.47149	22.25813	4.851348	F-statistic
-10.23880	7.285402	-526.4197	-94.85937	-585.9183	-206.6081	Log likelihood
1.207960	0.623820	18.41399	4.028646	20.39728	7.753603	Akaike AIC
2.115509	1.531369	19.32154	4.936195	21.30483	8.661152	Schwarz SC
0.051667	-0.050000	1631.467	0.925000	2148.717	-4.083333	Mean dependent
0.720905	0.843733	5654.263	3.781747	8638.876	16.31981	S.D. dependent

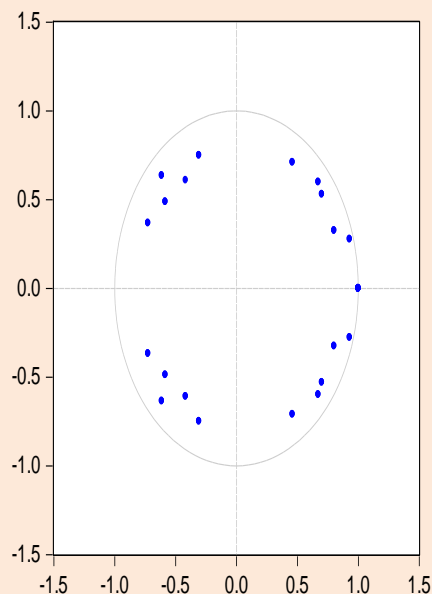
المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي E-views.10

ويوضح جدول(19) نتائج تقدير النموذج ويتبين من معادلة (1) التي تتفق اشارتها مع منطق النظرية الاقتصادية والاختبارات الاحصائية ، ان قيمة معامل التكيف  $(ec_{t-j})$  حد تصحيح الخطأ كانت  $(-0.003436)$  وهي قيمة سالبة تعكس وجود علاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي (Gdp) و عرض النقد بالمفهوم الواسع  $(M_s)$  ، سعر الصرف (EX) ، مؤشر اسعار المستهلك ( معدل التضخم )  $(inf)$  ، ومعدل الفائدة  $(R)$  و معدل البطالة  $(um)$  . اما العلاقة قصيرة الاجل بينها كما تعكسها معاملات نموذج تصحيح الخطأ المقدر ، إذ تبين النتائج وجود علاقة طردية ضعيفة ذات معنوية احصائية في الربع الثاني و الربع بين عرض النقد بالمفهوم الواسع  $(M_s)$  والناتج المحلي الاجمالي(Gdp) إذ بلغت  $(0.034578)$  و  $(0.04294)$  . مع وجود علاقة طردية ضعيفة ذات معنوية احصائية في الربع الثالث والرابع بين (Gdp) و سعر صرف(Ex) بلغت  $(-0.09)$  و  $(-0.05)$  ، فضلا عن ذلك وجود علاقة عكسية ضعيفة جدا تقترب من الصفر على الرغم معنوية المعلمة في الربع الرابع بين (Gdp) و  $(R)$  إذ بلغت  $(-0.0017)$  . وعلاقة عكسية ضعيفة بين معدل البطالة و عرض النقد بالمعنى الواسع وسعر الصرف ومعدل الفائدة على الرغم من معنوية المعلمة . وعلاقة طردية ضعيفة بين عرض النقد وسعر الصرف ومعدل التضخم وعكسية ضعيفة مع معدل الفائدة .

تعكس النتائج جودة النموذج المقدر إذ بلغت قيمة  $(F)$   $(22.251)$  ومعامل التحديد المعدل  $(0.7579)$  اي ان النموذج نجح في تفسير اكثر من  $(75\%)$  من التغيرات في النموذج المقدر . ويعكس شكل ( 13 ) للنموذج المقدر تحقيق شرط الاستقرار ، اذ ان جميع المعاملات اصغر من الصفر ، وجميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة ، بما يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة في ارتباط الاخطاء او عدم ثبات التباين وخلق النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار LM جدول (19) ، يوضح شكل (14) بواقي النموذج المقدر .

شكل (13) تحقيق شرط الاستقرار للنموذج

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي E-views.10

جدول ( 20 ) اختبار LM

Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.0008	(36, 103.8)	2.236150	0.0007	36	69.34950	1
0.0049	(36, 103.8)	1.943658	0.0043	36	62.24355	2
0.0001	(36, 103.8)	2.547458	0.0001	36	76.47963	3
0.0000	(36, 103.8)	7.001011	0.0000	36	148.8103	4
0.6875	(36, 103.8)	0.862215	0.6777	36	31.60406	5

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

شكل (14) بواقي نموذج (VEC) المقدر



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

### سادسا . سببية (Granger) .

يوضح جدول (21) اختبار سببية (Granger) (Wald Tests) بين المتغيرات النقدية :  $r$  ,  $Ex$  ,  $M_s$  والمتغيرات الكلية :  $gdp, um, inf$  ويتضح معنوية احصائية ( $Chi-sq$ ) المقدره البالغة (75.9) و (30.41) و (60.5) و (16.5) وباحتمالية صفرية اقل من (0.05) ، مما يعني عدم رفض فرضية وجود علاقة سببية تتجه من التغير في ( $M_s$ ) ( $ex$ ) ,  $r$  الى ( $Gdp$ ) , ( $um$ ) , ( $inf$ ) , عند التباطؤ الرابع أي ان اتجاه السببية من ( $M_2$ ) الى علاقة سببية ثانية تتجه من التغير في ( $inf$ ) الى ( $Gdp_{wo}$ ) . وعدم معنوية احصائية ( $Chi-sq$ ) لكل

من سعر الصرف ومعدل الفائدة و باحتمالية اكبر من (0.05) ، مما يعني رفض فرضية وجود علاقة سببية في الاجل القصير بينهما والنتاج غير النفطي .

### جدول (21)

نتائج اختبار Granger للسببية لمتغيرات النقدية والكلية للمدة (2004-2020)

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0000	4	75.95504	D(EX)
0.0000	4	30.13729	D(GDP)
0.0000	4	60.55557	D(INF)
0.0054	4	16.51774	D(R)
0.0065	4	15.68609	D(UM)
0.0000	20	152.5699	All

نتائج البرنامج الاحصائي

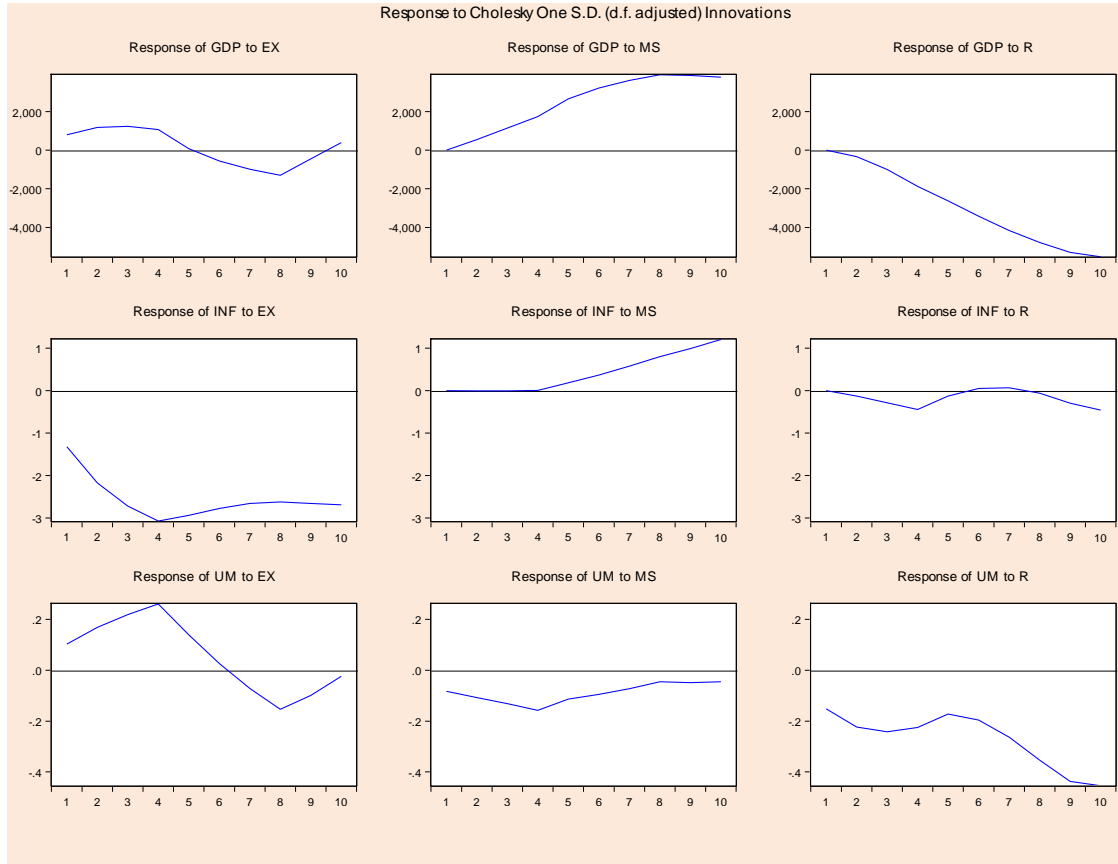
### سابعا . دالة الاستجابة الفورية

يوضح لشكل (15) دالة الاستجابة الفورية للصدمات والمشتقة من نموذج تصحيح الخطأ (VEC) ، وذلك لان المعامل الواحد في متجه (VEM) المقدر يصعب تفسيره في معظم الأحيان بشكل فردي ، لذلك فإن ( Impulse Response ) تبين استجابة المتغير التابع في النموذج نتيجة حدوث صدمة (Shock) في حد الخطأ بمقدار وحدة معيارية واحدة ( One Standard deviation) ، فإن ذلك سوف يغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل ، ولكن بسبب وجود هذا المتغير في معادلة متغير آخر ، فإن تغيره سوف ينتشر إلى ذلك المتغير في الوقت الحاضر والمستقبل ، ويعرض الشكل المذكور في اعلاه هذه الدوال التي تمثل استجابة الناتج غير النفطي للصدمات في نفسه والمتغيرات النقدية ، فالمحور الأفقي يبين عدد الفترات التي مرت بعد حدوث الصدمة للمتغير ، أما المحور العمودي فيقيس استجابة الناتج غير النفطي بنسبة مئوية .

و نلاحظ في الشكل المذكور ان استجابة الناتج (gdp) لصدمة موجبة في سعر الصرف تكون بشكل أولي موجبة تبلغ اقصاه في الربع الثالث ، ثم تبدأ بالتناقص مع تأثير

ايجابي وابتداء من الربع الرابع للتلاشى وتصل الى الصفر في الربع الخامس ثم تعاود الانخفاض خلال بقية الفترة المبحوثة .

شكل (15) دالة الاستجابة الفورية للصدمات



المصدر: البرنامج الإحصائي E-views.10

أما استجابة الناتج لصدمة موجبه في عرض النقد بالمفهوم الواسع بمقدار انحراف معياري واحد يكون ضئيل جدا يقترب من الصفر من بداية الربع الاول ، لكنها تاخذ بالارتفاع باثر ايجابي بشكل سريع وواضح في بقية الفترة المبحوثة وهذا يعود لصدمات عرض النقد . واستجابة الناتج للصدمات غير المتوقعة الحادثة لمعدل الفائدة بمقدار انحراف معياري واحد تكون معدومة ومهمله وتتلاشى وتقترب من الصفر في بداية الربع الاول والثاني، تم تحقق اثر سلبي يتلاشى في الربع الخامس ويزيادة متسارعة لبقية الفترة المبحوثة .

في حين استجابة معدل التضخم لصدمة موجبة في سعر الصرف تكون سالبة وبتاثير متناقص على طول المدة المبحوثة . وكانت استجابة معدل التضخم لصدمة في عرض النقد بالمفهوم الواسع تكون معدومة وتقترب من الصفر من الربع الاول الى الربع الرابع ثم تبدا باثر ايجابي يتزايد طول المدة المبحوثة . اما استجابة معدل التضخم لصدمة في اسعار الفائدة فتكون النتيجة سلبية الى الربع الرابع ثم تقترب من الصفر وتستمر بعد ذلك بالاثر السلبي .

اما استجابة معدل البطالة لصدمة موجبة في اسعار الصرف تكون موجبة حتى الربع الثالث ثم تبدا بالتناقص حتى تقترب من الصفر في الربع السابع وتسمر بالاثر السلبي طيلة المدة . في حين كانت استجابة معدل البطالة لصدمة موجبة في عرض النقد بالمفهوم الواسع سلبية على طول مدة البحث وكان استجابة معدل البطالة لصدمة موجبة في معدل الفائدة ايضا سلبية على طول المدة المبحوثة .



### المبحث الثالث

## قياس اثر السياسة المالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي

للمدة (2004-2020)

### اولا . توصيف وصياغة النموذج القياسي

لبيان اثر السياسة المالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي نستخدم نموذج (VAR) الذي يعتمد على دراسة التأثيرات الديناميكية بين متغيرات النموذج والتي هي كالآتي :

Gdp : الناتج المحلي الاجمالي.

Ep : الانفاق العام .

Ind : الدين الداخلي

Pr : الايرادات العامة

Inf : معدل التضخم

Um : معدل البطالة

والنموذج العام لمتجهة الانحدار الذاتي (VAR) يكون على النحو الآتي :

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \psi_i \Delta Y_{t-i} + \Gamma Y_{t-1} + BX + U_t \dots \dots \dots (45)$$

اذ ان :

(Y<sub>t</sub>) : متجه المتغيرات الداخلية (Gdp , pe, ind, pr,inf,um)

(a<sub>0</sub>) : متجه الحد الثابت ( nx<sub>1</sub> ) .

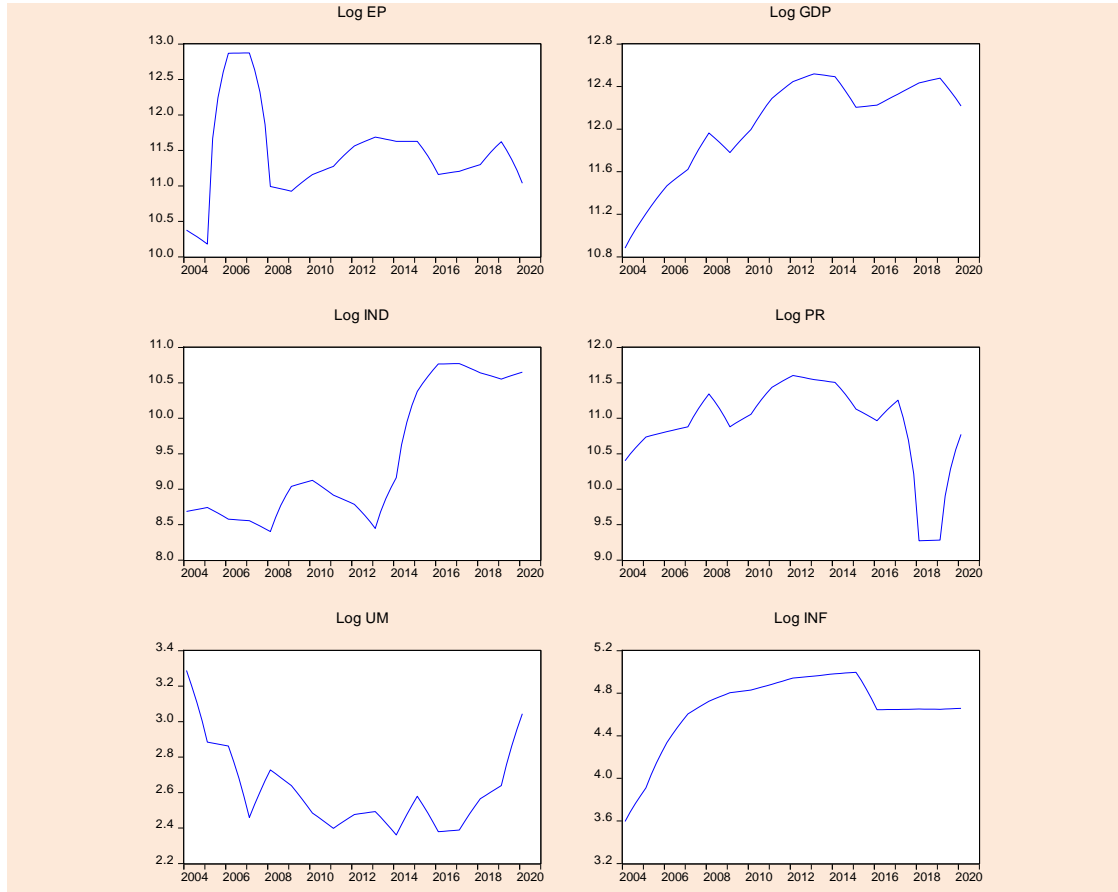
(ψ) : مصفوفة المعاملات التي تمثل المتغيرات في الاجل القصير (nxn)

( $\Gamma$ ): مصفوفة المعاملات لمتغيرات الاجل الطويل ( $n \times n$ )

( $U$ ) متجه الخطأ العشوائي .

وعدلت كافة المتغيرات موسمياً وبقيم لوغاريتمية وجمعت من احصاءات وطنية (وزارة المالية - وزارة التخطيط) ، ويوضح شكل (16) الاتجاه الزمني لمتغيرات البحث للمدة (2004-2020) بيانات ربعية . ويتضح من الشكل ان الاتجاه العام للناتج المحلي الاجمالي (Gdp) والدين العام الداخلي (ind) متزايد عبر الزمن ، اما الانفاق العام (ep) فكان اتجاه العام متقلب بين الصعود والهبوط ، ثم اتسم باتجاه تصاعدي كبير الى نهاية المدة . في حين الاتجاه العام لمعدل البطالة (um) متقلبا بين الصعود والهبوط . وكان الاتجاه الزمني للانفاق العام (Ge) متزايد خلال اغلب سنوات المدة المبحوث . اما الايرادات العامة فكان الاتجاه الزمني لها متقلب بين الارتفاع والانخفاض حتى عام 2018 حيث حدث اكبر انخفاض لها ثم عاود الصعود الى بقية المدة . ويلاحظ ايضا ان المسار الزمني لمعظم المتغيرات لا يتسم بالاستقرار في اتجاهه العام.

شكل (16) الاتجاه الزمني للمتغيرات المالية والكلية للمدة (2020-2004)



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

### ثانياً : توصيف بيانات النموذج .

تم الحصول على البيانات الاحصائية من مصادر متفرقة لكل من (الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (Gdp) ، والانفاق الحكومي (ep) ، والدين العام الداخلي (ind) ، و الايرادات العامة (Pr) ، ومعدل البطالة (um) ومعدل التضخم (inf) .

وتم تقدير النموذج في المدة (2020-2004) بيانات ربعية بواقع (65) مشاهدة ، ويوضح الجدول (22) نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج محل الدراسة . ويتبين من الجدول ادناه ، ان الناتج المحلي الاجمالي (Gdp) بلغت اعلى قيمة له (273587) نقطة خلال الربع الرابع من عام (2017) وادنى قيمة له (53235) نقطة خلال الربع الاول من عام (2004) ، وبوسط الحسابي (187399) ، والوسيط (203511.3) ، والانحراف المعياري (66639.46) ، وباحتمالية اقل من (0.05) اذ بلغت (0.036) .

بينما الانفاق الحكومي (ep) كانت اعلى قيمة له (119127) نقطة خلال الربع

الفصل الثالث....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2004-2020)

جدول (22) الوصف الاحصائي للمتغيرات المالية والكلية للمدة (2004-2020)

Gdp	Ep	Pr	Ind	Inf	Um	
187399	117709.6	63367.22	18734.68	110.84	13.89	Mean
203511.3	88585.5	60935.25	8304.5	109.52	12.58	Median
273587	39031	109607.0	47678	148	26.8	Maximum
53235	26375	10656	4455	36.4	10.6	Minimum
66639.46	93717.65	2728.76	830.3	28.87	3.44	Std. Dev.
-0.49	2.06	-0.117	0.722	-0.914	1.77	Skewness
1.95	6.20	2.35	1.67	3.34	6.01	Kurtosis
5.61	74.1	1.26	10.43	9.37	58.66	Jarque-Bera
0.036	0.000	0.0035	0.0023	0.0042	0.000	Probability
12180	76511	41188	12177	7204.9	903.0	Sum
2.84	5.62	4.76	1.82E+10	53376.5	758.95	Sum Sq. Dev.
65	65	65	65	65	65	Observations

الثاني من عام (2013) وادنى قيمة له (29246) خلال الربع الثالث من عام 2004 ومتوسطه الحسابي(117709.6) والوسيط (88585.5) والانحراف المعياري(66639.46) وباحتمالية اقل من (0.05) ، بلغت (0.039) .

اما الدين العام الداخلي (ind) كانت اعلى قيمة له (47678) نقطة خلال الربع الاول من عام (2017) وادنى قيمة له (32142) نقطة في الربع الاول من عام (2015) ، مع وسط حسابي (18734.68) ووسيط (8304.5) وانحراف معياري (830.3) وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.0023) .

وبلغت اعلى قيمة للإيرادات العامة (109607.0) خلال الربع الاول من عام 2012 وادنى قيمة (10656) خلال الربع الاول من عام 2018 مع وسط حسابي (63367.22) ووسيط (60935.25) وانحراف معياري (2728.76) وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.0035).

بينما مؤشر التضخم (inf) كانت اعلى قيمة له (148) نقطة خلال الربع الاول من عام (2015) وادنى قيمة له (36.4) نقطة خلال الربع الاول من عام (2004) ، وبوسط الحسابي (110.8) ، والوسيط (109.2) ، والانحراف المعياري (28.27) ، وباحتمالية اقل من (0.05) اذ بلغت (0.0042) . اما مؤشر معدل البطالة (um) كانت اعلى قيمة له (26.8) نقطة خلال الربع الاول من عام 2004 وادنى قيمة له (10.6) نقطة خلال الربع الاول من عام 2014 ، وبوسط حسابي (13.89) ، والوسيط (12.58) ، والانحراف المعياري (3.44) وباحتمالية صفرية .

### ثالثا : اختبارات جذر الوحدة:

قبل إجراء عملية التقدير، تم اختبار السلاسل الزمنية فيما يتعلق بوجود جذر الوحدة في متغيرات النموذج والمعادلة الأساسية . من خلال تطبيق اختبارات كل من ديكي فولر المطور - الموسع - (ADF) ، وفيليبس - بيرون (P-P)، عند المستوى (level) وعند الفرق الأول والثاني (Differences:1,2) و تحت فروض بدون قاطع ، ويقاطع ، ويقاطع واتجاه زمني .

ويوضح جدول (22) و (23) النتائج الإحصائية المستخرجة من خلال تطبيق اختبار (ADF) و (P-P) ، والقيمة الحرجة وعند مستوى معنوية (1%) ، (5%) ، (10%) ، وكان سكون المتغيرات بقاطع واتجاه زمني .

جدول (23)

نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة للمتغيرات المالية للمدة (2004-2020) (ربعية)

Variable	Level		1 <sup>st</sup> Difference		Critical value		
	ADF test	Prob.	ADF test	Prob.	1%	5%	10%
Gpd	-2.2522	0.4519	-3.6260**	0.0368	-4.1372	-3.4952	-3.176
ep	-1.8230	0.3657	-3.4140*	0.0148	-3.5574	-2.9165	-2.5961
ind	-3.6289**	0.0367			-4.1408	-3.4969	-3.1775
pr	-2.9324	0.1615	-4.7779*	0.0016	-4.1408	-3.4969	-3.1775
inf	-2.9566	0.1538	-4.1215**	0.0115	-4.1756	-3.5130	-3.1868
um	-0.8871	0.7856	-3.499**	0.041	-4.1213	-3.4878	-3.1723

المصدر : نتائج البرنامج الإحصائي E-views.10 .

\* : مستوى معنوية 1% .

\*\* : مستوى معنوية 5% .

\*\*\* : مستوى معنوية 10% .

واظهرت النتائج المتحصل عليها من اختبار (ADF) ان السلسلة الزمنية للمتغير (Gdp) غير ساكنة في مستوياتها الأصلية ، إذ كانت القيمة المقدرة له اكبر ( او القيمة المطلقة اصغر) من القيمة الحرجة مما يعني قبول فرضية العدم  $H_0$  القائلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها اي احتوائها على جذر الوحدة . ولذلك تم اجراء الاختبار باخذ الفرق الاول وباستخدام جميع الفروض الاولى ، و يتضح لنا ان القيمة المقدرة للمتغير (Gdp) وبالباغة (-3.6260) اصغر من القيمة الجدولية (الدرجة) البالغة (-3.4952) عند مستوى معنوية (5%) وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.036).

اما سلسلة المتغير (ep) ، فكانت ايضا غير مستقرة في المستوى (Level) ، اذ كانت القيمة المقدرة اكبر من القيمة الجدولية ، اي قبول فرضية وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية. وعند اخذ الفرق الاول ، تبين ان القيمة المقدرة للانفاق الحكومي وبالباغة (-3.4140) اصغر من القيمة الحرجة البالغة (-2.9165) عند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.014) .

بينما كانت سلسلة المتغير (ind) مستقرة في مستوياتها الاصلية ، مما يعني رفض فرضية  
العدم القائلة بوجود جذر وحدة وقبول الفرضية البديلة القائلة باستقرارية السلسلة للدين العام الداخلي  
اذ بلغت القيمة المقدرة (-3.6289) اصغر من القيمة الحرجة البالغة ( - 3.4969 ) عند مستوى  
معنوية (5%) و باحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.036) .

اما سلسلة المتغير (pr) فكانت غير ساكنة في المستوى وفي الفرق الاول ايضا اذ كانت القيمة  
المقدرة اكبر من القيمة الحرجة عند المستوى والفرق الاول . بمعنى اخر قبول فرضية العدم بوجود  
جذر وحدة في سلسلة صافي الموازنة العامة . وعند اخذ الفرق الثاني للسلسلة بلغت القيمة المقدرة  
(-4.7779) وهي اصغر من القيمة الحرجة البالغة ( -4.1408 ) عند مستوى معنوية (1%) .  
اي قبول الفرضية البديلة القائلة باستقرارية السلسلة الزمنية للمتغير .

وكانت القيمة المقدرة للمتغير (inf) وبالبالغة (-4.1215) اصغر من القيمة الجدولية البالغة  
(-3.5130) وعند مستوى معنوية (5%) و باحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.011) .

وكانت القيمة المقدرة للمتغير (um) وبالبالغة (-3.499) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-  
3.487) وعند مستوى معنوية (5%) و باحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.045) . مما يعني  
قبول الفرضية البديلة :  $H_1$  القائلة بسكون المتغيرات في فروقها الاولى .

وبالنظر لعدم تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند المستوى ذاته ، ولدعم نتائج اختبار  
(ADF) ، تم اعتماد اختبار (P-P) في اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج ، لما له  
من قدرة احصائية ديناميكية افضل وادق ولا سيما في العينات ذات الحجم الصغيرة .

ويتبين من نتائج اختبار فيليبس -بيرون بان السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج : (Gdp, ep,  
) (ind, inf, um) غير ساكنة في المستوى وبكل الفروض ، اذ كانت القيم المحسوبة لهذه السلاسل  
اكبر من القيم الجدولية عند مستويات معنوية (10% , 5% , 1%) مما يعني امكانية قبول  
فرضية العدم  $H_0$ : بوجود جذر الوحدة .

جدول (24)

نتائج اختبار (P-P) لجذر الوحدة للمتغيرات المالية والكلية للمدة (2004-2017) (ربعية)

Variable	Level		1 <sup>st</sup> 2 <sup>end</sup> Difference	Critical value			
	P-P test	Prob.	P-P test	Prob.	1%	5%	10%
Gpd	-1.7445	0.7177	-3.6699**	0.0331	-4.1372	-3.4952	-3.1766
Ep	-1.4587	0.8317	-6.3018**	0.0040	-4.1408	-3.4969	-3.1775
ind	-1.2776	0.8831	-8.3019*	0.0000	-4.1408	-3.4956	-3.1775
pr	-4.9170*	0.0010			-4.1338	-3.4936	-3.1756
Inf	-1.3939	0.8519	-8.4084*	0.000	-4.1408	-3.4969	-3.1775
Um	-1.8415	0.6728	-3.5270**	0.045	-4.1104	-3.4827	-3.1693

المصدر : نتائج البرنامج الإحصائي E-views.10 .

\* : مستوى معنوية 1% .

\*\* : مستوى معنوية 5% .

\*\*\* : مستوى معنوية 10% .

في حين كانت السلسلة الزمنية للايرادات العامة (pr) ساكنة في المستوى . اذ كانت القيمة المحسوبة لهذه السلسلة (-4.9170) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (4.1338) عند مستوى معنوية (1%) و باحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.0010) .

وعند اجراء الاختبار (P-P) باخذ الفرق الاول للمتغيرات الثلاثة الاولى وباستخدام جميع الفروض الاولى ، يتضح ان القيمة المقدرة للمتغير (Gdp<sub>wo</sub>) وبالباغة (-3.6699) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.4952) عند مستوى معنوية (5%) و باحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.0331) .

اما القيمة المقدرة للمتغير (ep) اكبر من القيمة الحرجة وعند اخذ الفرق الثاني كانت القيمة المقدرة وبالباغة (-6.3018) اصغر من القيمة الجدولية (-4.1408) عند مستوى معنوية (1%) ، و باحتمالية قريبة من الصفر (0.040) .



بينما القيمة المقدرة للمتغير (ind) اكبر من القيمة الجدولية عند الفرق الاول وبعد اخذ الفرق الثاني للسلسلة ، اتضح ان القيمة المقدرة للمتغير عند الفرق الثاني والتي تبلغ (-8.3019) اصغر من القيمة الجدولية (-4.1408) وعند مستوى معنوية (1%) وباحتمالية صفرية (0.000) . وإما القيمة المقدرة للمتغير (inf) وبالغلة (-8.4084) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-4.1408) وعند مستوى معنوية (1%) و باحتمالية صفرية . وكانت القيمة المقدرة لمتغير (um) وبالغلة (-3.5270) اصغر من القيمة الجدولية البالغة (-3.4827) عند مستوى معنوية (0.05) وباحتمالية بلغت (0.045) .

#### رابعاً. نموذج (VAR)

لعدم وجود تكامل مشترك بنفس الدرجة بين المتغيرات :  $Gdp, ep, ind, pr, inf$  ، اذ ان الدين العام الداخلي متكامل من الدرجة الثانية  $H \sim 2$  في حين الناتج غير النفطي والانفاق الحكومي متكاملة من الدرجة الاولى  $H \sim 1$  والايرادات العامة من الدرجة الصفرية  $H \sim 0$  وعليه لايمكن استخدام (J-J) للتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ (VEC) و طريقة التباطؤ الموزع ARDEL ، والطريقة المناسبة في التقدير هي طريقة متجهة الانحدار الذاتي غير المقيد (Unrestricted Vector Autoregressive) أي نموذج (VAR) .

ويتكون نموذج (VAR) من ست معادلات آنية وعلى النحو الآتي :

$$\begin{aligned}
 1. \quad Gdp &= \alpha_{01} + B_{11} \sum_{i=1}^n Gdp_{t-j} + B_{21} \sum_{i=1}^n ep_{t-j} \\
 &+ B_{31} \sum_{i=1}^n ind_{t-j} + B_{41} \sum_{i=1}^n pr_{t-j} + B_{51} \sum_{i=1}^n inf_{t-j} \\
 &+ B_{61} \sum_{i=1}^n um_{t-j} + Ut \dots \dots \dots (46)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 2. \text{ ep} &= \alpha_{11} + B_{21} \sum_{i=1}^n \text{ ep}_{t-j} + B_{22} \sum_{i=1}^n \text{ Gdp}_{t-j} + B_{32} \sum_{i=1}^n \text{ ind}_{t-j} \\
 &+ B_{42} \sum_{i=1}^n \text{ pr}_{t-j} + B_{52} \sum_{i=1}^n \text{ ind}_{t-j} + B_{42} \sum_{i=1}^n \text{ pr}_{t-j} \\
 &+ Ut \dots \dots \dots (47)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 3. \text{ ind} &= \alpha_{21} + B_{31} \sum_{i=1}^n \text{ ind}_{t-j} + P_{32} \sum_{i=1}^n \text{ ep}_{t-j} \\
 &+ B_{33} \sum_{i=1}^n \text{ Gdp}_{t-j} + B_{34} \sum_{i=1}^n \text{ pr}_{t-j} + B_{35} \sum_{i=1}^n \text{ inf}_{t-j} \\
 &+ B_{36} \sum_{i=1}^n \text{ um}_{t-j} + Ut \dots \dots \dots (48)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 4. \text{ pr} &= \alpha_{31} + B_{41} \sum_{i=1}^n \text{ pr}_{t-j} + B_{42} \sum_{i=1}^n \text{ ep}_{t-j} + B_{43} \sum_{i=1}^n \Delta \text{ ind}_{t-j} \\
 &+ B_{44} \sum_{i=1}^n \text{ Gdp}_{t-j} + B_{45} \sum_{i=1}^n \text{ inf}_{t-j} + B_{46} \sum_{i=1}^n \text{ um}_{t-j} \\
 &+ Ut \dots \dots \dots (49)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 5. \text{ inf} &= \alpha_{31} + B_{41} \sum_{i=1}^n \text{ inf}_{t-j} + B_{42} \sum_{i=1}^n \text{ ep}_{t-j} + B_{43} \sum_{i=1}^n \Delta \text{ ind}_{t-j} \\
 &+ B_{44} \sum_{i=1}^n \text{ Gdp}_{t-j} + B_{45} \sum_{i=1}^n \text{ pr}_{t-j} + B_{46} \sum_{i=1}^n \text{ um}_{t-j} \\
 &+ Ut \dots \dots \dots (49)
 \end{aligned}$$

$$6. um = \alpha_{31} + B_{41} \sum_{i=1}^n um_{t-j} + B_{42} \sum_{i=1}^n ep_{t-j} + B_{43} \sum_{i=1}^n \Delta ind_{t-j} \\ + B_{44} \sum_{i=1}^n Gdp_{t-j} + B_{45} \sum_{i=1}^n inf_{t-j} + B_{46} \sum_{i=1}^n pr_{t-j} \\ + Ut \dots \dots \dots (49)$$

وقبل البدء ببناء النموذج لابد من يتم تحديد فترة الإبطاء المثلى في نموذج (VAR) على أساس اصغر قيمة مأخوذة من معيار (loglik) و (Schwarz) و (AIC) وباقي المعايير الأخرى في النموذج وكانت النتائج تشير الى ان عدد فترات الإبطاء في النموذج المكون من المتغيرات : um , inf , pr , ind , ep , Gdp هي ثمانية فترات ، بمعنى ان الاثار الديناميكية للمتغيرات المالية والناج غير النفطي تصل الى ثمانية فصول (سنتان كحد اعلى) .

ويوضح جدول (22) نتائج نموذج (VAR) للمتغيرات المالية والكلية في العراق للمدة (2004-2017) . نقرأ المعادلات بشكل عمودي ( القيمة الأولى تمثل قيمة المعلمة والثانية تمثل الخطأ المعياري والثالثة قيمة ( t ) المحتسبة .

جدول (25)

نموذج VAR المقدر للمتغيرات المالية والكلية

Vector Autoregression Estimates						
Date: 03/19/21 Time: 11:47						
Sample (adjusted): 2006Q1 2020Q1						
Included observations: 57 after adjustments						
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]						
INF(6)	UM(5)	PR(4)	IND(3)	GDP(2)	EP(1)	
-4.42E-06	1.47E-07	0.040627	-0.006466	0.024126	-0.034289	EP(-6)

الفصل الثالث....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2020-2004)

(1.5E-05)	(2.1E-06)	(0.13075)	(0.02960)	(0.08693)	(0.12972)	
[-0.30100]	[ 2.02071]	[ 0.31072]	[-0.21841]	[ 0.27753]	[-0.26433]	
3.08E-06	-9.70E-07	-0.033769	0.007712	-0.024068	0.035706	EP(-7)
(1.5E-05)	(7.1E-06)	(0.13071)	(0.02959)	(0.08691)	(0.12968)	
[ 0.20998]	[-2.13634]	[-0.25835]	[ 0.26059]	[-2.27695]	[ 0.27534]	
0.0156 5	8.50E-06	0.108028	-0.028720	0.059523	-0.582771	EP(-8)
(0.0405)	(6.8E-06)	(0.12446)	(0.02818)	(0.08275)	(0.12348)	
(2.01546]	[ 2.25481]	[ 0.86796]	[-1.01919]	[ 2.84014]	[-4.71953]	
-2.51E-05	5.64E-07	0.228906	-0.035695	0.134675	-0.190935	GDP(-6)
(0.00013)	(6.2E-05)	(1.12993)	(0.25582)	(0.75126)	(1.12102)	
[-0.19771]	[ 0.00917]	[ 0.20258]	[-0.13953]	[ 0.17927]	[-0.17032]	
1.21E-05	-8.62E-07	-0.113888	0.019362	-0.069757	0.099935	GDP(-7)
(0.00013)	(6.1E-05)	(1.12883)	(0.25557)	(0.75053)	(1.11993)	
[ 0.09527]	[-0.01402]	[-0.10089]	[ 0.07576]	[-0.09294]	[ 0.08923]	
0.000224	6.79E-05	0.011911	0.208026	1.765984	0.019321	GDP(-8)
(0.00011)	(5.4E-05)	(1.00024)	(0.22646)	(0.66503)	(0.69236)	
[ 1.99401]	[ 1.24631]	[ 0.01191]	[ 0.91860]	[2.65549]	[2.73256]	
-0.000125	3.77E-05	1.361704	-0.307101	0.963893	-1.427925	IND(-7)
(0.00064)	(0.00031)	(5.73518)	(1.29848)	(3.81316)	(5.68997)	
[-1.19450]	[ 0.12081]	[ 0.23743]	[-0.23651]	[ 0.25278]	[-0.25095]	
-0.000881	-0.000427	-3.767509	-0.594094	-0.016466	-7.400626	IND(-8)
(0.00054)	(0.00026)	(4.84169)	(1.09619)	(1.21910)	(4.80353)	
[ 2.62161]	[-1.61821]	[-0.77814]	[-0.54196]	[ 3.56738]	[-1.54066]	

الفصل الثالث.....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2020-2004)

2.36E-06	2.50E-06	0.036853	-0.012383	0.033079	-0.051196	PR(-7)
(7.4E-05)	(3.6E-05)	(0.66133)	(0.14973)	(0.43970)	(0.65611)	
[0.03178]	[ 0.06936]	[ 0.05573]	[-0.08270]	[ 2.07523]	[-0.07803]	
8.29E-05	5.73E-05	-0.301122	-0.157681	0.008728	0.980676	PR(-8)
(5.4E-05)	(2.6E-05)	(0.47875)	(0.10839)	(2.01831)	(0.47497)	
[-1.54219]	[-2.19626]	[-0.62898]	[-1.45474]	[ 3.32614]	[ 2.06470]	
-0.429822	0.149035	4797.768	-1126.394	3472.337	-5167.854	UM(-7)
(1.34289)	(0.65168)	(11966.9)	(2709.37)	(7956.42)	(11872.5)	
[-0.32007]	[ 0.22869]	[ 0.40092]	[-0.41574]	[ 0.43642]	[-0.43528]	
-3.814148	-0.572801	-142.2936	-2133.756	19202.70	2929.329	UM(-8)
(1.17490)	(0.57016)	(10469.8)	(2370.42)	(6961.06)	(10387.3)	
[-3.24637]	[-1.00464]	[-0.01359]	[-0.90016]	[ 2.75859]	[ 0.28201]	
-0.063715	0.019383	694.2269	-156.9710	492.1079	-729.2331	INF(-7)
(0.23287)	(0.11301)	(2075.12)	(469.820)	(1379.69)	(2058.77)	
[-0.27361]	[ 0.17152]	[ 0.33455]	[-0.33411]	[ 0.35668]	[-0.35421]	
0.618074	-0.160618	-973.1425	212.2094	-1160.807	-519.1902	INF(-8)
(0.20976)	(0.10179)	(1869.25)	(423.209)	(1242.81)	(1854.52)	
[ 2.94654]	[-1.57787]	[-0.52061]	[ 0.50143]	[-0.93402]	[-0.27996]	
325.6879	35.29954	-387704.7	296471.6	-1391665.	837744.1	C
(41.2917)	(20.0381)	(367960.)	(83308.4)	(244646.)	(365060.)	
[ 7.88750]	[ 1.76162]	[-1.05366]	[ 3.55872]	[-5.68848]	[ 2.29481]	
0.999939	0.998917	0.997831	0.999711	0.999740	0.999808	R-squared
0.999572	0.992422	0.984818	0.997980	0.988182	0.998655	Adj. R-squared

الفصل الثالث.....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2004-2020)

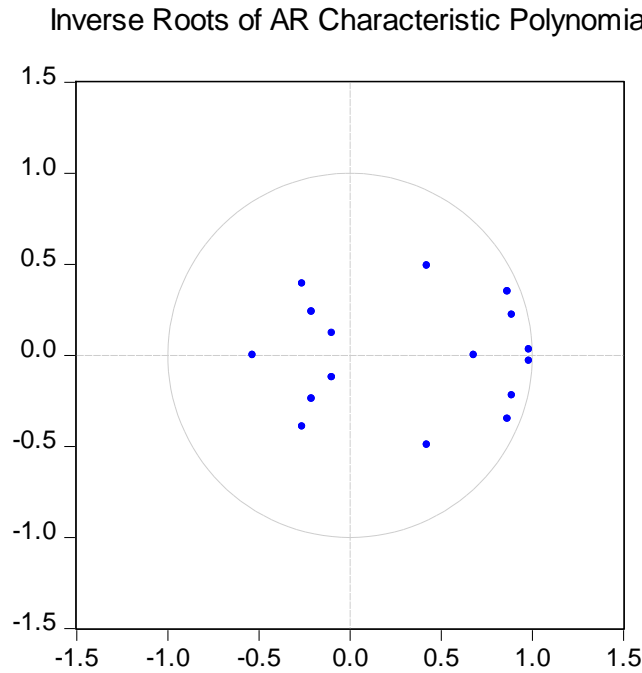
0.984566	0.278965	94066664	4821833.	41582562	92589722	Sum sq. resid
0.384800	0.186737	3429.043	776.3563	2279.873	3402.016	S.E. equation
2725.073	153.7939	76.68108	577.3502	641.6893	867.5380	F-statistic
29.52023	70.73257	-488.8987	-404.2295	-465.6335	-488.4477	Log likelihood
0.683501	-0.762546	18.87364	15.90279	18.05732	18.85781	Akaike AIC
2.439808	0.993761	20.62995	17.65910	19.81362	20.61412	Schwarz SC
119.2930	12.95035	66284.78	20525.85	203690.1	120758.5	Mean dependent
18.59789	2.145166	27830.12	17273.09	53475.64	92778.84	S.D. dependent

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

و أظهرت النتائج بعد تباطؤ ثمانية فترات زمنية (سنتان تقويمية ) ، في النموذج بالاستناد الى الاختبارات الاحصائية وانطباق معلماته مع منطوق النظرية الاقتصادية ، معادلة (2) بالنسبة للانفاق الحكومي ، تثبت وجود علاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية . و كانت قيمة المعلمة (0.019) مع معنوية قيمة (t) للمعلمة المقدره اي ان زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 100% يؤدي الى زيادة الناتج بنسبة 1,9% . اما العلاقة بين الناتج والدين العام الداخلي فكانت سلبية تعكس ان أي زيادة في حجم الدين الداخلي يترتب عليه انخفاض في الناتج (Gdp) وبلغت قيمة المعلمة (0.016) وكانت معنوية من خلال اختبار (t) . اما اثر الايرادات العامة على الناتج ، فكان ايجابي اي ان الزيادة في الايرادات العامة يؤدي الى رفع الناتج والعكس صحيح في حالة انخفاضها . لكن ظهرت قيمة معلمتها قريبة للصفر اذ بلغت (0.008) على الرغم من معنوية قيمة (t) للمعلمة المقدره مما يعكس ايضا ضعف العلاقة او انعدامها بين المتغيرين . فضلا عن وجود علاقة موجبة بين الناتج وتباطؤه الثامن ، اما معادلة (5) وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدل البطالة وطردية مع الدين العام ، وكانت قيمة المعلمتان تقتربان من الصفر على الرغم من معنويتهم الاحصائية تعكس ضعف العلاقة او انعدامها بين المتغيرين ومعدل البطالة . اما العلاقة بين معدل البطالة والايراد العام فكانت غير معنوية احصائيا . اما معادلة (6) فكانت العلاقة بين

الانفاق العام ومعدل التضخم تشير الى علاقة طردية اي زيادة بالانفاق العام يترتب عليه زياد في معدل التضخم وبلغت قيمة المعلمة (0.016). اما اثر الدين العام الداخلي والايرادات العامة على التضخم فكانت قيمة المعلمة تقترب من الصفر على الرغم من معنويتها احصائيا تعكس انعدام العلاقة بين المتغيرين ومعدل التضخم . و ظهرت قيمة  $R^2$  المعدل تفسر (98.9% ) من التغيرات التفسيرية للمعادلة فضلاً عن معنوية قيمة F المرتفعة. كما حدد معيار likelihood قيمة بلغت (-465.63) وهي قيمة مرغوبة في اختيار النموذج ، أما معيار Akaike الذي يفضل بالقيم الصغرى فقد سجل ( 18.5 ) ، كذلك قيمة معيار Schwarz بلغت ( 19.81 ) . والنموذج المقدر لا يعاني من مشكلة في ارتباط الاخطاء او عدم ثبات التباين (شكل 22) ، وخلص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار LM (جدول 25) . ويوضح شكل (17) بواقي النموذج المقدر .

شكل (17) خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

جدول (26) نتائج اختبار LM

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
Prob	LM-Stat	Lags
0.7007	12.61446	5
1.0000	1.881248	6
0.1911	20.68125	7
0.0000	108.0121	8

Probs from chi-square with 16 df.

نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

شكل (18) بواقي النموذج VAR المقدر



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10



## خامسا. سببية Granger

يوضح جدول (27) نتائج اختبار السببية قصيرة الاجل بين المتغيرات المالية والمتغيرات الكلية . ويبين من الجدول وجود علاقة سببية بين الانفاق الحكومي (pe) والنتاج المحلي الاجمالي باتجاه واحد من الانفاق الحكومي الى الناتج وليس بالعكس وذلك لمعنوية اختبار F اذ كانت القيمة المحسوبة للاختبار وبالقيمة (4.42) اكبر من القيمة الجدولية وباحتمالية اقل من (0.05) اذ بلغت قيمته (0.046) ، بمعنى اخر ان الانفاق الحكومي يسبب الناتج وليس بالعكس لعدم معنوية اختبار F بالاتجاه المعاكس .

اما العلاقة السببية بين الانفاق العام او الحكومي والبطالة ومعدل التضخم فيشير الجدول الى انعدام العلاقة بينهما وذلك لعدم معنوية اختبار F لكلا العلاقتين . اما بالنسبة للعلاقة السببية قصيرة الاجل بين الناتج والايرادات العامة، فيظهر ان الايرادات العامة تسبب الناتج وليس بالعكس اي ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ومعنوية اختبار F اذ كانت القيمة المقدره وبالقيمة (4.16) اكبر من القيمة الحرجة وباحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.044) . اما العلاقة السببية بين الايرادات العامة بمعدل البطالة والتضخم فكانت معدومة لعدم معنوية اختبار F .

في حين اظهرت نتائج اختبار السببية بين الناتج المحلي الاجمالي والدين العام المحلي ، بعدم وجود علاقة سببية باي اتجاه بين المتغيرين بسبب عدم معنوية اختبار F في كلا المتغيرين . كذلك الحال بين الدين العام المحلي ومعدل البطالة والتضخم . وهذه النتائج تدعم الى حد ما نتائج اختبار (VAR) ، اذ كانت قيمة المعلمة قريبة للصفر بالرغم من معنويتها بالاستناد الى اختبار t .

جدول (27) اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 03/19/21 Time: 19:04			
Sample: 2004Q1 2020Q4			
Lags: 8			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0468 0.6977	4.42871 0.69017	57	GDP does not Granger Cause EP EP does not Granger Cause GDP
0.2237 0.0043	1.40626 3.96011	57	UM does not Granger Cause EP EP does not Granger Cause UM
0.9381 0.9981	0.35438 0.12034	57	INF does not Granger Cause EP EP does not Granger Cause INF
0.8635 0.5086	0.47933 0.92228	57	IND does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause IND
0.5350 0.0440	0.88819 4.16764	57	PR does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause PR
0.9549 0.1331	0.31723 1.68152	57	UM does not Granger Cause IND IND does not Granger Cause UM
0.7218 3.E-13	0.66130 25.0049	57	INF does not Granger Cause IND IND does not Granger Cause INF
0.0790 0.0054	1.94883 3.31339	57	UM does not Granger Cause PR PR does not Granger Cause UM
0.0068 0.3325	3.19345 1.18437	57	INF does not Granger Cause PR PR does not Granger Cause INF

سادسا . دالة الاستجابة الفورية للصدمات

يوضح شكل (19) دالة الاستجابة الفورية للصدمات والمشتقة من نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، وذلك لان المعامل الواحد في متجه (VAR) المقدر يصعب تفسيره في معظم الأحيان بشكل فردي ، لذلك فإن استجابة النبضة ( Impulse Response ) تبين استجابة المتغير التابع في النموذج نتيجة حدوث صدمة (Shock) في حد الخطأ بمقدار وحدة معيارية واحدة (One Standard deviation) ، وهذا سيغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل ، ولكن بسبب وجود هذا المتغير في معادلة متغير آخر ، فإن تغييره سوف

ينتشر إلى ذلك المتغير في الوقت الحاضر والمستقبل ، ويعرض الشكل المذكور في ادناه هذه الدوال التي تمثل استجابة المتغيرات الكلية للصدمات في المتغيرات المالية ، فالمحور الأفقي يبين عدد الفترات التي مرت بعد حدوث الصدمة للمتغير ، أما المحور العمودي فيقيس استجابة المتغيرات الكلية بنسبة مئوية .

و نلاحظ في الشكل المذكور استجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمة موجبة للانفاق الحكومي تكون بشكل أولي كبيرة جدا تصل الى اقصاها في الربع الرابع ، ثم تبدأ بالتناقص مع تأثير ايجابي وحتى الربع السابع ثم تعاود الارتفاع وتبلغ اقصاه في الربع الثامن وتستمر خلال بقية الفترة المبحوثة .

واستجابة الناتج للصدمات غير المتوقعة الحادثة للدين العام الداخلي بمقدار انحراف معياري واحد تكون صغيرة جداً ومهملة وتتلاشى وتقترب من الصفر في بداية الربع الاول والثاني، ثم تحقق اثر سلبي على الناتج في الربع الرابع والخامس وتتلاشى في الربع السادس والسابع وتقترب من الصفر ثم تحقق اثر سلبي لبقية الفترة المبحوثة . في حين كانت استجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمة غير متوقعة حادته في الايرادات العامة تكون ضئيلة جدا وتقترب من الصفر من الربع الاول الى الرابع ، و ثم تحقق اثر ايجابي يتصاعد بشكل كبير تدريجيا ليصل اقصاه في الربع العاشر .

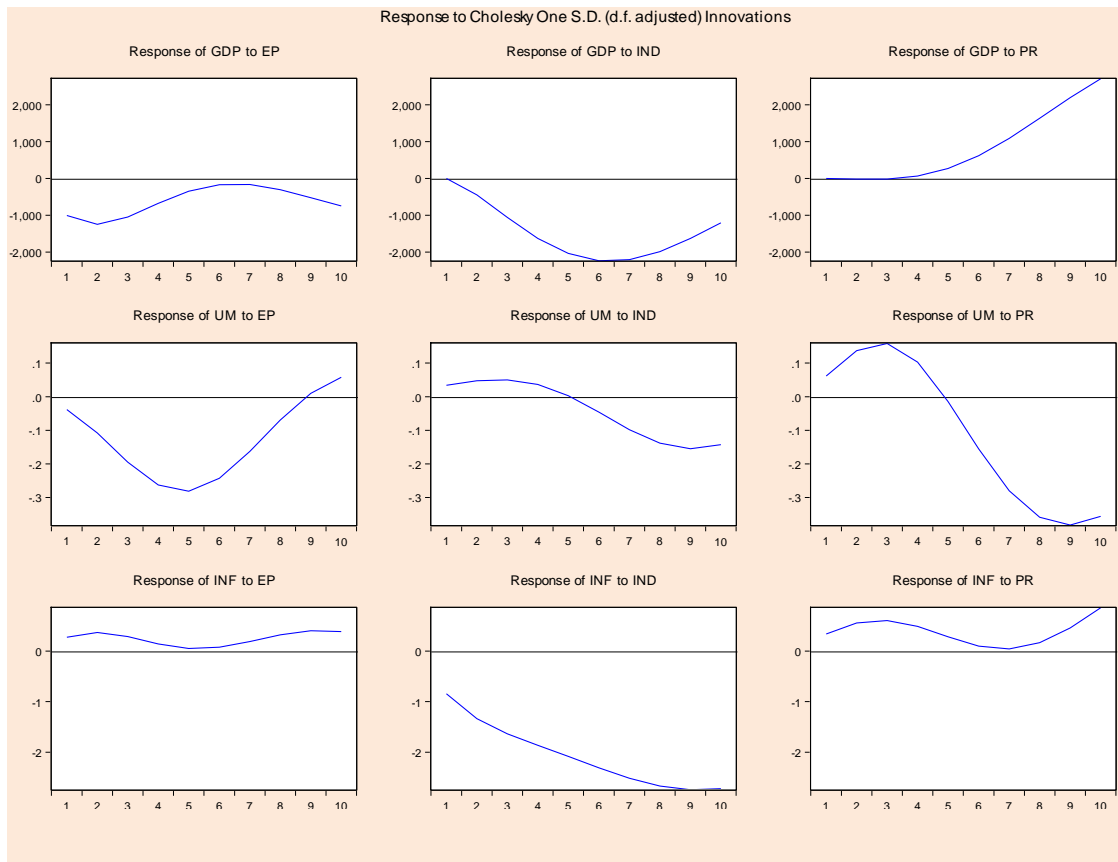
اما استجابة معدل البطالة للصدمات غير المتوقعة الحادثة في الانفاق العام تكون في بداية الفترة سالبة الى الربع السادس ثم تبدأ بالزيادة محققة اثر ايجابي في بقية الفترة . في حين استجابة معدل البطالة لصدمة غير متوقعة في الدين العام الداخلي تكون سالبة حتى الربع الرابع ثم تبدأ بالتزايدة محققه اثر ايجابي لبقية الفترة . اما استجابتها للايراد العام تكون ايجابية وكبيرة تصل اقصاه في الربع الثالث ثم تبدأ بالتناقص محققة اثر سلبي لبقية الفترة .

اما استجابة معدل التضخم للصدمات غير متوقعة حادته في الانفاق العام باثر ايجابي كبير ويستمر حتى يتلاشى في الربع الخامس ثم يعاود الارتفاع مع تحقيق اثر ايجابي لبقية الفترة .

الفصل الثالث....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2004-2020)

وكانت استجابة معدل التضخم لصدمة غير متوقعة في الدين العام الداخلي سالبة على طول الفترة المبحوثة . في حين كانت استجابة معدل التضخم لصدمة غير متوقعة في الايراد العام موجبة تستمر حتى الربع السادس ثم تتلاشى لتصل الصفر وترتفع بعد ذلك محققة اثر ايجابي لبقية الفترة .

شكل (19) دالة الاستجابة الفورية للمتغيرات المالية والكلية



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

## المبحث الرابع

### قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة (2004-2020)

#### أولاً. توصيف النموذج

لتقدير اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية - متغير  $Ms$  و  $Ep$  للسياسة النقدية والمالية - على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، نستعمل نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي<sup>(1)</sup> (Structural VAR) . ويتضمن النموذج خمس متغيرات ( خمس معادلات ) اربعة منها تؤدي بشكل مباشر الى تقييم اثار السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي ، ويتعلق ذلك بمتغير عرض النقد بالمفهوم الواسع ( $M_s$ ) والانفاق الحكومي ( $ep$ ) والنتاج المحلي الاجمالي ( $Gdp$ ) ومعدل البطالة ( $um$ ) . اما المتغير الخامس فهو معدل التضخم مقاسا بمؤشر اسعار المستهلك ( $inf$ ) والذي يسمح بمراقبة مستوى الاسعار ويعزل اثار السياسة النقدية عن السياسة المالية .

والصدمة الكلية كمفهوم يعرفها نموذج ( $SVAR$ ) تختلف عن مفهوم الصدمة في نموذج ( $VAR$ ) الذي يعتمد على الاخطاء العشوائية ( البواقي ) الناتجة من النموذج التي تمثل الجزء غير المتوقع للمشاهدات السابقة للمتغيرات الداخلية فيه ، بل يمكن تفسير الصدمات في ظل نموذج ( $SVAR$ ) على انها<sup>(2)</sup> :

1. استجابته تلقائية ( $Automatic Responses$ ) لعرض النقد بالمفهوم الواسع والانفاق الحكومي لكل من بواقي الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم والبطالة .
2. صدمة تقديرية منظمة (  $Systematic Discretionary shock$  ) لمتخذ القرار الاقتصادي لتقلبات الناتج المحلي الاجمالي ، ومعدل التضخم والبطالة ، كان يخفض الانفاق الحكومي لرد لارتفاع معدل التضخم .

(<sup>1</sup>) Jack Lucchetti (August 19, 2014) The SVAR package , Gretl scripts , PP:1-32 .

(<sup>2</sup>) نبيل مهدي الجنابي ، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ، 2013 ، ص 66

3. صدمة تقديرية عشوائية (Random Discretionary) للسياستين النقدية والمالية والتي تعد كصدمات هيكلية ناتجة عن قرار من البنك المركزي او الحكومة والمترتب عنها اثار على الكتلة النقدية في الاقتصاد و حجم الانفاق الحكومي ( رفع الانفاق الاستثماري الحكومي على سبيل المثال ) . ومن ثم الانتقال من بواقي متجه النموذج الهيكلي الى صدمة هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا ، مع افتراض استقلالية تلك البواقي بما يسمح بالحصول على دوافع غير مرتبطة عند كل فترة زمنية وباستخدام (Cholesky Decomposition) .

وبالعودة الى معادلة ( 22 ) الشكل المختزل لمتجه الانحدار الذاتي يمكن توصيف نموذج (SVAR) على النحو الاتي :

$$y = [gdp , ms, ep, inf, um] \dots (46)$$

$$U = [u^{gdp} . u^{ep} . u^{ms} . u^{inf} . u^{um}] \dots (47)$$

وبناء على ما تقدم تكون بواقي الانفاق الحكومي وعرض النقد بالمفهوم الواسع على

الشكل الآتي :

$$u_t^{ep} = a_{t,gdp} u_t^{gdp} + a_{t,inf} u_t^{inf} + a_{t,ms} u_t^{ms} + a_{t,ep} u_t^{ep} + a_{t,um} u_t^{um} \dots (48)$$

$$u_t^{ms} = a_{t,gdp} u_t^{gdp} + a_{t,inf} u_t^{inf} + a_{t,ep} u_t^{ep} + a_{t,ms} u_t^{ms} + a_{t,um} u_t^{um} \dots (49)$$

اذ تعكس  $(e^{ep}, e^{ms})$  صدمات توازنية هيكلية ، وتقيس المعاملات  $(a_{kt})$  المكونات الاخرى . ولتحديد صدمة هيكلية يتطلب تشكيل مصفوفة الانتقال  $(\rho)$  التي تحقق علاقة دالية وبالاستناد الى طريقة (Perottio)<sup>(1)</sup> ، لتحديد معاملات مصفوفة الانتقال وتقدير مروونات المتغيرات الداخلية ، ويمكن تشكيل بواقي (صدمة نقدية ومالية) معدلة دوريا (Cyclically adjusted) وهي:  $e_t^{ep.CA}$  ,  $e_t^{ms.CA}$  ويمكن التعبير عنهما بالمعادلة الآتية:

(1) نبيل مهدي الجنابي ، مصدر سابق ذكره ، ص 67 .

$$u_t^{m.CA} = u_t^m - (a_{t,gdp}u_t^{gdp} + a_{t,inf}u_t^{inf} + a_{t,ep}u_t^{ep} + a_{t,ms}u_t^{ms})$$

$$= \beta_{tm}e_t^m + e_t^m \dots(50)$$

$$u_t^{ep.CA} = u_t^{ep} - (a_{t,gdp}u_t^{gdp} + a_{t,inf}u_t^{inf} + a_{t,ep}u_t^{ep} + a_{t,ms}u_t^{ms})$$

$$= \beta_{tg}e_t^{ep} + e_t^{ep} \dots \dots (51)$$

ويتم ذلك باستعمال دوال استجابة النبضة (الفورية) وبمحاكاة لصدمة في المتغيرين تنتقل بشكل لحظي لمتجه البواقي من خلال مصفوفة الانتقال وديناميكية نموذج متجه الانحدار الذاتي يمكن الحصول على قيمة (*Gdp*) وباقي المتغيرات في كل لحظة زمنية تلي الصدمة الاولية وبسبب هذا التحول يمكن الحصول على جميع الاستجابات الديناميكية لجميع المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة نقدية واحدة .

### ثانيا. نموذج (SVAR)

بالاستفادة من نتائج وصف المتغيرات واختبارات السكون والتكامل المشترك في المبحثين الثاني والثالث ، يتبين ان متغيرات النموذج للمدة (2004-2020) بيانات ربع سنوية ، غير متكاملة بنفس الدرجة لذا لا يمكن استخدام النموذج المقيد (SVEC) ويفضل استخدام نموذج (SVAR) .

ويتكون نموذج (SVAR) من خمس معادلات آنية و على النحو الاتي :

$$1. Gdp = \alpha_{01} + B_{11} \sum_{i=1}^n Gdp_{t-j} + B_{21} \sum_{i=1}^n ep_{t-j}$$

$$+ B_{31} \sum_{i=1}^n Ms_{t-j} + B_{41} \sum_{i=1}^n inf_{t-j} + B_{51} \sum_{i=1}^n um_{t-j}$$

$$+ Ut \dots \dots \dots (52)$$

$$2. ep = \alpha_{11} + B_{21} \sum_{i=1}^n ep_{t-j} + B_{22} \sum_{i=1}^n Gdp_{t-j} + B_{32} \sum_{i=1}^n Ms_{t-j} + B_{42} \sum_{i=1}^n inf_{t-j} + B_{52} \sum_{i=1}^n um_{t-j} + Ut \dots \dots \dots (53)$$

$$3. Ms = \alpha_{21} + B_{31} \sum_{i=1}^n Ms_{t-j} + P_{32} \sum_{i=1}^n ep_{t-j} + B_{33} \sum_{i=1}^n Gdp_{t-j} + B_{34} \sum_{i=1}^n inf_{t-j} + B_{35} \sum_{i=1}^n um_{t-j} + Ut \dots \dots \dots (54)$$

$$4. inf = \alpha_{31} + B_{41} \sum_{i=1}^n inf_{t-j} + B_{42} \sum_{i=1}^n ep_{t-j} + B_{43} \sum_{i=1}^n \Delta Ms_{t-j} + B_{44} \sum_{i=1}^n Gdp_{t-j} + B_{44} \sum_{i=1}^n um_{t-j} + Ut \dots \dots \dots (55)$$

$$5. um + B_{41} \sum_{i=1}^n um_{t-j} + B_{42} \sum_{i=1}^n ep_{t-j} + B_{43} \sum_{i=1}^n \Delta Ms_{t-j} + B_{44} \sum_{i=1}^n Gdp_{t-j} + B_{44} \sum_{i=1}^n inf_{t-j} + Ut \dots \dots \dots (56)$$

وحددت فترة الابطاء المتلى بست فترات زمنية بمعنى اخر ان صدمات السياسة النقدية او المالية تصل كحد اقصى بعد سنة ونصف ، و بالاستناد الى اصغر قيمة تأخذ بها المعايير الاحصائية : AIC , BIC ,HQC, Loglik وغيرها من المعايير .

ويوضح جدول (28) نتائج نموذج (SVAR) للسياسة النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (2020-2004) . تقرأ المعادلات بشكل عمودي ( القيمة الأولى تمثل قيمة المعلمة والثانية تمثل الخطأ المعياري والثالثة قيمة ( t ) المحتسبة .

جدول (28) نتائج نموذج SVAR المقدر

Stricter Vector Autoregression Estimates  
Date: 03/20/21 Time: 00:08  
Sample (adjusted): 2005Q3 2020Q1  
Included observations: 59 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]



الفصل الثالث....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2020-2004)

(5)UM	(4)INF	(3)GDP	(2)MS	(1)EP	
-9.48E-06 (5.0E-06) [-1.89264]	4.82E-05 (1.7E-05) [ 2.78459]	-0.021207 (0.07219) [-0.29378]	0.170467 (0.01173) [ 14.5382]	0.256860 (0.14681) [ 1.74964]	EP(-4)
-4.21E-06 (1.4E-05) [-0.29380]	-0.000158 (4.9E-05) [-3.18699]	0.360860 (0.20624) [ 1.74968]	-0.248161 (0.03350) [-7.40761]	0.354311 (0.41944) [ 0.84472]	EP(-5)
1.13E-05 (1.4E-05) [ 0.80443] [2.54514]	0.160128 (0.95605) [ 0.62118] [ 2.66714]	0.651129 (0.20276) [0.63308] [ 3.24214]	0.083158 (0.03294) [ 2.52486] [-9.8e-15]	-0.620620 (0.41237) [-1.50502] [ 9.6e-15]	EP(-6)
2.24E-05 (3.7E-05) [ 0.60182]	-0.000222 (0.00013) [-1.73044]	1.009864 (0.53550) [ 1.88585]	-0.845359 (0.08698) [-9.71878]	-6.157097 (1.08905) [-5.65364]	MS(-4)
7.45E-05 (9.7E-05) [ 0.76600]	0.000765 (0.00034) [ 2.27767]	-2.754808 (1.40042) [-1.96713]	1.225375 (0.22747) [ 5.38687]	4.483153 (2.84807) [ 1.57410]	MS(-5)
-5.30E-05 (9.4E-05) [-2.56378]	0.000673 (0.00032) [2.07193]	0.453475 (0.35350) [ 2.91871]	-0.515302 (0.21985) [-2.34385]	0.130000 (2.75264) [ 0.04723]	MS(-6)
2.25E-05 (2.1E-05) [ 1.07023]	0.000359 (7.3E-05) [ 4.93324]	-0.084346 (0.30302) [-0.27835]	-0.003661 (0.04922) [-0.07438]	-0.584158 (0.61627) [-0.94790]	GDP(-4)
-4.48E-05 (3.7E-05) [-1.21858]	-0.000441 (0.00013) [-3.47232]	0.382597 (0.52972) [ 0.72226]	-0.003783 (0.08604) [-0.04396]	0.997789 (1.07730) [ 0.92619]	GDP(-5)
2.23E-05 (2.9E-05) [ 0.78069]	0.000157 (9.9E-05) [ 1.58879]	-0.380218 (0.41174) [-0.92344]	-0.001440 (0.06688) [-0.02154]	-0.597366 (0.83737) [-0.71339]	GDP(-6)
0.080165 (0.04971) [ 1.61277]	-0.074820 (0.17180) [-0.43551]	-506.7700 (715.975) [-0.70780]	-368.6272 (116.298) [-3.16968]	160.0184 (1456.10) [ 0.10990]	INF(-4)
-0.103023 (0.05864) [-1.75701]	0.280768 (0.20266) [ 1.38541]	60.79519 (844.595) [ 0.07198]	500.6343 (137.190) [ 3.64921]	-947.2669 (1717.67) [-0.55148]	INF(-5)
0.024654 (0.04155) [ 0.59341]	-0.198100 (0.14359) [-1.37958]	366.3530 (598.431) [ 0.61219]	-147.6399 (97.2048) [-1.51885]	574.6107 (1217.04) [ 0.47214]	INF(-6)
-0.613836 (0.31156) [-1.97018]	-3.205468 (1.07685) [-2.97670]	4608.192 (4487.80) [ 1.02683]	1179.481 (728.966) [ 1.61802]	-35663.61 (9126.95) [-3.90750]	UM(-4)

الفصل الثالث....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2004-2020)

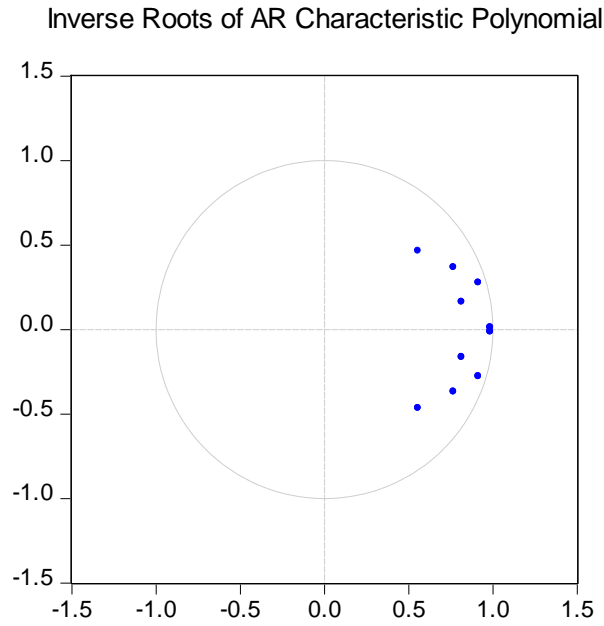
1.319447 (0.59820) [ 2.20570]	2.926476 (2.06755) [ 1.41543]	-6834.466 (8616.55) [-0.79318]	-1889.634 (1399.61) [-1.35011]	41944.00 (17523.7) [ 2.39356]	UM(-5)
-0.534392 (0.48873) [-1.09344]	-0.409102 (1.68918) [-0.24219]	-666.9785 (7039.70) [-0.09475]	184.8114 (1143.48) [ 0.16162]	-12900.60 (14316.8) [-0.90108]	UM(-6)
-4.113104 (3.71577) [-1.10693]	22.23833 (12.8428) [ 1.73159]	92373.67 (53522.5) [ 1.72588]	12820.48 (8693.81) [ 1.47467]	82756.84 (108850.) [ 0.76028]	C
0.942111	0.958858	0.967361	0.949592	0.956087	R-squared
0.933659	0.947634	0.954534	0.939155	0.941894	Adj. R-squared
2.369603	28.30706	4.92E+08	12971736	2.03E+09	Sum sq. resids
0.290910	1.005468	4190.313	680.6440	8521.937	S.E. equation
117.3790	816.2453	352.7801	2285.942	237.5718	F-statistic
11.11967	-62.05180	-553.8214	-446.5894	-595.7036	Log likelihood
0.673909	3.154298	19.82445	16.18947	21.24419	Akaike AIC
1.765497	4.245886	20.91604	17.28106	22.33578	Schwarz SC
13.10966	117.5021	199745.2	75001.79	125222.0	Mean dependent
2.275728	20.67157	56678.56	23409.27	94652.87	S.D. dependent

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

و أظهرت النتائج بعد تباطؤ ست فترات زمنية ، من المعادلة (3،4،5) يتبين بعد التباطؤ السادس بالنسبة للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي - كئائب عن السياسة المالية - فكانت ايجابية تعكس ان أي تحسن في اداء الحكومة العراقية يترتب عليه ارتفاع في الناتج (Gdp) وبلغت قيمة المعلمة ( 0.45 ) وهي تمثل مضاعف الانفاق العام وكانت معنوية من خلال اختبار ( t ) . اما بالنسبة لعرض النقد بالمفهوم الواسع - كئائب عن السياسة النقدية - ، تثبت وجود علاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية . و كانت قيمة المعلمة ( 0.38 ) وتمثل المضاعف النقدي مع معنوية قيمة ( t ) للمعلمة المقدرة اي ان التحسن باداء البنك المركزي العراقي بنسبة 100% يؤدي الى زيادة الناتج بنسبة (3.8%) .. اما اثر الانفاق العام على مؤشر اسعار المستهلك - كئائب عن معدل التضخم - ، فكان ايجابي اي ان ارتفاع الانفاق العام يؤدي الى رفع معدل التضخم والعكس صحيح في حالة الانخفاض مع معنوية احصائية . و بلغت قيمة معلمة الانفاق العام ( 0.16 ) مع معنوية قيمة ( t ) للمعلمة المقدرة. فضلا عن وجود علاقة سالبة بين الانفاق العام ومعدل البطالة لكن صغر قيمة المعلمة واقتربها من الصفر يجعل طبيعة هذه العلاقة معدومة . اما اثر عرض النقد بالمفهوم الواسع على التضخم ومعدل البطالة فكان ايجابي للاولى وسلبى للثانية لكن صغر قيمة المعلمتان واقتربهما من الصفر على الرغم من معنويتها احصائيا يجعل العلاقة معدومة و ظهرت قيمة  $R^2$  المعدل تفسر ( 0.96 ) من التغيرات

التفسيرية للمعادلة فضلاً عن معنوية قيمة F المرتفعة. كما حدد معيار likelihood قيمة بلغت (-553.14) وهي قيمة مرغوبة عند اختيار النموذج ، أما معيار Akaike الذي يفضل بالقيم الصغرى فقد سجل ( 19.8 ) ، كذلك قيمة معيار Schwarz بلغت ( 20.9 ) .  
والنموذج المقدر لا يعاني من مشكلة في ارتباط الاخطاء (جدول 29) او عدم ثبات التباين (شكل 25) . ويوضح شكل (20) بواقي نموذج SVAR المقدر .

شكل (20) ثبات تباين النموذج



جدول (29) اختبار LM

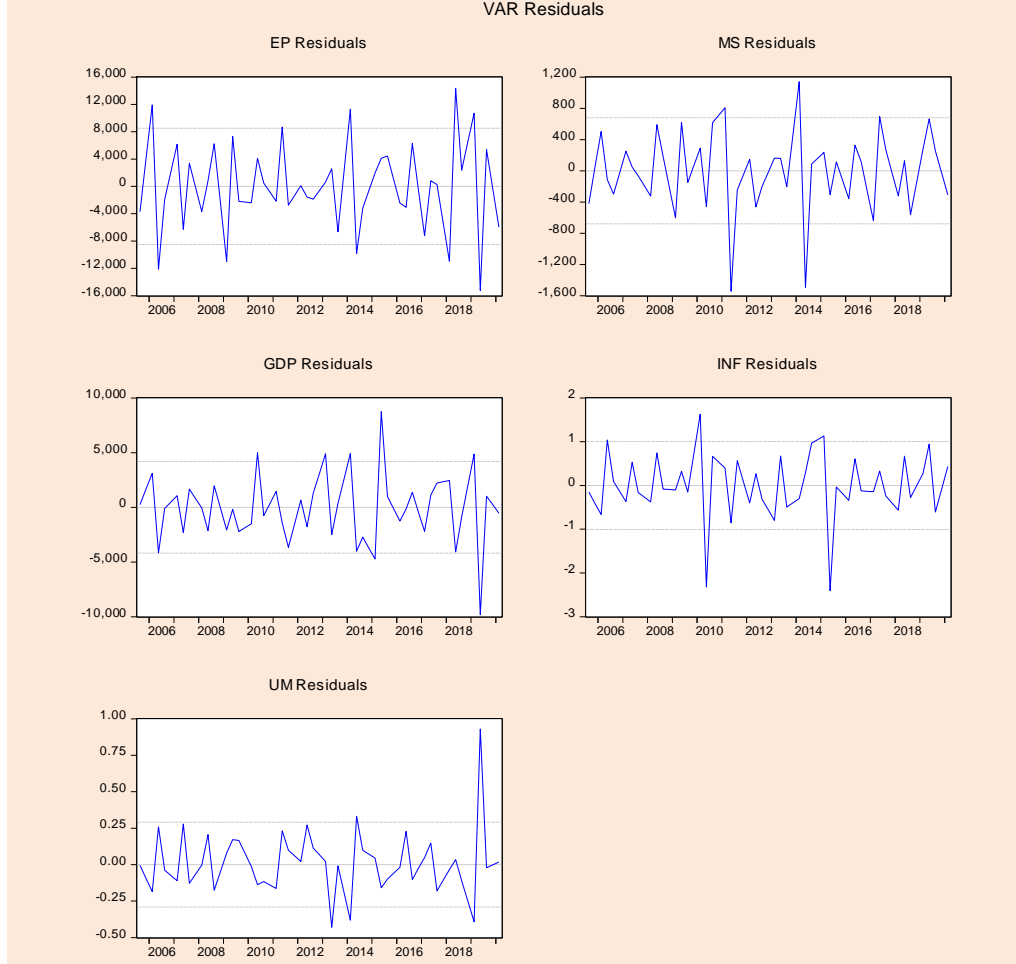
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.0000	(25, 161.2)	19.52203	0.0000	25	240.6244	1
0.0000	(25, 161.2)	19.64144	0.0000	25	241.4168	2
0.0000	(25, 161.2)	22.75544	0.0000	25	260.8931	3
0.0000	(25, 161.2)	62.42645	0.0000	25	409.0983	4
0.0000	(25, 161.2)	24.64251	0.0000	25	271.7088	5

الفصل الثالث....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2004-2020)

0.0000 (25, 161.2) 22.03857 0.0000 25 256.6001 6

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

شكل (21) بواقي نموذج SVAR المقدر



المصدر : البرنامج الاحصائي Eviews.10

رابعاً. سببية جرانجر

وتظهر نتائج اختبار العلاقة السببية في الاجل القصير بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي ومتغيري السياسة النقدية والمالية وعند التباطؤ السادس .

جدول (30)

سببية جرانجر لمتغيري السياسة النقدية والمالية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 03/20/21 Time: 00:45  
Sample: 2004Q1 2020Q4

الفصل الثالث....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي  
للمدة (2004-2020)

Lags: 6			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0309 0.7682	5.09476 0.54885	59	GDP does not Granger Cause EP EP does not Granger Cause GDP
0.0240 0.9882	4.37706 0.14952	59	INF does not Granger Cause EP EP does not Granger Cause INF
0.0369 0.0222	2.47612 2.76620	59	UM does not Granger Cause EP EP does not Granger Cause UM
0.0402 0.0076	5.58530 3.37944	59	GDP does not Granger Cause MS MS does not Granger Cause GDP
0.0335 0.9779	3.30037 0.19087	59	INF does not Granger Cause MS MS does not Granger Cause INF

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

وجود علاقة سببية باتجاه واحد من متغير السياسة النقدية (MS) والنتاج المحلي الاجمالي ، وليس بالعكس استنادا الى معنوية اختبار (F) ولاحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.040) وهذا يدعم فعالية السياسة النقدية في التأثير على الناتج . وعلاقة سببية باتجاه واحد ايضا من متغير السياسة المالية (ep) والنتاج المحلي الاجمالي وهو دعم لفعالية السياسة المالية في التأثير على الناتج أيضا . ولا يوجد سببية عكسية او ثنائية بينهما . اذ بلغت قيمة اختبار (F) (5.09) معنوية باحتمالية اقل من (0.05) بلغت (0.030) . ووجود سببية احادية تتجه من (MS) الى (INF) وليس بالعكس مع معنوية اختبار (F) ولاحتمالية بلغت (0.046) وهذه النتيجة تدعم تفسير النقديين للتضخم على انه دائما وأبدا ظاهرة نقدية . وهناك علاقة سببية باتجاه واحد من الانفاق الحكومي الى معدل التضخم ومعدل البطالة مع معنوية الاختبار ولاحتمالية بلغت (0.024) (0.022) على الترتيب .

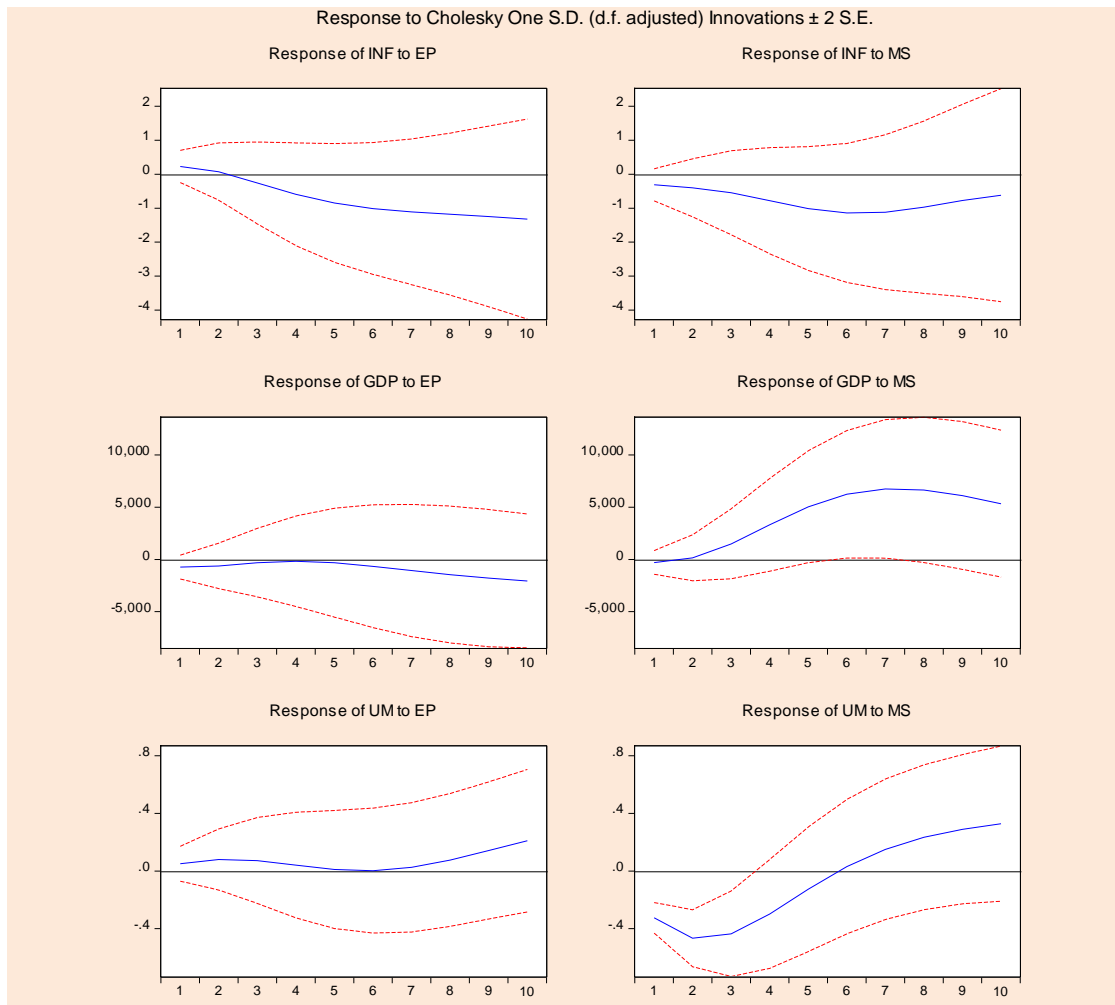
### خامسا . دوال الاستجابة الفورية

ويتبين من تقديرات دوال الاستجابة الفورية كما في شكل (27) . ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في متغير السياسة النقدية (MS) بمقدار (1%) سيكون لها اثر ضئيل جدا تقترب من الصفر على الناتج المحلي الاجمالي في الربع الاول ثم يزداد الاثر ايجابيا باضطراد الى نهاية الفترة ، وبمضاعف نقدي يبلغ (0.45) . ومن جهة اخرى ستولد صدمة السياسة النقدية اثار تضخمية خلال مدة البحث . اما اثر صدمة هيكلية موجبة للسياسة المالية على الناتج

المحلي الاجمالي من خلال زيادة الانفاق الحكومي سيكون تاثيرها معدوم حتى الربع الثالث ، مع اثر ايجابي من الربع الرابع الى الثامن وبمضاعف انفاق حكومي (0.56) ، ثم يتلاشى الأثر في الربع التاسع من الفترة اي بعد سنتين وشهر واحد . في حين حدوث صدمة هيكلية موجبة لمتغير السياسة النقدية ، سيكون لها اثر سلبي على معدل البطالة حتى الربع الخامس ثم يبدأ بالارتفاع في الربع السابع محققا اثر ايجابيا الى ان يتلاشى عند نهاية فترة البحث. في حين صدمة هيكلية موجبة لمتغير السياسة المالية على معدل التضخم يكون لها اثر موجب حتى الربع الثاني ثم يتلاشى تدريجيا محقق اثر سلبي الى بقية الفترة .

شكل (22) دوال الاستجابة الفورية لمتغيري السياسة النقدية والمالية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي

الفصل الثالث.....قياس اثر تنسيق السياستين النقدية والمالية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة (2004-2020)



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.10

الاستنتاجات :

1- ان واقع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية كان واضحاً في التأثير على الناتج والتضخم والبطالة بالمقارنة بعمل كل سياسة بمعزل عن الاخرى ،على الرغم من كون مضاعف السياسة المالية اكبر من مضاعف السياسة النقدية طبقاً للاختبارات القياسية.

2- ان صغر مضاعفي الانفاق والنقود يعكس ضعف القدرة النسبية للسياسات النقدية والمالية في العراق على التأثير في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي ، إذ أن السياسة المالية التي انتهجتها الحكومة عن طريق الزيادة المستمرة في الإنفاق العام لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، و يرجع هذا بكل بساطة إلى الدمار الذي لحق بالجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته، الأمر ينطبق ايضاً على سياسة البنك المركزي العراقي نتيجة لضيق السوق النقدية وعدم توفر سوق مالية متطورة.

3- أن التوجهات الحديثة للسياستين المالية والنقدية لم تعمل على منهج إيجاد مصادر متنوعة للعائد المالي ، بل استمرت على النهج القديم المتمثل بالمصدر النفطي كركيزة أساسية للعائد المالي مما افقد الموازنة العامة مرونة مواجهة التقلبات في العائد المالي النفطي وركز نسب عالية من الناتج المحلي الإجمالي بسلعة النفط مع إهمال الموارد المالية الاخرى ، مما افقد السياستين المالية والنقدية تقنية الاستقرار الذاتي.

4- اظهرت نتائج الاستقرارية لنموذج المتغيرات النقدية والكلية ان جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى وعند اخذ الفرق الاول لها كانت مستقرة وبلاستناد الى اختبار ADF و P-P .

5- اظهرت نتائج الاستقرارية لنموذج المتغيرات المالية والكلية ، ان سلسلة الايرادات العامة كانت ساكنة في المستوى في حين بقية المتغيرات المالية كانت غير ساكنة في المستوى وعند اخذ الفرق الاول اصبحت سلسلة الناتج والانفاق العام ساكنة عند الفرق الاول ، في حين بقت سلسلة الدين العام غير مستقرة بالفرق الاول واصبحت ساكنة عند اخذ الفرق الثاني .

6- اظهرت نتائج التكامل المشترك بطريقة Johansen and Juselius لنموذج المتغيرات النقدية والكلية وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات النقدية وبعض المتغيرات الكلية ووجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك على الاقل .



- عدم وجود تكامل مشترك بنفس الدرجة لنموذج المتغيرات المالية والكلية لا يمكن استخدام (J-J) للتكامل المشترك والطريقة المناسبة هي نموذج متجهة الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) وظهرت النتائج بعد التباطؤ الثامن وجود علاقة ايجابية بين الانفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي .

- اظهرت نتائج (SVAR) لنموذج متغيري السياسة النقدية والمالية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي وبعد ست فترات ابطاء تاثير السياسة النقدية على الناتج والتضخم ممثلة بمتغير عرض النقد وتأثير السياسة المالية على الناتج ومعدل التضخم ممثلة بمتغير الانفاق العام مع قيمة اكبر لمضاعف السياسة المالية مقارنة بمضاعف السياسة النقدية.

7- اظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطا للعلاقة بين المتغيرات النقدية والكلية وجود علاقة قصيرة الاجل طردية وضعيفة بين الناتج عرض النقد في الربع الثاني والرابع وعكسية ضعيفة بين سعر الصرف والناتج عند الربع الثالث والرابع قيمة معامل التكييف لحد الخطا سالبة تعكس وجود علاقة طويلة الاجل بين الناتج والمتغيرات النقدية .

- في حين لم يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطا للنموذجين الاخرين لاسباب ذكرت سابقا

د . سببية جرانجر :

- اظهرت نتائج السببية لنموذج المتغيرات النقدية والكلية وجود علاقة سببية باتجاه واحد من عرض النقد للناتج والتضخم وسببية وعدم وجود علاقة سببية بين وعرض النقد ومعدل البطالة .

- اظهرت نتائج السببية لنموذج المتغيرات المالية والكلية وجود علاقة سببية باتجاه واحد من الانفاق العام والدين العام الداخلي للناتج والتضخم وعدم وجود علاقة سببية بينهما ومعدل البطالة.

- اظهرت نتائج السببية لنموذج متغيري السياسة النقدية والمالية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي ان اتجاه السببية من متغيري السياسة النقدية والمالية الى الناتج والتضخم وعند التباطؤ السادس .وانعدام العلاقة مع معدل البطالة .

8- كانت نتائج دالة استجابته النبضة لنموذج المتغيرات النقدية والكلية ان حدوث صدمة موجبة في متغيرات السياسة النقدية يكون له اثر ايجابي ضئيل على الناتج المحلي الاجمالي من الربع (1-3) ثم يزداد باضطراد الى نهاية الفترة وبمضاعف نقدي صغير جدا .

- اما اثر صدمة موجبة لمتغيرات المالية على المتغيرات الكلية سيكون تأثيرها معدوم حتى الربع الثالث ثم يتلاشى الاثر في الربع التاسع اي بعد سنتين وشهر واح وبمضاعف انفاق حكومي صغير جدا .

- اما اثر صدمة هيكلية موجبة لمتغيري السياسة النقدية والمالية يكون لها اثر ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم مع انعدام التأثير على معدل البطالة.

#### التوصيات:

1- على الحكومة السعي الى تبني اطار مؤسسي كفوء يعزز من الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي العراقي ويحقق الانضباط المالي بما يعزز التنسيق الفعلي بين السياستين المالية والنقدية للحد من ظاهرة التضخم والتقليل من حجم البطالة

2- ضرورة توفر البنية القانونية وبما يتلاءم وواقع الاقتصاد العراقي من خلال وضع منهجاً فكرياً واقتصادياً يخرج العراق من ازمته التنموية ويصحح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي على مستوى الناتج المحلي الاجمالي وهيكل السياستين المالية والنقدية

3- العمل على ايجاد توجهات جديد للسياستين المالية والنقدي تعمل على ايجاد مصادر متنوعة للعائد المالي و تحقيق الاستقرار السعري من خلال إشارة سعر الصرف وعن طريق مزادات العملة التي يجريها البنك المركزي لاستهداف الناتج المحلي الإجمالي.

4- السعي من اجل تنويع حقيقي لمصادر الايرادات تكون فيها القطاعات الحقيقية (الصناعة\_ الزراعة) قاطرة للنمو الاقتصادي في العراق.

5- ضرورة قيام الحكومة عند صياغتها لخطط الانفاق في الموازنة العامة الاتحادية بربط سقف الانفاق الحكومي بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخفض العجز المالي المخطط والفعلي الى أدنى مستوياته، اذ اثبتت المدة موضوع البحث وجود علاقة ارتباط

وثيقة الصلة ما بين الانفاق العام وعرض النقود والتقلبات السعرية، وذلك لأن الانفاق العام يزيد من عرض النقود والتضخم.

6- على البنك المركزي العراقي السعي من أجل تحقيق هدف السيطرة على معدل التضخم واستقرار الأسعار، عن طريق إدارة سياسته النقدية باستقلالية تامة عن القرار المالي، وفقاً للوضع الاقتصادي السائد، وبالشكل الذي يجعل إدارة البنك المركزي لمعدلات نمو عرض النقود عن طريق سياسة التعقيم (نافذة العملة الأجنبية) ملائمة تماماً لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي.

المصادر والمراجع

اولاً:- القرآن الكريم

ثانياً :-المصادر باللغة العربية

أ. الكتب:

1. ابدجمان، مايكل " الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة" ترجمة، منصور، محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
2. ابدجمان، مايكل " الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة" ترجمة، منصور، محمد إبراهيم، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
3. احمد ابريهي العلي ،الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ، ط لبنان ، دار الكتب ، موزعون وناشرون ، 2015 .
4. أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004.
5. أحمد شعبان محمد علي ، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 .
6. احمد، رائد ناجي"علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق"ط2، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2012.
7. آرثر اوسلفان وآخرون ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، صائغ ناشرون ، بيروت ، 2014 .
8. اسامة محمد الغولي وزينب عوض الله ، اقتصاديات النقود والتمويل ، دار الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 .
9. أكرم حداد ، مشهور هذلول ، النقود والمصارف ( مدخل تحليلي ونظري ) ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2005 .
10. أكرم حداد و خرون ، النقود و المصارف ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن . 2008.
11. باسم عبد الهادي حسن ، السياسات الاقتصادية في العراق: تحديات وفرص ، عمان: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2020 .
12. بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2009.

13. بسام الحجار وعبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات ، بيروت ، 2010 .
14. بول. ا . سامويلسون ، وآخرون ، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله ، ط1 ، عمان : الدار الأهلية للنشر ، 2001 .
15. توفيق، محب خله " المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة " دراسة منهجية في النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، الاسكندرية، 2014.
16. توماس ماير ، وآخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 2002 .
17. جوان ، روبنسون ، مقدمة في علم الاقتصاد الحديث ، ترجمة الدكتور فاضل عباس مهدي ، دار الطليعة ، بيروت 1988.
18. حامد عبد المجيد دراز و محمد عمر ابو دوح ، مبادئ المالية العامة، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2003.
19. حربي محمد موسى عريقات ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان، 2006.
20. حسن عواضة وعبد الرؤوف قطيش ، المالية العامة ، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2013 .
21. حيدر يونس الموسوي ، الفكر الحديث للسياسات الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، مركز كربلاء للدراسات والبحوث ، كربلاء ، ٢٠١٠ .
22. خالد واصف الوزني ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، عمان ، 2008 .
23. خليل ، علي محمد ، سليمان احمد اللوزي، "المالية العامة" ، دار زهران للطباعة والنشر ، عمان 2013.
24. الدباغ، اسامة بشير(2007)"البطالة والتضخم" ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
25. الربيعي، رجا " دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي" دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

26. رجاء عزيز بندر ، استهداف التضخم : دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي ، 2008 .
27. رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، دار صفاء للنشر ، عمان ، 2000.
28. رشاد العصار ورياض الحلبي ، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2010.
29. سامويلسن & نوردهاوس "علم الاقتصاد" ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006.
30. سامي خليل ،نظرية الاقتصاد الكلي ،الكتاب الاول ،الكويت، 1994.
31. سايمون غرابي، نك تالبوت، العمليات النقدية، كتيبات عن البنوك المركزية، العمليات النقدية، مركز دراسات المصارف المركزية، بنك انكلترا، لندن، 2006.
32. سلمي، عبد الستار عبد الحميد"ظاهرة الركود الاقتصادي في مصر: أسبابها وطرق علاجها" دار النهضة العربية، القاهرة 2005، ص63.
33. سلمي، عبد الستار عبد الحميد(2005)"ظاهرة الركود الاقتصادي في مصر: أسبابها وطرق علاجها" دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
34. سودرلينج لودفيج و آخرون ، استهداف التضخم ، المعهد المصرفي المصري ، 2003
35. السيد علي، عبد المنعم، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، الأردن، 2004.
36. سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الدوحة، ط 3 ، 2002 .
37. طارق الحاج ، المالية العامة ، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2009.
38. طارق محمد الحاج ، المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر ، عمان ، ٢٠٠٩ .
39. طالب محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن ، 2004.
40. طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري ، مدخل إلى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلية ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر 2011 .

41. عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الموصل ، 2002 .
42. عاطف وليم اندروس،الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية.2010.
43. عامر، وحيد مهدي"السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي: النظرية والتطبيق" الدار الجامعية، الإسكندرية.2010.
44. عايب، وليد عبد الحميد،"الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي" ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت.2010.
45. عباس ألدعمي ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية ، ط1، عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع ، 2010.
46. عباس كاظم الدعمي، زهراء يوسف السعدي، مسارات السياستين النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الاولى، دار الكتاب ،العراق ،2021.
47. عبد الحميد ، عبد المطلب ، "اقتصاديات المالية العامة" ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات 2010.
48. عبد الرحمن يسري احمد، النقود والفوائد والبنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1998.
49. عبد المطلب عبد الحميد ، « السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي » ، المرجع السابق ، 2013 .
50. عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك ،الدار الجامعية ،2007 .
51. عبد المطلب عبد الحميد ،اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والاستخدامات ،2007.
52. عبد المنعم السيد علي ،نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والأسواق المالية ،دار حامد للنشر، 2004 .
53. عبد الوهاب الامين،(مبادئ الاقتصاد الكلي) ،الطبعة الاولى،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن2002.
54. عثمان، سعيد عبد العزيز"المالية العامة مدخل تحليلي معاصر" الدار الجامعية، الإسكندرية،2011.

55. العلي ، عادل ، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي" ، الجزء الاول ، ط2 ، 2012.
56. العلي ، عادل ، "المالية العامة والقانون المالي والضريبي" ، الجزء الاول ، ط2 ، 2012.
57. علي، احمد ابراهيمي "الاقتصاد النقدي :وقائع ونظريات وسياسات، ط1، دار الكتب موزعون ناشرون، لبنان،2015.
58. العلي، عادل فليح ،"المالية العامة والتشريع المالي" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل،2002.
59. عوض الدليمي ،النقود والبنوك ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، 1990.
60. الغالي ، عبد الحسين ، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2011.
61. فايز إبراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط/4 ، الرياض : مطبعة رومك ، 2000 .
62. فايز ابراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
63. قبس حسن البدراني ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الموصل ، 2010 .
64. محمد طاقة وآخرون ، (اساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي ) ، الطبعة الثانية ، دار اثراء للنشر و مكتبة الجامعة ، الأردن ، ٢00٩ .
65. محمد على حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2004 .
66. محمود حسين الوادي ، المالية العامة ، عمان، دار صفاء ، 2010 .
67. مصطفى سلمان ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2000 .
68. ناظم محمد نوري الشمري ، (النقود والمصارف والنظرية النقدية) ، الطبعة الاولى،دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،الاردن،1999.



69. نبيل مهدي الجنابي ،التوقعات العقلانية المدخل الحديث للنظرية الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، 2017.
70. نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي(كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق) ، الطبعة الاولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001.
71. هيثم الزغبى وحسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000.
72. هيل عجمي جميل الجنابي ، رمزي ياسين يسع ارسلان ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ،بغداد، 2009 .
73. وداد يونس يحيى، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2001.
74. وليد عبد الحميد العايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، مكتبة حسين العمريه ، بيروت ، 2010 .
75. وليد عبدالحميد عايب ، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن المصرية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2010.
76. يونس ، منصور ميلاد ، "مبادئ المالية العامة" ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2004.
77. يونس ، منصور ميلاد ، "مبادئ المالية العامة" ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2004.

### ب.البحوث والدوريات

1. أديب قاسم شندي و نغم حميد عبد الخضر، قياس العلاقات التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،جامعة واسط،العدد 21، 2016.
2. أمجد معن الطبقجلي، ديون العراق نظرة عامة حول وضع الديون ونشأتها ومستقبلها، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.

3. ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعة ، المجلد ، العدد 23 ، 2010.
4. جليل كامل غيدان ، استتبق اسماعيل حمه ، اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق 1990-2012 ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط ، المجلد عدد17، 2015 .
5. الحمداني ، احمد شهاب ، و رفاه شهاب الحمداني ، قياس اثر التغير في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي للمدة ( 2005-2015 ) ، مجلة المنصور ، جامعة النهريين ، العدد 30،2018.
6. خالد حمادي المشهداني، أحمد حسين إلهيتي، رفاه عدنان الطائي، أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31 ،العدد 93 ،جامعة الموصل، العراق، 2009 .
7. الخياط عدنان حسين ، "تحو نموذج انتاجي الاقتصاد السوق في العراق في ظل ظروف الدولة الريعية" ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الخامس ، كمية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ،2013.
8. داغر، محمود محمد، مهوس، حسين عطوان " سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004-2012) ، " البنك المركزي العراقي ، 2016.
9. الشبيبي، سنان، "ملاح السياسة النقدية في العراق"، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة 2009.
10. الشبيبي، سنان، ملاح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة 2007.
11. صالح، مظهر محمد، "الطاقة الاستيعابية لنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية لسياسة النقدية" ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 26 ،العدد 43 ،السنة 2012.

12. عبد الحسين جليل الغالبي ، ليلي بديوي ، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وسعر الصرف في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد،9 ، العدد 28، 2013 .
13. عبد الحسين جليل الغالبي وأخرون ، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ، المجلد العاشر ،2008، العدد ( 1 ) .
14. عبد الحسين جليل الغالبي وسوسن كريم الجبوري، اثر التزايد المفرط في عرض الدينار العراقي في اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 21-22 نيسان، 2008.
15. عوض فاضل اسماعيل، نحو تقارب بين سعر الصرف السوقي ومثيلة الاسمي المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 46 ، 2015 .
16. فاضل كريمة الشيباني ، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2013)، بحث منشور، جامعة الامام الكاظم،2019.
17. فلاح حسن ثويني، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 21، 2009.
18. كاظم ، فريد جواد ، عبيد باسم خميس، "تحليل أثر السياسة المالية في العراق في الاستقرار والنمو الاقتصادي"، مجلة العموم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 ، العدد 75 ،السنة2014.
19. كامل علاوي كاظم قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، م/5 ، العدد/20 ، العراق ، جامعة كربلاء ، حزيران 2008 .
20. كلثوم عبد القادر حياوي و عبد الحميد سليمان ظاهر، قياس وتحليل العلاقة السببية بين النفقات العامة وعرض النقد والتضخم "العراق حالة دراسية للمدة (1990-2017) ، بحث مقدم الى مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو،2019.

21. مازن عبد الحفيظ ، " تقييم السياسات المضادة للتضخم في الجزائر " ، مجلة علوم إنسانية ، السنة /3 ، العدد/28 ، مايس 2006 .
22. مظهر محمد صالح ،السياسة النقدية للبنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ،البنك المركزي العراقي ،بحث منشور ،بغداد، 2008 .
23. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم 2012.
24. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية والمالية و السيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011 .
25. مظهر محمد صالح،ادارة مخاطر صندوق الاستقرار،بحث منشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين،2014.
26. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2008 ، ص1.
27. منى كمال - الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ، جامعة لندن ، بحث منشور على الشبكة المعلوماتية - نوفمبر 2010 .
28. مهند خميس عبد ، وآخرون ، العلاقة بين الأنفاق الحكومي والتضخم في العراق للمدة (2004-2017) ، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ( 51 ) ،العدد ( 74 ) ج 2 ، 2019.
29. نبيل مهدي الجنابي ، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة ( St.louis ) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ، 2013
30. نبيل مهدي الجنابي و د. سالم كريم حسين ، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، العدد (2) ، المجلد (1) ، 2011 .
31. وشاح رزاق، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية ، المعهد العربي للتخطيط ، المجلد 11، العدد 112، الكويت 2012.

ج. التقارير

1. البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2004.
2. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والبحاث قسم الاقتصاد الكلي، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام 2018.
3. البنك المركزي العراقي ،مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص المؤتمر السنوي الرابع، 2018 .
4. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014.
5. البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية لسنة 2019.
6. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الثالث لسنة 2020.
7. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الأولية للنتائج المحلي الإجمالي للنصف الأول من سنة 2020، ايلول 2020.
8. جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية ، مؤشرات الانذار المبكر للربع الثالث لعام 2020.
9. جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014 جمهورية العراق ،2009.
10. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قراءة تحليلية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2017.
11. دائرة الابحاث والاحصاء ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ،البنك المركزي العراقي،2018 .

12. دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي البنك المركزي العراقي ، 2016.
13. دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2018، البنك المركزي العراقي، 2018 .
14. دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، البنك المركزي العراقي ، 2019.
15. دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير البنك المركزي العراقي ، البنك المركزي العراقي ، جمهورية العراق ، 2003.
16. دائرة الإحصاء والأبحاث ، تقرير البنك المركزي العراقي ، البنك المركزي العراقي ، جمهورية العراق ، 2009.
17. كتاب رسمي من جمهورية العراق، البنك المركزي ، دائرة العمليات المالية وإدارة الدين العام، ذي العدد 2440/1/6 في 2020/120/20.
18. المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقرير السياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي، 2012 .
19. المديرية العامة للإحصاء والأبحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2014، البنك المركزي العراقي.
20. المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2020.
21. المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي لعام 2005.
22. وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الاحصاءات السنوية، 2010.
23. وزارة التخطيط العراقية ،ميزانية 2004، البند الثاني ملخص النفقات .
24. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قراءة تحليلية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2017، 2017 .

**a-Books:-**

1. Alan Blinder, "keeping the Keynesian faith on the Erudition of Macroeconomics", World Economics
2. Alan Griffiths and Stuart Wall , Applied Economics , 10 Ed , Prentice Hall , Harlow , England , 2004 .
3. Aman Khan, Hildreth Budget Theory in the public sector, Quorum Books, London, 2002 .
4. Bernard Laurens and Enrique G. de la Piedra, "Coordination of Monetary and Fiscal Policies", International Monetary Fund, Working Paper. No.25, March 1998.
5. Bradley R. Schiller. The Macro Economy Today 12 th Edition , McGraw - Hill , New York , 2010 .
6. Bradley R. Schiller , The macro economy today , 9th Ed , McGraw-Hill Irwin , Boston , 2003 .
7. Bradley R. Schiller , The macro economy today , 9th Ed , McGraw-Hill Irwin , Boston , 2003 .
8. D.A. Dickey and W. Fuller " Distribution of the Estimators for Auto regressive Time Series with a Unit Root " , Journal of the American Statistical Association , Vol.: (74) , Issue : (366) Jun , 1979.
9. D.L. Roberts and S. Nord . Causality Tests and Functional Form sensitivity, Applied Economics , 17 , 1985 , p.135 .
10. Fabian Amtenbrink and Jakob Dehaan , " Economic Governance in the European Union : Fiscal Policy Discipline versus Flexibility " , Common Market Law Review , Vol . 40 , 2003 .

11. Frederic S. Mishkin, "The Transmission Mechanism and The Role of Asset Prices in Monetary Policy", National Bureau of Economic Research, Working Paper 8617, Dec. 2001, pp 1-5, <http://www.nber.org>
12. G. C. Lim and Paul D. McNelis, Computational Macroeconomics for the Open Economy, The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England, 2008.
13. Gordon H. Sellon, "Expectations and the monetary policy transmission mechanism", Federal Reserve Bank of Kansas City, Economic Review, fourth quarter, 2004.
14. Granger, C.W. J. and Newbold . P, Spurious Regression in Econometrics , Journal of Econometrics , 1995 .
15. H.L.Ahuja , macroeconomic , , 18th edition , S.Chand And Company LTD , New Delhi , 2011.
16. Hans J. Blommestein & Eva C. Tbnbolm , " Institutional And Operational Arrangements For Coordination Monetary , Fiscal , And Public Debt Management In OECD Countries " in " Coordinating Public Debt And Monetary Management " , IMF , 1997 .
17. Herman Bennett & Norman Loayza , Policy Biases under Lack of Coordination , Journal of Public Economics , 2000 .
18. Hina Chimnani, Niaz Ahmed Bhutto, Falahuddin Butt, Sheeraz Ali Shaikh, The Effect of Exchange Rate on Unemployment Rate in Asian Countries, Sukkur Institute of Business Administration, Sukkur, Pakistan, 2012.
19. Hina Chimnani, Niaz Ahmed Bhutto, Falahuddin Butt, Sheeraz Ali Shaikh, The Effect of Exchange Rate on Unemployment Rate in Asian Countries, opp.



20. John P. Burkett , Microeconomics: Optimization, Experiments, and Behavior , Oxford University Press , new york , 2006.
21. Joseph E. Stiglitz and Carl E. Walsh , Economics , 4 th Edition W.W. Norton and Company , New York , 2009 .
22. Kamran Dadkhah , The Evolution of Macroeconomic Theory and Policy , Springer- Verlag Berlin Heidelberg , Boston , 2009 .
23. Iain Begg, “Running Economic and Monetary Union: The Challenges of Policy Co - ordination” in “Europe: Government and Money”, The Federal Trust for Education and Research, 2002, pp. 21-22.
24. Laurence M. Ball , Money, Banking, and Financial Markets , Second edition , Worth Publishers , New York , 2012 .
25. Leopold von Thadden, “ Active Monetary Policy, Passive Fiscal Policy and the Value of Public Debt: Some Further Monetarist Arithmetic”, Economic Research Centre of the Deutsche Bundesbank, Discussion Paper 12/03, June 2003.
26. Mariusz Kapuściński and Others , Monetary policy transmission mechanism in Poland What do we know in 2013? , Narodowy Bank Polski , Warsaw , NO. 180 , 2014 .
27. Micheal Burda & Charles Wypolsz, (1997), "Macroeconomics:, (Aeurpean Text), 2d. Edition, Oxford University Inc, New York, First Publish..
28. Micheal, Parkin& Powell Melanie, Economics, third ed, first, Print England, 1997..
29. Miroslav N.Jovanovic , The Economics of European Integration Limits and Prospects , Edward Elgar Publishing Limited , Massachusetts USA , 2005 .

- 30.Momi Dahan "The Fiscal Effect of Monetary Policy " IMF working Paper 1998.
- 31.Muhammad Naveed Tahir , Relative Importance of Monetary Transmission Channels: A Structural Investigation; Case of Brazil, Chile and Korea , university Lyon , Lyon .
- 32.Nelson,C.and Poser,C, (1982) ,Tends and Random Walks in Macroeconomic Time Series : Same Evidence and Impartial , Journal of Monetary Economic , Vol. : 10 , P. 138-154.
- 33.Norman loaza , (2002) ," Monetary policy functions and Transmission mechanism" : world Bank Chile.
- 34.Oksana Demchuk and Other , Monetary policy transmission mechanism in Poland. What do we know in 2011? , National Bank of Poland , NO. 116 , 2012 .
- 35.Pawel Marszalek," Coordination of Monetary and Fiscal Policy ", The Poznan University of Economics, Volume 3, Number 2, 2003, p. 48 .
- 36.Philip Arestis and Elias Karakitsos, The Post 'Great Recession' US Economy Implications for Financial Markets and the Economy, Great Britain, 2010.
37. R. Cauvery and others , monetary economics , S- Chand and Company Ltd , New Delhi , 2009 .
38. R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'brien , R.R. Donnelley / Willard , Boston , 2012 .
39. R.Cauvery and others , public finance , S.Chand And Company LTD , New Delhi , 2010 .
40. Rae , B, co integration- for the Applied Economics , New York , the MacMillan press Ltd , 1995.

41. Richard Froyen(2009)"Macroeconomics Theories and Policies" 9th ed, Perntic, London, 2009.
42. S.K.Singh , public finance in theory and practice , S.Chand And Company LTD , New Delhi , 2008 .
43. Sanchita Mukherjee and Rina Bhattacharya , Inflation Targeting and Monetary Policy Transmission Mechanisms in Emerging Market Economies , IMF , WP /11/229 , 2011 .
44. Theirry warin,( 2005), "Monetary policy", from the Org to practices , p .1.
45. Theodore L. Turocy & Bernhard von Stengel , Game Theory , CDAM , 2001 .
46. Walter Nicholson , Christopher Snyder , Microeconomic THEORY BASIC PRINCIPLES AND EXTENSIONS , 10<sup>ED</sup> , Thomson South-Western , Ohio , 2008 .
47. Walter Nicholson , Christopher Snyder , Microeconomic Theory Basic Principles And Extensions , 10<sup>ED</sup> , Thomson South-Western , Ohio , 2008 .
48. World Economic Outlook, "Public Debt in Emerging Markets: Is It Too High", Chapter3, September 2003.
49. World Economic Outlook, "The Decline of Inflation in Emerging Markets: Can It Be Maintained?", International Monetary Fund, Chapter IV, May 2001.

**B-Letters and theses**

**C- Research and periodicals**

1. Banerjee , J. Polado , R. Mestre , Error – Correction Mechanism Tests for Cointegration in A Single Equation Framework , Journal of Time Series Analysis , Vol. : (19) , issue : (3) , 1998, .
2. Bashan railroad, " Co integration for the Applied Economics " , 1<sup>st</sup> ed., Palgrave Macmillan Press LTD , New York , 1995 .
3. Begg , Hodson and Maher , " Economic Policy Coordination in the European Union " , National Institute Economic Review , No. 183 , January 2003 .
4. C.W. J Granger and R.F Engel , Co – Integration and Error Correction , Representation, Estimation and Testing' Journal of Econometrics, Vol. : 55, No. 2, 1987.
5. Carle. Walsh, “Optimal Contracts for Central Bankers”, The American Economic Review, Vol. 85, No.1, March1995.
6. Frederic S. Mishkin, “What Should Central Banks Do?”, Federal Reserve Bank of St. Louis, November / December, Paper Prepared for the Homer Jones Lecture, March 2000.
7. Hugo Frey Jensen, “The Central Bank's Role in Debt and Reserve Management: The Danish Experience” in “Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems”, IMF Institute and Monetary and Fiscal systems Department, 2003.
8. J. D, sargan and A. Bhargava , Testing Residuals from least squares Regression for Being Generated by the Gaussian Random Walk, Journal of Econometrics , Vol. : (51), No : (1) ,1983 .
9. Jesus Gonzalo , Five Alternative Methods of Estimating long – Run Equilibrium Relationships , Journal of Econometrics , Vol. : (60) , 1994 .

10. John B. Taylor, The Monetary Transmission Mechanism: An Empirical Framework , Journal of Economic perspective, Vo. 9, No. 4, 1995
11. Phillips, P.C.B. and P. Peron. Testing for unit Root in Time Series Regression, Biometrical, Vol. 75, 1988,.
12. R. Cariter Hill and others ,Principles of Econometrics , Third Edition, VP and Executive Publisher Don Fowey, USA,2008.
13. S. Johansen and K. Juselius , Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money , Oxford Bulletin of Economics and Statistics , Vol. :(52), No.(2), 1990 .
14. The SVAR package , Gretl scripts , PP:1-32 . Jack Lucchetti (August 19, 2014)
15. Thórarinn G. Pétursson , inflation targeting and its effects on macroeconomic performance , The European Money and Finance Forum , Vienna , 2005 .

#### **D- Reports**

1. Hamid R. Davoodi and Others , Monetary Transmission Mechanism in the East African Community: An Empirical Investigation , IMF , WP /13/39 , 2013.

#### **E- Internet sites**

1. David Harper , " Understanding Supply – Side Economics " , 18 , January , 2005 , P 2 . By Web :[Http://:www.investopedia.com](http://www.investopedia.com) .
2. The Staffs of the World Bank and the International Monetary Fund, “Guidelines for Public Debt Management: Accompanying Documents

and Selected Case Studies”, 2003, p. 11, available at: <http://imf.org/external/np/mae/pdebt/2002/eng/102402.html>

3. Carl E. walsh " The Contribution of theory of Practice in monetary Policy: recent development ", University of California, April 2006, PP (2-6). BY Web: [Http: // www. ecb. int / events](http://www.ecb.int/events)

## الملاحق

### ملحق 1/ المتغيرات النقدية والكلية للمدة (2004-2020) بيانات ربعية

UM	R	MS	INF	GDP	EX	
26.8	6	12245	36.4	53235	1453	2004Q1
24.575	6.25	12854.5	39.775	58309.5	1457.75	2004Q2
22.35	6.5	13464	43.15	63384	1462.5	2004Q3
20.125	6.75	14073.5	46.525	68458.5	1467.25	2004Q4
17.9	7	14683	49.9	73533	1472	2005Q1
17.8	9.25	16282.25	56.525	79046.5	1472.75	2005Q2
17.7	11.5	17881.5	63.15	84560	1473.5	2005Q3
17.6	13.75	19480.75	69.775	90073.5	1474.25	2005Q4
17.5	16	21080	76.4	95587	1475	2006Q1
16.05	17	37729.75	82.01	99554	1423	2006Q2
14.6	18	54379.5	88.2	103521	1371	2006Q3
13.15	19	71029.25	94.1	107488	1319	2006Q4
11.7	20	87679	100	111455	1267	2007Q1
12.6	18.75	74489	103.175	122847.75	1251	2007Q2
13.5	17.5	61299	106.35	134240.5	1235	2007Q3
14.4	16.25	48109	109.525	145633.25	1219	2007Q4
15.3	15	34919	112.7	157026	1203	2008Q1
14.975	13.5	37548.5	115.05	150430.25	1197.75	2008Q2
14.65	12	40178	117.4	143834.5	1192.5	2008Q3
14.325	10.5	42807.5	119.75	137238.75	1187.25	2008Q4
14	9	45437	122.1	130643	1182	2009Q1
13.5	8.3125	49174.25	122.85	138498.25	1183	2009Q2
13	7.625	52911.5	123.6	146353.5	1184	2009Q3
12.5	6.9375	56648.75	124.35	154208.75	1185	2009Q4
12	6.25	60386	125.1	162064	1186	2010Q1
11.75	6.1875	63333.75	126.85	175879.75	1188.5	2010Q2
11.5	6.125	66281.5	128.6	189695.5	1191	2010Q3
11.25	6.0625	69229.25	130.35	203511.25	1193.5	2010Q4
11	6	72177	132.1	217327	1196	2011Q1
11.225	6	72999.25	134.1	226551.5	1205.25	2011Q2
11.45	6	73821.5	136.1	235776	1214.5	2011Q3
11.675	6	74643.75	138.1	245000.5	1223.75	2011Q4
11.9	6	75466	140.1	254225	1233	2012Q1
11.95	6	78519.25	140.75	259065.5	1232.75	2012Q2
12	6	81572.5	141.4	263906	1232.5	2012Q3
12.05	6	84625.75	142.05	268746.5	1232.25	2012Q4
12.1	6	87679	142.7	273587	1232	2013Q1
11.725	6	88441	143.5	271795.25	1227.5	2013Q2
11.35	6	89203	144.3	270003.5	1223	2013Q3
10.975	6	89965	145.1	268211.75	1218.5	2013Q4
10.6	6	90727	145.9	266420	1214	2014Q1
11.245	5.575	88694	146.425	249743.75	1202.25	2014Q2
11.89	000001	86661	146.95	233067.5	1190.5	2014Q3
12.535	4.725	84628	147.475	216391.25	1178.75	2014Q4
13.18	4.3	82595	148	199715	1167	2015Q1
12.585	4.225	83963	137.025	200753.5	1194	2015Q2
11.99	4.15000000001	85331	126.05	201792	1221	2015Q3
11.395	4.075	86699	115.075	202830.5	1248	2015Q4
10.8	4	88067	104.1	203869	1275	2016Q1
10.825	4	88410.5	104.15	209400.5	1270.75	2016Q2
10.85	4	88754	104.2	214932	1266.5	2016Q3
10.875	4	89097.5	104.25	220463.5	1262.25	2016Q4
10.9	4	89441	104.3	225995	1258	2017Q1
11.425	4	90928.25	104.4	232262.25	1245.75	2017Q2
11.95	4	92415.5	104.5	238529.5	1233.5	2017Q3

## الملاحق

12.475	4	93902.75	104.6	244796.75	1221.25	2017Q4
13	4	95390	104.7	251064	1209	2018Q1
13.25	4	97402.75	104.65	254027.25	1207.25	2018Q2
13.5	4	99415.5	104.6	256990.5	1205.5	2018Q3
13.75	4	101428.25	104.55	259953.75	1203.75	2018Q4
14	4	103441	104.5	262917	1202	2019Q1
15.75	4	105723.5	104.725	247801.75	1208.25	2019Q2
17.5	4	108006	104.95	232686.5	1214.5	2019Q3
19.25	4	110288.5	105.175	217571.25	1220.75	2019Q4
21	4	112571	105.4	202456	1227	2020Q1
						2020Q2
						2020Q3
						2020Q4

المصدر : البرنامج الاحصائي Eviews.10

### ملحق 2/ المتغيرات المالية والكلية

INF	UM	PR	IND	GDP	EP	
36.4	26.8	32905	5920	53235	32117	2004Q1
39.775	24.575	36176	6003.75	58309.5	30681.5	2004Q2
43.15	22.35	39447	6087.5	63384	29246	2004Q3
46.525	20.125	42718	6171.25	68458.5	27810.5	2004Q4
49.9	17.9	45989	6255	73533	26375	2005Q1
56.525	17.8	46894.75	6018	79046.5	116797.75	2005Q2
63.15	17.7	47800.5	5781	84560	207220.5	2005Q3
69.775	17.6	48706.25	5544	90073.5	297643.25	2005Q4
76.4	17.5	49612	5307	95587	388066	2006Q1
82.3000000000						
0001	16.05	50486.5	5278.5	99554	388627.5	2006Q2
88.2	14.6	51361	5250	103521	389189	2006Q3
94.1	13.15	52235.5	5221.5	107488	389750.5	2006Q4
100	11.7	53110	5193	111455	390312	2007Q1
103.175	12.6	60923.25	5008.5	122847.75	307584.75	2007Q2
106.35	13.5	68736.5	4824	134240.5	224857.5	2007Q3
109.525	14.4	76549.75	4639.5	145633.25	142130.25	2007Q4
112.7	15.3	84363	4455	157026	59403	2008Q1
115.05	14.975	76553.75	5449.75	150430.25	58449.5	2008Q2
117.4	14.65	68744.5	6444.5	143834.5	57496	2008Q3
119.75	14.325	60935.25	7439.25	137238.75	56542.5	2008Q4
122.1	14	53126	8434	130643	55589	2009Q1
122.85	13.5	55675.5	8620.5	138498.25	59225.25	2009Q2
123.6	13	58225	8807	146353.5	62861.5	2009Q3
124.35	12.5	60774.5	8993.5	154208.75	66497.75	2009Q4
125.1	12	63324	9180	162064	70134	2010Q1
126.85	11.75	70660.75	8746.5	175879.75	72289.75	2010Q2
128.6	11.5	77997.5	8313	189695.5	74445.5	2010Q3
130.35	11.25	85334.25	7879.5	203511.25	76601.25	2010Q4
132.1	11	92671	7446	217327	78757	2011Q1
134.1	11.225	96905	7221.5	226551.5	85352.5	2011Q2
136.1	11.45	101139	6997	235776	91948	2011Q3
138.1	11.675	105373	6772.5	245000.5	98543.5	2011Q4
140.1	11.9	109607	6548	254225	105139	2012Q1
140.75	11.95	108049.5	6075.5	259065.5	108636	2012Q2
141.4	12	106492	5603	263906	112133	2012Q3



## الملاحق

142.05	12.05	104934.5	5130.5	268746.5	115630	2012Q4
142.7	12.1	103377	4658	273587	119127	2013Q1
143.5	11.725	102383.25	5873.5	271795.25	117393.25	2013Q2
144.3	11.35	101389.5	7089	270003.5	115659.5	2013Q3
145.1	10.975	100395.75	8304.5	268211.75	113925.75	2013Q4
145.9	10.6	99402	9520	266420	112192	2014Q1
146.425	11.245	91595.5	15175.5	249743.75	112192	2014Q2
146.95	11.89	83789	20831	233067.5	112192	2014Q3
147.475	12.535	75982.5	26486.5	216391.25	112192	2014Q4
148	13.18	68176	32142	199715	112192	2015Q1
137.025	12.585	65581.25	35947	200753.5	101748.25	2015Q2
126.05	11.99	62986.5	39752	201792	91304.5	2015Q3
115.075	11.395	60391.75	43557	202830.5	80860.75	2015Q4
104.1	10.8	57797	47362	203869	70417	2016Q1
104.15	10.825	62681.5	47441	209400.5	71205.5	2016Q2
104.2	10.85	67566	47520	214932	71994	2016Q3
104.25	10.875	72450.5	47599	220463.5	72782.5	2016Q4
104.3	10.9	77335	47678	225995	73571	2017Q1
104.4	11.425	60665.25	46214	232262.25	75396.5	2017Q2
104.5	11.95	43995.5	44750	238529.5	77222	2017Q3
104.6	12.475	27325.75	43286	244796.75	79047.5	2017Q4
104.7	13	10656	41822	251064	80873	2018Q1
104.65	13.25	10681	40949.25	254027.25	88585.5	2018Q2
104.6	13.5	10706	40076.5	256990.5	96298	2018Q3
104.55	13.75	10731	39203.75	259953.75	104010.5	2018Q4
104.5	14	10756	38331	262917	111723	2019Q1
104.725	15.75	20007.25	39311.25	247801.75	99327.5	2019Q2
104.95	17.5	29258.5	40291.5	232686.5	86932	2019Q3
105.175	19.25	38509.75	41271.75	217571.25	74536.5	2019Q4
105.4	21	47761	42252	202456	62141	2020Q1
						2020Q2
						2020Q3
						2020Q4

المصدر : البرنامج الاحصائي Eviews.10

## Summary

The importance of coordination between the fiscal and monetary policies is evident as a result of recent developments in the functions of the central bank and the nature of the relationship between fiscal policy on the one hand and the central bank on the other, as there has become a trend towards separating the role of the central bank in formulating and implementing monetary policy and its role as an agent and financial advisor to the government. And also towards limiting direct government borrowing from the Central Bank to finance the deficit in the state's general budget by providing other alternatives to finance that deficit, reduce inflation and find solutions capable of reducing unemployment, which in turn is related to the need to develop and manage monetary policy tools that are based on market mechanisms. Therefore, there is little relative effectiveness for such policies in achieving economic goals. The fiscal and monetary policies in Iraq have witnessed a number of transformations with regard to the legal structure and in line with the reality of the Iraqi economy through legislation and the issuance of many laws and orders at the internal and external levels.

The research aims to analyze the reality of the financial and monetary policy tools and the macroeconomic variables such as the gross domestic product, inflation and unemployment in the Iraqi economy, as well as measuring their impact on these variables, as well as reviewing the reasons for the need for coordination between the fiscal and monetary policies.

The results showed that the stability of the monetary and macro variables model is that all the variables are unstable at the level and when the first difference is taken, they were stable and based on the ADF and PP test, as well as for the financial and macro variables model, the general revenue series was static at the level while the rest of the financial variables were Not static in the level and when the first difference was taken, the series of output and public expenditure became static at the first difference, while the series of public debt remained unstable with the first difference and became static when taking the second difference. The results of co-integration by Johansen and Juselius method for the monetary and total variables model also showed the existence of a long-term equilibrium relationship between monetary variables and some total variables, and the presence of at least three vectors of co-integration. While there is no co-integration to the same degree for the financial and macro variables model, (J-J) cannot be used for co-integration and the appropriate method is the unconstrained autoregressive vector (VAR) model. The results after the eighth slowdown showed a positive relationship between public spending and GDP.

The research concluded with a set of recommendations, the most important of which was the need to draw the future of the Iraqi economy with real reforms based on achieving the maximum degree of coordination between the fiscal and monetary policies and avoiding any problematic conflict in the goals that build the structure of the economy again at the level of GDP, reduce inflation and provide full employment opportunities capable to reduce the unemployment gap.

*Republic of Iraq  
Ministry of Higher Education and  
Scientific Research  
University of Al-Qadisiyah  
College of Administration  
And Economics  
Department of Economics*



*The problem of coordination between the fiscal  
and monetary policies and their impact on  
some macroeconomic variables in Iraq*

*PhD thesis submitted to the Board of the College of Administration and  
Economics at the University of Al-Qadisiyah  
It is part of the requirements for obtaining a PhD in Economic Sciences*

*Prepared by*

*Ali Fahim Gafar*

*Supervised by*

*Dr. Fadel Abbas Al-Shaibani*

**2021A.C**

**1443A.H**